

الاتجاهات النحوية لدى القدماء

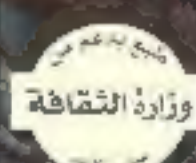
دراسة تحليلية

في ضوء المناهج المعاصرة

الدكتورة

حليمة أحمد عمارة

قسم اللغة العربية التطبيقية - جامعة البلقاء التطبيقية



الاتجاهات النحوية لدى القدماء

دراسة تحليلية

في ضوء المناهج المعاصرة

الدكتورة
حليمة أحمد محمد عمايرة
قسم اللغة العربية التطبيقية - جامعة البلقاء التطبيقية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٥/٩/٢٢١٣)

٤١٥

عميرة ، حليلة

الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة / حليلة

أحمد عميرة. - عمان، دار وائل، ٢٠٠٥.

(٣٥٢) ص

ر.ا. : (٢٠٠٥/٩/٢٢١٣)

الواصفات: قواعد اللغة / اللغة العربية

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رسمك) ISBN 9957-11-628-2

* الاتجاهات النحوية لدى القدماء - دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة

* الدكتورة حليلة أحمد عميرة

* الطبعة الأولى ٢٠٠٦

* جميع الحقوق محفوظة للنشر



دار وائل للنشر والتوزيع

* دار وائل - عمان - الأردن - ص.ب. ١١١١١ - هاتف: ٢٢٢٢٢٢٢ - فاكس: ٢٢٢٢٢٢٢ - البريد الإلكتروني: dawall@alwatan.com.jo

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
الفصل الأول	
المناهج اللغوية والدرس النحوي عند المعاصرين	
تقديم	٢١
المبحث الأول: المنهج التاريخي المقارن	٢٣
- جهود المستشرقين في درس العربية	٢٥
- المنهج التاريخي التطوري	٢٨
- الباحثون العرب المتأثرون بالمنهج التاريخي	٣١
- مأخذ على المنهج التاريخي	٣٢
المبحث الثاني: المنهج الوصفي	٣٤
- أهم أسس المنهج الوصفي	٣٤
- مدرسة براغ	٣٧
- الوصفية الأمريكية	٣٩
أ- الشكلية	٣٩
ب- التوزيعية	٤٠
- أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالوصفية الأمريكية	٤٢
- المنهج الوصفي الميافي	٤٢
- أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج	٤٤
- المنهج الوصفي الإحصائي	٤٧
- أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج	٤٩
المبحث الثالث: المنهج التوليدي التحويلي، ويشمل:	٥١
١- أهم الأسس التي قام عليها هذا المنهج	٥١
٢- أبرز التعديلات التي أجريت عليه	٥٥

الموضوع	الصفحة
٢- أبرز الباحثين العرب المتأثرين به	٥٦
الفصل الثاني	
الاتجاهات النحوية عند النحاة العرب القدماء	
تقديم	٧١
المبحث الأول: الاتجاه الوصفي	٧٤
١- وصف الكلمة المفردة	٧٤
٢- وضع المصطلحات وتعريفها	٧٦
٣- القياس الوصفي	٧٩
٤- التعليل الوصفي	٨٤
٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي	٨٨
٦- النّهجات	٩٠
٧- عناصر الموقف الكلامي	٩٥
أ- التفهيم	٩٥
ب- البعد الاجتماعي	٩٨
المبحث الثاني: الاتجاه العقلي	١٠٢
١- الاتجاه العقلي الفلسفي	١٠٢
أ- أثر الفلسفة الإغريقية في التفكير النحوي	١٠٢
ب- بعض الأمثلة الدالة على التفكير الفلسفي عند النحاة	١٠٥
٢- الاتجاه العقلي المنطقي	١٠٨
أ- القياس المنطقي	١٠٨
ب- التعليل المنطقي	١١٤
٣- الاتجاه العقلي المعياري	١١٩
- المعيارية ومستويات اللغة	١١٩
- المعيارية والشواهد	١٢١
- المعيارية والأمثلة المصنوعة	١٢٣

الموضوع	الصفحة
- المعيارية والجوانب التعليمية	١٢٤
- المعيارية بين الشكل والمضمون	١٣٠
المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي	١٤١
١- الملحق التاريخي للمقارن	١٤١
٢- الملحق التاريخي التطوري	١٤٨
الفصل الثالث	
موازنة بين الاتجاهات المنهجية عند القدماء والحديثين	
تقديم	١٥٥
المبحث الأول: المنهج الوصفي	١٥٦
١- التفريق بين اللغة والكلام	١٥٦
٢- العلاقة بين الدال والمدلول	١٥٧
٣- اللغة نظام	١٦١
٤- مبدأ المكونات المباشرة	١٦٣
٥- التوزيعية	١٧٠
٦- المعلم وغير المعلم	١٧٥
٧- النظم	١٧٨
٨- القياس الوصفي	١٨١
٩- التمثيل الوصفي	١٨٤
١٠- الاتجاه الوصفي الاجتماعي	١٩٠
- السياق اللغوي	١٩١
- السياق العاطفي	١٩٣
- السياق الثقافي	١٩٥
- التنعيم	١٩٨
- مأخذ على المنهج الوصفي	٢٠١
المبحث الثاني: المنهج التحليلي	٢٠٣

الموضوع	الصفحة
١- العلاقة بين الفكر واللغة	٢٠٣
٢- ثنائية (الكيفية - والاداء)	٢٠٥
٣- السليقة	٢٠٦
٤- الدلالة	٢٠٧
٥- التعليق	٢١٠
٦- الجملة البسيطة والمركبة	٢١٣
٧- الجملُ الملتبسة	٢١٤
٨- توحد المعنى وتعدد المعنى	٢١٧
٩- عناصر التحويل	٢٢٠
- التقديم والتأخير	٢٢٠
- قواعد الحذف	٢٢٣
- التضيق	٢٢٨
- الزيادة	٢٢٩
- التوسعة	٢٣٦
- الإحلال	٢٣٨
المبحث الثالث: المنهج المعياري	٢٤٠
١- أمثلة على مفهوم المعيارية في المناهج اللغوية الحديثة	٢٤٠
أ- المعيارية في المنهج الوصفي	٢٤٠
ب- المعيارية في المنهج التحويلي	٢٤٣
مأخذ على المعيارية التحويلية	٢٤٤
٢- تفويم المعيارية في التراث فنحوي العربي	٢٤٨
المبحث الرابع: المنهج التاريخي	٢٥٣
١- تأصيل ليس	٢٥٣
٢- تأصيل الاسم للموصول	٢٥٤

الموضوع	الصفحة
٣- تأصيل مَدَّ ومَنَد	٢٥٥
٤- تأصيل لفظ الجلالة (الله)	٢٥٦
٥- تأصيل أداء النداء (هيا)	٢٥٨
٦- تحديد معزل للحكم على الدخيل	٢٥٩
٧- تأصيل علامة الجمع	٢٥٩
٨- تأصيل ثاء التانيث	٢٦٠
٩- الإعراب والبناء	٢٦٢
١٠- مزايا المنهج التاريخي	٢٦٢
الفصل الرابع	
تعدد تقويم الظاهرة اللفوية بتعدد النظرة المنهجية إليها	
تقديم	٢٧٣
- أسلوب التنازع	٢٧٤
- أسلوب الشرط	٢٨٢
- أسلوب الاستثناء	٢٩٦
- أسلوب التوكيد	٣٠٢
- لغة (يتعاقبون فيكم)	٣٠٨
- لا أنافية للجنس	٣١١
- تقم الاسم على الفعل	٣١٨
- كان - بين الفعلية والحرفية	٣٢٢
الختامة	٣٢٥
المصادر والمراجع العربية	٣٣١
الدوريات	٣٤٥
المراجع الأجنبية	٣٤٧
ثبت المصطلحات الإنجليزية	٣٤٩

مقدمة

يولج منهج النحاة القدماء في دراسة الظاهرة اللغوية وتقعيدها نقداً كبيراً في أوساط الباحثين المحدثين، فمنهم من يرى أن البحث اللغوي عند العرب "خُلِيطَ من ألوان التفكير، ومزيج من طرائق البحث، بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور، وما يظهر فيه من ضعف يقَعْدُه عن الوصول إلى هدفه الحقيقي.. وأنهم وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث" (١).

ومنهم من يرى أن الدراسات اللغوية القديمة اتسمت بسمة "الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعاً وعلى استحياء" (٢). وعلى هذا فإن المعطيات النحوية العربية القديمة ناقصة، ولا تعالج كل صور الكلام، وهي تتدخل تراكيب مصطنعة للدلالة على قواعد النحاة.

ومنهم من نقد النحاة لاهتمامهم بالحركات، ووصف جهودهم النحوية بأنها اقتصرَت على دراسة أحوال لواخر للكلمات من حيث الإعراب والبناء، يقول إبراهيم أنيس: "النحو العربي قَصَرَ نفسه على تعرف أحوال لواخر للكلمات إعراباً وبناءً، فبحثهم قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصية من خواصه، وهي الإعراب والبناء" (٣)، وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أبعد من ذلك فشكك في القيمة الدلالية لهذه الحركات.

وقد طرح هؤلاء الباحثون وغيرهم في سبيل إصلاح الاتجاه القديم لدراسة اللغة آراء تقوم في مجملها على تأثر واضح بالمناهج الغربية المعاصرة، حتى بلغت هذه الحثول بين بعض الباحثين المحدثين من المنتمين إلى المنهج الواحد، حد التعارض وذلك نحو دعوة تمام حسان لدراسة اللغة دراسة تبرز المعنى وتؤكدته متأثراً بالمنهج الوصفي؛ في أحد امتداداته المتمثلة بالمدرسة الإنجليزية، وعلى رأسها فيرث Firth ودعوة حسن

(١) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٢٥.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها وميثاقها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٢.

(٣) إبراهيم أنيس، من أمرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص ٢٢٦.

عون إلى دراسة اللغة من خلال التركيز على الشكل، متأثراً بالمنهج الوصفي في امتداد
نحو له منتمل في مدرسة بلومفيلد Bloomfield .

لا شك أن هذه النظرات النقدية للمحدثين، تمثل ثمرة ما أملت عليه معاصرتهم
المتعددة، وهي نظرات تستهدف تفويم جهد منهجي عند النحاة القدماء. وهذا ما أكد في
النفس إحساساً بأن النظرة المنهجية من أهم ما ينبغي أن تتوجه إليه الأنظار .

إن الآراء السلفية في مجال تعارض الآراء بين العلماء، ليست سوى بمادج بسيرة
للآراء المتعددة التي تثبت أن الظاهرة اللغوية كائن معقد، يحتاج لاكتشافه مريداً من
الأصواء، أو قل مريداً من المصاح، التي تحيط باللغة، وتكشف النقاب عن أسرارها، وقد
سعت هذه الدراسة إلى طرح تساؤلات منها:

- هل التزم النحاة القدماء بحيط منهجي واحد، صنعوا منه نسيج تفكيرهم النحوي؟ أو
كانت لهم توجهات فكرية متعددة أسهمت في الأخرى في صنع هذا النسيج؟
- ما الملامح المنهجية المتنوعة؟ وما مدى استثمارهم لها؟ وكيف وفقوا بين الاتجاهات
المنهجية التي اختطوها؟ وإذا ما حدث تعارض بين الاتجاهات فكيف كان تصرفهم؟ وكم
كان انعكاس ذلك على تفكيرهم اللغوي سلباً وإيجاباً؟ وإلى أي مدى يمكن أن تُعد
الاتجاهات التراثية مقدمات تتقي مع الاتجاهات المنهجية المعاصرة؟ هل تعدد النظرة
المنهجية للظاهرة اللغوية سمة إيجابية أو سلبية؟
- وهل وفق المحدثون في الإلمام بصورة متكاملة للنسيج المنهجي عند القدماء؟ أو أن هؤلاء
امتدوا إلى بعض الخيوط المنهجية وفاتهم أن يكونوا الصورة المتكاملة التي ألفت منهج
التراث اللغوي النحوي .

هذه الأسئلة كانت تمثل نوعاً من الهاجس الذي كان يشغل الباحث ويدفعها نحو
محاولة الإجابة عن مولطن الاستفهام هذه.

وعلى هذا فالبحث يرمي إلى تتبع الخيوط المنهجية المتعددة التي وردت في الفكر
النحوي التراثي، إذ يدت بعض الاتجاهات على نحو من النصح والتكامل، وبدا بعضها
خطوطاً عريضة، وخيوطاً متناثرة، لا تشكل سيجاً منهجياً واضحاً، ولكنها تصلح
إرصاصات ومقدمات لما آلت إليه في مسيرة تكاملها في العصور اللاحقة.

ولا شك أن هذا الإصرار بأهمية المنهج ساور بعض الباحثين المحدثين، ومن ثم فإنه ينبغي للباحث في الدراسات الإنسانية - بوجه خاص - أن يستعين بما يمكن أن يكون دراسات سابقة، وفرت إضاءات على طريق البحث، حتى يعرف الباحث من أين يبدأ؟ ومادا ينبغي أن يحقق؟ وانطلاقاً من هذا المبدأ، فقد ألفت من أقرب المؤلفات التي تدرس موضوع بحثي من تلك:

دراسة "تقويم الفكر النحوي" لطبي أبو المكارم، وهي دراسة نعتي عالية جيدة خاصة بالجوانب المعيارية التقنيّة، ولكنها لا تكاد تستفيد شيئاً يذكر من مناهج البحث اللغوي الحديث في تقويم الفكر النحوي.

ومن الدراسات التي وقعت عليها مؤلفات تمام حستان نحو "اللغة العربية مبداها ومعناها" و "مفالات في اللغة والأدب" وغيرها. وهي مفيدة بلا شك في تقديم تصور للدرس اللغوي الحديث، إلا أنها لا تعنى كثيراً بإظهار المصطلقات المنهجية التراثية.

ومن الدراسات التي ألفت منها دراسة نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللغوي الحديث، وقد حاول من خلالها أن يربط بين نظرية النحو العربي، والمناهج المعاصرة، وهي محاولة قيمة أصامت أمام الباحثة هذا المسعى نحو تقويم الخرس اللغوي القديم من منظور معاصر. ومن ذلك أيضاً مؤلفات ملازم الوعر نحو "دراسات لسانية تطبيقية" فقد حاول من خلالها أن يقدم دراسة تطبيقية، لبعض أبواب النحو وفقاً لمنهج لغوي معاصر هو النظرية التوليدية للتحويلية. وقد مثلت هذه الدراسة نوعاً من الربط بين القدماء والمحدثين من خلال التماس لوجه الشبه بينهم في إطار هذه النظرية.

أما منهج هذه الدراسة، فإنه يقوم على محاولة الإلمام بالمحاور المنهجية ومحاولة استكشافها من بين تراكمات الفكر النحوي فليست الغاية في المعلومات والجريئات، ولكن في كيفية تأثير هذه الأسس، تبعاً لاختلاف النظرية المنهجية في إعادة ترتيب المادة النحوية على نحو أو آخر بصيب المنهج وطرائق العرض. ولذا فإن استقراء النصوص النحوية من خلال تتبع المنهج الذي يُظهر طسعة التتويج، وكيفية المعالجة بقصد استخلاص الصور المنهجية، سيكون المنهج المتبع في هذه الدراسة. ولا شك في أن

الاستعانة بتطور الدرس اللغوي الحديث، وإيضاح المناهج في صورتها الحديثة سيكون عوناً في سبيل تحقيق هذا العرض، ولذا كان لزاماً أن تُلمّ هذه الدراسة بهذه المناهج، مع التنبه إلى ما بين وجهي المقابلة من فروق زمنية أو منطلقات فكرية، والقضاء شقاً طريق المناهج بأمتلة محدودة وخطوات ابتدائية. أما المحدثون فخطّوا هذه الخطوات ورسموا معالمها بدقة نسبية، وأما منطلقات القدماء فكانت ترسمها أهداف فكرية وتعليمية محددة، تمحصت عن إتصاح النظرية المعيارية التي تسمى إلى تطوير اللغة في سبيل التأسيس الذي يرمي إلى حفظها من الضياع، وعلى سبيل التعليم الذي يسهل على الناشئة من أهلها والمقبلين عليها من غيرهم، أن يلمّوا بها، على أن تكون هذه المعايير منوطة بالنمط القرآني، ساعية إلى تثبيتها والحفاظ عليه.

وقد وقعت هذه الدراسة في أربعة فصول:

الفصل الأول: المناهج اللغوية والدرس النحوي عند المعاصرين، وقد عرضت في هذا الفصل لأهم الأسس المنهجية التي قامت عليها أبرز المناهج المعاصرة، في المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج التاريخي The Historical Linguistics

طلب هذا المنهج بشقيه التطوري والمقارن على البحوث اللغوية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويسمى المنهج التاريخي التطوري إلى تتبع الظاهرة اللغوية في اللغة الواحدة، لبيان ما بطرأ عليها من تغيرات صوتية وصرفية ودلالية، عبر رحلة استعمالها زمناً ومكاناً.

ويركز المنهج التاريخي المقارن على بحث الظاهرة اللغوية في أكثر من لغة وذلك بهدف تأسيسها، وقد عرضت لأبرز الباحثين المحدثين العرب، الذين تأثروا بهذا المنهج، وحاولوا الإفادة منه في دراسة اللغة العربية.

وكان من دواعي البحث في هذا المنهج، ما قد يجده المرء من إرغاصات له عند القدماء، على شكل إشارات عابرة، سعيًا إلى إبراز أمتلة منها في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: المنهج الوصفي Descriptive Linguistics :

ويتناول هذا المنهج دراسة لغة واحدة، أو لهجة واحدة في زمن بعينه، ومكان بعينه. وقد عرّضت للأفكار الرئيسية التي قام عليها هذا المنهج، مُعْتَمِة في إراء "دي سوسير" de saussure. الذي يُعدُّ مؤسس علم اللغة المعاصر، وذلك لما قدمه من أفكار صميّرة، كتعريفه للغة، وتمييزه بين اللسان والكلام، وبيّنه للعلاقة بين الدالّ والمنلول وغيرها.

ومن ثمّ عرضت لأهم الاتجاهات التي تفرعت ضمن حدود المنهج الوصفي وهي:

- ١- مدرسة براغ وأبرز أعلامها ترويتسكوي.
- ٢- المدرسة السلوكية وأبرز أعلامها بلومفيلد.
- ٣- المدرسة التوزيعية، وأبرز أعلامها هلمسليف.
- ٤- الاتجاه الوصفي السيميائي (مدرسة فورت).
- ٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي.

إن تناول المنهج الوصفيّ بعد من متطلبات النظر في أصوله الأولى عند القدماء وهو أمر آخرى بعض الباحثين المحدثين بوصف بعض الجهود اللغوية التراثية بأنها جهود وصفيّة. (١)

المبحث الثالث: المنهج التحويلي

The Transformational Generative Linguistics

وقد عرضت لأبرز الأسس التي قام عليها هذا المنهج، وذلك نحو انطلاقه في تفسير الظاهرة اللغوية بوصفها تمثل قدرة فعالة، مختصة بالإنسان، ومن ثمّ فإنه منهج يهتم بالتمييز بين الكيفية اللغوية التي هي ملكة ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتعلمها في عملية تكلم للغة، وتمثل البنية العميقة للكلام.

(١) دود. مهنريش فيشر، انظر: المراحل الزمنية للعربية القصبى، ترجمة إسماعيل عاصم، المجلة للتحقيق،

الجامعة الأردنية، العدد (١٢/١٣) ١٩٨٧

والأداء اللغوي وهو الاستعمال الآتي للغة ضمن سياق معين وتمثل البنية السطحية للكلام.

ومن ثم عرضت لأبرز التعديلات التي طرأت على هذا المنهج مما أغرى بعض الباحثين المحدثين بإجراء بعض الدراسات التطبيقية لهذا المنهج على اللغة العربية، والموازنة بينه وبين بعض ملامحه عند القدماء.

الفصل الثاني: الاتجاهات النحوية عند القدماء، وقد عرضت فيه لأهم الاتجاهات المبهجة في التفكير النحوي عند النحاة العرب القدماء، وقد تركز الحديث على المباحث الآتية: المبحث الأول: الاتجاه الوصفي، والوصفي الإحصائي.

المبحث الثاني: الاتجاه العقلي متعللاً في:

أ- الاتجاه العقلي الفلسفي.

ب- الاتجاه العقلي المنطقي.

ج- الاتجاه المعياري.

المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي متعللاً في:

أ- الاتجاه التاريخي المقارن.

ب- الاتجاه التاريخي التطوري.

الفصل الثالث: موازنة بين الاتجاهات المبهجة عند القدماء والمحدثين.

وقد وازنت في هذا الفصل بين الاتجاهات النحوية القديمة والمناهج اللغوية المعاصرة، وذلك من خلال إجراء موازات في المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج الوصفي.

المبحث الثاني: المنهج النحوي.

المبحث الثالث: المنهج المعياري.

المبحث الرابع: المنهج التاريخي.

الفصل الرابع: اختلاف تقويم الظاهرة اللغوية باختلاف النظرة المنهجية إليها.
وقد عرّضت في هذا الفصل لنماذج من أساليب البحث اللغوي حتى ينسّى بين
نعدد تفسير الظاهرة من خلال المناهج المختلفة في نظرة تكاملية تمحى إلى الإحاطة
بالظاهرة اللغوية، وتسخير المناهج لتعميقها والوقوف على جوهرها.
وقد تطلبت منى هذه الدراسة أن أعود إلى عدد كبير من المصادر التي يمكن
قسمتها إلى الأقسام الآتية:

١- المصادر النحوية.

٢- كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه.

٣- الدراسات اللغوية المعاصرة سواء أكانت تلك التي تشرح أصول المناهج المعاصرة أم
الكتب المترجمة، أو تلك الدراسات التي اشتملت على تطبيقات لأي من هذه المناهج
على اللغة العربية.

ولا ريب أن الطريق مثاق وطويلة إلى توحيد الدراسات اللغوية بمفهومها
المنهجي، والله نسأل أن يسدد الحظي وأن يوفق في حشد كل الطاقات من أجل خدمة لغتنا
الخالدة.

هليمة صابرة

الفصل الأول

المناهج اللغويّة والدرس النحويّ عند المعاصرين

تقديم

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمناهج اللغوية الحديثة، وذلك بعرض الأسس المصاحبة التي قامت عليها هذه المناهج في العرب، ومن ثم عرض لأبرز الباحثين العرب المتأثرين بتلك المناهج، ولذين أُنشئت عروضهم للنظرية بتطبيقات واسعة على اللغة العربية، وأهم هذه المناهج:

١- المنهج التاريخي والتاريخي المقارن.

٢- المنهج الوصفي والوصفي الإحصائي.

٣- المنهج التحليلي.

ويجدر بنا قبل التوصل في هذا البحث أن يحدد المقصود بمصطلحي الصرف والنحو عند القدماء والمحدثين.

يُدرس علم اللغة ^(١) حديثاً على أنه نظام مستقل، شأنه في ذلك شأن سائر الأنظمة التي تسهم في تكوين النشاط الإنساني، وهي مكونة من مجموعة من المستويات المتداخلة لا يفصل بينها إلا لأغراض البحث، وهي: ^(٢)

١- المستوى الصوتي Phonetics

٢- المستوى الصرفي (علم بناء الكلمة) Morphology

٣- المستوى النحوي (علم التراكيب أو علم بناء الجملة) Syntax

٤- المستوى المعجمي Lexicology

٥- المستوى الدلالي Semantics

ولا نجد تمايزاً واضحاً بين هذه المستويات عند القدماء وبخاصة، المستوى الصرفي والمستوى النحوي اللذين اتضوا تحت لواء علم النحو.

فقد عرف ابن جني النحو بأنه: "انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب والتراكيب وغير

(١) يطلق على علم اللغة تسميات، علم اللسان والمفاتيح (في جامعة الجزائر) والألسنية (في الجامعة التونسية، واللسانيات، والنحويات ترجمة لمصطلح Linguistics وتتداخل هذه المصطلحات تداخلاً يدعو إلى ضرورة توحيد المصطلح.

(٢) انظر على سبيل المثال محمود فهمي حجازي لسان علم اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٣٠.

ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصحاة، فيطبق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها^(١)

وربما كان هذا أكثر وضوحاً في تعريف أبي حيان حيث قال: علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين:

قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد، فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي وسُمي هذان القسمان علم الإعراب تَغْلِيْماً لأحد القسمين، والثاني أيضاً قسمان: قسم تتعبر فيه للصيغ لاختلاف المعاني، نحو: ضرب، وضارب، وتضرب واضطراب كالتصغير والتكبير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر وغير ذلك.. وقسم تتعبر فيه الكلمة لاختلاف المعاني، كالنقص، والإبداع والقلب، والنقل، وغير ذلك.^(٢) وكذلك الحال عند الباحثين المحدثين فهم يرون أن علم النحو يشمل: ^(٣)

١- المورفولوجيا Morphology وهو يقابل المستوى الصرفي (علم بناء الكلمة)

٢- السنطاكس Syntax وهو ما يقابل علم التراكيب أو علم بناء الجملة .

ومع أن المستوى النحوي يشمل نظرياً المستويين السابقين (الصرفي، والتركيبى)، غير أن أذهان الباحثين قديماً وحديثاً تنصرف في الغالب إلى المستوى التركيبى عند ذكر المستوى النحوي، وربما عاد ذلك إلى ظهور مؤلفات مستقلة في المستوى الصرفي للغة.

وسوف يستند هذا البحث في موازنته وأمثله إلى المستوى النحوي بمعنى (معرفة أحكام تركيب الكلمات في الجمل)، وقد يستعين ببعض الأمثلة الأخرى إن كان ذلك ضرورياً لخدمة أغراض البحث.

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد التجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦، ج ١، ص ٤٢.

(٢) السيوطي، الهمع، تحقيق: عبد العال سليم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م، ج ٦، ص ٢٢٨ .

(٣) انظر Leonard Bloomfield: Language. George Allen and Unwin, London, P.184.

المبحث الأول المنهج التاريخي اللغوي Comparative Linguistics

انتمت دراسة اللغة في أوروبا، قبل عصر النهضة بالنزوح إلى حزمة النص من خلال الوقوف على جملة المعايير والقواعد التي تُعين على فهمه، ولا يخلو ذلك من اتكاء على البطر العقلي المجرد، والفلسفي أحياناً، في إيجاد العلل والأقبيسة التي كانوا يرونها لازمة لتعليل معاييرهم، ولا أدل على ذلك من عونتهم إلى الأطر الفلسفية لدى أرسطو وأفلاطون. (١)

ولما بدأ عصر النهضة، واتصل العربيون بالأمم الأخرى، بدواع أبرزها: الاستبلاء على خيرات تلك الأمم، ونشر مبادئهم الثقافية، كان لابد من دراسة لغات تلك الأمم، وقد وضعوا لها قواعد ومعاجم. (٢)

وصادف ذلك تكثر مناهج دراسة اللغة بنظرية "دارون" في التطور التي شكلت منهجاً في دراسة العلوم الطبيعية، حيث نظر اللغويون إلى اللغات واللهجات، على أنها كائنات يمكن تصنيفها بحسب أنواعها، فسموا اللغات - على ذلك - إلى أسر، كأسرة اللغات الهندية الأوروبية واللغات السامية، ولغات الأورال كما هي الحال في التاريخ الطبيعي. (٣)

وأصبح وكذا الباحث اللغوي التاريخي أن يدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أن يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من التطور، محاولاً

(١) بهف خرما، أصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، مطبعة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص(٩٥-١٠٠)

اسطر (أ) ماريو دي، لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٥.

(ب) David Crystal: Linguistics Penguin Books. 1974, P 40

(٢) عبد الواحد واقي، علم اللغة، ط٢، القاهرة، دت، ص ٢٨.

(٣) كارل بروكلمان، لغة اللغات السامية ترجمة رمضان عيد التواجب، مطبعة جامعة الرياض، الرياض ١٩٧٧، ص(٦-١٠).

الوقوف على سرّه. وقوانينه المختلفة^(١)، كاشفاً عن أصلها التاريخي وواقعها ممثنتاً
بمستقبلها، وحتى يصل إلى هذا التصور، فإنه يحاول توفير أتم المصادر التي استعملت
في هذه الطاهرة اللغوية المدروسة، كالنقوش المكتوبة أو الدولوين الشعرية، ثم يبدأ في
وصف الكلمة صوتاً وصرفاً ومعنى، ويهتم بما طرأ عليها من تغيرات عبر رحلة
استعمالها، مكاناً وزماناً^(٢) انطلاقاً من أن اللغات يعلب - في سيرة حياتها - أن تتحول
تاركة أثارها في حليفتها، فاللغة اللاتينية لم تمت في الحقيقة من الناحية التاريخية، بل
اصابتها تغيرات صيغة أنتجت أشكالاً حديثة لها، أبرزها البرتغالية، والقشتالية، ولغة
بروفانس، والعربية، والإيطالية، ولغة رومانيا، والإسبانية. وقد بلغ من شدة هذه
التغيرات وعمقها، أننا نحس إذا نظرنا إلى الأشكال الحديثة للاتينية بأنها لغات مختلفة^(٣)
وقد كان لكشف "السير وليام جونز" الإنجليزي عام ١٧٨٦م للغة السنسكريتية أثر
في التقدم الحقيقي لعلم اللغة التاريخي المقارن^(٤). إذ اكتشف شيئاً من العلاقة بين اللغة
السنسكريتية واللغات الأوروبية القديمة من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية،
وتابعه في ذلك شليجل F. Flügel الذي دعا إلى دراسة اللغة السنسكريتية بوصفها منطلقاً
للمقارنات اللغوية، ثم جاء هرافنس بوب F. Bopp، الذي ألف أول كتاب في علم اللغة
المقارن سنة (١٨٣٣-١٨٥١)، وقد حاول أن يستخرج ملامح اللغة الهندية- الأوروبية
لأولى، اعتماداً على مقارنة اللغات الأوروبية المختلفة، في محاولة التعرف على اللغة
الأصل التي خرجت عنها هذه اللغات، ثم أخذ الاتجاه المقارن منحى أكثر دقة، محاولاً
الاستفادة من البحث في اللغات، بوصفه أداة توضح جوانب من التاريخ اللغوي القديم،
وبعضون من خلالها مجموعة من القوانين التي تفسر التغير التاريخي، ولعل من أبرز
العلماء في هذا المجال شلايشر A. Schleicher الذي ألف كتاباً في النحو المقارن للغات

(١) رمضان عبد القواب، المحفل إلى علم اللغة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١٨٨.

(٢) إسمايل صليحة، المستشرقون والمفاهيم اللغوية، عمان، ١٩٩٢، ص ٢٦.

(٣) محمود الصوري، اللغة والمجتمع ط ٢ دار المعارف بالاسكندرية ١٩٦٣، ص ١٦٧.

(٤) فخر - محمود حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص ١٢٩. وفخر - عبد الحار هلال علم اللغة بين القديم

والحديث، القاهرة ط ٢، ١٩٨٦، ص ٩٦.

الهدية- الأوروبية، وتابعه في ذلك لسكين Leskien ، ونولدكه Noldoko وبروكلمان
C. Brockelmann .^(١)

جهود المستشرقين في درس العربية

ثم ينعصر اهتمام الأوروبيين على اللغة الهندية- الأوروبية، بل تعداها إلى ما
عرف باللغات السامية وكان شلوتسر Schlotzer (١٧٩٨م) أول من أطلق هذه التسمية
على اللغات: العبرية والعربية والآرامية والحبشية.^(٢) منطلقاً في ذلك من التوراة، التي
تقسم الشعوب وفق أبناء نوح، إلى ثلاثة أقسام: سام وحلم وباهث، وقد خطأ بعض
المستشرقين أنفسهم هذه التسمية، لأن الانتماء إلى اللغة ليس انتماء عرقياً.^(٣) ولذا اختار
بعضهم أن يسميها اللغات الجزرية أو الجزيرية (نسبة إلى جزيرة العرب) وسماه بعضهم
اللغات العروبية. ولا مضاحة في التسمية، وقد شاع بين العلماء اسم اللغات السامية علماً
عليها.

وكان من أبرز أهداف بحث اللغات السامية قراءة العهدين القديم والجديد في
نصوصهما القديمة، بالاستفادة من اللغة العربية التي كانت معروفة لدى بعض الباحثين
لأوروبيين، ومحاولين اختيار صدق المقولة الواردة في التوراة (العهد القديم): بأن العبرية
أصل اللغات.

ومن ثم اتسعت أهداف الدراسة المقارنة ودوافعها^(٤) ووافق ذلك اكتشاف كثير
من النقوش في أنحاء مختلفة من الشرق. وما يذكر أن ليمان E.Littman جمع من
منطقة الصفاة قرب دمشق نقوشاً كثيرة، واستطاع من خلالها أن يحل حروف الأبجدية
الصفورية، وألف في ذلك كتاباً سنة ١٩٠١م.^(٥)

(١) محمود حجازي، نفس علم اللغة العربية، ص ١٢٩-١٣١.

(٢) محمود حجازي، نفس علم اللغة العربية، ص ١٣٥ وانظر . هاشم النعناع، معالجة العرب في دراسة اللغات
السامية، منشورات وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٧، ص ٣.

(٣) كيرن بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة ومصلح عبد القواب . وانظر مجير اسعدي، اللسانيات، عالم
الكتاب الحديث، ٢٠٠٥، ص ٥٧٦-٥٨٠.

(٤) انظر : إسماعيل عابدة المستشرقين والمنافع العربية، ص ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٦.

(٥) رمضان عبد القواب، فصول في فقه العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥١.

وقد لوحظ أن خطوط النقوش الثمودية واللحيانية والصفوية، تشبه خطوط اللغة العربية الجنوبية القديمة، ومن ثم فقد اتسعت دائرة اللغات السامية، فأصبحت تشمل الأكادية والكنعانية والآرامية، واليمينية، والحثية، والثمودية واللحيانية، والصفوية^(١)، ثم عثر المستشرقون على أربعة نقوش قديمة قريبة إلى العربية، في منطقة قريبة من الصفاة من حيث المادة اللغوية والأسلوب، أكثر من قرب النقوش الثمودية والصفوية إليها، وهذه النقوش هي: نقش الفمارة، ونقش زيد، ونقش حران ونقش لم الجمال.^(٢)

وقد مهدت اللغة السامية إلى ثلاثة أصناف:

الأول: لغات مندثرة، لا يُعرف منها إلا معردات وعبارات وذلك كالكنعانية القديمة.

الثاني: لغات لها نصوص مكتوبة، إلا أننا لا نجد متكاملاً بها الآن كالأكدية والسبئية.

الثالث: لغات ما تزال تعيش على ألسنة المتحدثين بالعربية ولهجاتها، وما يزال نفر قليل من الناس يتحدثون السريانية والحثية.^(٣)

وقد تولت جهود المستشرقين في دراسة العربية من ذلك دراسة شلوسر Schlozer التي قام فيها بمقارنة العبرية بالعربية، وجاء بعده كل من إيفالد Ewald وفلهاوزن Willhauwsen، فلكاً في اللغة العربية مستخدمين المقارنة، كما حاول مثل ذلك نولدكه Nöldeke في السريانية، وفي عام ١٨٩٠ ألف وليم رايت W. Wright كتابه "محاضرات في النحو لمقارن اللغات السامية".

كما ألف بعده بعام كل من (لاجارد وبارث) كتابهما "بحوث في أبنية الأسماء السامية" كما ألف تسمرن Zimmer، كتاباً بعنوان "النحو لمقارن اللغات السامية".

وجاء بعد هؤلاء المستشرق كارل بروكلمان C. Brockelmann "ألف كتابه "الأساس في النحو لمقارن اللغات السامية" الذي نشره عام ١٩١٢م. وفي عام ١٩٢٨ نشر المستشرق بيراجشتريسر Bergsträsser كتاباً بعنوان "المدخل إلى اللغات السامية"^(٤)

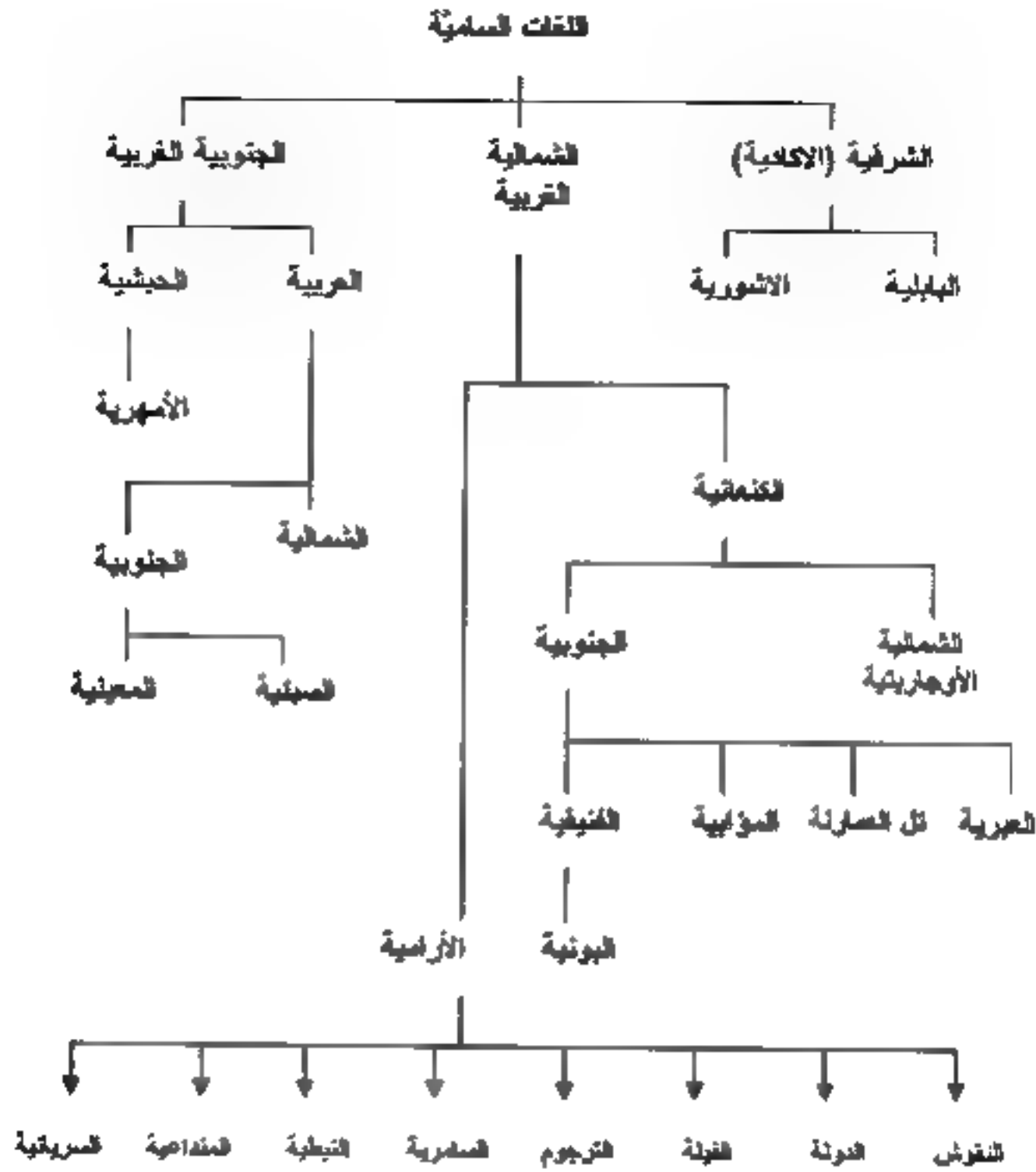
(١) نولدكه، اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبعة الكعابية، القاهرة ١٩٦٢م، ص ٨.

(٢) إسرائيل ونفسون، تاريخ اللغات السامية، القاهرة ١٩٢٩، ص ١٩٤.

(٣) رمضان عبد التواب، أصول في لغة العربية، ص ٥٥.

(٤) بسماعيل عميرة المستشرقون والمناهج اللغوية، ص (٥٠ - ٦٠) وانظر: محمود السوراني، علم اللغة، بيروت، د.ت، ص ٢٥٠.

ويمكن ملاحظة موقع اللغة العربية في هذا التخطيط العام للغات السامية^(١)



(١) راجع عبد القواب، قصول في لغة العربية، ص ٣٦ .

ومما يلاحظ أن التوافق الكبير بين لغتين في المفردات لا يعدُّ دليلاً قوياً على انحدارهما من أصل واحد، فالمفردات للتركية تشكل نسبة عالية في اللغة اليونانية الحديثة مقارنة مع عدد المفردات اليونانية القديمة فيها، ومع ذلك فاللغة اليونانية الحديثة مشتقة من اليونانية القديمة وليست من التركية^(١).

والمفردات العربية في اللغة التركية تشكل نسبة كبيرة ومع ذلك نطّل التركية في أسرة اللغات الهندية-الأوروبية^(٢).

المنهج التاريخي التطوري

لما المنهج التاريخي التطوري Historical Linguistics فهو فرع على التاريخي المقارن ويهدف إلى دراسة اللغة الواحدة في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، بقصد تتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، ولماكن محددة ليرى ما أصابها من تطور، محاولاً الوقوف على سر هذا التطور وقوانينه المختلفة، مثال ذلك، دراسة أصوات العربية الفصحى دراسة تبدأ من وصف للتقدماء لها، أمثال الحليل بن أحمد وسيبويه، وتتبع تاريخها، منذ ذلك الزمن حتى العصر الحاضر، ومن هذا المنظور يمكن أن تُدرس أية ظاهرة صرفية أو نحوية.

وقد بدأ هذا الفرع عدد علماء اللغة العربيين بدراساتهم لمجموعة اللغات الهندية الأوروبية، يدرسون كل لغة على انفراد ثم ينتقل ذلك إلى اللغات الأخرى في العالم. وقد حظي المنهج التاريخي بوجه عام بمكانة مرموقة في علم اللغة^(٣)، بيد أن إلحاح الأوروبيين في تطبيق المنهج المقارن أدى بهم إلى محاولة بناء الصورة الأم لبعض اللغات كالهندية-الأوروبية والسامية.

ويؤكد بولنكه Nolodeke صعوبة بناء أية لغة أم خير معروفة، وذلك بقوله: وبما نريد أن نوجه سؤالاً لمن يظن أن إعادة البناء الكامل للغة السامية الأولى، ولو بالقرب، أمر ممكن، والسؤال هو: هل يستطيع أحسن العارفين باللهجات الرومانية كلها

(١) محمود السمران علم اللغة ٢٥٢.

(٢) إسماعيل عابرة، المعشوقون والمنافع اللغوية، ص ٥٠.

(٣) ماريو باي، لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، القاهرة، ١٩٢٠، ص ٧٤.

(الإيطالية، والفرنسية، والإسبانية) أن يعيد بناء الأصل القديم لهذه اللهجات، وهو اللغة اللاتينية، لو حرص أنها غير معروفة الآن^(١)

ولا شك أن دراسات المستشرقين للغة العربية من منظور تاريخي كانت دافعة لها، فقد أدت إلى تصحيح كثير من اجتهادات النحويين الحافظين، وفصلت في كثير من خلافهم، الذي كانوا يدورون به أو يدور بهم، في إطار جدل عقيم بعيد عن طبيعة اللغة^(٢)، وذلك عن طريق التأسيس لهذه الظواهر، مثال ذلك تأصيلهم لطاهرة الإعراب، بعد أثبتت الدراسات التاريخية أن الإعراب كان موجوداً في اللغات السامية، يقول المستشرق برانجستريسر G. Bergsträsser إن الإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه الحبشية، ونجد أثراً منه في غيرها أيضاً^(٣)

وقال المستشرق يوهان فوك J. Fück "احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من لُحُم السمات اللغوية، التي فقدتها جميع اللغات السامية- باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي^(٤)."

فاللغة الأكادية بفرعيها: البابلية والآشورية، كانت تشمل على الإعراب كاملاً، كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة، مثال ذلك ما ورد في قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م)

Summa awelum awelam Ubbirma بمعنى "إذا أتهم إنسان إنساناً"

إذ نجد awelum الأولى بمعنى: "إنسان" في حالة الرفع، وهي مرفوعة بالضمة أما الميم الأخيرة فهي تقابل التنوين في اللغة العربية و awelam لتثنية في حال المفعول به وهي

(١) اللغات السامية، ص ١١ .

(٢) بهاء الموسوي، في تاريخ العربية، ص ١٩٧٦، ص ١٩٩.

(٣) للتطور النحوي أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد الفتوف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١١٦.

(٤) يوهان فوك، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد الفتوف، القاهرة، ١٩٨٠م،

مصنوبة بالفتحة وبعدها التميم كذلك ^(١) فالإعراب إذن، مسلمي ذو دلالة في العربية، وفي غيرها من شقيقاتها للساميات، كاللغة الأوغارية والأكادية.

وهذا يؤكد أن قطرباً من القماء، وإبراهيم أنيس من المحدثين قد جابهما الصواب في تصورهما للإعراب في العربية، فقد ذهب قطرب إلى أن الحركات جيه بها للتخلص من التقاء الساكنين، يقول: وإنما أعربت للعرب كلامها، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكثرتا يبطنون عند الإخراج فلما وصلوا ولمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام ^(٢).

وتابع قطرباً في رأيه هذا إبراهيم أنيس نقلاً لياه عن إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، بل إلى إبراهيم أنيس ذهب إلى أبعد مما جاء عند قطرب، فهو يرى أن السحاة اخترعوا قواعد الإعراب على نظم النحو في اللغات الأخرى كالإيونانية - مثلاً - فيها فرق بين حالات الأسماء التي تسمى Cases ويرمر لها في نهاية الأسماء برموز معينة، وكأنما قد عز على النحاة ألا يكون في العربية أيضاً مثل هذه الـ Cases فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها: إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أيضاً فتي بها للتخلص من التقاء الساكنين. ^(٣)

وهذا لا يعني أن الرد عليهم كان عسيراً، فقد رد عليهم مجموعة من الباحثين برود عقلية مقنعة ^(٤)، ولكن ما أسفرت عنه الدراسات التاريخية بُعد وثيقة تشكل حجة

(١) رمضان عبد التواب، أصول في فقه العربية، ص ٣٨٢.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في حل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٧٠.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية ط ٢ الامطوط المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ٢٩.

(٤) فسر من هذه الردود:

١- مصطفى صديق الرافعي، تاريخ أئاب العرب، مطبعة الأختيار ١٩١١م، ص ٢٣٩-٢٥٤

٢- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ط بيروت ١٩٦٢م، ص ١٢٩-١٣٦

٣- مهدي المخرومي، مدرسة الكوفة وسهجها في دراسة اللغة والنحو ط مصطفى الطيبي، ١٩٥٨م، ص

دائمة على أصالة الظاهرة الإعرابية، ولذا جاء ردُّ الباحثين الذين ارتكروا على أسس تاريخية أكثر علمية وإتقاناً. (١)

الباحثون العرب للمنهج التاريخي

تأثر بالمنهج التاريخي كوكبة من الباحثين العرب، برز منهم محمد عطية الأبرشي في كتابه (المفصل في قواعد السريانية) (٢)، ومن ثم أسهم عبد المجيد عابدين في كتابه (المدخل إلى دراسة النحو العربي)، وقد عرّض في كتابه لفكرة مهمة وهي أن المنهج التاريخي يسهم في تصحيح بعض المسائل الخلافية التي كانت محطمة بين النحاة القدماء، ولم يسعهم فيها المنهج التاريخي وذلك لعدم معرفتهم باللغات السامية. (٣)

ثم أسهم خليل نامي في كتابه (دراسات في اللغة العربية) وقد تنوع إنتاج بعض الباحثين، وذلك نحو رمضان عبد التواب الذي ترجم كتاباً لنولدكه بعنوان (اللغات السامية) عام ١٩٦٣م، وكتاباً لكارل بروكلمان، هو فقه اللغات السامية. وألف كتاباً بعنوان (التذكير والتأنيث في اللغة)، إضافة إلى النظرات التاريخية في كتابه (دراسات في فقه اللغة المقارن) عام ١٩٦٩م، حاول فيها إلقاء ضوء تاريخي على بعض القضايا الخلافية بين النحاة.

ثم يسهم إبراهيم السمرائي ببحوث تاريخية أبررها (فقه اللغة المقارن)، عام ١٩٦٨م.

ويسهم محمود فهمي حجازي في بحوثه مبيهاً أهمية المنهج التاريخي، ومن أبرز كتبه علم اللغة، ويسهم إسماعيل حميرة (٤) بإنتاج متنوع، فقد بين في كتابيه (المستشرقون

(١) انظر، عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص ٢٠٤-٢١٠. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ٣٧٦. إبراهيم السمرائي، دراست في اللغة، ص ١٦.

(٢) انظر طبعة بولاق، ١٩٣٥م.

(٣) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي الحديث في ضوء اللغات السامية، ط ١، مصر، ١٩٥١م، ص ٩٣.

(٤) يسر إسماعيل حميرة سلسلة بحوث لغوية تاريخية من دار حنين للنشر، ص ١١، صدر منها:

أ- ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية.

ب- معالم دراسة في الصرف الأبتية القطرية المهجورة.

ج- المستشرقون وتاريخ صفتهم بالعربية بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشرافية.

والمناهج اللغوية) أهمية المنهج التاريخي في دراسة الظاهرة اللغوية، وأبرز جهود المستشرقين في دراسة العربية، ثم درس بعض الظواهر في العربية دراسة تأصيلية، وذلك نحو (معلم دراسة في الصرف)، و (ظاهرة التانيث) في اللغات السامية، والعدد، ومناهج التأصيل في التراث اللغوي، وقد عرّف بظاهرة (بجد كُتبت) وهي ظاهرة مطردة في اللغات السامية، وهي ليست كذلك في العربية، ويثب ما يمكن أن يترتب على افتراض هذه الظاهرة في الساميات على العربية، مما ساعده في تفسير ظاهرة الترادف ومن أهم دراساته المقارنة كتابه: دراسات لغوية مقارنة. وسوف نستأنس ببعض آراء هؤلاء الباحثين في ثنايا البحث إن شاء الله.

مأخذ على المنهج التاريخي:

ويظل المنهج التاريخي مع إضاءاته النافعة يعاني من عتبات تجعل الحقيقة مستمرة في اختفائها أحياناً، من ذلك ما يأتي:

- ١- هذا المنهج يتعامل - وبحاجة المقارن - مع نصوص قديمة في شكلها المكتوب، وليس في صورتها المنطوقة المعقودة مما يثير تساؤلاً: فهل يحتمل أن تكون لغة الكتابة المدونة تختلف اختلافاً بيناً عن لغة الكلام في العصور التي كُتبت فيها؟^(١)
- ٢- قلة النقوش التي عثر عليها في اللغات السامية بعامة إضافة إلى حداثة نسبياً، فأقدم نص وصل إلى أيدي الدارسين هو نقش المارة الذي يعود إلى عام ٣٢٨م^(٢)، إضافة إلى بقايا نقوش متفرقة على الحجارة، تعود إلى قبائل العربية البائدة كالشونية، والحيانية، والصفوية، مما يشير إلى أن حقاً في تاريخ اللغة العربية ما زالت مجهولة.

وانظر: د- ظاهرة بجد كُتبت بين الحوية واللغات السامية، إسماعيل - صغيرة مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٤٣، ١٩٩٢.

وانظر: هـ- خصائص العربية في الأسماء والأفعال - دراسة مقارنة في ضوء اللغات السامية، ط٧، ١٩٩٢م.

(١) انظر: ماريو باي، لغات البشر، ص ٧١-٧٢.

انظر: رمضان عيد التوايح، لغة اللغة السامية، ص ٥٥.

انظر: إسماعيل عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ٥٢.

(٢) انظر: إسماعيل صغير، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ٥٢.

٣- الكشوف الأثرية لم تنته بعد، وهذا يعني أن الأحكام التي يُسفر عنها المنهج التاريخي غير ثابتة، فقبل مائة عام مثلاً، كان يشيع بين الدارسين أن الشعر الجاهلي يمثل ما وصل إلينا من العربية، ثم أسفرت للكشوف الأثرية عن قنماط من العربية مُنمَّلة في العربية للبطنية، والنقوش اللحيانية، والشمودية، والصفوية، وهي قبائل عربية شمالية نمازج لهجتها عناصر عربية جنوبية وأرامية. (١)

إلا أن هذا المنهج يبقى باقياً، ولا يأس في إعادة الصياغة في أحوال معينة، كلما جد في الأمر جديد. (٢)

(١) انظر: ماريو باي، ملكت البشر، ص ٧٢. محمود الصبران، علم اللغة، ص ٢٤١.

(٢) مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، لبنان ١٩٨١م، ص ١٩.

وانظر: عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص ٨٠.

البحث الثاني المنهج الوصفي Descriptive Linguistics

في أوائل القرن العشرين لتحسر ربط الظواهر اللغوية بما يحدث في العالم الطبيعي، وعُطِر إلى اللغة على أنها بنية أو نظام System "عناصره المختلفة يعتمد بعضها على بعض، ووجود هذا النظام مهم بالنسبة لفهم كل من التعبير اللغوي، واللغة من حيث هي لغة" (١)

وقد أصبحت محاضرات فريدريك دي سوسير التي نُشرت عام ١٩١٦م، صفة العلمية على منهج دراسة اللغة، وأصبحت أساساً لعلم اللغة الحديث، وأبعدت الأمور الميتافيزيقية التي تبتعد بالظواهر اللغوية عن الوصف الدقيق لها، ومن ثم نُحِيَ الصبح التاريخي المقارن (Diachronic) الذي كان سائداً، وأصبح البحث اللغوي الوصفي الذي يسميه (synchronic) ذا أولوية عليه. (٢)

أهم أسس المنهج الوصفي

لعل أهم الأسس التي استند إليها الوصفيون والتي استمدوها من دي سوسير تتمثل في النقاط الآتية:

١- تتكون اللغة من اللسان والكلام، واللسان يمثل ثروة باطنة وحفية، لا يعصح عليها إلا الكلام، واللسان يسبق نحوي، أي نظام من العلاقات والقواعد والأشكال، موجود بالقوة الاعتيادية لا بالفعل الذي يتسم بالتزوي والتفكير، ومعنى ذلك أنه موضوع مجرد غير قابل للإدراك بشكل مباشر، إذ لا يفقد للملاحظة بسهولة، ولا ينأى إلا بواسطة التفكير، فاللسان ظاهرة جماعية يتوحد عليها الناطقون بها، وتمثل نموذجاً كلياً ومعيّاراً لتحليلات اللغة وهي ظاهرة نفسية غير مدركة ولا محسوسة، تشكل تسفا من العلاقات والقواعد والأشكال للنحوية" (٣)

(١) محمود السحرا، علم اللغة، ص ٢٤٩.

(٢) دي سوسير، دروس في الألفية العلمية، تريب صالح القرملي وآخرين، ص ٢٥٧.

(٣) السابق، ص ٢٦٨.

أما الكلام فهو الإنجاز اللفظي المتنوع، الذي انتقل من مرحلة الغموض والكمور في العقل الباطن، ليصبح رموراً مستحصرة واضحة، تعبر عن مدلولاتها، وعلى هذا فإنه يتركب بالمنهج الوصفي أن لا يتركز البحث في اللغة على استقصاء أصولها التاريخية البعيدة، وإنما يتركز في دراسة تركيبها، وأصولها، وخصائص مفرداتها، على النحو الذي تدلوه قلمس تدلواً حياً لا من حلال للنصوص المكتوبة.

٢- تعد العلاقة بين الألفاظ والمعاني، علاقة اعتباطية وهو ما عُرف بنظرية (الدليل) (١) والدال هو اللفظ المصنوع أو الصورة الصوتية، والمدلول هو المعنى الذهني، والعلاقة بينهما هي لدلالة، والاعتباطية لا تعني أن الدال خاصص للاختيار الحر للدات المتكلمة وإنما تعني أنه غير معلل، أي أنه اعتباطي بالنظر إلى المدلول الذي لا يربطه به أي رابط طبيعي في الواقع، أي أننا حين نقول: "رجل" فلا علاقة عقلية بين (رجل) هذه الأصوات الثلاثة ومفهوم "رجل" في الواقع الخارجي. (٢)

ويشير دي سوسير إلى أن للكلمات المناسبة للطبيعة (المحاكية لها)، ربما دفعنا إلى الاعتقاد بأن اختيار الدال ليس دائماً اعتباطياً، ولكنه يشير إلى أن هذه الكلمات محدودة العدد، وأنها فقدت شيئاً من طابعها.

٣- إن مهمة الباحث اللغوي، أن يدرس اللغة المطبوعة في جميع مستوياتها، الفصحى والعامية، فأى حالة من حالات اللغة، تكون نتاجاً لعوامل تاريخية، بمعنى أن الزمن ضامن لاستمرارية السلس، ومعتبر له في الآن نفسه (٣) على أن يفصل بين هذين المنهجين، فإما أن يُدرس وفق المنهج الوصفي (حالة اللغة في وضع الثبوت، في فترة زمنية محددة)، أو وفق المنهج التاريخي الذي يتتبع الظاهرة في مراحل زمنية مختلفة، وقد يتجاوز ذلك بحثها في اللغة الواحدة إلى بحثها في لغات متقاربة، وذلك كأن يشرح الانتقال في فعل الكينونة من المفرد إلى الجمع (est-sonli) في اللغة

(١) دي سوسير، دروس في الألفية العلمية، ص ٢٦٨ . وانظر . جنون ميروك، مدخل للسائيات سوسير، ص ٤٤

(٢) انظر المرجع السابق، الأول ص ٢٥٢ والثاني ص ٤٩ .

(٣) رشيد العبيدي، الألفية بين عبد القاهر والمحدثين، مقالة منشورة بمجلة المورد، العراق، المجلد ١٨، العدد ٣،

١٩٨٩، ص ٨ .

الهندية الأوروبية إلى (ist-sind) في الألمانية إلى (est-sund) في اللاتينية إلى (est-sont) في الفرنسية.. الخ. (١)

ويرى الوصفيون أن تحديد المنهج من شأنه أن يجنب للسلفي للسقوط في المزالق التي وقعت فيها اللسانيات التاريخية، ووقع فيها لتحو التقليدي، فانشغال النحوي التقليدي عند الوصفيين- بتثبيت المعايير، حال دون الإحاطة بالطاهرة اللغوية من جميع جوانبها، واللسانيات التاريخية لم يسعها منهجها الخاص في فهم طبيعة اللسان وكشف أسرته (٢)

وعلى هذا فالوصفيون ينادون بأن تُدرس اللغة دراسة وصفية، فاللغة الحقيقية هي التي يستخدمها الناس فعلاً، لا اللغة التي يعتقد البعض أن على الناس أن يستخدموها. (٣)

٤- التفريق بين اللغة ظاهرة ذهنية إنسانية متكاملة، ذات قواعد وأصول قائمة في أذهان الناطقين بها، واللغة كأداة يستعملها الإنسان في مجرى حياته اليومية وهي مستوحاة من الأسس الذهنية ومبنية عليها (٤) وقد اهتم دي سوسير بدراسة اللغة، كأداة وظيفية، ولم يهتم بدراستها كظاهرة ذهنية، إلا أن مجرد التفريق بين هذين المستويين للغة فتح أفقاً منهجية جديدة كما ستوضح فيما بعد.

٥- الدراسة الوصفية للغة هي النظر في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية بغيره من العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي، وذلك لأنه لا قيمة للمفردة إلا من خلال السياق، وقد شبه ذلك دي سوسير بلعبة الشطرنج، يقول: (إن القطعة اللسانية بمفردها ليست صمراً من عناصر لعبة اللسان، لأن هذه القطعة في مادتها الصرفة

(١) جورج مونيل، علم اللغة، ترجمة نجيب خرفوي، دمشق دت، ص ٥٠.

و انظر: دي سوسير، دروس في الأسس العامة، ص ٤٠.

(٢) جوتفريد هوبنر، مدخل للسيميوتيك، دي سوسير، ص ٦٢.

(٣) ماريو باي، لغات البشر، ص ١٠.

(٤) مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص ٢٠.

و انظر: جوتفريد هوبنر، مدخل للسيميوتيك، دي سوسير، ص ٨٧.

وحارج موقعها، وبقي شروط لعبة اللسان، لا تعمل أي شيء بالنسبة للمتكلم^(١)، ومن هنا يرى أن تقسيم اللغة التقليدي إلى فروع كالأنوات والصرف، والنحو، تقسيمات وهمية^(٢)، وإن كانت ذات نفع عملي، ذلك أن مجموعة أشكال اسم ما لا تصح وحدة استبدالية، إعرافية، إلا بالمقارنة مع الوظائف المرتبطة بمختلف الأشكال، وبالعكس فإن هذه الوظائف لا تكون قفلة لأن تُخرج ضمن الصرف، إلا إذا ما سب دليل صوتي محدد كل وظيفة من تلك الوظائف، فالصرف الإعرابي المعين ليس جدولاً من الأشكال، ولا فئة من التجريدات المنطقية وإنما هو تليف بين جدول الأشكال والتجريدات المنطقية فالأشكال والوظائف متعلقة ببعضها ببعض، ومن الصعب، أن نعزل بينها، ومن وجهة النظر اللسانية، ليس للصرف موضوع واقعي يمكنه من تشكيل مجال معرفي متميز عن التركيب.

وقد ترك دي سوسير بصمات على البحث اللساني، وتأثيراً متفاوت الوقع من اتجاه إلى آخر، وإن كانت غالبية الاتجاهات ظلت قائمة على المرتكزات النظرية والمهجية عنده، مع ما ورد فيها من تطوير أو تصحيح لبعض المفاهيم، وأهم هذه الاتجاهات:

١- مدرسة براغ:

وهو اسم لجماعة من اللغويين، منهم^(٣) (جاكوبسون، وروس براغ، ونيكولاي تروبتزكوي Troybestzkoy)، طبقت هذه المدرسة مبادئ النظرية اللسانية، غير أنها وبخاصة تروبتزكوي، حالف دي سوسير في هذه الدراسة التاريخية الفونولوجية فلاحظ الوقائع الممزولة فقط، وذهب إلى أن الفونولوجيا التاريخية ينبغي أن تدرس النظام

(١) هنري ميتران، مدخل للسانيات، ص ٨٤ .

(٢) دي سوسير، دروس في الأسمية العلمية، تمريب صلاح الترماني وآخرين، ص ٢٥٨.

وانظر: رشيد السيد الأسمية بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، ص ١٢ .

(٣) محمود السمران، علم اللغة، ص ٢٤٤ .

وانظر: حيون مبارك، مدخل للسانيات، ص ١٦٥ .

الفونولوجي على أنه كيان عضوي في حالة تطور، وذلك حتى يصبح للتعريفات الفونولوجية معنى ومبرر للوجود^(١).

وقد ميزت هذه المدرسة بين الأصوات الوظيفية والأصوات غير الوظيفية، ورأت أن على الباحث للفونولوجي، ألا يهتم إلا بالأحداث ذات القيمة الوظيفية، وعلى هذا تعد هذه المدرسة مجددة لمفهوم الفونيم بأنه (الصوت الذي يقوم بوظيفة محددة في اللغة)^(٢) أي أنها أعطته مدلولاً وظيفياً، وقد كان دي سوسير من قبل يركز على الجانب العضوي والجانب السمعي للفونيم يقول^(٣) "الفونيم: مجموع التأثيرات السمعية والحركات النطقية، كل منهما يشترط الآخر" وقد حددت هذه المدرسة طرق تحديد الفونيمات، وتمييز متغيراتها، وذلك بإعداد طرق لتصنيف التعارضات التي تقوم بينها، فالثانية هي أم متعددة أم متفرقة أم سائلة أم متكافئة؟ وهكذا أصبح من الممكن تعريف الفونيم على أنه مجموعة من الخصائص الفونولوجية المميزة التي تجعله يتعارض مع كل الفونيمات الأخرى.^(٤) إضافة إلى اهتمام هذه المدرسة بأسس تحليل الظواهر المصاحبة للكلام مثل اللهجة والنبرة، وذلك من خلال دراسة وظائف النبرة التي تحدد قيمة وحدة صوتية، والنبرة التي تحدد مناطق التركيز في لطق الكلمات.^(٥)

وميزت هذه المدرسة الخصائص التي تعرض للفونيمات^(٦) إذ قد تشترك كلمتان في (الفونيمات) المكونة لكلتيهما، ولكن إحداهما تنطق بلحن أو تنهم، وتنطق الثانية بتنهم آخر، وهذا ما أطلق عليه تروبتزكوي اسم (كرونيم chronem)، بمعنى (فونيم النغمة) وقد يكون الاختلاف في مدة استمرار الصوت، أي كمية الصوت الواحد هي التي تؤدي إلى اختلاف في المعنى، وهذا ما أطلق عليه تونيم (Tonem) بمعنى "فونيم الكمي".

(١) جورج مونيل، علم اللغة في القرن العشرين، ت. نجيب غزلوي، ص ١٠٨.

(٢) السابق ص ١٠٥.

(٣) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، بيروت ١٩٨٤، ص ١١٩.

(٤) جورج مونيل، علم اللغة، ترجمة نجيب غزلوي، ص ١٠٧.

(٥) السابق، ص ١٠٨.

(٦) محمود السمران، علم اللغة، ص ١٩٨.

كما أسهمت هذه المدرسة في تحديد مفهوم علمي للفرق بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية، الذي ذكره دي سوسير من قبل، فثبت أن الدراسة التاريخية للطواهر اللغوية يجب أن تكون تابعة للدراسة الوصفية للنظام اللغوي المحدد بفترة زمنية معينة، وذلك انطلاقاً من أن معرفة النظام اللغوي يجب أن تسبق معرفة التغيرات التي طرأت عليه.

ومن أبرز توجهات هذه المدرسة على المستوى اللغوي التركيبي، أنها بطرت إلى اللغة في إطار عوامل رئيسة ثلاثة وتنظيمها الموقف الكلامي، هي: المتكلم والمستمع والأشياء، أي عناصر الموقف المخزنة ولوضوعها التي هي موضوع الكلام، ويقوم الرمز اللغوي على التوازن وهذه العوامل ^(١) وكذلك فإنها تنظر إلى الجملة من منظور وظيفي Functional sentence perspective في مستوياتها الثلاثة: المستوى السعوي، والمستوى الدلالي، والمستوى الكلامي، الذي يتفاعل فيه المستويان الأولان في عملية التواصل اللغوي. ^(٢)

وبذلك فإن هذه المدرسة تلقي في بعض توجهاتها الوظيفية مع المدرسة السياقية الوصفية، حتى شكلت معها بُعداً منهجياً أكثر اتساعاً، هو البعد الوظيفي لدراسة اللغة، غير أن هذا البعد يظل في إطار المنهج الوصفي بوجه عام ^(٣).

٢- الوصفية الأمريكية:

أ- الشكلية ومن أبرز أعلامها: سابير (Edward Sapir) الذي يعد مؤسساً لعلم اللغة الشكلي ^(٤) (Formaliste)، وصاحب كتاب (اللغة) Language، وينطلق سابير من فكرة الفصل بين الشكل والوظيفة، فهو يرى أن المتكلم يعتمد إلى توظيف الشكل

(١) انظر: نهاد موسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٤.

(٢) يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تطوير اللغة مجلة علم الفكر، المجلة العشرون، العدد (٣) الكويت، ١٩٨٩م، ص ٧٣.

(٣) حمدي حنين، العربية وعلم اللغة البيروني، ص ١٣٥ وانظر: نهاد موسى، نظرية النحو العربي، ص ٨١.

(٤) جورج مولر، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٨٨.

انظر: حنين عمير، في نحو اللغة وتركيبها، جدة ١٩٨٤م، ص ٤٢.

(الكلام المنطوق) لنقل فكرة معينة يقول "إن نظام الأشكال شيء، واستعمال هذا النظام (لتحديد الوظائف) شيء آخر" (١)

ويقول: "إننا مضطرون للاستنتاج بأنه من الممكن والواجب أن يدرس الشكل اللغوي باعتبار نظاماً، بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به" (٢)

ويرى جورج مونان أن "عدم التوازن المنهجي أو التقليل من قيمة العلاقة العميقة بين الشكل والوظيفة في النظام اللغوي، لا يؤثر تأثيراً خطيراً في فكر سلبير، لأن مفهوم الوظيفة لم يعب عملياً من ذهنه لحظة واحدة" (٣) ومن المعاهيم التي برزت عند سلبير أيضاً التطور الدخلي المثالي يقول: "تظهر اللغات جميعاً ميلاً غريباً نحو تطوير وسيلة أو عدة وسائل قواعدية خاصة على حساب وسائل أخرى".

ويقول: "قد رأينا أن في كل لغة نظاماً صوتياً داخلياً ذا مخطط محدد، ونعرف الآن أن في اللغة ميلاً واضحاً نحو نظام الشكل القواعدي، ويتوجه هذان الاتجاهان الغامضان والقويان نحو شكل محدد دون أي عائق" (٤)

ب- التوزيعية Distributionalism : ومن أبرز أعلامها بلومفيلد، الذي يرى أن اللغة نتاج آلي، واستجابة كلامية بوصفه حافزاً سلوكياً طاهراً، محلولاً تجنب العودة إلى المعنى في الدراسة اللغوية، يقول: "لا يجوز الاعتقاد بأنه من الممكن تفسير وقائع لغوية شامصة من خلال فرضيات فلسفية أو سيكولوجية أكثر عموصاً منها" (٥)

ويرى أن "اكتشافات عالم اللغة الذي يدرس فرمر اللغوي هي ذات قيمة أكبر بالنسبة لعالم النفس، إذا هو لم يشوهها، بتصورات سيكولوجية مسبقة" (٦)

(١) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٨٨.

(٢) السابق، ص ١٨٩.

(٣) السابق، ص ٨٩.

(٤) السابق، ص ٨٩.

(٥) جورج مونان، ترجمة نجيب غزلوي، علم اللغة، ص ١١٥.

(٦) السابق، ص ١١٦.

وبلومفيلد نظرية تقوم على توزيع المكونات الأساسية للجملة بطريقة الاستبدال (Lacommutation) بمعنى أن تحل كلمة محل أخرى في القسم للتوابعدي أو المعوي نفسه وذلك محو أن تقول (كلل عمرو أو أكل زيد) حيث يتبادل عمرو ويريد للموقع ذاته. وصوب بلومفيلد المثال التالي:

المكونات الأساسية في جملة Poor john Ran away

Poor john + ran away هي

وأن المكونات الأساسية لـ poor john هي Poor و john والمكونات الأساسية لـ Ran away هي للكلمة Ran والتركيب away للمؤلف من way+a .

ونعل أبرز نقد وجه للمنهج السلوكي بوجه عام هو التركيز على دراسة الشكل اللعوي ومحاولة الوصول إلى المعنى بطرق خارجية، يقول "ليش" Leech "إن مشكلة اتجاهات أوجدن وريتشاردر وبلومفيلد في دراسة المعنى أن كلاً منهم حاول شرح الميمانتك على ضوء متطلبات علمية أخرى" (١)

وقد طور هاريس هذه الفكرة (المكونات الأساسية) في كتابه الذي يعد المؤلف الرئيس في علم اللغة التوريبي (٢) Distributional Linguistics وهو بعنوان . Methods in structural Linguistics

فاستند على توزيع الفونيمات في المباني الصرفية لإبراز القيمة الخلفية بينها (٤)، ولتعد المميز الذي يؤدي الدور الرئيس في بناء للكلمة، فلكي نعرف مثلاً ما إذا كان (L) و (r) يكونان فونيمين بالإنجليزية، يكفي أن نلاحظ أنهما يميزان بين كلمتين Life و Rife ، فهذا التمييز يقوم على معنى هاتين الكلمتين غير أن هاريس، وكما يشير جورج موان، لجأ إلى المعنى لجوءاً عموماً غير معظم، وكان عليه "أن يجعل الطريقة التوريبية

(١) مهدي الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللعوي الحديث، ص ١٩٨٠ م ص ٣٢.

وانظر: جورج موان، علم اللغة في القرن العشرين ص ١١٧.

(٢) G. Leech, Semantics, Penguin Books, 1974, P 71

(٣) محمود السمرلي، علم اللغة، ص ٣٠٩ وانظر مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص ٢٥.

(٤) حيل عمارة، في نحو اللغة وتركيبها، ٤٧.

وسيلة تحليل فريدة وشمولية وبديل اعتبار المعنى آلية منهجية مساعدة وبسيطة و اختيارية، فإن كل شيء يجري وكأن اللجوء إلى المعنى وسيلة لا مخلص منها، وعلى ارتباط وثيق بطبيعية انفصالاً للغة نصها، فيما تعتبر الآليات التوزيعية إحدى الإمكانيات المتاحة للوعي، من بين إمكانات أخرى، لحل بعض المشكلات وليس كلها، وعلى هذا الأساس، فقد كان كل اللغويين، ومنذ زمن بعيد توزيعين^(١).

وقد استفاد من ذلك تشومسكي في بنائه للنظرية التوليدية للنحوية.

أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالوصفية الأمريكية

تأثر عبد الرحمن أيوب بهذا المنهج، ودعا إلى دراسة اللغة العربية من خلاله وذلك بقوله: "ولقد هزت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية (school of formal analysis) وتنوعت نظرياتها، وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية"^(٢).

ويرى أن هذه المدرسة تنقسم بأساسين مهمين في التفكير اللغوي العلمي هما:

- ١- الموضوعية: ويقصد بها ألا تطبق على لغة قواعد لغة أخرى.
 - ٢- الوصفية: ويقصد بها أن يكتفي الباحث اللغوي بوصف اللغة، شأنه في ذلك شأن الهندس الذي يثبت بناءً حجراً حجراً دون أن يعرك أي حجر عن موضعه.
- وقد اتجه عبد الرحمن أيوب إلى نقد التفكير اللغوي من خلال دعوته إلى الالتزام بهذه المدرسة بوصفها جزءاً من الثقافة العربية، التي أسماها تقليدية قائلاً "فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي"^(٣) وسوف نعرض لبعض آراء عبد الرحمن أيوب في الفصل الثالث إن شاء الله.

٣- المنهج الوصفي السياقي Contextual Approach

أبرز علماء هذا المنهج "فيرث Firth" الذي تأثر بالعالم البولندي مالبينووسكي، الذي استعمل "سياق الحال" context of situation بدلالة خاصة تشير إلى جملة

(١) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ١٨٥ .

(٢) دراسات لغوية في النحو العربي، ج ١، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٧، ص ٥٥ من المقدمة.

(٣) دراسات لغوية في النحو العربي، ص ٥٥

العناصر المكونة للموقف الكلامي، مثل شخصية المتكلم والسامع والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغوي كحالة الجو وأثر النص الكلامي في المشتركين، كإمتاع أو لاكم^(١).

وقد حدد فيرث للمعنى بأنه كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والفلموسية والوظيفية والدلالية — (سياق الحال)^(٢).

وحتى يصل الباحث إلى معنى نص لغوي، فلا بد من أن يدرس هذه العناصر مجتمعة.

وبشروط فيرث على الباحث جملة من توصايا أهمها: ^(٣)

١- ينبغي أن يحدد الباحث معاني الأشكال النحوية على المستوى النحوي والمعجمي بالنسبة لنظام اللغة موضوع البحث.

٢- ينبغي على الباحث أن يصف اللغة من دلالتها، دون الالتكاء على تصنيفات مسبقة في الذهن، وعليه أن يحدد قائمة بعناصر هذه اللغة، وأن يوزعها، ويحدد وظائفها ومعناها على المستوى النحوي بمصطلحات خاصة بالنظام النحوي الذي تتبعه اللغة وأن يبين مدى استعمال هذه الأقسام في اللغة.

٣- على الباحث أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصورية فلسفية.

٤- على الباحث أن يدخل في اعتباره عناصر (سياق الحال)^(٤)

ويتميز هذا المنهج بأنه يجعل المعنى سهل الاتقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، وأنه يعالج الكلمات بوصفها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا.^(٥)

(١) محمود السمران، علم اللغة، ص ٢٢٨ .

(٢) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، الكويت، ١٩٨٢م، ص ٧٢ .

(٣) محمود السمران، علم اللغة، ص ٢٢٨ .

(٤) محمود السمران، اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، بنغازي، ليبيا ١٩٥٨، ص ١١ .

(٥) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٢ .

ومن مزاياه أيضاً أنه لم يخرج في تحليله للوعي عن دائرة اللغة يقول ليش Leech إن البحث عن تفسير لظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة يشبه البحث عن منعد للحرج من حجرة ليس لها بواب ولا أبواب، المطلوب منا أن نقنع بتقصي ما هو موجود داخل الحجرة أي أن ندرس العلاقات داخل اللغة^(١)

وأحد على هذا المنهج، أنه لم يقدم نظرية شاملة للتركيب للوعي، واكتفى بتقديم نظرية تعلم الدلالة "Semantic"^(٢) مع أن المعنى ينبغي أن يكون مركباً من الأصوات والنحو والمعجم والدلالة وأخذ عليه أيضاً أنه بالغ في فكرة السياق، إضافة إلى أنه لم يعرف مصطلح السياق Context تعريفاً واضحاً تماماً.

أبرز الباحثون العرب المتأثرين بالمنهج الوصفي السياقي

ومن أبرز الباحثين المحدثين الذين تأثروا بنظرية السياق ثمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م)، الذي رلوح فيه بين نقد التفكير اللغوي العربي القديم الذي وصفه بالمعيارية وبين طرحه للمنهج الجديد بقول: "فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها، مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديث"^(٣)

ثم بدأ بطرح مفهوم مدرسة هيرث عن اجتماعية اللغة، من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي والفردى، وعدّ خطرهما في حياة الفرد لا يقل عن خطرهما في حياة المجتمع، وهي الأداة الوحيدة التي تمكن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، وإذا كلل الخرف هو الذي يحدد المقاييس الاجتماعية، فإن الخرف أيضاً هو الذي يحدد معايير الاستعمال اللغوى، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه، إما يستعمل أصواتها وصيغها، ومفرداتها وتركيبها حسب أصول استعمالية معينة.^(٤)

(١) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٣.

(٢) السابق، ص ٧٣.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١.

(٤) السابق، ص ٩-٥.

ومن ثم فإن إغفال هذا العنصر الاجتماعي في اللغة، يحرم الدراسة اللغوية من أقوى حصائصها، وإذا كان كل نشاط اجتماعي يتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فاللغة من حيث هي نشاط اجتماعي يجب أن تُدرس كذلك بالملاحظة والوصف^(١)، وبهذا نرى أن تمام حسان أمام وصفية تعطي أهمية باللغة للمعنى، وهي بذلك تختلف عن وصفية عبد الرحمن أيوب، التي تحتمل إلى الشكل دون المعنى كما مرّ بنا، وقد طبق تمام نظريته على اللغة العربية في كتابه "اللغة العربية مبناها ومعناها"، ١٩٧٣م.

وهو يوضح الهدف من دراسته ابتداءً بقوله: "والغاية التي تسعى وراءها بهذا البحث، أن ألقى ضوءاً كاشعاً على التراث اللغوي العربي كله، منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"^(٢)

أما عن مادة الكتاب ونظريته، فيقول: "وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية النصحية، فلا بد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية لا في النصحية فقط، بل في كل لغة من لغات العالم، لابد أن يكون موضوعها الأول، والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة هو المعروف وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة."^(٣)

ومن ثم نرى أن تمام حسان يعطي اهتماماً كبيراً للمعنى، انطلاقاً من المنهج الوصفي، وليس امتداداً إلى ما صدر عنه القمام، ذلك لأنه يرى دراسة القمام اتسمت بسمه "الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعاً وعلى استحياء"^(٤)

(١) السابق، ص ١٤-١٥ .

(٢) اللغة العربية مبناها ومعناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٠.

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٩ .

(٤) السابق، ص ٢٨-٢٩ .

ويوضح تمام حسان المقصود بالمعنى بقوله: "إنه المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام، أو في السياق على حد سواء، والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط، في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي، وهو معنى المقام، وهو أشمل من سابقه لأنه يشملها ليكون بهما وبالمقام معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية وهذا التثقيق للمعنى، هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي، وسحاول في هذا الكتاب أن يطبقه على اللغة العربية الفصحى" (١) ويعدُّ محاولته التطبيقية هذه تجديداً يجعل منها أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر. (٢) وسوف أفك على بعض آرائه في ثنايا البحث إن شاء الله

ومن الباحثين الذين تأثروا بنظرية السياق أيضاً، محمود السمران فقد مثلتُ عنده آخر المدارس اللغوية التي اهتمت بالمعنى، وقد وقف عندها بالتفصيل عارضاً لأراء مالبوفسكي الذي أقام عليها فيرث نظرية سياق الحال، ويرى السمران أن هذه المدرسة تنظر إلى المعنى على أنه وحدة مركبة من مجموعة من الوظائف اللغوية الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية.

ولكني نصل إلى حقيقة المعنى لا بد من تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات اللغوية، مع بيان العوامل الخارجية والسياق الاجتماعي، أو بميل إلى أخرى للمعنى المقالي، والمعنى المقامي للكلام (٣)، غير أن تأثر السمران بقي نظرياً، يمكن تلخيصه من خلال تأمل الكتاب، وإنما قصد إلى التعريف بالأصول العامة للمناهج المختلفة، وبأهم المؤلفات فيها، وذلك مساعدة منه للقارئ كي يكون على بيئة من المذاهب اللغوية المختلفة. (٤)

(١) السابق، ص ٢٨-٢٩

(٢) تمام حسان، اللغة العربية، معانيها ومعناها، ص ٩ .

(٣) علم اللغة ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٤) السابق، ص ٣ .

المنهج الوصفي الإحصائي :

بعد المنهج الإحصائي ثمة من ثمار المنهج الوصفي، حيث اتجهت اللسانيات إلى دراسة اللغة دراسة علمية بصورة منتظمة مبنية على الملاحظات المدروسة دراسة إحصائية، وكان من أبرز روادها في الغرب بلومفيلد "Bloomfield"، الذي دعا إلى تجديد القواعد التي يجب أن تتبع حتى يكون كلام المستعمل للغة صحيحاً بحوي^(١) والعالم الألماني "بوريمان A. Busemann" الذي اقترح أن يكون المنهج الإحصائي أساساً في تمييز الأساليب، وذلك كتمييز لغة الأدب من لغة العلم وتمييز لغة الشعر من لغة النثر، وتمييز اللغات المستخدمة في الأجناس الأدبية^(٢)، وخلاصة الفرض الذي وضعه بوريمان أنه من الممكن تمييز النص الأدبي، بواسطة تحديد النسبة بين مظهرين من مظاهر التعبير:

أولهما: التعبير بالحدث Active Aspect أي الكلمات التي تعبر عن حدث أو فعل.
وثانيهما: التعبير بالوصف Qualitative Aspect أي الكلمات التي تعبر عن صفة مميزة لشيء ما .

ويتم حساب هذه النسبة بإحصاء عدد الكلمات التي تنتمي إلى النوع الأول، وعدد كلمات النوع الثاني، ثم إيجاد حاصل قسمة المجموعة الأولى على المجموعة الثانية، وبعطينا حاصل القسمة، قيمة عددية تزيد وتقص تبعاً لزيادة ونقص عدد الكلمات المجموعة الأولى على المجموعة الثانية، ونستخدم هذه القيمة باعتبارها دالة على أدبية الأسلوب، فكلما زادت كان طابع اللغة أقرب إلى الأسلوب الأدبي، وكلما نقصت كان أقرب إلى الأسلوب العلمي.^(٣)

وقد انعكس الاهتمام بالمنهج الإحصائي في العرب على المستشرقين حيث أفادوا منه في دراسة العربية، وبحاصة في مجال المفردات، وذلك نحو العمل الذي قام به (هانز فير) في معجمه (معجم اللغة العربية المعاصرة، عربي - ألماني)^(٤) وقد تُرجم إلى

(١) مرن الوعر، دراسات لسفوية تطبيقية، دار طلاس، دمشق ١٩٨٩م، ص ١٢٦.

(٢) سعد مصطوح، الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية ط٢ دار الفكر العربي، ١٩٨٤م، ص ٢٨ .

(٣) السابق، ٦٠.

(٤) إسماعيل عابدة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ١٢٣.

الإنجليزية، والدراسة التي قام بها "لاندو"، والتي تناول فيها المفردات الشائعة في الصحافة والمفردات الأسلمية للنثر الأدبي.^(١)

Jakob M. Landau. A word count of modern Arabic prose, New York. 1959

وكذلك الدراسة التي أعدها المستشرق الألماني هارتموت بويتسين (H. Bobzin)، ضمن دراسات في النحو العربي الألماني المقارن، وقد تُرجمت إلى العربية بعنوان^(٢) "الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة".

وقد استفاد الباحثون الغربيون من دراستهم الإحصائية في مجالات عديدة منها:^(٣)

١- في مجال المعجمات: فلم الباحثون الغربيون بتوزيع نتائج دراساتهم الإحصائية على معجماتهم اللغوية، مما أسفر عن وجود معجمات متخصصة حسب المستوى الثقافي أو العلمي أو مستوى العمر إلى غير ذلك من أهداف كتيام بعض الموسوعات اللغوية.

٢- في مجال التعليم: حيث ساعدتهم ذلك في اختيار الكتب التعليمية وفق المراحل المختلفة.

٣- في مجال الثقافة: إذ ساعدتهم الدراسة الإحصائية في معرفة المستوى الذي يتناسب مع هذه الفئة من الناس أو تلك، وفقاً لاختلاف السن أو الثقافة أو المهنة أو البيئة.

٤- في المستوى التاريخي: وذلك انطلاقاً من أن الدراسة الإحصائية ينبغي أن تكون متجددة، لأن اللغة متطورة من حيث المفردات والأساليب.

ولهذا المنهج بعض المحاذير أهمها:^(٤)

١- عدم الثبوت والاتساجام "Consistency"

بمعنى أن نتائج دراسة العينة التي قد يطمأن إلى أنها تمثل الواقع اللغوي في أوسط البلاد قد تختلف إلى حد ما عن نتائج العينة المختارة من أقصى البلاد.

(١) السابق، ص ١٢٤.

(٢) هارتموت بويتسين، الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة، ترجمة إسماعيل عفايرة، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠٥هـ.

(٣) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص ١٢٦-٢٢٠.

(٤) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص ١٧٨. وانظر إسماعيل عفايرة، المستشرقون والسافج للمعربة،

٢ الدراسة الإحصائية تغل بعض الحقائق المتعلقة بمؤلف النص المدروس، والمتلقي والسياق النفسي والاجتماعي.

أبرز الباحثين العرب المتقنين بهذا المنهج

ومن قباحثين العرب الذين تفرّوا بالاتجاه الوصفي الإحصائي سعد مصلوح في كتابه (دراسات إحصائية لستطلاعية في العربية المعاصرة)^(١)، طبق فيه دراسات إحصائية على عاوين للمصحفة العربية في كل من مصر وليبيا والسودان، وكذلك بيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب)^(٢) وقد أورد المؤلف في ختامه قائمة ثرية ببحوث مقترحة في مجال اللسانيات الإحصائية.

وكذلك فقد دعا نهاد موسى إلى ضرورة الاستفادة من الدراسة الإحصائية، بوصفها حلاً علمياً، يعالج ظاهرة التنوع اللغوي على نحو علمي منضبط، وذلك لأنها تسهم في إحصاح ما هو مستعمل في الواقع اللغوي، بالقياس إلى غيره، بالإضافة إلى أنها تبين - على وجه التحديد - القواعد للصوتية والصرفية والنحوية والمفردات التي بها تقوم الفصحى، وبمعرفة تحقق المعرفة بالنصحي، خالصة بلا حشو ولا عامية، مما يلقي ضوءاً على القواعد ذات السيرة في الاستعمال اللغوي، وهذا يسهم بلا شك في تيسير تعلم العربية وتعليمها بما يتناسب مع المراحل التعليمية المختلفة.

وقد قدم دراسة إحصائية قيمة، درس من خلالها 'باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق'^(٣) وذلك بإحصاء قواعد الاستثناء الموجودة في ستة من الكتب الأصول، ثم إحصاء تدوران هذه القواعد في نصوص عديدة متنوعة تقع ضمن ركن الاحتجاج اللغوي، وقد أسفر البحث - فيما أرى - عن نتائج مهمة، تفتح المجال أمام الباحثين لمراجعة ظاهرة تعدد القواعد النحوية في الباب الواحد، كما أنها تهيئ الفرصة أمام التربويين لانتقاء القواعد الأكثر تداولاً بما يتناسب مع مراحل التعليم المختلفة.

(١) منشورات الفرقاطوم، ١٩٨٥، ص ٦-٣٣

وانظر الدراسة الإحصائية للأسلوب (بحث في المفردات والإجراء والوظيفة) منشورات عالم الفكر، المجلد انشرون، العدد الثالث، ١٩٨٩، ص ١٢٠-١٤٠

(٢) منشورات القاهرة، دار تريب ١٩٨٨، ص ٥٢٦-٥٥٠ .

(٣) مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٧٩، ص ١٠-٩٨

وعلى هذا فإنه يمكن الاستفادة من هذا الاتجاه في الأمور الآتية:

- ١- إيجار وصف دقيق للعربية الفصحى، كما هي من خلال واقع الاستعمال وليس كما هي في كتب النحو.
- ٢- إيجار وصف دقيق للعربية المعاصرة على اختلاف تنوعاتها الإقليمية والاجتماعية
- ٣- إتاحة الفرصة لأمم التربويين للاستفادة من نتائج هذه الدراسات الإحصائية في وضع المناهج وفقاً للمراحل المختلفة ووفقاً لدور أن القاعدة في الاستعمال وليس وفقاً لما هي موجودة عليه في كتب النحو.
- ٤- تعد الدراسات الإحصائية حلقة مكملة للجهود النحوية القديمة.

المبحث الثالث

المنهج التوليدي التحليلي

Transformational and Generative Linguistics

منهج حديث نشأ في الخمسينات بعد أن وضع تشومسكي كتابه "النراكيب النحوية"
Syntactic structure .^(١)

يعد تشومسكي اللغة قدرة فعالة فطرية مختصة بالإنسان، ومن هنا رأى أن التحليل اللساني ينبغي أن يشرح اللغة من الداخل، وليس من الخارج، وعدّ شرح الظاهرة اللغوية بمصطلح سلوكي إنما هو عرضٌ للحلق اللغوي اللامتناهي^(٢)، وهذه تشكل نقطة خلاف رئيسة مع النظرية النحوية الوصفية Descriptive Grammar^(٣)، ومن هنا فالمصّح التوليدي التحليلي، منهج ذهنيّ يهتم بالحقيقة الكامنة، أي أنه يركز على التمييز بين الكفاية اللغوية وهي "ملكة" ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في صيغة تكلم اللغة وتمثل البنية العميقة للكلام^(٤)، وبين الأداء اللغوي وهو "الاستعمال الألي للغة ضمن سياق معين"^(٥)، وتمثل البنية السطحية للكلام، ومن ثم ركز المنهج على بناء نماذج فرضية استنباطية للغات، تنطلق من وجود تركيب باطني "لو" بنية عميقة لكل جملة

(١) للتوسع في التعرف على الإطار النظري لهذه النظرية، انظر:

أ- ملزن الوعر، نمو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلائع، دمشق ١٩٨٧

ب- ملزن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلائع، دمشق، ١٩٨٨م.

ج- الأسس التوليدية والتحليلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٢م

د- ميشال زكريا، الأسس التوليدية والتحليلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت ١٩٨٣

هـ- جوي ليون، نظرية تشومسكي اللغوية، تحقيق حلمي خليل، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٨٥م

و- سمير سنيّة، اللسانيات، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥م .

(٢) ملزن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١١٥.

(٣) عده لراجمي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

(٤) ميشال زكريا، الأسس التوليدية والتحليلية وقواعد اللغة العربية، ص ٧ .

(٥) ميشال زكريا، الأسس التوليدية والتحليلية، ١٩٨٣، ص ٧

وهذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطلق بالفعل أو يرسم بالكتابة، فيسمى بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية^(١)، والعلاقة بين البنية العميقة 'Deep structure' والبنية السطحية 'Surface structure' تتم بواسطة ما أسماه تحويلًا "Transformation".

وقد مر هذا المنهج في مراحل عدة، وكان من أبرز الأسباب المؤدية إلى ذلك ما وجه إليه من نقد يتعلق بدراسة التركيب على حساب الدلالة، فقد اعتبر (تشومسكي) العملية النحوية مستقلة عن العملية الدلالية أو المعنى، فما هو نحوي، يختلف عما هو دلالي، بالرغم من أن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة نسبية، يمكن أن تكون لها جوانب إيجابية، وقد ذكر تشومسكي في المنهج الذي وضعه سنة (١٩٥٧)، في كتابه السابق الذكر، ثلاثة مستويات لدراسة اللغة لم يكن من بينها المستوى الدلالي، هي:

١- المكون التوليدي: وهدف هذا المكون اللغوي، هدف توليدي تنظيمي، فهو توليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل، وتنظيمي لأنه يعطي معاني نحوية منظمة ومنسقة.

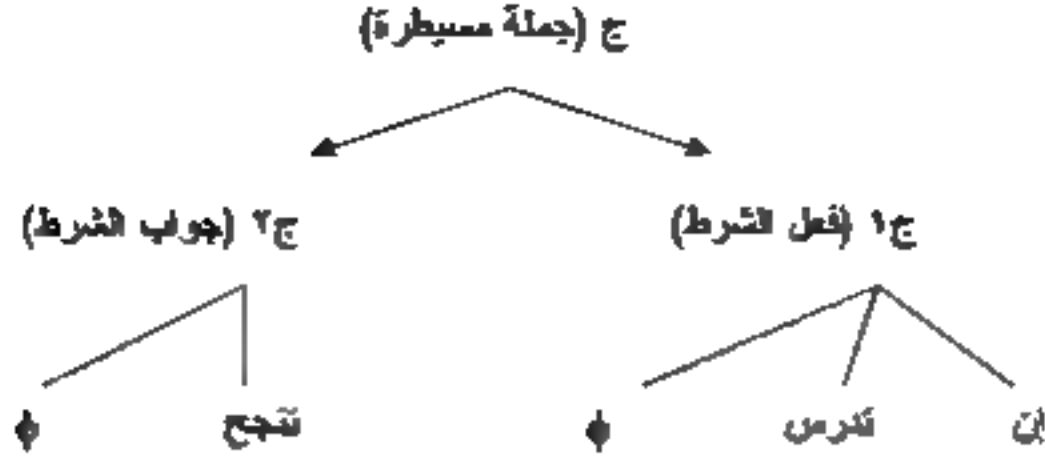
ويمكن تعريف الجملة التوليدية بأنها أقل عدد من الكلمات، يؤدي غرضاً في جملة مفيدة، بشرط أن تكون جملاً خبرية، لا إثباتية، مثبتة لا منفية، مبنية للمعلوم لا للمجهول، ويعمل هذا المستوى من خلال نوعين من القواعد التوليدية،^(٢)

أ- التفريع: وأراد تشومسكي من خلاله أن يصور العملية العقلية التي تتم عند الكلام، وذلك كأن نقول: "القلم" فالقلم وحدة قائمة بذاتها، وهي مكونة من (أل-قلم)، ومن هنا فهو يرى أنه لا بد من تفريع الجملة إلى أصغر وحدة ممكنة فيها، مع الانتباه إلى ما بين الجملة ومكوناتها من تحكم مباشر، وذلك كنحكم الجملة بمكونات فعل الشرط، وجوب الشرط،^(٣) ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي في الجملة الشرطية (إن تدرس تتجبح).

(١) مارتن ألوفر، فصلاً أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٨٤.

(٢) مارتن ألوفر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٥٢.

(٣) سمير مسيحية، أنظمة التركيب في جملة الشرط العربية، منشورات مجلة كلية الآداب، الجامعة الجزائرية.



ب- المعجم: وهو مسؤول عن إعطاء المفردات على أساس دلالتها الصحيحة وهذا يعني أن المفردة الواحدة لا تكون في التركيب إلا بناء على وظائفها الاجتماعية، إذ إن المعجم يتأثر بالأعراس الاجتماعية.

٢- المكون التحويلي: وهذا المكون قادر على تحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية وهناك نوعان من التحويلات^(١)

- أ- التحويل التوجيهي: وهو الذي يتم بنطق الجملة التوليدية، وبذلك تكون قد نُقلت من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وقد كان وجوباً، لأنه الوسيلة التي يتم بها الكلام.
- ب- التحويل الجوازي: ويمكن أن يتم هذا النوع من التحويل لو لا يتم، وذلك كالتحويل إلى جملة الشرط، والاستفهام، والنداء، والتعجب، وغيرها وتعتمد التحويلات على عدد من العمليات النحوية أهمها^(٢):

(١) مزون الوعره، نمو نظرية لسغية عربية، ص ٥٣.

وانظر - محمود دحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٥٥ .

(٢) لأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، مجلة المورد، مجلد ١٨ عدد (١) ١٩٨٩م ص (٤٣-٥٥)

وانظر - محمود دحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٥٥ .

١- الرّيادة Addition وتتمثل في ريادة عنصر جديد لم يكن له وجود في التركيب ويعبر عنه رياضياً :

$$A \leftarrow A + B : B \neq \emptyset$$

أي أن (A) تتحول إلى (A) + (B)، بحيث (B) غير متضمنة في (A) .

٢- التوسعة Expansion وتتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة، أكثر اتساعاً مما كان عليه قبل التحويل ويُعبرُ عنه رياضياً بـ

$$A \leftarrow A + B : B \supseteq A^{(1)}$$

أي أن (A) تتحول إلى (A) + (B) ، حيث (B) متضمنة في (A) .

٣- الحذف Deletion : ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب، دون أن يكون متضمناً في عنصر موجود، ويعبر عنه رياضياً بـ

$$A \leftarrow A - B : B \neq \emptyset$$

٤- التصغير Reduction : ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب مع كونه متضمناً في عنصر موجود.

ويعبر عنها رياضياً بـ

$$A \leftarrow A - B : B \supseteq A^{(2)}$$

أي يتحول التركيب المكون من العنصرين 'A' و 'B' إلى 'A' ، فلا يكون العنصر 'B' متضمناً في العنصر 'A' ⁽³⁾

(١) السابق، ص ٤٢ .

(٢) سمير عتيقة، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، ص ٤٢

(٣) السابق، ص ٤٣

٥ الإحلال "Replacement" : ويتمثل في إحلال عنصر جديد بدل التركيب الأساسي للجملة، بحيث يكون دالاً على وروده في الذهن وتلك نحو التصديق في جملة الاستفهام بعم أو لا ، ويعبر عنه رياضياً بـ $A \leftarrow B$

٦- التقديم والتأخير Permutation : ويتمثل في إعادة ترتيب عناصر الجملة ويمثل رياضياً بالمعادلة : $A + B \leftarrow B + A$

٣- المكون الصوتي الصرفي: وهو مجموعة القواعد الصوتية والصرفية التي تعمل على صياغة التركيب الأساسي أو التركيب المشتق في شكله النهائي^(١).

أبرز التعديلات التي أجريت على المنهج التوليدي التحليلي

كان من أبرز العلماء الذين أخذوا على تشومسكي عدم اهتمامه بالجانب الدلالي، كاتر (katz) ، وفودور "Fodor" ، وبوسنيل "Postal" ، الذين قاموا بدراسات أوضحوا فيها ضرورة التركيز على الجانب الدلالي في دراسة اللغة،^(٢) فكما أن التحويل يتم على المستوى التركيبي، فإنه يمكن أن يتم على المستوى الدلالي، ولعل هؤلاء العلماء التعديلات الدلالية بالتحويلات التركيبية جعلهم يعرفون بأصحاب المدرسة التوليدية الدلالية، وربما كان كتاب بوسنيل "On Raising" من أهم الكتب التي ألقت فيها.

ومن ثم فقد طور تشومسكي منهجه مستفيداً من جهود هؤلاء وغيرهم سنة ١٩٦٥م، بما أسماه بالمنهج المعياري، وقد جعله مشتملاً على المستوى الدلالي إلى جانب المستويات السابقة، وهذا المستوى يعطي لبني أهمية التقديرات الدلالية، من خلال القواعد الدلالية التي تضم معاني الأركان اللغوية المختلفة، من أجل إنتاج التمثيل الدلالي المركبي.^(٣)

(١) سارن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٥٢.

(٢) سارن الوعر، قصصاً لسانية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٠٢.

(٣) السابق، ص ٥٦.

ثم طور منهجه سنة ١٩٧٧ بأعمال، "من أجل ضبط القواعد التوليدية والنحوية المنتملة في منهج للصواب على القواعد، وما زال يطور في منهجه مستفيداً من الجهود اللغوية بعلمة، مكوناً إطاراً لنظرية تُعرف بنظرية العامل والربط "الإحالي" "Government and Binding Theory" ^(١) ركز فيها على ربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة، والبنية السطحية، من خلال تقديمه لنوعين من القواعد التفسيرية والدلالية ^(٢) :

١- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

٢- قاعدة تفسيرية دلالية ثنائية للبنية السطحية.

وربما دفع هذا الربط بين التركيب والدلالة، بعض الباحثين العرب للمقارنة بين هذه النظرية والنحو العربي القديم، كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

الباحثون العرب المتأثرون بهذا المنهج

ويمكن تصنيف تأثر الباحثين العرب بالمحدثين بالنظرية التوليدية التحولية الى

فريقين:

الأول: مجموعة من الباحثين حاول كل منهم المقارنة والربط بين جهود اللغويين العرب القدماء، والأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحولية، محاولين توضيح أوجه الاتفاق بينهما، وبخاصة أنهما مصدران عن أساس عقلي في تفسير الظاهرة اللغوية.

وما ترتب على ذلك من قضايا كالحذف والتقدير والأصلية والفرعية والعامل، تلك القضايا التي ما زال اللغويون يعدونها من نقاط الضعف ضد النخبة من العرب ومن أبرز هؤلاء الباحثين:

(١) فصلاً لسليمان في علم اللسانيات الحديث، ٨٨ .

واسطر : جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية، ت طمى خليل، ص ٥٠ .

(٢) مازر الوحر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٦٤

عد الرحمن الحاج صالح في مقالاته في مجلة اللسانيات^(١)، وعبد الراجحي في كتابه 'النحو العربي والدرس الحديث'^(٢)، ونهاد الموسى في كتابه 'نظرية النحو العربي في ضوء مساهم النظر النحوي الحديث'^(٣)، وسوف أعرض لبعض من آرائهم في شأب البحث.

الثاني: مجموعة من الباحثين حاولوا تطبيق النظرية التوليدية للتحويلية على بعض أبواب اللغة العربية، ولعل أبرز هذه المحاولات:

محاولة محمد الخولي التي طيق فيها نظرية فيلمور (Charles Filmore) وهي نظرية طورها فيلمور في نهاية الستينات، وعرفت بـ (قواعد الحالة الإعرابية) Case Grammar، ومن ثم فإن الخولي رآها هي الأنسب لدراسة العربية ويقصد فيلمور بالحالة الإعرابية مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة، عما يدور حوله من أحداث كمعرفة من يقوم بعمل ما ومن يقع عليه حدث ما وما الذي حدث، ومتى وقع هذا الحدث.. فغ وبوضح الخولي رؤية فيلمور هذه بالأمثلة الآتية:

١- فتح محمد الباب.

٢- فتح المفتاح الباب.

٣- الفتح الباب على يدي محمد.

في الجملة الأولى الفاعل الظاهري هو محمد، ولكنه المفتاح في الجملة الثانية والباب في الجملة الثالثة، إلا أن العلاقة الحقيقية لكل من هذه الأسماء الثلاثة بالفعل، تختلف من كل جملة إلى الأخرى. هي الجملة الأولى نرى أن محمداً هو الفاعل الحقيقي، وفي الجملة الثانية (المفتاح) هو الأداة التي فتح بها الباب، أما في الجملة الثالثة، فإن الباب هو الذي

(١) عمل إلى علم النحوي الحديث (١، ٢، ٣) اللسانيات.

المجلد الأول الجزء الأول. ١٩٧١م.

والمجلد الأول. الجزء الثاني. ١٩٧١م.

والمجلد الثاني. الجزء الأول. ١٩٧٢م.

(٢) منشورات بيروت ١٩٧٩م.

(٣) منشورات بيروت ١٩٨٠م.

وقع عليه الحدث بالفعل، وفيلمور (Filmore)، يرى أن الأشكال الخارجية للجمل لم تؤثر على العلاقات المعنوية بين الأسماء الثلاثة المختلفة، فالأمر الجدير بالاهتمام إن هو العلاقات المعنوية الأساسية في الجمل، ولذلك يجب أن تصبح هذه العلاقات هي النقطة المركزية التي يجب أن يعالجها التحليل اللغوي ويحاول تفسيرها. (١)

ومن التنبيلات التي أدخلها فيلمور (Filmore) على نظرية تشومسكي، أنه أثبت أن العبارة الاسمية والجار والمجرور في مستوى التركيب العميق واحد، أما القوانين الأساسية التي اعتمدها فيلمور فهي:

١- الجملة ← (مشروطة) + مساعد + جوهر (٢)

٢- أما المشروطة فهي	الروابط الخارجية ظروف للزمان أنوات الاستفهام أنوات النفي
---------------------	---

٣- أما الجوهر ← فعل + (محور) (٣) + مفعول به غير مباشر (٤) + (مكان) (٥) + (أداة) (٦) + فاعل (٧) وقد أجرى التحولي على الجوهر تعديلاً فأصبح:

الجوهر ← صيغة فعلية + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل).

(١) محمد الخولي، قواعد تحويلية، ٦٩.

وانظر: نهف خرماء، أصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ٣١٠.

(٢) محمد الخولي، قواعد تحويلية، ص ٦٩.

(٣) Ergative : هي الكلمة محور التركيز في الجملة.

(٤) مفعول به غير مباشرة Indirect object : يشير إلى المفعول به الأول للأفعال التي تأخذ مفعولين وذلك نحو 'أعطيت سميراً كتيلاً'

(٥) ممكن - مكان وقوع الفعل ويطلق ظروف المكان في العربية.

(٦) الأداة: ما يستعمل به لتنفيذ الفعل نحو كتبت بالقلم.

(٧) الفاعل يقصد به الفاعل الحقيقي، فالفاعل في فتح المفتاح الباب الشخص المفتاح وليس المفتاح

$$4 \left\{ \begin{array}{l} \text{المحور} \\ \text{مفعول غير مباشر} \\ \text{مكان} \\ \text{أداة} \\ \text{فاعل} \end{array} \right\} \leftarrow \text{التعبارة الاسمية}$$

٥- العبارة الاسمية ← حرف جر + معرف^(١) + جملة + اسم

وقد عدل الخولي العبارة الاسمية بأن قُسم الاسم على الجملة، فأصبح القانون

العبارة الاسمية ← جار + معرف + اسم + جملة^(٢)

وعلى هذا فإن جملة مثل:

في البيت طفل يلعب (كما هو في قانون فيلمور)، تصبح (في البيت يلعب طفل) على القانون المعدل، وهو المقصود على مستوى الإخبار في العربية.

أما في الجملة الأولى فإن (يلعب) تعد صفة.

ثم وضع الخولي القوانين المفرداتية Lexical Rules : وهي تشمل كل المعلومات الترتيبية، والمعلومات الصوتية التي تطلبها القواعد الخاصة بكل معرّدة، ومعظم المعلومات التي تتضمنها قوانين المفردات تأتي على صورة خواص موجبة (+) أو سالبة (-).

ووضع القوانين التحويلية: وهي مجموعة القوانين التي تنقل الجملة من البنية العميقة Deep structure إلى البنية السطحية Surface structure ، وقد صاغ ستة وثلاثين قانوناً طبقها على عينة مختارة مكونة من اثنين وخمسين جملة، تمثل أجولاً متنوعة في العربية.

ومثال ذلك: تحليل الخولي لجملة فعلية فعلها متعد إلى مفعولين.

(١) المتعرف Determiner : مثل ال التعريف وصغير الإضافة نحو كتلي.

(٢) نمر هذا التحليل في محمد الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ٦٧

أعطى الولد علياً كتاباً .

الجملة ← مساعد + فعلية + [جار + اسم] + [جار + اسم] + (جار + معرف + اسم)

بالقانون الأساسي ← أعطى + ل + كتاب + ل + علي + من + آل + ولد

بالقانون التحويلي (قانون تبادل المفعول به والفاعل)

← أعطى + من + آل + ولد + ل + كتاب + ل + علي

بالقانون التحويلي (حذف جار الفاعل أو المبتدأ) ← أعطى + : + آل + ولد + ل +

علي + ل + كتاب

بالقانون التحويلي (قانون الحركات) :

← أعطى + : + آل + ولد + : + علياً + : + كتاباً .

بالقوانين الثمورية الصورية ← أعطى الولد علياً كتاباً

ثم أشار الخولي إلى أن هناك قانوناً يدعى قانون تحويل الأفعال الخاصة، ووظيفته أنه

يجبر حذف أو تعويض بعض الأفعال المتعدية، مثل أفعال الإغراء والتحذير والاستثناء

وذلك مع إبقاء المفعول به منصوباً بتأثير الفعل المحذوف.

والوصف التركيبي لهذا القانون ^(١)

الزم	من ^(٢) + اسم
احذر	
ينادي	

ويرى الخولي أنه يمكن تحليل خمسة تراكييب من حلال هذا القانون هي:

الإغراء، والتحذير، والاستثناء، والمفعول معه، والنداء. ^(٣)

إن المتأمل لمحاولة الخولي يرى أن:

(١) محمد الخولي ، قواعد تحويلية، ص ١٤٧ .

(٢) من ' يمثل رمزاً لتعطيته أي عنصر محتمل الوجود

(٣) محمد الخولي ، قواعد تحويلية، ص ١٤٨

- ١ هناك كثرة وإساحة في القوانين، التي استعملها الخولي إلى درجة يحس معها القارئ أنه أمام قواعد رياضية صارمة.
 - ٢ ذهب الخولي إلى أن القوانين المعجمية هي التي تزودنا بصعالت الأسماء المستعملة، وقد كان الأولى أن تستخلص هذه القوانين من واقع الاستعمال اللغوي.
 - ٣ جعل الجملة التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل جملة أساسية وتلك نحو (أكرم الولدُ زيداً) و (أكرم زيداً الولدُ) بينما هي جملة محولة عنها.
- وقد حاول مازن الوعر الإقلاعة من جهود اللغويين للعرب القدماء، ومن أقطار النظرية التوليديّة التحويلية ممثلة في فرضية العالم الأمريكي "ولتر كوك" (١٩٧٠م - ١٩٧٨م)، وذلك رغبة منه في تصوير الظاهرة اللغوية تفسيراً تركيبياً دلالياً وبخاصة أنه أخذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة.
- ولهذا فهو يرى أن التركيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة التالية:
- ك (التركيب) ← (أداة) ك - إسناد (إس) ^(١)
- والإسناد (إس) ← (مسند م) - مسند إليه م - فضله (ف)

ويمكن أن يكون المسند م	جملة
	فعل
	اسم فاعل
	ركن اسمي
	صفة
	جار ومجرور
	ظرف
	...

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ١٨

ويمكن أن يكون المسند إليه	جملة
م ! ←	اسم فاعل
	ركن اسمي
	...

ويمكن أن تكون الفصلة ف ←	جملة
	ركن اسمي
	موصوف صفة
	جار ومجرور
	ظرف

لما الأداة، فهي إضافة أضافها مازن الوعر على البنية العميقة، وذلك لأنها تسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تركيب مشتقة جديدة وقد تكون

أ د ←	+ نفي
	+ استفهام
	+ شرط

وكذلك فقد أضاف (الحركات الإعرابية)، إلى البنية العميقة لأثرها في التعبير عن الدلالة في اللغة العربية.

وقد انطلق من معطيات النحو العربي في تقسيم تركيب الجملة إلى^(١):

- أ- تركيب اسمي، يتكون من (مبتدأ + خبر) نحو: زيدٌ شاعر.
- ب- تركيب فعلي، يتكون من (فعل + فاعل) نحو: جاء زيدٌ أو ضاربٌ هو عمراً.
- ج- تركيب ظرفي يتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة) مثل: زيدٌ في الدار.
- د- تركيب شرطي يتكون من (تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد) وذلك نحو إذا أنت أكرمت الكريم ملكته.

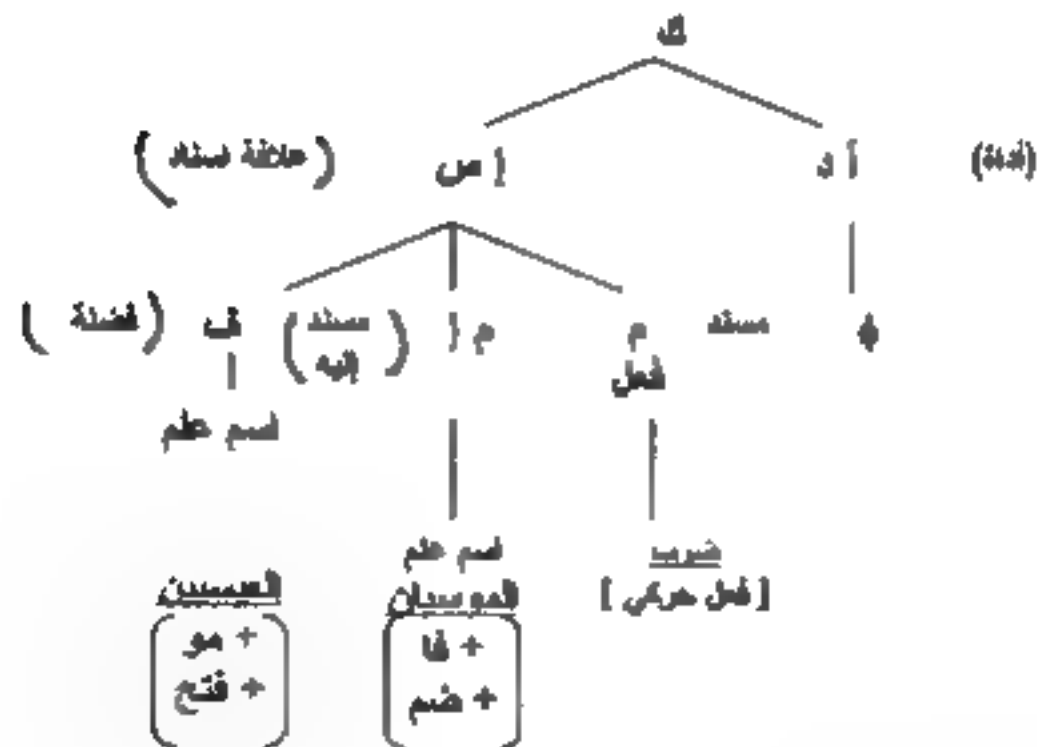
(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٢٠-٢٢.

و على هذا فقد بدأ بالتطبيق على التركيب العربية الأساسية معتمداً على الأنوار الدلالية التي اقترحها العالم "ولتر كوك" والذي يعتمد فيه على المصطلحات التالية: (١)

- ١- فاعل = فا
- ٢- مجرب = مج
- ٣- مستفيد = مس
- ٤- مكان = مك
- ٥- موضوع = مو

مثال ذلك تحليله لامكانية أن يحل اسم الفاعل محل الفعل، ويعمل عمله النحوي والدلالي، وذلك من خلال المثالين :

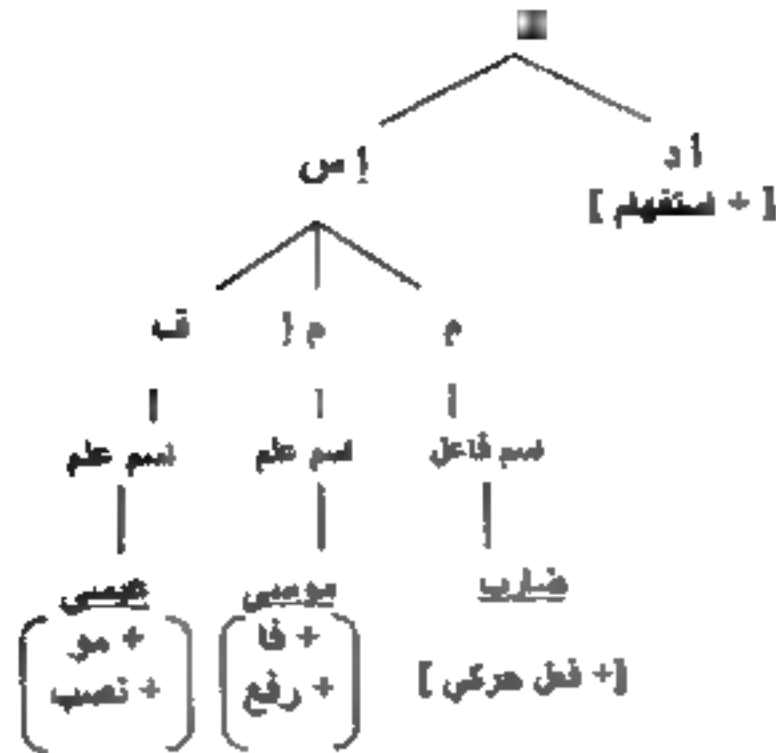
- ١- ضرب الموسيقا العربية (٢)



() نحو نظرية لمسلمة عربية حديثة، ص ١٤

(٧) الحسابي، ص ٩٥

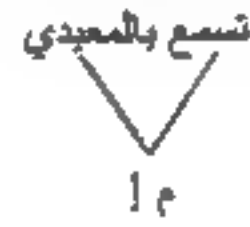
٢- أصناف موصى عيسى (١)



وبالطريقة نفسها يمكن تحليل التراكيب التي تشتمل على مشتقات تعمل عمل الفعل، كاسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل .

ثم يجري ألوعر تطبيقات متنوعة على باب الاستفهام، وسأعرض لبعض منها في ثانيا الفصل الثالث.

وأرى أن ألوعر كان موضوعياً في ارتكازه على معطيات النحو العربي القديم، يبدو ذلك من خلال تحليله تركيباً، مثل تسمع بالمعدي خير من أن تراه على أنه تركيب اسمي مكون من :





وكأنه بذلك يقدر دلاً من (تسمع بالمعدي) (سماك) (بالمعدي)

(١) انظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٩٥

وكذلك فقد أعاد التركيب الظرفي، إلى التركيب الاسمي بعد أن حاول تحليله تحليلاً يعبر
فكرة النحاة القدماء، بتعلق الظرف أو الجار والمجرور، قال ابن يعيش: ^(١) أعلم أن الحبر
بد، وقع طرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (ريد في الدار)، و (عصرو عندك) ليس الظرف
بالحبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للحبر
وبأنه عنه، والتقدير (ريد استقر عندك)، أو (حدث أو وقع) هذه هي الأحكام، في
الحقيقة، بلا خلاف بين النصريين، وإنما حذفتها وأقمت للظرف مقامها إيجاراً، لما في
الظرف من الدلالة عليها ^(٢) وعلى هذا فقد عذ البنية العميقة للجملة ^(٣):

زيد في الدار هي :


زيد (يكون هو) في الدار


زيد (كان هو) في الدار


غير أن تطبيقات الوعر على اللغة ما زالت محدودة.
وكذلك عرف ميشال زكريا بالنظرية التحويلية موضعاً أنها تسعف في تعميق دراسة
اللغة ^(٤)، ووضح التعديلات التي طرأت على النظرية، وبخاصة ما عرف به (الמודجية

(١) ابن يعيش، شرح المصطلح، ج ١، ص ٩٠.

(٢) انظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٣٠.

(٣) الأسس التوليفية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ٧.

و يعبر الجملة التوليفية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٢٦.

الموسعة) ويقضي هذا التعديل ببقاء تحديد الدلالة موكولاً بصورة أساسية إلى البنية العميقة، فهيما يتم تحديد معاني المفردات وتكتسب العلاقات النحوية التي تتشكل فيها، ومنها الفاعل والمفعول للدلالات الخاصة بها. (١)

ومن هؤلاء الباحثين أيضاً: عبد القادر الفاسي الفهري الذي حاول تطبيق النظرية التحويلية، مختاراً فرضية العالمية الأمريكية برزنان (١٩٧٨).

وتتسم محاولة الفهري بأنه لا يستند فيها إلى معطيات النحو القديم، وربما كان ذلك بسبب اعتقاده أن اللغة التي وصفها سيويو ليست هي الموجودة حالياً، بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية، وعلى هذا فلا بد من إعادة درس العربية من جديد. (٢)

وربما أسهم تصور الفهري هذا في استخدامه لمصطلحات جديدة إضافة إلى انكائه على اللهجة المغربية في بعض أمثله. (٣)

ولا يحفي أن تصور الفهري ليس موضوعياً بالنسبة إلى اللغة العربية، وهي ذات خصوصية جعلت منها ثابتة نسبياً على مدى العصور، ألا وهي ارتباطها بالقرآن الكريم، ولا أظن أن هذه الحقيقة بحاجة إلى تأكيد، فقد شهد بها علماء العربية وغيرهم. على أن هذا لا يعني أن لا تُدرس الظاهرة اللغوية من جديد، لأن في هذا دعوة إلى وصل الجديد بالحديث، حتى تظل صورة العربية ناصعة، وتظل معاجها مواكبة للتطور.

ومن الباحثين الذين تأثروا بالمنهج التحويلي من حيث المصطلح حلول عمارة، وذلك في كتابه (في نحو اللغة وتركيبها)، لما من حيث المنهج، فمجهجه وصفي، حاول فيه أن يعيد من معطيات النحو القديم ليصل إلى تصور لفصل يجمع بين إدراك بُعدي المبني والمبني معاً.

(١) انظر بكري محمد الحاج، التراث وجذور الأسطورة، مؤتمر النقد الأدبي الثاني، الرباط، جامعة فيرموك ١٩٨٨، ص ٩.

(٢) اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ج ١، ص ٨١.

(٣) اللسانيات واللغة العربية، ج ١، ص ١١٧، ١١٨.

وهو يطلق من تعريف الجملة النواة (التوليدية) على أنها تقع في الأطر الآتية: ^(١)

١- توليدية اسمية ويمكن أن تكون على أي نمط من الأنماط الآتية:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة .

ب- اسم استفهام + اسم معرفة .

ج- شبه جملة + اسم نكرة .

٢- توليدية فعلية .

أ- فعل + اسم مرفوع .

ب- فعل + اسم مرفوع + اسم + اسم + اسم .

وهذه الجمل تعيد في وضعها التوليدي معنى إخبارياً، إلا أنها قد تعيد معاني أخرى وذلك بتعرضها لعناصر التحويل الآتية:

١- الترتيب .

٢- الزيادة .

٣- الحذف .

٤- الحركة الإعرابية.

٥- التثني .

وقد أدرك استعماله لمصطلحات المنهج التحويلي، فالحق فرافاً وتوضيحات على دلالة المصطلحات كما يراها هو، وكما يراها التحويليون، وأسمى محاولته ب (النظرية التوليدية التحويلية المعدلة)، ثم أتبع آراءه هذه بتطبيقات صدرت في كتابين ^(٢) وسوف ألق على بعض من أرائه في تاليا للبحث.

(١) حبيب حميرة، في نحو اللغة وتركيبها، ص ٨٠ .

وانظر ، خليل حميرة ، في التحليل التحويلي، الزرقاء، الأردن ١٩٨٧، ص ٨٨-٩٠

(٢) كتاب في التحليل النحوي، وكتاب آراء في الصمير المعقد، ولغة أكلوني اليراعوت، دار البشير، ص ١٩٨٩م

الفصل الثاني

الانجاهات النحويّة عند النحاة العرب القدماء

تقديم

دراسة اللغة ظاهرة قديمة، فقد كان للهند دراستهم للعبوية المتميزة بالوصف، ومن أشهر محققهم : (بانيني) الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، وبعد خير المحققين الوصفيين القدماء (١) .

وكان لليونان دراسات لعبوية ، في أصوات اللغة وتركيبها ، فدرسوا العلاقة بين الألفاظ والمعاني ، إلا أن دراستهم اعتمدت على الفلسفة والمنطق . والرومان كذلك دراسات في اللغة اللاتينية (بدأت منذ القرن الثاني قبل الميلاد)، نهجوا فيها منهج اليونانيين في لغتهم ، ولكنهم لم يبلغوا شلوهم ، أو شلو الهند في دراستهم، مع حطهم في قياس لغتهم، على لغة تحالفها منهجاً واتجاهاً وطبيعة (٢) .

وقد أولى العرب العربية - باعتبارها لغة القرآن الكريم - أكبر قسط من العناية والاهتمام، وتزدهرت العلوم اللغوية عندهم ازدهاراً كبيراً ، ووصل إليها كثير من تلك الدراسات، عن طريق المخطوطات التي كُتِب لها البقاء ، ولا شك أن " الكتاب " لسبويه، يُعدُّ من الآثار التي تشهد بفصل النحاة السابقين قبله، كما أنه ظل يمثل مدارة للنحاة التاليين له ، وإن بدت بينهم بعض الخلافات في الرأي ، وقد أخذت هذه الخلافات تتضح شيئاً فشيئاً بين البصريين والكوفيين .

وما الخلافات التي نجدتها بين البيئات الجغرافية كالبصرة والكوفة، إلا تشعبات بسيرة ، تبقى مشحونة - فيما أرى - إلى أصول عامة تقوم عليها أركان المدرسة الواحدة، ولا مانع بعدئذ من أن يختلف نحوي مع نحوي في إطار هذه المدرسة، إذ نجد أن البصريين فيما بينهم أو (الكوهيين) ، يختلفون في المسألة الواحدة ، وربما وجدنا رأياً للمبرد يخالف فيه رأي سبويه ، بل لقد ألف المبرد كتاباً في الرد عليه ، بصوان (الرد على سبويه) ، وقد ذكر ابن جني أن المبرد أسماه (مسائل الخط) (٣) .

(١) عبد شاعر هلال ، علم اللغة بين القديم والحديث ، ص ١٢ .

(٢) محمود السمرار ، علم اللغة ، ص ٣٥٢ .

(٣) نصد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، دار المعارف ، مصر ١٩٧١م ، ص ٩٥ .

والكسائي والقراء من الكوفيين، ومع ذلك نجد بينهما خلافات في مسائل كثيرة^(١)، ومظهر الاختلاف في الرأي مظهر طبيعي، يحدث في إطار أي تفكير إنساني، لعرب وغير لعوي.

بل إن ما قيل من تفرعات متعينة بالمدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية، لا يتحاور ما يمكن أن تنفر عنه المدرسة الواحدة. ونقوى الأطر المنهجية العربية، صرة كبرى نجمع ما تفرق منها في أصول ثلاثة^(٢)، ولأرى أن هذه النظرة إلى الجهود النحوية مجتمعة، يجعلها تشكل قاعدة متينة للموازنة بينها وبين الجهود النحوية المعاصرة، على أن هذا لا يقلل من أهمية تقسيم التراث النحوي إلى مدارس، لخدمة أغراض تعليمية في مراحل معينة^(٣).

وقد تميزت المراحل الأولى، من الدراسة النحوية، على يد النحاة الأول بانجاء البحث إلى استقراء المأثور عن العرب، وهذا ملمح وصفي، وإعمال الفكر لاستخراج القواعد، بقصد معياري، وبعد ذلك حدث تمايز بين دراسة الصرف والنحو، وكتاب "النصريف" لأبي عثمان المازني من أوائل الكتب التي ألغت في الصرف^(٤)، وكان هذا التمايز بين النحو والصرف لأسباب تعليمية.

ونجد أن كثيراً من الباحثين المحدثين، عندما يبحثون في منهج النحاة تكون غايتهم - في الغالب - تصنيف هؤلاء النحاة ضمن مدرسة الكوفة أو البصرة، دون الالتفات إلى السمات المنهجية عندهم، وذلك كلن يقال، لا يتطلب الباحث عناء كبيراً

(١) انظر، أ - ابن الأثيري الإتيان في مسائل الخلاف تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ١١٩، ج ١، ص ٦٦.

ب - الأشموسي، شرح الأشموسي على الألفية، نشر محي الدين عبد الحميد ط ١، النهضة المصرية ١٩٥٥، ج ٢، ص ٣٠٠.

ج - فرضي الأسرلياني، شرح الكافية ١٢٧٥هـ ج ٢، ص ٢٢٤، ج ٢، ص ٢٩٢.

د - القراء، معاني القرآن تحقيق محمد علي فنجار، القاهرة ١٩٧٢، ص ٤٥.

(٢) علي أبو المكارم تقويم الفكر النحوي، بيروت، ص ٨٤.

(٣) انظر - محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط ١، دار صادر، الأردن ١٩٨٦، ص ٤٤٤.

(٤) أحمد حسن حطّط دراسات في النحو العربي، ط ١، ص ٥٠.

لكشف ميل ابن الأتباري إلى مذهب البصريين ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فهو من آراء الكوفيين ، وبفسد ألقاهم على كثير من قضايا النحو ، من تلك ميله إلى قطبة نعم وبئس ، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن (نعم وبئس) اسمان ، ويعتد رأي الكوفيين قاسداً .

وما بعيبا في هذا المقام، أن نبحث عن الجوانب المبهجة التي تُشكّل الأسس التي انطلق منها اللحناء للقدماء، ولا يهمنا بعدئذ أن نتشغل بالفروق الجرتية التي تُميز بصريا من كوفي أو بغدادي ، إلا بالقدر الذي يلقي الضوء على الاتجاه المبهجي عند هؤلاء .
فما هي الاتجاهات التي رسمت للتفكير النحوي في دراسة الظواهر اللغوية ؟

يمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : الاتجاه الوصفي .

المبحث الثاني : الاتجاه العقلي .

ويمكن دراسته من خلال الاتجاهات الثلاثة الآتية :

أ- الاتجاه العقلي الفلسفي .

ب- الاتجاه العقلي المنطقي .

ج- الاتجاه العقلي المعباري .

المبحث الثالث : الاتجاه التاريخي .

ويمكن دراسته من خلال علميين :

أ- الملمح التاريخي المقارن .

ب- الملمح التاريخي التطوري .

المبحث الأول الاتجاه الوصفي

يقوم المنهج الوصفي على أسس وصف اللغة في مستوياتها المختلفة، أي في أصواتها وأبينها الصريحة، وتركيبها النحوية، ودلالاتها المعجمية والبلاغية. ولما كان النحاة يهدفون من دراستهم اللغوية إلى "فتحاء منعت كلام العرب" (١)، كان لابد من إجراء وصف لهذه اللغة، وذلك من خلال استقراء كلام العرب المطرد للعصيح المتقول نعلأ صحيحاً، وقيلس ما لم ينقل على ما نقل إذا كان في محناه (٢).
ولعل أهرر ملامح الاتجاه الوصفي عند النحاة يبرز في الآتي:

١- وصف للكلمة المفردة:

أما راقب النحاة الكلمة المفردة في أثناء استقراءهم، كان من اليسير عليهم بالملاحظة التصويرية، رصد بعض الظواهر وتصنيفها:

أ- ربطوا بعض أصوات الكلمات بالأصوات المشابهة لها، عند الإنسان وذلك نحو القهقهة، والتمطق (حكاية صوت المتنوق إذا صوت باللسان)، والدندنة (كلام تسمع لغمته ولا تفهمه)، والصراخ والهمهمة والرين (٣)، أو الكلمات الدالة على أصوات الحيوان، وذلك نحو... رغاء البقرة، وهدير الجمل، وصهيل الفرس، وخوار البقر، وثغاء الغنم، ونقيق الضفدع، وطنين الذباب... الخ.

أو الكلمات الدالة على أصوات الأشياء، وذلك نحو خرير الماء، والقرقرة (صوت الأنية إذا استخرج منها الشراب)، والشيش (صوت غليان الشراب)، والشحْب (صوت اللبن عند حلبه)، أو الكلمات الدالة على الأفعال التي يحدثها الإنسان أو غيره كالندق والكسر والقرع والهم، إلى غير ذلك (٤).

(١) ابن جني، الخصائص، ص ٢٤.

(٢) انظر: ابن الأثير، الإعراب في جمل الإعراب تحقيق سعيد الأفقي، سوريا، ص ٢٩٠.

(٣) أبو منصور النحلي، فقه اللغة وأسرار العربية، مطبعة السعادة ١٩٢٢ م، ص ٢٠٢.

(٤) انظر: السابق، ص ٢٠٣-٢١٦.

ب ملاحظة العلاقة الاشتقاقية في الألفاظ، وذلك من مثل ، (كُتِبَ ، يَكْتُبُ ، اكتب ، كاتب، مكتوب ، كتاب ، مُسَكَّنٌ) ، ففسروا هذه الكلمات إلى حروف مشتركة هي (ك،ت،ب)، ومن ثم كان من الطبيعي تصنيف الكلمات إلى مشتقة وغير مشتقة ^(١) .
وقد لاحظوا أن العرب تشتق أحياناً من أسماء الأعيان، وذلك كاشتقاق من أسماء الذهب والفضة، وكذلك من المصدر الصناعي .

وقد فطن الخليل بن أحمد إلى ملاحظة ظاهرة أخرى، وهي ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصول، ببعض المعاني ارتباطاً غير مفيد بترتيب ، فتدل كل مجموعة منها على المعنى المرتبط بها كيفما احتلقت ترتيب أصواتها ، واستفاد من هذه الملاحظة في معجمه (العين) دون أن يسميها ، نلاحظ ذلك من خلال منهجه في المعجم، حيث اعتمد فيه على شرح ما تفرع من المادة على طريق الاشتقاق العام، وما تفرع منها على طريق الاشتقاق الكبير ، فتكلم مثلاً عن (ضام وضمي ، وضم ، وأمصي) في موضع واحد ^(٢) ، وقد سلك ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) نهجاً يوجه فيه عنايته إلى هذه الصلة، وأوضح ذلك في كتابه الصحاحي ^(٣)، وقد وجدت هذه الظاهرة توسعاً عند ابن جني ، حيث أكثر من ضرب الأمثلة عليها ، وذلك نحو قوله : (أصول ق،س،و) تدل على القوة والاجتماع كيفما اختلف ترتيبها ، فيوجد هذا المعنى في تركيبها الخمسة المستعملة ، وهي قسو (ومنه القسوة وهي شدة القلب واجتماعه) ، وقوس (ومنه القوس نشدتها واجتماع طرفيها) ، ووَقَس (ومنه الوقس ، وهو ابتداء الجرب ، لأنه يجمع الجلد، ويُقْلَه) ، ووسق ومنه استوسق الأمر أي اجتمع ، (واللَّيْلُ وما وسق) أي جمع ، وسوق

(١) جلال الدين السيوطي المهر في علوم اللغة وأقواعها ، تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجلوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، تون طنج ، الجزء الأول ، ص ١٦٤-١٦٥ .

(٢) الخليل بن أحمد ، معجم العين، تحقيق عبد الله درويش ١٩٦٧م مطبعة العربي ، بغداد ، ص ١٧٦ ١٧٤

المصدر الصناعي هو ما يتكون بزيادة باء التثنية وقاء على اللفظ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر

(٣) أنظر الصحاحي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها مطبعة المؤيد - المكتبة المطوية ، القاهرة ١٩١٠ ،

(ومنه السوق لأنه استحضات وجمع المسوق بعضه إلى بعض ، ومنه كذلك السوق لما فيه من جمع واحتلاط وشدة)^(١).

وقد انتقد السيوطي مبالغة ابن جني وذلك بقوله عن هذا الاشتقاق " ليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب فلو حصوا كل معنى بحروف معينة، فلم يدلوا مثلاً على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلاء والصرب لمتعلقتهما لهما ، لضلّ نطاق الأمر، واحتاجوا إلى ألوف حروف لا يحتملها ... ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة معنى مشترك بينهما، هو جنس لأنواع موضوعاتها ، ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغرب، ولم تحمل الأوضاع البشرية إلا على فهم قريبة، غير شامصة على البديهة فذلك أن الاشتقاقات البعيدة جداً لا يقبلها المحققون " ^(٢) ، وشيبه بهذا مبالغة ابن فارس في وصف ظاهرة الفتح إلى درجة التحايل والتعسف ^(٣) .

٢- وضع المصطلحات وتعريفها :

ولاشك أن التفكير في المصطلح النحوي، يشير إلى أن السحاة بدأوا بذهن علمي متفتح ، فجردوا ظواهر لغوية واسعة، بأسماء اصطلاحية وصغيرة ذات دلالة قوية على معانيها ، وذلك نحو ، الفاعل ، والمفاعيل بأنواعها ، والاستثناء والتمييز ، والاسم والفعل والمبني والمعرب الخ .

ولعل كتاب سيوريه، يشير إلى مرحلة غير مستقرة في المصطلح ، تشير إلى الملمح الوصفي عديم بوضوح ، وذلك نحو تعبيره عن المصدر المنسوب بمفعول مطلق مع حذف فعله ، بقوله : " هذا باب ما ينصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ، على إحصاء الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلاً من الحذر في الأمر " ^(٤) .

(١) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد قنجر ، ج ٢ ، ص ١٢٨ .

(٢) السيوطي ، المرهر ، تحقيق محمد جاد المولى و علي الجبلي ، دار إحياء الكتب ، القاهرة ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ .

(٣) السابق ، ج ١ ، ص ٢٢٢ .

ومطر : ابن فارس ، الصلحي ص ٢٢٧ .

(٤) سيوريه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام حارون ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣م ج ١ ص ٢٩٣ .

وكذلك في وصفه لـ (كلر وأحوالها)، بطريقة يحاظ فيها أبسط الناس بطريقة تعليمية موصحة ، يقول : " هذا باب للفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، وسم الفاعل و المفعول فيه لشيء واحد ، فمن ثم ذكر على حدة ، ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاختصار على الفاعل ، كما لم يجر في (ظننت) الاختصار على المفعول الأول ، لأن حاله في الاحتياج إلى الآخر ، كحالكم في الاحتياج إليه ثمه " (١) .

وقد اختصرت كثير من عناوين الكتاب - فيما بعد - بطريقة موجزة ، ولكنها طالت تحمل في الكتاب منه الوصفية . من ذلك ، وضع النحاة لمصطلح للتأرجع بدلا من وصف سبويه له بقوله :

' هذا باب للفاعلين اللذين كل واحد منهما يعمل بفاعله مثل الذي يعمل به ، وما كان نحو ذلك " (٢) .

وباب الاشتغال بدلا من قوله : ' هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُتم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم " (٣) .

ولقد حرص النحاة على وضع تعريفات لهذه المصطلحات ، يلاحظ أنها تناولت الوظيفة كما تناولت الشكل ، يقول الزجاجي محددا الاسم تحديداً وظيفياً : ' فالاسم ما جار أن يكون فعلاً أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض (٤) ، ويتبع ذلك بتحديد شكلي ، فيميز الاسم بالترادف ، بقول الجر والتكوين ، ودخول الألف واللام عليه ، وصلاحيته لأن يكون موصوفاً ومصغراً ومنادى (٥) .

وكذلك أبو علي الفارسي ، حدد الاسم وظيفياً بأنه : ' ما جاز الإخبار عنه ، وأدرج المصادر في طائفة الأسماء ، فقال : " والاسم الدال على معنى غير عين نحو العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين " (٦) .

(١) سبويه ، الكتاب ، ج ١/ ٤٥ .

(٢) السابق ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٣) السابق ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٤) الجمل ، تحقيق علي محمد ، الأردن ، دار الأمل ، ١٩٨٤ ، ص ١٧ .

(٥) السابق ، ص ١٨ .

(٦) أبو علي الفارسي ، الإيضاح المصدي ، تحقيق حسن الشافعي ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٦ .

ثم ذكر له علامات شكلية يعرف بها، هي: جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له، وقد مثلَ لذلك بالخلام والفارس^(١) وعرفَ للكسائي الاسم بأنه "ما وُصف" ^(٢).

ولاقى تعريفات النحاة للقضاء نقداً من بعضهم، مثل: ابن فارس، والبطلاني، فقد حاول أحمد بن فارس أن ينقد حلَّ تعريفات النحاة للأسم، من ذلك نقده لتعريف الكسائي السابق، ذكراً بأنَّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء، ولكنها لا توصف، مثل (كيف، ولين).^(٣)

ويكرر رأي القراء في تحديد الاسم بأنه "ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام" ثم نقده ذكراً لـ "كيف، ولين" عدت من الأسماء، وهي لا تنون ولا تُضاف، ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام ^(٤).

ظهر أن أحمد بن فارس لم يذكر تحديداً مختلفاً عن رأي النحاة في الاسم، وكذلك البطلاني، ذكر كثيراً من آراء النحاة وعقب عليها بقوله: "وجميع ما ذكرناه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للأسم، إنما هو رسم وتقريب لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه، إلا أن بعضها أقرب إلى التحديد من بعض"^(٥)، ثم ذكر تحديداً للأسم بقوله: "الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن برمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه" ^(٦).... ويعقب على ذلك بقوله: "فقولنا " كلمة " لفظ تجمع الاسم والفعل والحرف، فهي كالجنس لهما وقولنا: تدل على معنى في نفسها - فصل يخلص الاسم من الحرف، وقولنا على معنى غير مقترن برمان - فصل يخلص الاسم من الفعل، واشتراط ههنا الأفراد لئلا يلتبس بالجمع" ^(٧).

(١) أبو علي الفارسي، الإيضاح للمضدي، ص ٦.

(٢) أحمد بن فارس، الصحاح، ص ٤٩.

(٣) السابق، ص ٥٠.

(٤) انظر - أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلاني، في كتاب الخط في إصلاح الخط من كتاب الجمل، تحقيق مسعود عبد الكريم سعودي، بغداد ١٩٧٢م، ص ٥٦-٥٧.

(٥) السابق، ص ٦٦.

(٦) البطلاني، الخط في إصلاح الخط من كتاب الجمل ص ١١٧.

غير أننا نجد تعريفاً للزمخشري، شبيهاً بالتعريف الذي ارتضاه البطليني، وهو "الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران" ^(١) والتجريد عن الاقتران يعني أن هذه الدلالة مجردة عن الاقتران، يعني أن هذه الدلالة مجردة عن اقتران مما يفرد المعنى الرمعي، فالاسم لا يدل على لزوم بصيغته .

وربما كان سبباً في تعدد تعريفات الاسم عند النحاة ، أن سيبويه لم يضع تحديداً واضحاً للاسم ، واكتفى بالتمثيل له وتلك بقوله : " فالاسم رجل وقرص وحائط " ^(٢) ، وربما عاد ذلك أيضاً إلى أن الاسم يشمل عينة لغوية واسعة، وهذا ما دعا بعض الباحثين المحدثين لإعادة النظر في تعريف الاسم ثانية، وبعض المصطلحات القديمة، وذلك ما سنوضحه في فصل قادم إن شاء الله .

٣- القياس الوصفي :

للقياس الوصفي أكثر من وجه منهجي ، وسوف نقف في هذا المقام على الجوانب التي تظهر الوجه الوصفي فيه ، فالنحاة يرون أن العربي نطق بالعربية سليقة، وقد فسرت السليقة بالطبيعة والمسجية، أي " الخلق أو الصفة الراسخة أو المهارة اللغوية، يقال: فلان يتكلم بالسليقة ، أي ينطق بالكلام صحيحاً من غير تعظم " ^(٣) ، والنطق السليقي مطلب مهم يسمى الوصفيون للنظر إلى اللغة من خلاله .

ولما كانت تربية ملكة لغوية عند الناس هدفاً من أهداف النحاة ، تحفظ ألسنتهم من اللحن، وتجعلهم يستعملون صيغاً قياسية صحيحة ، تتسم بالدقة في التعبير ، واستعمال التراكيب لشئى أنواعها ، في مقاماتها، محكمة مصبوبة دقيقة الدلالة، بل تجعلهم قادرين على ابتكار الألفاظ والعبارات لعمان جديدة أو قديمة ، كل لا بد من استنباط قواعد (معايير) شريحة لاستقرانهم لكلام العرب ، مراعين في ذلك لطرائد الظاهرة اللغوية في النصوص المروية أو المسموعة ، إذ إن أهم المصادر للمادة اللغوية هي الرواية ، يقول محمد بن النعمان (ت. سنة ١٣٠هـ) ، " ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر " ^(٤) ، والسماع

(١) المعصر ، ص ٦ .

(٢) الكتب ، ١/ ١٢ .

(٣) ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وهي ، دار نهضة مصر ص ١٢٦٤ .

(٤) ابن عبد البر ، مختصر جامع بيان العلم وفضله ، دار الطباعة الخيرية ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

«د كثيرًا ما كلى النحاة يخرجون إلى البادية بقصد سماع اللغة وتدوينها ، ومن طرف ما قيل في ذلك من زوايف لا تخلو من دلالة وصفية ، بعض النظر عن مدى صدقها ، أن التحليل بن أحمد نوّن ما سمعه في عشرين رطلاً^(١) ، والكسائي أحد خمس عشرة قبيلة حدر في التدوين^(٢) ، وأنا عمرو بن العلاء ملأت كتبه عن العرب للعصماء بيتاً به إلى قريب من السقف^(٣) .

وقد أرسى دعائم هذا المنهج النحاة الأول كآبي عمرو بن العلاء الذي أجاب عن سؤال وجه له " قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وصعت مما سمعته عربية ، ليحلل فيها كلام العرب كله ؟ ، فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة ؟ قال أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات^(٤) .

وكذلك ابن إسحاق الذي قيل إنه : " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرّح العلل " ^(٥) ، وخير ما يمثل منهجه الوصفي في القياس جولبه حين سأله يونس : " هل يقول أحد الصوبق ؟ بمعنى الصوبق قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو بطرد وينقاس " ^(٦) .
حتى أصبح النحو يُعرف بأنه : " علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب " ، قال الكسائي : " إنما النحو قياس ينفع " ^(٧) .

(١) ابن حجر الصقلاني ، تهذيب التهذيب ، دائرة المعارف العثمانية بمصر ليد ، ١٢٣٥ هـ ، ج ٢ ، ص ١٦٤

(٢) ابن الأثيري ، تروية الألباء ، طبع حجر ، ١٢٩٤ هـ ، ص ٢٩ .

(٣) بن حلكس ، وفيات الأعيان ، تحقيق محمد صبي الدين عبد الحميد ، المهمة المصرية ، ١٩٤٨ م ، ج ٣ ، ص ١٣٧

رائد - محمود حمدي ، تراجم آبي عمرو بن العلاء ، دراسة علمية ونقدية ، مجلة "دراسات الجامعة الأردنية" ، المجلد ١٢ العدد الثالث ، ١٩٨٥ م ، ص ٨٦ .

(٤) الزبيدي ، طبقات النحويين والتدوين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٤ م ، ص ٢٤

(٥) السيوطي ، بحية الوعاء ، ص ٢٨٢

(٦) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، تحقيق عبد المنعم خفاجة وآخر ، ط الحلبي ، ص ١٤ .

(٧) العسلي ، قباه الرواة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ج ٢/٣٦٧

وهذا يشير إلى أن هدف القياس الوصفي، كان يركز على مدى انطواء الظاهرة، ولاطراد هو ما يشيع في النصوص، فيفرض باطراده مراعاته والتزامه، ويصبح بذلك مقياساً للصحة والخطأ، أما ما لا يطرّد، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه.

وقد اتبع التحليل وسيبويه هذا المذهب في القياس، مما يجعلنا نفهم قصد سيبويه من تكراره لعبارة نحو: "سمعتا من العرب" (١)، "سمعتا من يوثق به من العرب" (٢)، و "هذه جمعت عن العرب" (٣)، و "هذا عربي كثير" (٤).

وقد بلغ هذا القياس الوصفي مرحلة متطورة عند التحليل، يبدو ذلك في تنوع ألوانه (٥)، إذ يراه أحياناً لا يشترط تشابه المقيس والمقيس عليه تشبيهاً تاماً، في جميع النواحي، لأن من كلام العرب أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء، مثال ذلك، قولهم للنصب في حالة المنادى المضاف نحو: يا عبد الله، ونداء الكرة نحو: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، ينصبهم لـ (فيلك وبعدك) عند مصافقتهما، يوضح ذلك سيبويه بقوله: "إنما جعل التحليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كل مفردا وإذا طال وأضيف شبهه بهما مصافين إذا كان مصافاً، لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضيفتهما ردتاهما إلى الأصل، وكذلك نداء الكرة، لما لحقها التلويح وطالت، صارت بمنزلة المضاف" (٦).

وقد لاحظ الخليل أن تشابهاً في أصل التركيب بين النداء وهذه الظروف، فالأصل فيها النصب، لأنهم افترضوا أن الأداة (يا) سدت مسدً فعل مخوف وجوباً تقديره "أدعو

(١) الكتاب، ج ١، الصفحات ١٢٤، ١٥٥، ٢٣٠، ٢٥٢، ٣١٣، ٣١٩.

(٢) الكتاب، ج ١، الصفحات ٧٠، ٧٣، ٢٤٩، ٢٧٠، ٢٩٣.

(٣) الكتاب، ج ١، الصفحات ١٨٤، ٢٥٥.

(٤) الكتاب، ج ١، الصفحات ٤٨، ٢١٧، ٢٣١.

(٥) انظر: جعفر عيابة، مكافاة الخليل بين أحمد في النحو العربي، عمان، ١٩٨٤، ص ٦١-٦٢.

(٦) الكتاب، ١٩٩/٢.

أو أنادي^(١) ، إلا أن هناك خروجاً عن هذا الأصل ، في (قبل وبعد) إذا انقطعا عن الإضافة ، وكذلك المنادى إذا كان معرّداً علماً أو نكرة مقصودة .

وقاس الخليل الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها بالمبتدأ المحذوف والخبر ، الذي هو نعت منقطع ، نحو : إنه الممكن أحق ، على الفصل بين اسم إنّ وخبرها بالاحتصاص ، نحو : إنّاً نميماً داهيون ، فالهاء في إنّ الأولى اسمها ، وأحق خبرها ، وقد فصل بينهما بالمبتدأ والخبر ، إذ التقدير : إنه هو الممكن أحق ، والضمير المتصل بـ(إنّ) الثانية اسمها ، و (داهيون) خبرها ، وقد فصل بينهما بالاحتصاص ، وهو قولنا نميماً ، ووجه التشبه بينهما ، أن جملة المبتدأ والخبر في المثال الأول أفادت اختصاصاً لاسم (إنّ) ، مثلما أفادته كلمة (نميماً) في المثال الثاني ، ومن هنا فقد جاز حمل الأول على الثاني للنسبة في المعنى^(٢) .

ونجده أحياناً أخرى يقيم قياساً ، لا يخرج منه بحكم يكتسبه المقيس من المقيس عليه ، كما هي الحال في القياس السابق ، ولكنه يقصد منه الاستئناس بأمثلة توضح الفكرة التي يرجعها ، من ذلك أنه دعم رأيه في تفسير الاسم المكرر في حالة المنادى المضاف ، بحالات أخرى وردت في اللغة ، من شأن إيرادها أن يقع برؤيته لها ، فكان رأيه في نحو الشاهد " يا زيد زيد اليعملات الدبل " أن " زيدا " الأول هو المضاف إلى (اليعملات) ، وأن زيدا الثاني تأكيد للأول ، ولا تأثير له في المضاف إليه ، يقول : " وذلك قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصيباً ، فلما كرروا الاسم تأكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا"^(٣) .

وقد مثل لذلك دعماً لرأيه بقوله على لسان سيبويه : " وقال الخليل (رحمه الله) : هو مثل لا تُبالك ، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال : أياك ، فتركه على حاله لأولى ، واللام ها هنا بمرلة الاسم للتاني في قوله : يا نعيم نعيم عدي " ، وذكر مثلاً آخر من شأنه أن يوضح رأيه وذلك بقوله : " وكذلك قول الشاعر إذا اضطر : (يا بؤس للحرب)

(١) الكتاب ، ٣٠٢/١

(٢) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٣) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

أما يريد : (يا يؤس الحرب) فهو يريد أن يربط بين إقحام اللام بين المضاعف والمصاف إليه ، إذ الأصل : (يا يؤس الحرب) للتوكيد ، كما هو إقحام (ريد) للثانية في جملة النداء .^(١)

وأحيانا ثالثة، نجده يقيم الدليل لإثبات رأيه في الوجه الذي يراه راجحا في القياس، مما يوحي بشيء من الجدل ، من ذلك رأيه في عدم جواز إلحاق ألف النسبة على صفة المندوب ، خلافاً ليونس كما يفكر سيويه^(٢) ، فقد حاول التحليل أن يقيم الدليل على ذلك قائلا : " إن للطريق ليس بمنادى ، ولو جاز ذا ، لقلت : - ولزيد أنت الفارس البطلان ، لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير نداء " ^(٣) ، فتناس الصفة على الخبر وكلاهما خارج على النداء ، وإنما الندية للمنادى فما كان خارجاً على النداء ، فلا تدخله الندية، ويلاحظ أنه قاس الصفة على الخبر، لأنها يتفقان في خروجهما عن النداء ، وإن كان مختلفين، من جهة أن الخبر منقطع عن المندوب ، وأن الصفة من تمامه، فليس من شرط المقيس و المقيس عليه عده، أن يتشابه في جميع أحوالها .

و نرى أن سيويه تأثر بأستاذه في قياسه ، ولا يعني هذا أنه جامعاً فقط لأراء الدين سبقوه ، كما قبل قديماً وحديثاً^(٤) ، بل نجده في أحيان كثيرة، يولن بين آراء العلماء الذين سبقوه في مسألة ما ، ثم يحكم بالترجيح ، ففي باب تحقير بذات الياه والواو عند الكلام على تصغير أحوى قال : (وأما حمى فكان يقول أحمى ويصرف وهذا خطأ، ... وأما أبو عمرو فكان يقول أحمى ، وأما يونس فيقول : هذا أحمى كما ترى وهو القياس والصواب) ^(٥) .

وهكذا رأينا أن القياس يتكئ على جانب الوصف، أو إيجاد وجه الشبه في المسألة بين ظاهرة لغوية وما يمثلها .

(١) السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٦

(٢) السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٦

(٣) السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٥-٢٢٦

(٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٤١٢

انظر تفيد هذه الآراء في : علي النجدي ، سيويه أمام الفتح ، مطبعة لجنة تحقيق المخطوطات ، ١٩٥٢ .

(٥) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٤٧٧

٤- التعليل الوصفي :

يعدُّ التعليل في بعض أشكاله ملمحاً من ملامح للتفكير الوصفي عند النحاة، إذ من الطبيعي أن يتساءل النحاة عن سبب يقف وراء الظواهر اللغوية التي يدرسونها، ولا سيما أن التفكير في السبب، سمة إنسانية فطر الإنسان عليها، بل حثه الله على النظر والعلم والتدبر والبحث عن الأسباب^(١)، ثم إن الانتهاء إلى أسباب مقبلة، من شأنه أن يجعلها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف، التي توخت اللغة تحقيقها من وجهة نظرهم.

ومن أبرز مظاهر الوصفية في التعليل ما يلي :

أ- بدأ التعليل عند النحاة منذ نشأته على يد عبد الله بن أبي إسحاق، الذي قيل إنه أول من بعج السحو، ومدَّ القيلس والعلل، بهدف التعرف إلى الأسباب التي تقف وراء الظواهر اللغوية، وفي هذا يلتقي مع المعنى المعجمي للعلّة، فمن معاني مادة (علل) : السبب، ومنه : المعلّل على وزن محدث : دفع جاني الخراج بالعلل، أي بما يُتَحَل لذلك من أسباب، وفلان^(٢) عليل ومعلل : مريض بسبب اللّعة، وقد اعتل، وهذه طئته: أي سببه.

ب- التوافق مع القواعد : من الملاحظ أن أسئلة النحاة وتعليلاتهم، كانت تتصّح عندما يجدون ما يخالف القواعد النحوية، التي تشكل ظواهر عامة، وهذا يعكس كيف مثل اطراد القواعد النحوية، مطلباً حاصراً في ذهن النحاة. مثال ذلك ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال : " سمعت أعرابياً يقول : فلان لعوب - أحمق - جامعته كتابي فاحتقرها، قال : هفت له : أقول جامعته كتابي ؟ فقال : ليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم^(٣)، من الواضح أن سؤال أبي عمرو بن العلاء كان مبعثه خروج الأعرابي عن قاعدة التذكير والتأنيث المعروفة.

ج- فهم المعنى : من الملاحظ للمهمة على التعليل في هذه المرحلة، اثباته من الإحساس بضرورة فهم المعنى، يتضح ذلك من تعبير ابن جني، لعبارة الفرزدق التي ردّها فيها - متدمراً - على سؤال ابن إسحاق له عندما أنشد :

(١) استخدام القرآن الكريم مادة (نظر)، ١٢٦ مرة، ومادة (عرف) ٧١ مرة أو مادة (علم) ٨٥٢ مرة.

انصر : المعجم المجهز من ألفاظ القرآن الكريم الصفحات (٧٠٥-٧٠٧، ٤٥٨-٤٥٩، ٤٦٩ - ٤٨١)

(٢) ابن سلام، طبقات فقهاء الشعراء، محمود شتكر، القاهرة، ج ١/١٤.

(٣) نزاهة الألباء، ص ٢٣.

وعينان قال الله : كوننا فكاننا فعولان بالألغاب ما تفعل الحمر

حيث سأل ابن أبي إسحاق : " لم تنصب (فعولان) " فقال العرزدق : " لو شئت
أن أسبح لستبحتم ، فلم يفهم أحد مراده " ، ثم علق ابن جني موضحاً رد العرزدق بقوله :
" لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلنا ذلك ، وإنما أراد : هما تفعلان ، (وكان)
هذا نامة غير محتاجة إلى خبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : لحننا فحدثنا (١) "

وبطهر للصدور عن المعنى كذلك ، في تعطيل الطيل ، لعدم جواز ندبة الكرة
وذلك نحو (ولرجلاه) ويا رجلاه بقوله : " إنما قبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت : و...
هذه ، كان قبيحاً ، لأنك إذا بدت فإنما ينبغي لك أن تنجح بأعراب الأسماء ، وأن تحصر
ولا تبهم ... لأن الندبة على التبيين ، ولو جار هذا (أي ندبة المبهمة) لجاز : (يا رجلاً
طريقاً) ، فكنت نادياً نكرة ، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا ، وأن يتفجعوا
على غير معروف ، وكذلك تفاحش عندهم في المبهمة لإبهامه ، لأنك إذا بدت تخبر أنك قد
ولعت في عظيم ، وأصابتك جسم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم (٢) ، في حين أنه
علل لندبة المشهور لشهرته ، وإن حمل سمة للنكرة ، يقول ميبويه : " وزعم أنه لا
يستقبح : وإنا من حفر رمزناه ، لأن هذا معروف بعينه ، كأن التبيين في الندبة عذر
للتفجع ، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب " (٣)

د- الجزئية : ملحظ أن التعليل الوصفي بدأ جزئياً ، بمعنى أنه كان يصدر عن موقف ، أو
حالة بعينها ، ولم يسحب على ظواهر عامة ، كما رأينا في المثالين السابقين ، إلا أنه
اتسع عند التحليل (٤) فنراه يحاول ربط الحالة الجزئية بما يماثلها ، مما ساعده في وصف
طوهر لغوية عامة ، من ذلك ما ورد في الكتاب : " وسألته - أي الخليل - عن أيهم لم
يقولوا أيهم مرر به ؟ فقال : لأن أيهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف ، وإنما
تركبت الألف استعناءً بصارت بمنزلة الابتداء ، ألا ترى أن حذف الكلام أن تؤخر الفعل

(١) نزهة الأبناء ص ٢٠ .

والنصر : الاقتراح ، ص ٥٩ .

(٢) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣) المسبق ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٤) طبقات النحويين واللمعيين ، ص ٤٣ .

فتقول : أنهم رأيت ، كما تفعل ذلك بالآلف ، فهي نصبها بمزلة الابتداء ، وإن قلت : أنهم ريداً صرب ، فتح كما فتح في متى ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنهم من حروف الاستفهام ، ولا يحتاج إلى الآلف فصلت كآين وقين ، وكذلك من وما لأنهم يجريان معها ولا يعلقانها ، تقول : من أمة الله ضربها ؟ نصب في كل ذا ، لأنه أن يلي هذه الحروف للفعل أولى " (١) .

من الواضح أن الخليل استحضر جلّ أسماء الاستفهام؛ لأنها تشترك مع أي التي ابتداء الحديث بها، فأثبت للصدرية لأسماء الاستفهام، فهي بذلك تنقسم الأفعال ، وثم ربط تقدمها بمفهوم الابتداء .

ويرى سيبويه أيضاً يحاول تعليل ظواهر لغوية عامة ، رابطاً بعضها ببعض فهو، يعلل رفع المثني بالآلف ونصبه وجره بالياء ، قائلاً : " يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع، الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع هذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى ، لأن الجر للاسم لا يتجاوره ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى " (٢) .

وكان سيبويه يشير إلى أن اللغة أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة، فاصطلحت لذلك أساليب محددة للترفة بين هذه الظواهر ، من ذلك :

- ١- جعلوا علامة رفع المثني الآلف ، وليست الواو ، حتى لا يلتبس مع جمع المنكر السالم للمرفوع ، مع أن الرفع من جنس الواو .
- ٢- جعلوا علامة جر المثني ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكن ما قبلها مكسوراً، حتى لا يلتبس المثني المجزور بجمع المنكر السالم .
- ٣- جعلوا نصب المثني بالياء ولم يكن بالآلف ، مع أن الفتحة من جنس الآلف؛ لأن نصبه بالياء، يجعله نظيراً لجمع المنكر السالم الذي يُنصب أيضاً بالياء .

(١) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٢٦-١٢٧ .

(٢) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٧ .

٤ الجر يحتصن بالاسم ، فلا ينجأوره إلى للفعل ، فهو ألصق به . وأما الرفع فيكون بالأسماء كما يكون للأفعال المضارعة، فلما كان الجر ألصق بالأسماء ، أنصب النصب إليه واستعمل الياء التي هي سمته .

د من سمات الوصفية في تعليل هذه المرحلة، المنهج الذي كانوا يطلقون منه في الوصف، حيث كانوا يصدرن في تعليلهم عن روح اللغة، ويلتزمون بتعليل ما هو موجود في اللغة ، وما هو مقنن في القواعد معاً ، غير مغالين ولا مدعين أن تعليلاتهم قطعية، سنل التحليل عن منهجه في التعليل فقال: " إن العرب بطفت على سحبتها وطبعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علة وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أبا بها عدي أنه علة لما علقته منه ، فإن أكن أصبحت العلة ، فهو الذي التمسست ، وإن نكر هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البهاء ، عجيبة النظم و الأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلم وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، والسبب كذا وكذا ، سمعت له وحطرت ببالة محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك لليلة، التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما علقته من النحو، هي التي مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (١) .

لا يرضى الوصفيون في الإغراق في مبدأ التعليل ، وأحسب أن الخليل في نصه المهم، هذا لا ينأى عن المنهج الوصفي، الذي يرى في التعليل اليسير تمكيباً لربط الطواهر في صورة تجسد ملامحها، حتى تبدو صورة مترابطة غير مفككة أو متكلفة . وقد عبر الرجائي عن هذا النوع من العال ، فيما بعد بالعلل التعليمية، وذلك بقوله: " فهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، ومثال هذا النوع من العال في (إن ريد قائم) ، إن قيل لم يصيتم ريداً ؟ قلنا (بلن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه ونعلمه ، فهذا ونحوه من نوع التعليل ، وبه صيغ كلام العرب " (٢) .

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩م ، ص ٦٦

(٢) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ص ٦٤ - ٦٥ .

٥ - الاتجاه الوصفي الإحصائي :

استعمل للحاة تعبيرات تحمل مضموناً إحصائياً وذلك نحو :

١ - مستفيض في كلامهم وأشعارهم ، جاء في الكشف في قوله تعالى : " (لا أقسم بيوم القيامة) - إنحال لا النافية على فعل القسم ، مستفيض في كلامهم وأشعارهم ، وفانته تؤكد القسم " (١) .

٢ - الكثير : ذكر ابن هشام في التفريق بين كم الحبرية والاستفهامية ، أن تمييز الحبرية واجب للحصص ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للبراءة والزجاج ، وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تُجز (كم) بحرف جر ، فحيث ، يجوز في التمييز وجهان ، النصب وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم ، وهو (بمن) منصوبة وجوباً لا بالإضافة ، خلافاً للزجاج (٢) .

وذكر أيضاً أنه يكثر حذف للمعول بعد " لو شئت " ، نحو (٣) قوله تعالى : (فلو شاء الله لهداكم أجمعين) ، أي لو شاء هدايتكم .

٣ - كثير جداً : وذلك " حذف جملة القسم كثير جداً " (٤) .

٤ - مطرد : وذلك نحو : " حذف أن الناصبة ، وهو مطرد في مواضع معروفة " (٥) .

٥ - الغالب : وذلك نحو : " يمتاز مميز (كأي) ، بأنه مجرور بمن غالباً ، حتى زعم ابن عسوق لزوم ذلك " (٦) .

٦ - القليل : من ذلك أن " قد الاسمية تستعمل على وجهين ، مبدئية وهو الغالب لشبهها بـ (قد) الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف ومُعربة وهو قليل " (٧) .

(١) الزمخشري ، الكشاف ، دار الكتب العربي ، ١٩٨٦ ، ج ٤ ، ص ٦٥٨

(٢) ماضي الشيب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الصمد ، القاهرة ، مطبعة المنشي ، دت ج ١ ، ص ١٨٥ .

(٣) السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٣ .

(٤) السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٥

(٥) السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٥ .

(٦) المنشي ، ج ١ ، ص ١٨٦

(٧) السابق ، ج ١ ، ص ١٧٠

٧ غريب جداً : وذلك نحو ما ورد في المعنى " من معاني لكاف : للمبالغة وذلك إذا اتصلت بـ (ما) في نحو : سلم كما تكحل ، وصل كما يدخل الوقت ، نكره ليس الحبار في النهاية ، وأبو سعيد السيرافي وغيرهما ، وهو غريب جداً " (١) .

٨ الثعلب ، ونسك نحو " حنف أن الناصبة ، وهو مطرد في مواضع معروفة ، وشاء في غيرها " (٢) .

ولا يحى أن استعمال هذه التعبيرات ، يشير إلى حصول فكرة الإحصاء في ذهن النحاة ، بيد أن الإحصاء لا يشكل بُعداً منهجياً عندهم ، وذلك لملاحظات أهمها ما يأتي :

١- عدم استقرار النحاة في تعريف محدد لهذه الألفاظ، إذ لم يوضحوا مرادهم بـ (الكثرة)، فهي لكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة أم القبائل جمعاء ؟ ، فهي الكثرة النسبية القائمة على الاستقرار قائم و العدد واستخراج النسبة ؟ وإذا كان الأول، فما حذاها؟ أمي ثلاثة أم خمسة أم عشرة أم ماذا؟ وإذا كانت الثانية فما نسبة الكثير؟ وهل يمكن إجراء النسبة في كل ظاهرة لغوية ؟ لقد ظلت هذه الألفاظ موضع غموض عند النحاة ، وما يظن تفسير ابن هشام ، فيما نقله عنه السيوطي يمثل اتفاقاً بين النحاة، وإنما هو مجرد اجتهاد منه لتفسير تعبيرات شامصة يكثر ترددها ، يقول ابن هشام : "أعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطردها، فالمطرده لا ينحلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه ينحلف، دون الكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل ، فالمعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرون غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر " (٣) .

(١) السيوطي ، المرمر ج ١/٢٧٥ وانظر : معني القريب ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٢) السيوطي ، المرمر ، ج ١/٢٧٥

وانظر : معني القريب ، ج ٢ ، ص ٦٤٥ .

(٣) السيوطي ، المرمر ، ٤٣٤

ونكر بعض النحاة أن " الفرق بين الغالب والكثير أن ما ليس بكثير نادر ، وكل ما ليس بعالم ليس نادراً " (١) .

ومن النحاة من ساوى بين مصطلحات الأصل والمطرود والكثير والأكثر والعالم ، وهناك من علوى بين الشاذ والقليل والأقل والنادر .

٢ - عدم اعتماد إشاراتهم الإحصائية أساساً يستند إليه قياسهم ، ذلك أن البصريين قاسوا على المثال الواحد كسبتهم إلى فتولة على فلي ، مع أن ذلك لم يرد عن العرب ، إلا في مثال واحد هو شوبة وشنتي ، مع أن النحاة يدركون أن هذا القياس محصور في مثال واحد ، فقد عتب ابن جني على هذا النوع من القياس بقوله : " بل الذي جاء في (فعولة) ، هو هذا الحرف ، والقياس قبله ، ولم يأت فيه شيء ينقصه ، فإذا قاس الإنسان على جمع ما جاء ، وكل أيضاً صحيحاً في القياس مقبولا ، فلا غرو ولا ملام " (٢) في حين أنهم يعترفون بأن (فعل) بمعنى (مفعول) كثير في لسان العرب ، إلا أنهم لا يجيزون القياس عليه .

وهكذا نرى أن هذا النوع من الحصر عند القدماء ، يقوم على أساس انطباعي تغليبي ، أكثر من قيامه على أساس رقمي ، كما يفهم في العادة من المنهج الإحصائي ، وهذا التغليب ، قد يتجه أحياناً إلى التعبير الرقمي ، ولكنه في الغالب يستند إلى خبرتهم باللغة .

اللهجات :

شكل اهتمام النحاة باللهجات العربية خطأ منهجياً وصفيًا ، تتلب مع وعيهم للمستوى اللغوي الصحيح الذي يدرسون ، ومن ثم جاءت دراستهم للهجات رافداً من روافد فهم هذا المستوى ، وقد تمثلت دراسة النحاة للهجات في ملامح وصفيّة أهمها :

١ - محاولة الإمام بالظواهر اللهجية ، وسميها بسمه بلورة فيها ، وذلك نحو قولهم كسكسة بكر ، وضعمة فصاعة ، وطمطمانيّة حثير ، يروي الجاحظ أن أول من لقب باللهجات بألقاب معيرة رجل من (جرم) ، كان يجلس في مجلس معاوية بن أبي

(١) السيوطي ، المزهر ، ج ١ / ٢٣٤ .

(٢) الحصري ، ج ١ ، ص ١١٦ .

سعبان، " وقال معلوبة يوماً : من أفصح الناس ؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لحاحنية
الفرات ، وثيابنوا عن كسكسة بكر ، ليست لهم عصمة قصاعة ، ولا طمطممانية
حمير ، قال : من هم ؟ قال : قريش ، قال : فمن أنت ؟ قال : من جرم ، قال : اجلس " (١) .

٢ تعريف هذه الظواهر اللهجية، نحو تعريفهم لظاهرة الاستنطاء، مع ذكر الشواهد
عليها^(٢) ، وهي عبارة عن جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء ، ومن الشواهد
الفرابية لهذه الظاهرة ، (بنا أطيناك للكوثر)^(٣) وجاء في الشعر ، قول الأعشى^(٤) .

جربانك في الفيض في نعمة تصمان الجلال وتغطي الشعر
وتعرفهم للتائلة ، على أنها كسر حرف المضارعة ، وعراها صاحب لسان
العرب إلى كثير من القبائل فقال : " وتعلم بالكسر ، لغة قيس وقيم ، وأسد ، وربيعة ،
وحامة العرب ، ولما أهل الحجاز ، وقوم من أعجاز هولزن ، ولرد السراة ، وبعض
هذيل فيقولون : تعلم و القرآن عليها ، وزعم الأحفش ، أن كل من ورد عليها من الأعراب
لم يقل إلا (تعلم) ، بالكسر " (٥) .

على أننا نلاحظ أن وقوف النحاة على ظاهرة اللهجات، لم يكن وقفاً متخصصاً،
وإن كان يبنى بخرط منهجي وصفي ، ولعل سبب ذلك، أن النحاة كانوا معنيين بالتقعيد
للمستوى اللغوي الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي يعد للمستوى الأمثل للفصحى ، والد
شاع على لسان قريش التي عُدَّت أفصح العرب ، يقول ابن فارس : " أجمع علماؤنا بكلام
العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومعظمهم ، أن قريشاً أفصح العرب
أسلة وأصفاهم لغة ، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب ، واصطفاهم
واختار منهم نبي الرحمة، محمد صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشاً قسماً حرمه، وجيراناً

(١) المحقق ، البيهقي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦١ ،
ج ٣ ، ص ٢١٢ .

(٢) السيوطي ، الاقتراح تحقيق أحمد قاسم ، مطبعة السعادة ، ١٩٨٦ ، ص ٨٢ ، وانظر المزهري ، ج ١ / ٢٢٢ .

(٣) مودة الكوثر ، وهي قراءة الحسن وطلحة بن مصرف ، قنطر - تفسير القرطبي ، القاهرة ، ١٠٦٧ م ،
ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٤) ديوان الأعشى ، بيروت ، ١٩٦٠ م ، ص ٩٩ .

(٥) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (علم) .

بيته الحرام وولائه ، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم ، يعدون إلى مكة للحج ، يتحاكمون إلى قريش في أمورهم ، وكانت قريش تعلمهم منسكهم ، وتحكم بينهم ، وكانت قريش مع فصاحتها ، وحسن لغتها ورقة ألسنتها ، إذا ألتهم الوفود من العرب ، تحيروا من كلامهم وأشعارهم لحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم فلجئتم ما تحيروا من تلك اللغات إلى سائرهم وملائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب (١) .

وبقول السيوطي : " ارتفعت قريش في الفصاحة عن صعدة تميم ، وقلقة بهراء وكسكة ربيعة ، وكثكشة هوزان ، ونضجيع قيس وعجرفة ضبة " (٢) .

ومن ثم كان اهتمام النحاة باللهجات بقدر حاجتهم لفهم الظواهر الشعرية الموجودة في المستوى القرآني الذي يدرسون ، ومن ذلك :

١ - خرجوا بعض الشواهد التي جاءت مغليرة لما عليه الفصحى ، من خلال تعريفهم إلى اللهجات ، وذلك نحو ظاهرة إقرار بعض القبائل المثنى علامة واحدة ، في حالات الرفع والنصب والجر ، وقد أثرت هذه اللهجة عن قبيلة بلحارث بن كعب ، وأثرت عن كنانة وقيل "إنها أثرت عنهما" (٣) وعن خثعم وربيذ (٤) ، ومن هذه الشواهد ، قراءة (إنّ هذان لساحران) (٥) ، وخرجت عليها بعض الأحاديث للرسول صلى الله عليه وسلم ، نحو : (لا وتران في ليلة) (٦) ، وبعض الشواهد الشعرية نحو :

إن أباهما وأبأ أباهما قد بلغا في المجد غابتاهما (٧)

(١) ابن فارس ، المعجم في فقه اللغة ، ص ٢٢

(٢) السيوطي ، المعجم في علوم اللغة ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٣) ابن هشام ، ماضي اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٧

(٤) شرح شعور الذهب ، تحقيق محمد سمي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، ١٩٤٨ ، ص ٤٢

(٥) قال ابن يعيش في شرح المعجل ، بيروت ، ج ٢ ، علم الكتب ، ١٢٠ ، قلما قوله تعالى " إنّ هذان لساحران " ، فمثل الأقوال فيها أن تكون لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالكاف على كل حال

(٦) السيوطي ، الجمع ج ١ ، ص ٤٠ .

(٧) السيو ج ١/٤٠

ونظر: شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

وكذلك أشاروا في باب الممنوع من الصرف، إلى أن قبيلة أسد كانت (نصرف
الوصف على ورن فملائن)^(١) ، وهي بذلك تعرب أمثال سكران وعصبان وعطشان
وحيران) ، بالحركات الثلاث وتلك نحو :^(٢)

النجم حيران

طسبت النجم حيراناً

وإذا كان العلم المؤنث على ورن (فعال) ، نحو حذام وزقش فقد كان يندو نعيم
بمعونه من الصرف فيقولون :

كتبت حذام

صدقوا حذام

أرسلت لحذام

بينما كان الحجازيون يندونه على الكسر ، فيقولون :

كتبت حذام

صدقوا حذام

أرسلت في طلب حذام

وجاء على لفتهم في الباء على الكسر

إذا قالت حذام فصصدقوها فإن لقول ما قالت حذام^(٣)

وأشاروا إلى أن قبيلة هذيل تعرب الاسم الموصول ، إعراب جمع المذكر السالم،
يرفع بالواو ، ويُنصب ويُجر بالياء ، من ذلك قولهم :

(١) ابن يونس ، شرح المفصل ج ١/ ٦٦ .

ونظر : ابن السكيت اصلاح المنطق ص ٢٥٨

(٢) انظر : بهذا الموسيقى في تعريخ العربية ص ١١٥ .

(٣) سيبويه الكتاب ج ٢ ، ص ٤٠

وانظر : الميرد المقضب ج ٢ ، ص ٤٩ ، و البيت للحميد بن صعب والد حنيفة ، وعجل بن بكر ، وحذام هي زوجته

وينو نوبجية الذون هم مَفْطُ محتمة من الحزالي (١)

نحن للذون صبحوا للصباحا يوم التحيل غارة ملحاحا (٢)

٢ أسهمت معرفتهم باللهجات، في تفسير بعض لظواهر اللغوية كالتصاد والترايف،
هو أو أن ظاهرة الترايف قد تكون نتيجة "لأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين،
والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشهر
الوصيلان" (٣).

وقد يكون نتيجة نطق القبائل للكلمة الواحدة مُبدلة صوتاً مكان صوت آخر، ومن
ثم "تتقارب اللفظتان هي اللفظتين لمعنى واحد، حتى لا تختلف إلا في حرف واحد، ومن
أمثلة الإبدال الأيم والأين للحيّة، وفاء الدار وثاء الدار، ومن أمثلة القلب، رهص
ورصتب وصاعقة، وصافعة، وعميق، ومعيق" (٤).

وروى ابن جني عن الأصمعي، قال: "اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما:
الصقر بالصَّاد، وقال الآخر: الصقر (بالبسين) فتراصياً بأول وارد عليهما، فعكيا له ما
هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما: إنما هو الزقر" (٥).

ويُنقِى النجاة في هذا التصور الذي يؤول إلى أن يكون سبباً من أسباب ظاهرة
الترايف، مع رأي دار مستتر "Darmesteter" بقوله: "إن بعض الألفاظ مع تكوينا
ودورانها على الألسنة تأخذ شكلين مختلفين، يصبحان مع الاستعمال مترادفين" (٦).

ونقلنا النجاة لعل هذه الظاهرة، يدل دلالة واضحة على فهمهم للخط المنهجي
الذي يسبرون على هديه، فقد أشاروا إلى أن الترايف الحقيقي ينبغي أن يكون في بيئة
لغوية محددة زماناً ومكاناً، وهم بذلك أرسوا معاً مهماً من معالم المنهج الوصفي.

(١) ابن خنوية، إعراب ثلاثين سورة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠ هـ، ص ٣٠.

(٢) السيوطي الجمع ج ١ ص ٨٢.

وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك ج ١/١٠١.

(٣) السيوطي، المعجم ج ١، ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٤) السابق، ج ١/٢٧٣.

(٥) الحصان ص ١/٣٧٤.

(٦) حسن ظانطا، كلام العرب دار المعارف، ١٩٧١، ص ١٠٣.

وذكر ابن جني : * وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. وقد ورد شيء من ذلك كأن يجمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في استعمال كثرتهما واحدة ، فإن أخلق الأمر به أن تكون لعمه في الأصل إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، فلحق طول للعمدة واتصال استعمالها بلغته الأولى * (١) ، واضح أن ابن جني يبحث للترادف من زاوية وقوعه في قبيلة واحدة ، ثم يضع الموازين أو الاحتمالات التي كانت سبباً في وجود هذه المترادفات في هذه البيئة ، وضمن هذه اللهجة ، وبذلك فقد تكون رؤيته أكثر دقة وحسراً والنزاهة بالمبني الوصفي .

عناصر الموقف الكلامي :

أ - التنعيم :

من مظاهر الوصفية استحصار النحاة لعناصر الموقف الكلامي، من سامع ومتكلم وظروف عامة ، فقد اعتنى النحاة بطريقة نطق المتكلم، بما قد يكون فيها من ثلوثات صوتية، سواء في ذلك ما كان مركزاً على الكلمة ، وهو ما عرف بالنبر، وعلاً من وظائف الميزان الصرفي ، أو ما كان مركزاً على الجمل، وهو مرتبط بالمعنى العام المراد بإصالة إلى السامع بهدف إبراز معلومة جديدة أو تأكيدها ، في الجملة ، وهذا ما عُرف بالتنعيم .

والذي يعنينا هنا هو بيان دور القدماء في الإشارة إلى التنعيم ، فقد أدركوا تماماً دقائق الثلوثات الصوتية التي تظهر في نطق الجملة ، وهي تنقل المعنى أو الدلالة من مستوى دلالي إلى مستوى آخر ، وقد عدها النحاة أحياناً مسوغاً لحذف في الجملة، وهذا ما عبر عنه ابن جني بجلاء ، فقد تمنع الصفة أحياناً ، وبذل عليها الحال ، وذلك فيما حكاه سيبويه (٢) من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل ، قال ابن جني : لو كان هذا إنما حدثت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحسن في كلام القائل ، لذلك من التطويح والتطريح والتخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٧٢

(٢) الكتاب ج ١ ، ص ١١٥ .

نحو ذلك ، وأنت تحسنُ هذا من نفسك إذا تأملتَه ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فنقول : كلُّ واحدٍ رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) ، وتتمكن في سطيطة اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلاً قاصلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك ، وكذلك تقول : سأناه فوجدناه إنساناً ! وتتمكن الصوت بـ (إنسان) وتفهيمه ، فتستعني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك ، وكذلك إن سمته ووصفته بالصديق قلت : سأناه وكان إنساناً ! وتزوي وجهك ونقطة ، فيعني ذلك عن قولك : إنساناً لكثيراً أو لحرّاً أو مبعلاً أو نحو ذلك (١) .

إن ملاحظة الأمثلة التي ذكرها ابن جني للاعتماد على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفهيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ ، والتمكين من النمطية وإطالة الصوت بالحرف المعين عليه يكمنف أنه لا يعني بكل هذه الصفات إلا ما يعينه المحدثون بالتفهيم Intonation ، الذي يؤدي وظيفة نحوية ودلالية في الجملة (٢) .

وقد عبر ابن جني في نصٍّ آخر عن التفهيم ، وإن لم يذكره بلفظه وإنما ذكره بإجراءاته ، فتصام الاستفهام والتعجب لا وسيلة لحدوثه إلا بصورة تفهيمية ، وشواهد هذا الأسلوب كثيرة في استعمالنا ، فأحياناً نعبر عن تعجبنا ودهشتنا بصيغة سؤال لا يريد به الاستفسار ، أي نخرج العبارة في صورة تنعيمية هابطة كقولنا : لا أدري كيف يختلف العرب وهم أحوه في الدين واللغة ؟! فحين لا يريد بذلك الاستفسار ، وإنما يريد إنكار الأمر بصيغة منعمة يختلط فيها الاستفهام والتعجب ، وهذا التلوين الصوتي هو الذي يفهم السامع المقصود فلا يبادر في الإجابة ، يقول ابن جني : " لفظ الاستفهام إذا صامه معنى التعجب استحال حبراً وذلك نحو قولك : مررت برجل أي رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهي الأرجل في الفصل ، وأنت مستفهماً ، وكذلك مررت برجل لئما رجل ، لأن ما رائدة ،

(١) المحقق ، ج ٢ ، (ص ٢٧٠-٢٧١) .

(٢) عبد الكريم مجاهد ، الدلالة النحوية عند العرب مطبعة كتور عميل ، ١٩٨٥ م ص ١٨٠ .

وانظر : محمد حمزة ، النحو و الدلالة ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ١٣٤ .

. وكقول الله سبحانه : (أَلَمْ تَكُنْ تُكَلِّمُ الْبَاسَ) ^(١) إذا لحقته همزة التقرير علا نغماً ، أي ما قلت لهم " ^(٢) .

وعلى أساس من التثني ، كل البلاغيين أن يمتروا بين ألوان من الاستفهام والشرط والتعجب والقسم .

ويلتقي ابن سينا مع ابن جني ، في التعبير عن التثني وأثره الدلالي ، حين " أن الكلام مرنوح بركبيه من الحروف ، ومما يقرن به إلى جانب الحروف من هيئة وجملة " ^(٣) .

وقد عدّ نعم الجملة ، ذا وظيفة تمييزية من حيث للدلالة الإبداعية ، ويؤدي أحياناً دوراً وطبيعياً على صعيد البنية النحوية ، ولا سيما (في أقسام اللفظ المركب) ، فيجب أن لا تتخلل هذه الأقاويل الطويلة ، إلا التبررات التي لا ينغم فيها ، وإنما يراد بها الإسهال فقط ، وربما احتيج أن تحلل الألفاظ المفردة ، إذا كانت في حكم القصايا ، خصوصاً حيث تكون سبيل الشرط والفجاء .

وبضيف ابن سينا موضعاً دلالة التبر والتثني بشكل أكثر جلاء بقوله : " بالتبررة يتحدد طابع الجملة ، إن كان نداه أو تعجباً أو سؤالاً " ^(٤) .

وبلاحظ أن هناك تداعلاً في فهم ابن سينا للتبر على مستوى الكلمة ، والنغم على مستوى الجملة ، فهو يجعل التبر ، مكوناً من مكونات النغم ، الذي يقسمه إلى ثلاث هي (الحدة ، والنقل ، والتبررات) ^(٥) ، ولكنه عندما يدقق في التبررات يعبر عنها تمييزاً دقيقاً بقوله " ومن أحوال النغم : التبررات ، وهي هيئات في النغم مثنية ، غير حرفية يبتدئ بها تارة ، وتخلل الكلام تارة ، وتعقب للنهاية تارة ، وربما تكثر في الكلام ، وربما تقل ، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض ، وربما كانت مطلقة للإشباع ، ولتعريف القطع والإسهال المتأخر ليتصور ، ولتعظيم الكلام ، وربما أعطيت هذه التبررات ، بالحدة و النقل ،

(١) سورة المائدة ، الآية ١١٦

(٢) الحصائص ، ج ٣ ، ص ٢٦٩ .

(٣) انظر رأي ابن سينا هذا لدى : عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٢٦٤-٢٦٥

(٤) انظر : عبد السلام المسدي التفكير اللساني في الحضارة العربية ص ٢٦٥

(٥) المسبق ص ٢٦٥

هيات تصوير بها دلالة على أحوال أخرى من أحوال للقاتل ، أنه متحيز أو غصبي، أو تصوير به مستخرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك ، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها ، مثل أن البرة قد تجعل للخير استفهاماً ، والاستفهام تعجباً وغير ذلك^(١) .

ب- التبعد الاجتماعي :

شكلت للدلالة الاجتماعية حيطاً منهجياً وصعباً عند محاة العربية، أي تلك الدلالة المترتبة على سياق الحال " context of situation " الذي يحدد الإطار والبيئة للحدث، وبحيط بالظروف والملابسات التي صاحبته .

يقول ابن جني : " و الذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسنا، ولرادوا وقصدوا ما بسنا إليهم من إرادته وقصده ، شينان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا ، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب، ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصورها، من استخفافها شيئاً أو استنقاله، وتقبله أو إنكاره والأنس به و الاستيحاش منه ، والرضا به أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحاققة على ما في النفوس " (٢) . فهو يستعين في بياحه لما قصده العرب، بما يشاهده من أحوال المتكلمين ووجوههم ، ممن أتاحت له رؤيتهم في أثناء حديثهم، أو يستعين بما نقله العلماء عن أحوال المتكلمين وسجلوه ممن لم يحضر حديثهم ، وبذلك تكون الدلالة الاجتماعية رافداً من الرواد المهمة في درس الطاهرة اللغوية ، إذ لم تعتمد اعتماداً تاماً منقطعاً على ملاحظة الشكل الكلامي. وكذلك فقد أشار ابن جني إلى أهمية الحدث غير الكلامي، إضافة إلى الحدث الكلامي، في إدراك المعنى، فهو يرى أن التصرفات التي تبدر، والملاحم التي تتشكل على الوجه تصور ما في النص تصويراً يقسم على صدق القول ، ويوضح ذلك بقوله: " ألا ترى إلى قوله:

نقول - وسكت وجهها - يمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاص ؟

(١) السابق ، ص ٢٦٦

(٢) الحصائص، ٢٤٥/١

والذي سمع كلامها مباشرة ، أي قولها (أبطلني هذا بالرحى المتقاصس)، وشاهدها تصك وجهها بدها في الوقت نفسه، سيكون أشد تأثيراً، وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين^(١).

بل بذهب ابن جنّي إلى أبعد من ذلك ، فيرى أن الحال للمشاهدة (الحدث غير الكلامي)، يمكن أن يبوب عن اللفظ ويكون له تأثيره في بيان المعاني النحوية ، التي تترتب عليها المعاني الدلالية ، يقول : " ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، من ذلك أن ترى رجلاً، قد صدّد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: "القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس ، وأصاب في حكم المفظوظ به الشئ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل فهو بسبب في يده : زيداً ، أي لضرب زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به " (٢) . " وعلى هذا يتعرج عندهم ، حذف فعل القسم، وذلك أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به ، لأن الحلف مضمّر لعلم السامع به " (٣) .

بل نعل ظاهرة الحذف، من أكثر الطواهر التي استنبطن الفحاة فيها النصوص اللغوية، وجمعوا في تفسيرها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق ، من ذلك تقديرهم للحذف في قول العرب : " أتممياً مرة وفيسياً أخرى " بما يتناسب مع خروج صيغة الاستفهام إلى معنى التوبيخ ، قال سيبويه : " وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال ثلوث وثقل، فقلت: أتممياً مرة وفيسياً أخرى ، كأنك قلت: لتحول تميمياً مرة وفيسياً أخرى، فإنك في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في ثلوث وثقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبّغه بذلك " (٤) .

وكذلك قدروا ناصباً، إذا ورد اللفظ منصوباً، دون ذكر ناصب بناءً على قرينة

(١) الخصة ص ٢٤٥/١ و الشاخر هو تميم بن الحارث بن يزيد السعدي

والخفاص : الذي يلجج صخره إلى الأمام و الحلف بصورة متوالية .

(٢) السابق ، وأنظر : المبرد المقتضب ج ٢ ، ص ٨١ .

(٣) المبرد ، المقتضب ج ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٤) للكتاب ج ١/٣٤ .

لعطية أو حالية : كما في قولهم أهلاً وسهلاً ومرحباً، تقديره: وجدت أهلاً، وسكنت سهلاً، وصادفت رحباً، وقد حذف للفعل لكثرة الاستعمال، والدلالة للقربة عليه^(١).

وأشار ابن جني إلى ضرورة الإحاطة بالأشياء الوثيقة الصلة بالموقف الكلامي، وصرب مثالا لذلك بقوله : " وكذلك قول الآخر : قلنا لها قبي لنا - قالت : قاف ، لو نقل إليها هذا الشعر شيئاً آخر من جملة الحال ، فقال مع قوله : " قالت : قاف (ولمسكت بزمام بعيرها) . ، لكان أتيين لما كانوا عليه ، وأدل على أنها أرادت : وقعت لو توقفت ، دون أن يطرأ أنها أرادت : ففي لنا ! يقول لي : قبي لنا ! متعجبة منه ، وهو إذا مشاهداً وقد وقعت، علم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا رد لقوله وتعجب منه في قوله : (قبي لنا) " ^(٢).

وكذلك فقد أورد ابن السراج قيمة الموقف الكلامي في فهم الظاهرة اللغوية ، من ذلك ذكره لقيمة السياق في فهم دلالة بعض الأمثال نحو قولنا : رفع عقيرته : إذا رفع صوته، فلر دهبنا نشق قولهم (ع ، ق ، ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جداً ، وإنما هو أن رجلاً طعت إحدى رجله ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة " ^(٣).

ومن الأدلة على أن اللغة لا تنفك عن السياق الاجتماعي، إضافة إلى بنائها الداخلي، أن سيبويه اعتبر موقف الاستعمال مفصلاً لصحة التركيب النحوية وخطئها ، فقد يكون التركيب صحيحاً في موقف ، وربما لا يكون كذلك في موقف آخر ، مثال ذلك قول سيبويه : " وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر ، فقال : أنا عبد الله مطلقاً ، وهو ربة مطلقاً كل محالاً ، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل هو ، ولا أنا ، حتى استغفنت أنت عن التسمية ، لأن هو ، وأنا ، علامتان للمصمر ، وإنما يضمنر إذا علم أنك قد عرفت من يعني ، إلا أن رجلاً لو كان حذفت حائط أو في موضع تجهله فيه قلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله مطلقاً في حاجتك ، كان حسناً " ^(٤).

(١) الكتاب ج ١/ ٢٩٥

(٢) المحصل ج ١/ ٢٤٦ .

(٣) السياق ج ١/ ٢٤٨

(٤) الكتاب ج ٢/ ٨٠ ، ٨١ .

ومن الأدلة التي تدور إلى إدراك النحاة لاندغام اللغة في نظامها للدخلي الخاص، بالحبه في مجالها الخارجي العلم، أنهم احتقوا بالمواضع المتفقة بين النظام اللساني، ونظم الوجود الخارجي، فاعتبروا أن المؤنث الحقيقي أقوى من المؤنث المجازي، لأنه اجتمع له التأنيث من وجهين، دلحلي لغوي، وخارجي وجودي، يقول الزمخشري: "والتأنيث على صريين: حقيقي كتأنيث المرأة والنافقة وبحوهما مما يزاؤه ذكر من الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث الظئمة والنعل وبحوهما، مما يتعلق بالوضع والاصطلاح، والحقيقي أقوى..." (١).

بن ابن النحاة للتفتوا إلى 'حال للطقس'، وما يكون له من أثر في فهم التراكيب اللغوية، من ذلك ما قاله الزمخشري: "ولا تستعمل 'إن' إلا في المعاني المحتملة للمشكوك في كونها؛ ولذلك فتح .. إن طلعت الشمس، أنك، إلا في اليوم المعيم" (٢).

وقد عدوا علم السامع منوعاً للحذف، فهو يسوغ عدهم حذف المبتدأ، واسم لا النافية للجس، وحبر (إن وأخواتها)، وصلة الموصول والمفعول، والمفعول ... يقول ابن السراج، "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير، موجود إذا نسوا بعلم المخاطب ما يعنون" (٣).

وقد أدركوا أهمية اللقاء بين المتكلم والسامع في الموقف الكلامي، وما قد يصدر عن المتكلم من إشارات، ربما كانت أبلغ في الدلالة من الكلام نفسه، يقول ابن جني: "فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه، لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا: رُبُّ إشارة أبلغ من عبارة، وقال لي بعض مشايخنا (رحمه الله): أنا لا أحسن أن أكلّم إنساناً في الظئمة" (٤) ومن ثم يستطيع القول، إن الالتفات إلى البعد الاجتماعي في دراسة الظاهرة اللغوية، حلزرة في أدهان النحاة، وهو بشكل خيطاً منهجياً وصفيّاً، استعانوا به في دراسة الظاهرة اللغوية، وأنه ليس من مستحدثات هذا العصر.

(١) المعصل، ص ٨٢.

(٢) الزمخشري المعصل، ص ١٥٠.

(٣) ابن السراج الاصول في علم النحو، تحقيق عبد الحليم علي مؤسسة الرسالة، بيروت ج ٢، ص ٢٤١.

(٤) ابن جني المحصن، ج ١، ص ٢٤٧.

البحث الثاني الاتجاه العقلي

يستمد هذا الاتجاه تكوينه من ثلاثة روافد هي :

- ١- الاتجاه العقلي الفلسفي .
- ٢- الاتجاه العقلي المنطقي .
- ٣- الاتجاه العقلي المعيارى .

١- الاتجاه العقلي الفلسفي :

أ - أثر الفلسفة الإغريقية في التفكير النحوي : ربما كان تأثير النحاة القدماء بالفلسفة الإغريقية، من أوائل القضايا التي تواجه للدارس عند تحليل هذا الاتجاه ، وهي قضية خلافة بين الباحثين قديماً وحديثاً ، فمنهم من يكرر هذا التأثير كلزجاجي حيث قال عندما تحدث عن حد الاسم . " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به ، هذا الحد داخل في مقاييس النحو ولوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم الربة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإنما قلنا في كلام العرب ؛ لأنه له تقصد ، وعليه نتكلم ؛ ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حده حدّاً خارجاً عن لوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون برمان ، وليس هذا من الفاظ النحويين ولا لوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغرامهم غير مغرامنا ، هو عندما على أوضاع النحو غير صحيح ؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة برمان نحو : إن ولكن وما أشبه ذلك " (١) .

(١) الإصحاح في حال النحو ، تحقيق ملزوم الميرك ، ص ٤٨ .

ومن المحدثين من ينكر تأثير النحاة بمنطق اليونان ، فقد ذهب علي الشار إلى أن منطق النحاة اليونان يُعدُّ تعبيراً عن الروح اليونانية في نظرتها إلى الكون، وهي محاولتها إقامة مذهب في الوجود، " وقد رفض الإسلام، علوم اليونان الفكرية رفضاً قاسياً، وحاربها أشد محاربة، وكانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة وجنس مخالف، وتصور حصاري جديد، فكان من المُحتم أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان، يستمد مقوماته من حضارتها العلمية المتقدمة (١) .

ومن الباحثين من يرى أنك " إذا درست فلسفة النحو العربي، وجدت أنه لا يخرج بجوهره عن فلسفة أرسطو في اللغة " (٢)، ولرى أن للتأثر والتأثير، بُعداً سمة إنسانية في المجالات الحياتية المتنوعة، وعلى هذا، فمن الطبيعي، أن ينتفع علماء بدروا أنفسهم ليخدموا لغة عقيدتهم بجميع المعارف والمناهج، التي انصهرت في بوتقة المجتمع البصري بوجه خاص، إذ كان مزيجاً بشئى العلوم، ولا يخفى من تراث تلك الفترة أنهم أحضروا بحوثهم للعقل، ولا سيما أن عرفاً إسلامية جديدة ظهرت، كالحوارج والشيعة والمعتزلة، الذين أطلقوا للعقل العنان في بحث المسائل، وكذلك فقد قامت مجادلات حادة، بين هذه الفرق، وغيرها كالمرجئة، والدهرية و القدرية، ومن ثم فقد كان التفكير المنطقي، سمة بارزة - ربما كانت معارف الأمم السابقة رافداً من روافدها - إلا أنها بلا شك ظلت تحمل بصمات فكرية خاصة، تحفظ لعلماء العربية بشكل عام جوهرهم المهم في بناء قاعدة المعارف المختلفة، ومن ثم فإني لا أجد مسوغاً لهذه الحدة، في الخلاف الذي شاع بين الباحثين، في هذه المسألة فجعلهم على طرفي نيفس، وقد كلن لبعضهم نظرة تتسم بالموصوعية، وتقلب مع الغموض التاريخي الذي يحيط بمسألة التأثير هذه، يقول بروكلمان : " إلى أوائل علم اللغة العربي ستبقى محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد يُنظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفة، ومن ثم لا

(١) علي الشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ص ٤ .

(٢) أنيس قريشة، نحو عربية مبسرة، دار الثقافة، بيروت، ص ٢٣ .

وانظر من المؤيدين .

أ - حسن حون، اللغة والنحو ط ١، ١٩٥٢ م .

ب - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند اليهود واقرء على التبرين العرب .

يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للصم برأي، في إمكان تأثر علماء اللغة
لاولين بمناخ أجنبية ... والرأي الذي يتكرر دوماً عند علماء العرب ، وهو أن علم
النحو سبق من العقليّة العربيّة للمحضنة ، بعض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا
العلم ومنطق أرسطو ، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى ، من التأثير الأجنبي ،
لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية ^(١) .

ويقف ليسهل موقفاً وسطاً قائلًا : " ونحن نذهب في هذه المسألة مذهبا وسطاً ، وهو أنه
ابتدع العرب علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد في كتب سيبويه ، إلا ما اخترعه هو
والذين تقدموه ، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق ،
تعلموا أيضاً شيئاً من النحو وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف قال سيبويه بالكلم
اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وهذا تقسيم أصلي ، أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم
وفعل ورباط ، وهذه الكلمات تُرجمت من اليونانية إلى العربية ومنها إلى العربية ،
فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو ، أما كلمات اسم وفعل وحرف ، فإنها
اصطلاحات عربية ما تُرجمت ولا نُقلت " ^(٢) .

وأرى أن هذا الرأي يتسم بالموضوعية ، ذلك أنه لم يُعطِ للمناخ العلم الذي نشأ فيه النحو ،
حيث تأثر تأثراً واضحاً بالفكر الإسلامي ، ولا سيما في مراحله الأولى ^(٣) ، ويبدو ذلك من
مظاهر متعددة لعل أبرزها :

١- الاهتمام بالنصوص ، وقد مرّ بنا بعض ظواهر العناية للنحاة بجمعها والإمام بها ،
وكذلك حرصهم على مراعاتها عندما يضعون القواعد النحوية ، وبذلك كانت القواعد تمثل
الواقع اللغوي ونصه ، وهذا يتفق مع واقع القياس الأصولي ، الذي قام على تقسيم الأدلة
الشرعية إلى :

أ- ما يرجع إلى النقل المحض .

ب- ما يمتد عن الرأي المحض .

(١) بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الطيم النجار ، دار المعارف ١٩٦٨ ج ٢ ، ص ١٢٣ .

(٢) أحمد أمين ، صدى الإسلام طه مكتبة النهضة المصرية ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٣) انظر : اسماعيل صليحة ، نظريات المستشرقين في نشأة الدراسات العربية ص ٤٥-٥٠ .

ثم بعد ذلك قرروا أن كلا الضربين لا ينفصل عن الآخر ، لأن " كل واحد من الضربين معتقر إلى الآخر ، لأن الاستدلال بالمستقرلات لا بد فيه من النظر ، كما أن الرأي لا يعتبر شرعاً إلا إذا استند إلى النقل " (١) .

بيما نجد أن القياس النحوي في مرحلة تالية ، أصبح ينطلق من الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية وليس "النقل" الذي يتمتع كل فكرة تتبثق منه، ويحض كل صورة لا تمتد عنه (٢) .
٢- وقوب التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر ، ومقتضى القواعد النحوية ، أي أن هدف التعليل مجرد إيجاد مبرر للمتعلمين لاستيعاب القواعد ، دون أن يكون لها أثر في صياغة القواعد ، وذلك نحو تقسيم العلة إلى " بسيطة ومركبة " (٣) ، وتحديد مسالك العلة في الإجماع والنص والنسب والطرد وغيرها .

وكذلك في استعمال بعض المصطلحات الأصولية في جوانب مختلفة من الحكم النحوي، وذلك نحو : واجب وممتنع ، وحسن وقبيح (٤) ، ولما بعد ذلك فقد تعقدت العلة لدرجة وصلت معها إلى محاولة النجاة لاكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ، ثم بناء القواعد عليها ، يبدو ذلك من قول السيوطي : " إذا استقرت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها ، عرفت أنها غير مدحولة ، ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غلاة العلوم من أن علل النحو تكون واهية ومتعذرة ، واستدلواهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعة فبمعزل عن الحق " (٥) .

ب- بعض الأمثلة الدالة على التفكير الفلسفي عند النحاة .

ومن أمثلة الاتجاه الفلسفي ، عند النحاة ، تعليلهم لإعراب الفعل المصارع، وذلك لشبهه بالاسم، فقد سُمي مضارعاً لمصارعته للاسم " يبنى مع النونين لمعارضتها مسبب إعرابه، أي شبهه بالاسم " (٦) ، وهذا ربما يلتقي مع ما تمثله ، من ثقافتهم أن الذات أهم

(١) الشاطبي ، الموافقات في أصول الأحكام ، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١ ج ٢/ ٢١-٢٢ .

(٢) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار الثقافة ، بيروت . ١٩٧٢ ص ٨٩-٩٤ .

(٣) السيوطي، الاقتراح ، ص ٥٢ .

(٤) السيق ص ١٠-١١ .

(٥) السيوطي، الاقتراح ، ص ٤٥ .

(٦) من الأنباري، الاخصاف في مسائل الخلاف ، ج ١/ ٢٣٥ .

الموجودات، وأن الأحداث تليها في الأهمية ، ومن ثم كانت الأسماء ، وهي تدل على نوات أقوى الكلمات ، ويليهما الأفعال في قوتها ، أما الحروف فهي أضعف الثلاثة ، ولما شبهوا للفعل المضارع، باسم الفاعل في المعنى والعمل ، فقد اكتسب قوة الاسم ، ولكن عندما لحقت به نون التوكيد ونون الإثبات بعد عن هذا الشبه بالاسم ، ذلك أنهما لا تنحلان على الأسماء ، ولما بعد عن هذا الشبه فقد ميزه الإعراب التي اكتسبها من شبهه به ويبدو للتفكير الفلسفي ، في جعلهم حول أولية المصدر والفعل ، فيرى البصريون ؛ أن المصدر أصل للفعل ، ويرى الكوفيون أن الفعل أصل للمصدر .

ويذهب البصريون إلى إثبات رأيهم مذهباً فلسفياً ، إذ يرون أن الفعل يدل على مصدر ورمز ، والمصدر يدل على نفسه فقط ، وقد علمنا أن المصدر أحد الشئتين اللذين يدل عليهما الفعل ، وقد صحح في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين . ويرى أيضاً أن الفعل يصاغ منه صيغ تدل على أزمنة مختلفة نحو (كَتَبَ ، يَكْتُبُ ، اُكْتُبْ) ، في حين أن المصدر في جميع ذلك واحد .

ويفترضون أن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه ، والفرع لا بُدَّ له من أصل يؤخذ منه ، على أن يكون ذلك الفرع محاكياً للأصل فائماً بنفسه ، غير محتاج إلى سواه . ثم إنهم يستدلون بالمعنى المعجمي ، يرون أن المصدر هو الأصل وذلك لتسميته مصدر ، ذلك أن المصدر هو الموضع الذي يُصدرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي يُصدرُ عنه الإبل (مصدر) ، فلما سُئِلَ مصدرُ بل على أن الفعل قد صدر عنه (١) .

ويبدو التفكير الفلسفي عند النحاة أيضاً، من خلال اعتمادهم على فكرة الحلول والتوحيد، وهي فكرة فلسفية ، كانت أساساً في خلاف الكوفيين هي العامل في المفعول به ، فقد ذهب بعضهم إلى أن عامل النصب هو للفعل والفاعل جميعاً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل معنى المفعولية، وحجة الذين ذهبوا إلى أنه الفعل والفاعل ، هي لفكرة الفلسفية التي تنص

(١) ابن الأنباري ، الاتصال في مسائل الخلاف ، ج ١ ، المسألة الخامسة والعشرون (٢٨) ، ص ٢٣٥ .

وانظر محمد عبد المطلب البكاء ، منهج أبي سعيد الخدري في شرح كتاب سيويه دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،

١٩٩٠ ص ٧٩ .

على أنه لا يوجد فعل بدون فاعل ، لأن أحدهما يدور في الآخر ، بمعنى أن أحدهما حل في الآخر وتوحد معه ^(١) .

ومن ذلك أيضاً استعارة النحاة انظرية الفيض ، من الفلسفة لتطبيقها على بعض العوامل ، فهي مثل : (إن لسانك ريذاً) ، يقول الكوفيون : " إنَّ المحل عندنا لاجتماع فيه نصاب ، نصب المحل في نصبه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه " ^(٢) .

ويمكن رد أقسام الفيلسوف من حيث الاطراد ، والشذوذ إلى فكرة فلسفية ، ذلك أن غاية الفيلسوف هي اتخاذ موقف محدد وشامل ، ومتعم بالانساق مع مشكلات الفكر والواقع معاً ، وبذلك فإن الحكم الفلسفي يتسم بأمرين :

أولهما : أنه يمتد من الصور الذهنية للواقع ، وليس من الأحداث الواقعية .
وثانيهما : أنه يتصف بالاطراد النظري ، بحكم امتداده عن الصور الذهنية المتسقة في الفكر ^(٣) .

ومن هنا فقد صحَّ عدد ابن جني أن يجعل نوعاً من أنواع القياس "المطرّد في السماع والشذوذ في القياس" وكذلك "المطرّد في القياس ، والشذوذ في السماع" ^(٤) .

وهذا يشير إلى تفاوت كبير في الحكم بين السماع والقياس ، وهذا دليل على أن الإدراك العقلي للتصوُّص اللغوية أخصي ، إلى حد بعيد ، عن المسموع والمروى .

وقد أسهمت النزعة الفلسفية ، في خلق أبواب نحوية جديدة ، من ذلك باب التنازع ، الذي صيّر عنه سيبويه بقوله : " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان معو ذلك ، وهو قولك : (ضربت وصريت ريذاً ، وضربتني وصريت ريذاً) ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى ، فقد يُعتمد أن الأول قد وقع ، إلا أنه لا يُعتمد في اسم واحد نصب ورفع ، وإنما

(١) الأزهري ، التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ج ١/٢٠٩ .

وانظر : ابن الأنباري ، الإتصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١١ ، من ٢٨ .

(٢) ابن الأنباري ، الإتصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦ ج ١/٥١-٥٢ .

(٣) علي أبو المكارم ، تعريب الفكر العربي ، دار الثقافة ، بيروت ص ١٣٥ .

(٤) الحصائص ٩٦/١ وما بعدها .

كان الذي يليه أولى لقرب جوارحه وأنه لا ينتقض معنى، وأن المحاطب قد عرف أن الأول قد وقع يزيد^(١).

٢ - الاتجاه العقلي المنطقي :

يُصرف ذهن عدد نكر المنطق إلى المنطق الفلسفي المتعلق بأرسطو، مع أن للمنطق تعريفات كثيرة عند القدماء ، أمثال الشريف الجرجاني، فقد ربط بين المعايير العقلية ، اللغوية بقوله : "المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها للذهن عن الخطأ في الفكر فهو علم^(٢) الي " (١)، وعرف المنطق أيضاً أنه : "اسم يُطلق على العلم الذي يدرس أشكال التفكير، أي العلاقات التي تعبر عنها اللغة ، بصرف النظر عن الموضوعات التي تُنصب عليها عملية التفكير " (٣).

ولعل ملامح التفكير المنطقي ، عند النحاة ، تبرز في بعض أشكال القياس ، وبعض أشكال التعليق .

أ - القياس المنطقي :

غلب على القياس عند أئمة النحاة الطابع الوصفي ، إلا أنه اتجه بعد ذلك اتجاهاً شكلياً، يقوم على مدى أطراف الظواهر وشيوعها ، فأصبح يعرف بأنه إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقد عبّر عن ذلك ابن الأنباري بقوله : " لابد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع ، وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة، على رفع ما لم يُسم فاعله، فنقول : اسم ، أسند الفعل إليه ، مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل و الفرع هو ما لم يُسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع " (٤) ، ومن ثم فإننا نستطيع القول إن القياس بعد القرن الثالث اتحد مفاهيم متباينة .

(١) الكتاب ، ج ١/ ٧٢ - ٧٤

(٢) الشريف الجرجاني التعريفات ط ، صبيح القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ٢٠٨ .

(٣) محمود قاسم ، المنطق ونظرية البحث ، ط ٢ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، مصر ، ص ٥٠ .

(٤) مع الإنلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ص ٩٢ .

قياس يلتزم ما ورد من كلام العرب ، من صيغ ، ومعدلات وهذا يُعدّ استمراراً لما كان عند النحاة الأوائل كالحليل وسيبويه ، والذي مثله سيبويه بقوله : " وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك إذا سمعت قلم ريّ ، أجزت أنت ، طرب حلاّ ، وحمق بشر ، وكان ما قسنته عربياً كالذي قسنته عليه . لأنك لم تسمع من العرب ، (أنت ولا غيرك) ، اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً ، وقسنت عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقرب (١) .

وما ينطبق على المفردات ، والصيغ عند الحليل وسيبويه ، ينطبق على الاشتقاقات غير المسموعة ، إذ يريان أنه " ما لم يكن من كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثلاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى " (٢) .

قياس الاشتقاقات غير المسموعة :

ومن أشهر أعلامه أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش (الأوسط) ، فقد ذكر المارسي عنه : " أنه كان يجيز أن تنهى على ما بنى العرب ، وعلى أي مثال سألته ، إذا قلت لي ، ابن من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، يقول : (إنما سألتني أن أمثل لك ، فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثلي عليها صواب " (٣) .

وقد وافق أبو علي الفارسي وابن جني في هذه المسألة ، رأي الحليل وسيبويه ، يقول ابن جني : " القول في هذا الخلاف - ما ذهب إليه سيبويه " ، وقال الفارسي : " والقياس ألا يجوز أن تنهى على أمثلة العرب ، لأن في بئسك لواء إباحة له في كلام العرب " .

ويستطرد ابن جني معللاً رأيهما : " وليس لأحد أن يقول ، هلا جاء في الأمثلة ما لم يجيء ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مؤترك ، وإنما سبيله أن يُذكر ما جاء ، ويُصرب عما لم يجيء فلا يُذكر ، إلا أن يكون امتناعهم منه لعله ، لأنك إنما تُفسر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجيء عندهم ، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجيء ، لكنت قد شرعت في تفسير ما لم

(١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٢) ابن جني المصنف (ترج التصريف) ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، دار الفنون ، القاهرة ١٩٥٤ ج ١/١٨٠ .

(٣) السابق ، ج ١/١٨٠ .

ينطق به عربي ، وكلن ذلك يكون تخليطاً وهوساً؛ لأن فيما خرج إلى الوجود متعللاً عم هو باق في العدم " (١) .

بيد أن الفارسي وابن جنّي لم يلتزما بقياس الخليل وسيبويه ، بل خرجا عليه كثيراً حتى وصفت كتب أبي علي الفارسي بالخصوص، ولا سيما كتابه (المسائل العسكرية)؛ وذلك "لأنه حشاه بمسائل المنطق ، ومسائل الخلاف ، وأجهمه كذلك خروجه من تليل إلى تليل، ومن اعتراض إلى اعتراض " (٢) ، ويرى ابن جنّي أن (مسألة واحدة من القياس أنيل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس ولا يرى ابن جنّي حرجاً في الدعوة إلى الارتجال في القياس : يقول "للائسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنصر أو يستهلك حُرمة شرع " (٣) ، ويقول : "..... حتى إذا أذاك القياس ما لم تنطق به العرب قط ، فليس لك أن ترمي به ، بل تعده لقاعر مولد لو لساجع لو لصرورة ، لأنه قياس على كلامهم " (٤) .

ومن ثم تستطيع القول ، إنّ مول ابن جنّي نراي سيبويه السابق، كان ميلاً نظرياً ولم يكن متمثلاً في تطبيقاته ، يبدو ذلك بوضوح من خلال تقسيمه المشهور لمادة اللغة إلى أربعة أقسام هي :

- ١- مطرّد سماعاً وقياساً ، وهذا هو العلية المطلوبة .
- ٢- مطرّد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يدع) .
- ٣- مطرّد في الاستعمال ، شاذ في القياس ، نحو : استصوبت الأمر، ولا يقال استصبت، وعنه : استحوذ ، واستنوق الجمل ، ولا يقال : استحلل واستنق .
- ٤- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، وذلك كلن نستعمل اسم المفعول من الفعل الذي عيه ولو ، فنقول: ثوب مصوون والقصواب: مصوون، ويمقّب على ذلك بقوله: "واعظم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال ، وثدّ في القياس ، فلا بُدّ من اتباع السماع، الوارد

(١) السابق، ج ١/١٨١.

(٢) عبد الفتاح شلبي ، قيو علي الفارسي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٣٧٧ هـ - من ٤٩٢
ونظر : لساجيل صليوة ، المسائل العسكرية ، منشورات الجمعية الأردنية ، ١٩٨١م ، من ١٩ .

(٣) ابن جنّي ، الخصائص ج ١/١٨٩ .

(٤) السابق ج ١/١٣٦.

به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ، واستصوب لبيتها بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع بهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في: استقام: استقوم، ولا في استعاض: استسوغ ولا في استباح: استبيع ولا في أعاد: أعود، لو لم نسمع شيئاً من ذلك، قياساً على قولهم: أحوص الرمث، (والرمث شجر ترعاه الريل، وإخولصة، أن يبدو فيه ورق ناعم، كأنه حوصة) (١) في حين يرى أنه إن كان الشيء شاداً في السماع، مطرداً في القياس، تحاميت ما تحاميت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الوجه في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وثر، وودع)، لأنهم لم يقولوها، ولا غرو عليك أن تستعمل بطريقتهم نحو تَوَزَّن، ووَعَدَ لو لم تسمعهما (٢).

وقد مضى النحاة في تطبيقات المنهج، الذي صرح به الأخفش الأوسط في القياس إلى حد التحمل، من ذلك قياسهم مسائل مشکوكاً فيها، على مسائل مشکوك فيها أصلاً، فقد قاسوا، عمل "لات"، على "لا" العاملة عمل "إن"، فالمقيس عليه وهو "لا" العاملة عمل "إن"، ليس مقطوعاً به، بل مشکوك فيه، والمقيس أيضاً كذلك، ومع ذلك أباح النحاة إلحاق "لات" بـ(لا)، دون أن يدركوا أنه يتناقض مع ما اعتبروه أصلاً للقياس، من أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه (٣).

وقد قاس النحاة عمل (إلا)، بالنصب في المستثنى، على عمل (با)، مع أن إعمال (با) في النداء مختلف فيه، فمن النحاة من ذهب إلى أن العامل هو "با"، ومنهم من قال: فإل مقدار بعد يا، انطلاقاً من قاعدة أن "الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه" (٤).

واعتمد النحاة على القياس المنطقي، القائم على المقدمات الكبرى والصغرى والنتيجة، في تصنيفهم للاسم والفعل من حيث الحقة والنقل، وذلك بأن يفترضوا أن الفعل أثقل من الاسم، بناء على مقدمة كبرى، مفادها: أن ما يستقر في الأحر هو الأخف، ومقدمة

(١) ابن جني الحصانص، ج ١/٩٧-٩٩.

(٢) السابق ج ١/ص ٩٩.

(٣) ابن هشام، محي اللبيب، ج ١/٣٥٤.

(٤) ابن الأثيري، لمع الأئمة / ص ١٢٥.

صعري مفادها : أن الاسم يستتر في الفعل ، فالنتيجة أن الاسم أخف من الفعل ، وقد أثبتوا ذلك بطريق آخر ، وهو نفي المطلق ، بأن قلبوا المسألة بصورة أخرى هيها في المطلق ، بقضي بأن : الفعل لا يستتر في الاسم ، فالفعل أثقل ، وبذلك فإن نتيجة " الفعل أثقل من الاسم " نتيجة منطقية في النفي والإثبات .

ومن التفكير المنطقي أيضاً : العامل الأضعف لا يعمل في العامل الأقوى ، مثال ذلك أن " ما " الحجازية لا تعمل في الخبر كما تعمل ليس ، لأن ليس فعل و " ما " حرف .

وكذلك قولهم اجتماع عاملين على معمول واحد محال ، استدل بذلك الكوهيون على أن (إن) لا تعمل في الخبر لصعفها ، وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها ، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تقسم لو قلنا : إن (إن) هي العاملة في الخبر ، فيجتمع عاملان فيكون محالاً .

واستدل به البصريون على أنه لا يجوز العطف على موصغ (إن) قبل تمام الخبر ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

ونلاحظ أن مناقشة النحاة للقياس ، في هذه المرحلة اعتمدت على أسس منطقية ، أكثر من استنادها إلى واقع اللغة ، فقد رفض فريق من النحاة القياس السابق ، بحجة منطقية مفادها : أنه لو جار القياس على مختلف فيه ، لأدى ذلك إلى محال ؛ وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره ، فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل ^(١) .

ورد ابن الأنباري على هؤلاء رداً قائماً على المطلق أيضاً بقوله : " لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وأصل للصيغة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك (لات) فرع على (لا) ، و (لا) فرع على (ليس) ، و (لا) أصل لـ (لات) وفرع لـ (ليس) ، ولا تناقض في ذلك ، وإنما يتم التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، ولما من جهتين مختلفتين فلا تناقض في ذلك " ^(٢) .

(١) ابن الأنباري ، لمع الأئمة ص ١٢٦ .

(٢) السابق ص ١٢٦ .

وقد بالغ النحاة في مثل هذا القول إلى حد يُعزى باللغة إلى قدر كبير من النقل
مثال ذلك في باب التنازع قولهم، ومنها "أعلمتُ وأعلمونيهم إياهم الزيدون
العمرين مطلقين" (١)

وهذا ما نُثر ابن مصاء القرطبي، فانتقد طريقة الأحفش في قياس أبدية لم تسمع
قائلاً . فكيف إذا أكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، ولمتدّت فيه أطوار القول، مع
قلة جدواه، وعدم الاقتدار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة للصيغة الصحيحة، فكيف
بهذا المظنون المستغنى عنه (٢)

وكذلك انتقد كثرة العبارات المصنوعة في أبواب النحو المختلفة، ولا سيما في
باب التنازع، حيث قال: وتقول: (أعلمتُ وأعلمني زيداً عمراً منطلقاً) على التعليق بالثاني،
وعلى التعليق بالأول: (أعلمتُ وأعلمني إياه زيداً عمراً منطلقاً)، وفي التنكية: (أعلمتُ
وأعلمانيهما الزيدون العمرين مطلقين) وفي الجمع: (أعلمتُ وأعلمنيهم إياهم الزيدون
العمرين مطلقين) تقدير الكلام: (أعلمتُ الزيدون العمرين مطلقين وأعلمونيهم إياهم)
يقول: "ورأيي في هذه المشكلة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام
العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد، قياس بعيد لما فيه من الأشكال
بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم" (٣) مع أن ابن مصاء لا ينكر الصورة الأصلية للتنازع
وهي (صريتُ وصربني زيد)، بل يقرُّ أنه تركيب وارد على لسان العرب، ولكنه يرفض
كثرة الافتراض القائم على المنطق والمجافي للاستعمال اللغوي، مما جعل "البحث عن
المنطق قد يرمي بالتباحث إلى جانب النحو، كما أن البحث عن النحو قد يرمي به إلى
جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع، لكان يجب أن يكون المنطقي نحويًا
والنحوي منطقيًا" (٤)

(١) ابن مصاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، د.ت، ص ١٠٩-١١٣

(٢) السابق، ص ٣٥

(٣) السابق، ص ٣٧

(٤) أبو حيان القوي، المقاييس، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٣٢ .

والنحاة المعاصرين مأخذ على مرحلة التمثل في القياس، وذلك لأنه من شأنها أن تشعل الباحثين عن الاهتمام بجوهر بحوثهم، وهو حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة إلى بحوث، هي أقرب إلى الرياضة العقلية منها إلى اللغة، كما ستوضح في فصل قادم إن شاء الله.

ب- التعليل المنطقي

تطور التعليل عند النحاة من تعليل وصفي يكتفي بتسوية الظواهر اللغوية، ويربط بينها كما أوصينا سابقاً، إلى شكل آخر أصبحت فيه العلة هدفاً تُعَدُّ من أجله القواعد، وذلك في أواخر القرن الثالث وما بعده، إثر انتصار حركة الترجمة، وما ترتب على ذلك من وقوف النحاة على جسيمة التراث الإنساني، من يوناني وفارسي وهندي، ويذكر أن حركة الترجمة آنذاك، كانت تلقى دعماً من الدولة الإسلامية، وذلك بتيسير حصول المترجمين على المخطوطات، وقد يصل أمر التيسير إلى درجة استنساخ الاتصالات السياسية أحياناً^(١).

إضافة إلى التطور الطبيعي للتعليل، الذي أصاب منطلقات جديدة، تقوم على المنطق، فأصبح لا يكتفي بتبرير الظواهر اللغوية، وإنما أخذ يوجد ما ينبغي أن ينسجم مع العلة، فالعلة أصبحت هدفاً تُعَدُّ من أجلها القواعد، ومن ثم شأ نوعان جديان من العلة هما: القياسية، والعقلية، إضافة إلى النوع الذي يمكن أن يُعدَّ امتداداً طبيعياً للتعليل الوصفي، وهو ما سماه الزجاجي بالعلة التعليمية، والذي ظل يهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها.

يقول الزجاجي: "فأما العلة القياسية فلن يُقال لمن قال: نصبت زيدا بـ (أن)، في قوله: إن زيدا قائم، ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟، والجواب في ذلك أن يقال: لأنها واحواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فضلت عليه، فأعملت إعماله لت صارعته، والمصوب بها مثبته بالمفعول لفظاً، والمرحوع بها مثبته بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو: ضربت لحيان محمد وما تشبه ذلك .

(١) انظر: علي أبو المكارم، تعويم الفكر التحوي، ص ٢٧

ولما العلة الجدلية، فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ فالملاصية لم المستقبل أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتكم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو؟، وهلاً شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان؟، فأى علة دعيتك إلى إلحاقها بالفرع دون الأصول؟ وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر^(١)، ومن أمثلة التعليل التي تمثل المحيط المنهجي المنطقي عندهم ما يأتي:

١- قولهم في الأفعال، أيها أسبق، قال الزجاجي "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم العمل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كل، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منظر ثم يصير في الحال، ثم ماضياً، فيخبر عنه بالماضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال ثم الماضي،^(٢)

٢- إعمال اسم الفاعل والمصدر قال الزجاجي: "ضارب يعمل عمل ضارب، كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه، وكذلك ضارب يعمل عمله لمصارعته إياه، فعُمل كل واحد منهما على صاحبه، والمصدر الذي يكون بمعنى "أن فعل" لو "أن يفعل"، يعمل عمل اسم الفاعل، لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل، ولا يتقدم مفعوله على فاعله، لأنه لم يَفْعُ قوة اسم الفاعل، ولم يَجِ على تقديمه وتأخير، وإضمار اسم الفاعل فيه، فذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل"^(٣)

٣- صرف أحمر ويشكر:

قال أبو القاسم الزجاجي، قال سيبويه: "إذا سمينا رجلاً بأحمر، لم نصرفه في النكرة، وإن سميناه بـ (يشكر) صرفناه، واحتج بأن (أحمر) يكون معاً، وهو اسم قال: فالذي يمينه

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن السبارك، ص ٦٤-٦٥ .

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٨٥ .

وانظر: المجتسمي شرح ديون الإعراب، تحقيق: حنا حنا، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م، ص ٥٤

(٣) ابن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٣٥

وانظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ١٢٥ .

من الصرف موجود فيه إذا سُمِّيَ به، و (يشكر) إنما يُنْعَتُ به وهو فعل، فإذا سُمِّيَ به فقد رآه أن يكون فعلاً، قال أصحابه: هذا محال: إذا سمينا بـ (أحمر) صرفناه أبصاء، كما يصرف (يشكر) لأنه إذا سُمِّيَ به، فقد خرج أن يكون نعتاً كما أن يشكر إذا سُمِّيَ به، فقد خرج أن يكون فعلاً^(١)

٤ العرود تحط دلتما عن درجة الأصول: واستدل به البصريون على أن الصمير في اسم الفاعل، إذا جرى على غير من هو له، نحو قولك: (هذه زيد صارفته هي)، بحسب إقراره، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الصمير، ولو قلنا إنه يتحمل الصمير في كل حالة إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له، لآدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

واستدل به الكوفيون على أن (إن وأحوالها)، لا ترفع العبر، وذلك للإجماع على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنما نصبت لأنها تشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت أضعف منه فيبقي ألا تعمل، لأنها لو عملها عملها لآدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز.

تبدو الفرعة المنطقية واضحة في هذه الأمثلة، فالنحاة في العلة القياسية كما في المثال الثاني يبدؤون من الواقع اللغوي، بملاحظة شكل الاسم الذي يتبع الفعل المضارع، ويتبع اسم الفاعل، ثم يبدؤون في الربط بين المصدر واسم الفاعل، معتمدين على أن الفعل فيه دليل على الفاعل كاسم الفاعل، ثم يصنعون فرضية أن اسم الفاعل أكثر قوة في العمل من اسم الفعل، ويحللون من خلالها عدم تقدم معموله على فاعله.

فمن الواضح أن العلة الفلسفية تتجاوز مفهوم العلة التعليمية، في أنها تمضي في اقتراح التعلل إلى مدى أوسع، وهدف النحاة منها طرد الأحكام في الطواهر اللغوية.

أما العلة الجدلية، فهي تبدأ من العرض الذي وضعه النحاة، وتسمى إلى تأييد هذا العرض عن طريق التبرير العقلي المنطقي، وذلك كما في المثال رقم (٣)، فهم يبدؤون من فرض مؤداه، أن يسمى رجلاً بـ (أحمر) أو (يشكر) ثم يشرعون في تسويغات عقلية لهذه العروض، وهذا يعكس أن العلة الجدلية تنطلق من إحساس النحاة بضرورة منطعية الطواهر

(١) الإيضاح في علم النحو، ص ١٤٢.

والفواعل والعلل. ويوضح هذا نص للسيوطي نقله عن صاحب المستوفي، بقوله: "إد استقرت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عليها، عرفت أنها غير مدحولة ولا متمسح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة للعوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلّواهم على ذلك بأنها تبدأ تكون هي الناحية للوجود، لا الوجود تدعى لها فبمعزل عن الحق" (١).

وقد بالغ النحاة في العلال، حتى عدّوا بعد (الرماني) أربعة وعشرين نوعاً من العلال المفصلة المصنفة (٢).

ومن هنا نشأ اتجاه معارض لهذه العلال، لعلّ الزجّاجي بدأه حين نشر إلى تقديم العلة التعليمية على العلتين الأخريين، غير أنه لم يتخلص في مناقشته النظرية من المسطق الذي شكّل سمة بارزة في عصره، مثال ذلك مناقشته لأراء النحاة في تقدم الاسم في المرتبة على الفعل والحرف، بقوله سائلاً هؤلاء النحاة: "قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه، كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدث سابق لحدثه، وأنتم جميعاً مقرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها، وهذا لارم نكم على أوضاعكم ومقاييسكم" ثم يجيب قائلاً: "الجواب أن يقال، هذه معالطة ليس يشبه هذا الحدث والمحدث، ولا العلة والمعلول، وذلك أنا نقول: إن الفاعل - في جسم - فعلاً ما من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الضارب قبل صربه الذي أوقعه بالمصروب، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمصروب موجوداً قبله، بل يجب أن يكون سابقاً لصربه الذي أوقعه به، وقد يجوز أن يكون المصروب أكبر سناً من الضارب" (٣).

فنقول: "الحروف سابقة لعملها هي هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها وهذا بين وأصح" (٤).

(١) الاقتراح، ص ٤٥.

(٢) السابق، ص ٤٨.

(٣) زجّاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٢-٨٤.

(٤) زجّاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٢.

فأرجأجي وإن قال إن العوامل ليست أجساماً مادية، وقد أراد بذلك أن يباي عن المنطق، إلا أنه بطريقة حوارية وتحليلية التي أثبت فيها كان منطقياً.

وقد أحسن ابن السراج تصنيف العلل، وفقاً لدورها في تحقيق هدف أساسي لعلم النحو "النجاء سميت للعرب" إلى ضربين بقوله: "اعتلالات النحويين صريبان: صرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وصرب يسمى علته للعلّة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب" (١)

وصدرت عن ابن جني ومصنات تشير إلى رفصه للعلل الثواني والثالث، وربما فصح رناد الفكر عند ابن مضاء للقرطبي قبلورها، وعرفت به وذلك نحو قوله: "إن العلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة"، وقد جاءت دعوة ابن مضاء أكثر حدة وإلحاحاً فدعا إلى إسقاط العلل الثواني والثالث بقوله: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (ريد) من قولنا (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر" (٢) ولعل سؤالاً يلح في هذا المقام: هل اللغة منطقية فعلاً حتى تدرس من منظور منطقي؟

لا شك أن في اللغة قدراً من المنطق، لأن اللغة وسيلة للتعبير عن الفكر، فهي تسير وفقاً لمعايير علمية، ولكن عند تأملها نجد أنها لا تلتزم بدقة قواعد المنطق، إضافة إلى أن لكل لغة منطقها الخاص بها، مثال ذلك أنه لو كان التطبيق بين اللغة لازماً، لاتفقت اللغات في تقسيم الأسماء من حيث الجنس، ولكن نجد من اللغات كالعربية، ما يكتفي بتقسيم الاسم من حيث الجنس، فصفة ثنائية ليس خير، إلى مذكر ومؤنث، ومنها كالألمانية ما يقسمه صفة ثلاثية إلى مذكر، ومؤنث، ومحايد، كما نجد أن أسماء الثنويات لا تتطابق في اللغات جميعاً (٣) من حيث الجنس، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، القمر والشمس

(١) السبوطي، الاقتراح، ص ٥٨.

(٢) فرد على النجاء، ص ١٥١.

(٣) إسماعيل صليحة، ظاهرة التثنية، ص ١٥.

والقمر مذكر في العربية، مؤنث في الفرنسية، والشمس مؤنثة في العربية مذكورة في الفرنسية

ومن ثم نستطيع القول إنَّ مَنطَقة النحاة لكل ظواهر اللغة إضافة إلى مبالغتهم في إيجاد العزل الثنائي والثلاثي، كان سبباً واضحاً في تعقيد الدراسة النحوية.

٣- الاتجاه العقلي المعياري

يسمى التفكير النقوي إلى هدفين رئيسين ، شكلاً معاً الاتجاه المعياري عند النحاة العرب القدماء.

١- هدف تأسيلي يرمي إلى وصف الظاهرة اللغوية، والوقوف على حقيقتها، بتسجيل قواعدها، وذلك حتى تكون مرجعاً يرجع إليه، في معرفة السمات الذي كانت تُنطق عليه العربية، فيما سُمي بعصر الاحتجاج (ابتداءً من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري)، لا سيما بعد أن بدت مظاهر اللحن، وورد احتكاك العرب بغيرهم، وهم يقصدون بذلك خدمة عظيمة للقرآن الكريم.

٢- هدف تعليمي يرمي إلى تعليم الأنماط اللغوية، التي تمكنُ الناس من عرب وغيرهم من تعلم لغة القرآن الكريم، والتعامل بها فيما بينهم، بوصفها لغة الحضارة الجديدة، ويمكن الوقوف على هذا المنهج من خلال النقاط الآتية:

- المعيارية ومستويات اللغة

تعامل النحاة مع مستويات اللغة المختلفة، في إطار زمني يمتد ثلاثة قرون تقريباً قرناً ونصف القرن قبل الإسلام، وقرناً ونصف القرن بعده، وهي إطار مكاني ممتد أيضاً شمل مجموعة من القبائل هي قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أحد معطاه، وعليه اتُكل في الغريب وفي الإعراب والتصرف، ثم هنزل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (١)

(١) السيوطي، المهر تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي الجبوري، محمد أيي الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ج ١ ص ٢١٢

وقد أعطى هذا التعامل الواسع مع اللغة بهذا الإطار، مجالاً لقد الباحثين المحدثين، فمنهم من أطلق على هذا التعامل اسماً ساخراً (ديكتاتورية الرمان والمكان) (١)، ومنهم من ذكر أن كتب اللغة والنحو لم تقدم إلا قطاعاً محدوداً من الحياة اللغوية حتى القرن الثاني الهجري، وهذا القطاع هو بعض لهجات البدو (٢)، ومنهم من يرى أن هذا من باب الخلط الذي لا يقره منهج، داعين إلى أن تتصور شخصاً يحدثك بعامية أهل مصر، وبعامية للمغرب، والشام والعراق في آن واحد، دون أن يلتزم حصائص مستقلة لل لهجة واحدة، ويخلط بين خصائص كل واحدة، في حديث واحد، كلمة من هنا، وأخرى من هناك بمنهج يخلو بحلف في كل واحدة، وبطريقة في التركيب لا تتفق على نظام لعوي واحد، وباستعمال مفردات متنوعة، هل يمكنك متابعة حديثه وفهمه (٣)، وأحسب أن النظرة الموضوعية تجعلنا نقدر صنيع النحاة، وبعده تدبيراً سديداً عمل على استيعاب لهجات القبائل وتأليفها معاً، كما عمل الإسلام على استيعاب جهود تلك القبائل، وتأليفها في بناء سياسي واحد، وذلك استئناساً بالقرآن الكريم، الذي جاء على سبعة أحرف، وسمح الرسول صلى الله عليه وسلم بقراءته على أي حرف منها، ذلك أنه "لو أن كل فريق.. أمر أن يزول عن لحنه، وما جرى عليه اعتياده طعلاً وداشناً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل لسان وقطع للعادة" (٤)

ثم إن اللهجات العربية لم تكن متباينة تبايناً كبيراً ففريق عُرِف عنها أنها "أصبح العرب السنة وأصفاهم لغة" (٥) وأنها كانت.. مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أُنتم الوهود من العرب، تحيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصغى كلامهم.. فاجتمع ما تحيروا من تلك اللغات إلى ملائمتهم، التي طُبعوا عليها فصّلوا بذلك أصبح

(١) إبراهيم أنيس، لسان العرب ط الإيجل ١٩٧٣، القاهرة ص ٣٦-٣٧

(٢) محمود مجازي، علم اللغة العربية، ص ٢٢٤ .

(٣) فيدرلوي زهرلوف، مقدمة في علوم اللغة، دار المعارف بمصر ط ٢، ١٩٨٦، ص ٦٤

(٤) ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١ ص ٢٢ .

(٥) السبوطي، المرآة، ج ١ ص ٢١٠ .

العرب^(١) وأحسب أن للتباين هنا مرثه في الغالب إلى الجوانب البلاغية والفنية، وليس إلى الخصائص اللهجية.

والعائل للعربية كانت كثيرة لوفود إلى ديار قريش، لأغراض دينية وسياسية وأدبية، يشير إلى ذلك لقاء المصحاء والشعراء في المنكيات والمحال^(٢)، هذه الأسباب التي اجتمعت للعربية، جعلت لاختيار النحاة لهذا المذهب مقتعاً، وخطت الفرصة أمامهم مهياً لاستخلاص قواعد معيارية، قواعد تكون معياراً للصواب والخطأ، وتتسم بالاطراد والشمول، تجعل من الناس على اختلاف مجالاتهم يتفاهمون ويشعرون أنهم ينتمون إلى لغة واحدة.^(٣)

وقد أدى هذا المذهب الاستقرائي المعياري الناقص إلى تعدد الأوجه الإعرابية، وذلك نتيجة لوجود بعض التفاوت بين القبائل في الأشكال اللغوية كجموع النكس، وإعراب بعض القبائل لبعض الأسماء، أو بدلتها لها، والالتزام بالإعراب لو التساهل فيه فـ (ما) مثلاً عاملة عند الحجازيين، وغير عاملة عند التميميين، ولا يحى أن تعتمد اللغة وفق هذا المذهب، نتج عنه تصخم كبير في المادة النحوية، غير أن تجلوز السعاة عن الدور الوصفي الخالص، باستقراء المعطيات اللغوية المباشرة في لغة القرآن الكريم وكلام العرب، واستخلاص (نظام) يمد في حد ذاته إنجازاً باهراً^(٤).

إن تقليدنا سلوك النحاة المعياري هذا تقليداً واعياً يجعلنا نقف على غرضهم التعليمي، الذي يهدف إلى توحيد الناس، على نمط لغوي مشترك، بشكل قالبا مرناً يهيئ للناطقين بالعربية وغيرهم أن يشعروا بسبيل رحبة في الاختيار.

— المعيارية والشواهد

يُعرف الشاهد عند أهل العربية بأنه "الجرني الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، يكون ذلك الجرني من التثريب، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أحسن من

(١) المبروطي، المهر، ج ٢ ص ٢١١

(٢) جورج ريدي، نظرية الفلسفة اللغوية، والألفاظ العربية، ص ١٠٨

(٣) نظير إسماعيل عايف، التفكير اللغوي التراتبي بين التصيل والتطعيم المجلد رقم ٤، عدد ١، ١٩٩٤، ص ١٩
Inter National Journal of Islamic and arabic Studies

(٤) نهال الموسى، قضية التحول إلى النصحي، عام ١٩٨٧، ص ٦٠.

المثال^(١) ويشمل للشاهد اللغوي كما يروى السيوطي: كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي رحمة وبعده صلى الله عليه وسلم، إلى أن صحت الألفية بكثرة المولدين - نظماً ونثراً - عن مسلم أو كافر^(٢) ولعل الاحتجاج بالشعر، من الظواهر التي برزت مبكرة، حتى يروى أن عمر بن الخطاب قال: "لها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم، ومعنى كلامكم"^(٣)

وأحسب أن ظاهرة الاستشهاد بهذه النصوص المحدودة، في إطار رمائي ومكاني محددين، إضافة إلى الاهتمام الفائق بها، والرحلة من أجلها، واتحادها مهمة حتى في عصور التكوين المتأخرة نسبياً، جعلنا نقف على ملمح مهم من ملامح المعيارية، فالسحابة لم يهتموا بالشواهد الشعرية مثلاً، لأنها تحمل سمات فنية متميزة، بل ربما لا تكون كذلك، وإنما لأنها تمثل أصلاً لازماً، وحجة على لغة عصر الاحتجاج، الذي تؤخذ منه القواعد، وإليه يُعاد في التوثيق.

وعلى هذا جاء الاستشهاد بالشعر متنوعاً ببيت كامل، أو بجزء منه، سواء أكان معروف القائل أم مجهولة، قال الجرمي: تظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فلما ألف بيت فعرفت قائلها، فاثبتتها ولما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها^(٤)، وتتوعد أعراض الاستشهاد أيضاً، ومن ذلك ما يلي:

أ- إثبات القاعدة، وذلك نحو إثبات الاستعمالات النحوية كالتعدي واللزوم، وعند المفاعيل وأنواعها.

ب- إثبات جزئي للقاعدة أو فرعها، وذلك نحو تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة.

ج- تعريج بعض الاستعمالات اللغوية، التي جرى فيها حذف أو تقدير أو زيادة وغيرها، بشواهد لغوية مما يؤدي إلى تكميل هذه الاستعمالات.

(١) التهامي، كتاب اصطلاحات الفنون، دار حياط (بيروت) ج ٢، ٧٣٨.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٨.

(٣) انظر: محمد جيل: الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص ٥٣.

(٤) البهلاوي، خرافة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، بولاق ج ١، ١٠١.

ولا تحفى أهمية للتواهد من ناحية تعليمية، فهي تلتى مثبتة لقاعدة، أو معسرة لها أو مرّجة لوجه على آخر، وهذا من شأنه أن يساعد المتعلم في تمثّل القواعد، إصاوة إلى أنه يجعل المتعلم على صلة مستمرة مع زمن الاحتجاج، تلك المرحلة التي يحرص النحاة على بقائها، ماثلة في الأذهان، وبذلك فإن الاستشهاد بها يعد من السبل الناجعة والتدابير الحيدة نسبياً، التي توفر لها استمراراً في الحياة.

- المعيارية والأمتة المصنوعة

إن استعمال الأمتة المصنوعة عند النحاة، من الظواهر البارزة، والتي يمكن أن نعف من خلالها، على جانب من جوانب المعيارية، وبخاصة الجانب التعليمي، فقد جاء في تعريف المثال: "المثال (بالكسر) يطلق على الجزئي، الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله (كدا) إلى فهم المستفيد، كما يقال للفاعل كذا، ومثاله "زيد" في: "ضرب زيد" وهو أعم من الشاهد" (١)

وعلى هذا فالنحاة صنعوا أمتة تعليمية متنوعة، هدفها توضيح القواعد، وهي عادة تكون متصلة عليها، مثال ذلك تمثيل ابن جني نائب الفاعل مع الفعل اللزم، قال: "إن أقيمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، قلت: سير بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإن أقيمت الفرسخين مقام الفاعل قلت: سير بزيد فرسخان سيراً شديداً، فإن أقيمت اليومين مقام الفاعل، قلت (سير بزيد فرسخين يومان سيراً شديداً)، فإن أقيمت المصدر مقام الفاعل، قلت: سير بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل لا غير" (٢) فابن جني يبدو في تمثله، كالحياط بأحد مقاساته ويقد قماشه على أجسام قواعده تفصيلاً لا زيادة فيه ولا نقص، بل هو أكثر اقتصاداً من الحياط، فقطعة القماش - هنا - هي هي، إلا من زيادة هنا أو هناك، وقد ألبسها مجموعة من القواعد، وكأنما أراد بذلك، أن يدخر على المتعلم متابعة أمتة مختلفة، ربما أثارت في نفسه مسائل جانبية (٣)

(١) ابنهاري، كتاب اصطلاحات الفنون، ج ٦، ١٢٤١.

(٢) ابن جني، اللع في العربية، تحقيق فخر فارس، الكويت ١٩٧٢، ص ٢٤.

(٣) انظر إسماعيل عمارة: التفكير النقدي في بين التأصيل والتعليم، المجلد رقم ١ - عدد ١، ١٩٩٤ Inter National Journal of Islamic and Arabic studies Book 10. No1 1994

ولكن النحاة أحياناً كانوا يعتمدون على الأمثلة المصنوعة دون إيراد شواهد عليها، وذلك كما حدث في باب التثنية ومنها: "أعلمت وأعلمونهم إياها الرديد العزيرين مطلقين" (١) ولا شك أن النحاة في نحو هذه الأمثلة، كانوا يطلقون من حالات افتراضية لا واقع لها في باب الاستعمال.

- المعيارية والجوانب التعليمية

من الملامح المعيارية والمهجية عند النحاة، بدوهم بالنحو ثم بالصرف وبالأصوات، إذ المتأمل في كتاب سيوييه يجد أنه بدأ بالنحو، وثني بالصرف وبالأصوات، فقد تناول في الجزء الأول الكلمة، والنكرة والمعرفة والأفعال اللازمة والمتعنية، وأسماء الأفعال، إلى جانب الفاعل والمبتدأ والجر، وأيضاً المنصوبات كالمصادر المنصوبة والحال والمفعول به، وبن وأخواتها والنداء والاستثناء وغيرها، أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية، إذا استثنينا باب المصنوع من الصرف الذي افتتح به الجزء، ومن موضوعاته النسب والتصغير، وبنوا التوكيد وجمع التكسير، ولوزان المصادر وصيغ الأفعال ومعاني الزوائد، واسم الآلة، وأسماء الأماكن، وفعل التعجب ثم ختمه بدراسة عن الإدغام، وما يحدث من تغيرات صوتية كالإمالة والإعلال، وقد كانت هذه فرصة لتقديم فيها معارفه الصوتية الدقيقة ولعل هذه المهجية تكشف عن جوانب أهمها ما يأتي:

أ- إن من أهم الدوافع لنشوء النحو، وضع ضوابط للغة حرصاً منهم على كتاب الله، من أن يصيبه ما أصاب الأكنة من اللحن، بعد أن تعددت ألسنة الداخلين في الإسلام ونقشت ظاهرة اللحن (٢)، وربما كان من أبرز أشكال اللحن، ما يظهر في التراكيب، وبخاصة على حركات الإعراب، التي شكل تفسيرها اتجاهات واضحة عند النحاة.

ب- يعد هذا ملمحاً مهجياً تعليمياً يتفق وأحدث للنظريات التربوية التي دأبت بها مدرسة "المشطلات" (٣)، دأبت الاتجاه الكلي في التربية، حيث تبدأ أولاً بالكل، أو بالتركيب ثم تنتهي إلى التحليل والتجريد، ولرى أن هذا المنهج ليس أمراً مستحدثاً ابتدعه

(١) انظر، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٠٩.

وانظر قسم حسن: اللغة بين المعيارية والوسعية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٥٨، ص ٨٤.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين ج ٢ ص ٦٤.

(٣) انظر: عبد الحليم إبراهيم، الموجة التي لمدارس اللغة العربية، دار المعارف بمصر، ط ٦ ص ٨١-٨٢.

سببوه، فلا شك أن أساتذته والعلماء الذين سبقوه؛ كانوا يعنون عالية خاصة بدرس النحو، ولا سيما أن كتاب سيبويه، يتضمن آراء الخليل النحوية، ومن عاصره كيوس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش، ومع أنه أول كتاب نحوي وصل إلينا، غير أنه يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ النحوي، إذ سبقته مراحل كثيرة، أبرزها مرحلة وضع رموز الحركات الإعرابية على يد أبي الأسود الدؤلي، تلتها مرحلة قسمت بالنظر والمناقشة، وفيها بدأ السؤال عن علّة النحوية، وبدأ القياس، ومن أبرز أعلامها أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) تلتها مرحلة التأليف النحوي العام، وأبرز علمائها عيسى بن عمر اللخمي (ت ١٤٩هـ) صاحب كتابي "الجامع" و "الإكمال أو المكمل" وهما كتابان في النحو ذكرت كتب التراجم ^(١) أنه وضعهما، تلتها مرحلة الخليل، التي شكلت ذروة في البناء النحوي، بما تصفت به من شمول وبراعة في القياس.

وقد أفاد النحاة بعد سيبويه من هذا الاتجاه التربوي، فهذا ابن جني يدعو لدراسة النحو أولاً، رغبة في تيسير اللغة على المتعلمين. بقول: قالنصريف إنما هو لمعرفة النفس الكلم الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتغيرة، ألا ترى أنك إذا قلت (قام بكر)، ورأيت بكراً، ومررت ببكر) فبك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة، ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتغيرة، إلا أن هذا الصرب من العلم لما كان عويصاً صعباً، يبدى قبله بمعرفة النحو ثم جيه به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطناً للدخول فيه، ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال ^(٢).

وقد طبق ابن جني هذا المفهوم التربوي في كتابه (اللمع في العربية)، والذي قصد من تأليفه أن يكون تعليمياً للناسئة، فجعل ثلثيه الأولين في النحو، وثلثه الأخير في

(١) الفريدي، طبقات النحويين والموهين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٤م، ص ٤١ .

ومصر: محمد الطبطبائي: نشأة النحو، ص ٥٨ .

(٢) ابن جني، المنصف ص ٤ - ٥ .

الصرف، وبعض الظواهر الصوتية كالإمالة. وبذلك خلف ابن جني أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) صاحب كتاب "مجمع الأمثال"، والذي يتفق مع ما نأثرت به النظرية الجرنية (التركيبية) في تعلم اللغة. إذ تدعو إلى تعلم الجراء ثم الانتقال إلى تعلم الكل يقول: "فإن التصريف من أجل أركان الأنب، وبه يعرف سعة كلام العرب، ومنه ينتزج إلى اللغة العربية، ويتوصل إلى حل العويصات^(١)، وبذلك نستطيع إدراك السبق الذي حققه بحاة العربية في المجال التعليمي القريبوي، قياساً إلى النظريات المعاصرة.

ج- الاهتمام ببيان الإعجاز القرآني الذي تحدى العرب بتركيبه ونظمه، مع أن مفرداته كانت شائعة مستعملة على ألسنتهم، مما جعل الوليد بن المعيرة يصفه بسليقته اللغوية وهو على شركه بقوله: "إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإنه لمعلو ولا يعلى عليه". وقد بدأ هذا النهج واضعاً فيما بعد، عند عبد القاهر الجرجاني فيما عرف بنظرية النظم. حيث أكد أن ضرورة دراسة المفردة في سياقها اللغوي السليم، قال: "وأعلم أن ليس النظم إلا أن تصنع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قواعبه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها.. هذا هو المسيل، فليست بواجب شيئاً يرجع صوابه إلى كل صواباً، وحظوه إلى كل خطأ إلى النظم، ويدخل في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأربل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفصل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفصل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"^(٢)

- المعيارية والعمل النحوي

إن من أبرز الظواهر اللغوية التي لفتت أنظار النحاة، تحير أواخر الكلم، مما جعلهم يجتهدون في إيجاد تفسير مناسب لهذه الحركات، يعين الباحث في إيجاد تحليل مناسب لوجودها، كما أنه يساعد المتعلم في بناء تصور واضح، يعينه في تشكيل كفاية تمكنه من

(١) أحمد بن محمد الميداني برعة الطرف في علم الصرف، تحقيق محمد عبد المعصود درويش، دار الطباعه انديته، ١٩٨٢م، ص ٥٨ .

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٩٦٩، ص ٦١-٦٢.

أداء مناسب، ومن هنا كانت فكرة العامل، نتيجة من نتائج البحث عن تعليل مناسب لهذه الظاهرة اللغوية، التي تؤدي إلى مثل هذا الترابط بين أجزاء التركيب اللغوية، وقد شكلت فكرة العامل مستوراً للنحاة^(١)، فعدت نظرية متكاملة يحرص النحاة على أطراف قواعدها في كل ما يواجهون من نصوص لغوية.

وليس من شأن هذه الدراسة أن تكرر ما جاء بشأن نظرية العامل، فقد أعتت المراجع^(٢)، بيد أن من همتها أن توضح الخيوط المنهجية فيها، ويمكن توصيح ذلك فيما يأتي.

١- ظاهرة التصنيف

كان لابد للنحاة بعد ذلك السعي الدؤوب، في وصف الظواهر اللغوية وتعليلها، من محاولة تصنيفها مما يسهل عليهم التعرف على أنظمتها وصيغاتها في قواعد مضبوطة، تشكل في مجملها هيكلًا شاملاً للغة، وقد كان هذا بوحى من نظرية العامل التي تُعد نتيجة منطقية للتعليل.

فصنفوا بذلك الكلمة إلى "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" وصنفوا الكلمات وفقاً لما يطرأ على أولها من تعبير وضوء لثراً للعامل، فصنفت إلى مبدية: بمعنى لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لما لزم ضرباً واحداً، فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضع لا يزول من مكان إلى غيره^(٣).

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ١٩٢٧م، ص ٢٨.

(٢) انظر: ١- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢٨.

٢- مازن المبارك، اللغة النحوية، نشأتها وتطورها، ص ٥١-٧١.

٣- محمد عبد المنطيف حمزة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، منشورات جامعة الكويت، ص ١٦٦-١٨٤.

٤- حيل صائير، في التحليل اللغوي، ص ٥١، ٦٢.

(٣) ابن جني، الخصائص ج ١، ص ٣٧.

ويقع البناء على عدة أضرب هي، الضم والفتح والكسر والوقف^(١)، وكلمات
معربة: بمعنى تغير أول آخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً، ويقع الإعراب في
أضرب هي، حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجزم، وهي خاصة بالأفعال، وحالة الجز
(وهي حالة خاصة بالأسماء).

ولما كان البناء والإعراب يؤثر من العامل، فقد قاموا بتصنيف العوامل إلى:

أ- العوامل اللفظية.

ب- العوامل المعنوية.

وقد صنعت العوامل اللفظية، بحسب قوة العامل، فالعمل أقوى العوامل، ذلك أن
الأفعال كلها عاملة، أما الأسماء والحروف فلا يحمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك
على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال.^(٢)

وقد حُمِلَ على الفعل لقوته: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، يقول
أبو حيان في شرح التسهيل: 'أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له، وهو اسم
الفاعل، واسم المفعول، ثم لما شُبِّه بها من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهي
الصفة المشبهة'^(٣).

ومن الواضح أن هذه الملحقات بالفعل في العمل أيضاً تعمل على مستويات، فاسم
الفاعل أقوى من اسم المفعول، وهو أقوى من الصفة المشبهة. وكذلك التفتوا إلى أثر
الاشتقاق والجمود في العامل، فحتموا للعامل المشتق أقوى من العامل الجامد، وعلى هذا
عتوا الأفعال نحو (نعم وبئس وليس وفعل التعجب) من العوامل الصعبة^(٤)، أما الأدوات
فهي أضعف العوامل وقد صنفنا إلى ما يأتي:

أ- أدوات مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات النصب مثل (إن).

ب- أدوات مختصة بالدخول على الأسماء كحروف الجر.

(١) انظر ميبويه، الكتاب ج ١، ١٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨ / ٩.

(٣) السيوطي، الألفية والنظير، حيدر آباد، ١٣٥٩ هـ، ج ١، ٢٦١-٢٦٢.

(٤) السيوطي، الجمع ج ٢ / ١٠٥.

ح أدوات غير مختصة، وذلك نحو ما العاملة عمل ليس، تدخل أحياناً على الاسم
مرفوعة، وعلى الخبر فتصبه، وأحياناً أخرى تدخل على الفعل فلا تعمل فيه شيئاً^(١).
لما للعوامل المعنوية: فهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الألفاظ مع عدم
وجودها وذلك نحو:

١ - رافع للمبتدأ إذ يبدو المبتدأ مرفوعاً مع عدم وجود عامل ظاهر فيه، ومن ثم ذهب
النحاة إلى أن العامل فيه تعريه من العوامل^(٢).

٢ - رافع الفعل المضارع: يجمع النحاة على أن العامل فيه عامل معنوي، سواء أكان
العامل وقوعه موقع المبتدأ، الذي هو مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، أم كان
نتيجة لتجرده من الناصب والجازم^(٣).

٣ - الخلاف: وهو من العوامل المعنوية التي سببها الكوفيون على عدد من أبواب النحو،
فالاسم المنصوب بعد ولو المعية، مثل استوى الماء والخضبة، منصوب على الخلاف،
أي على خلاف الأصل وهو الرفع^(٤)، والمستثنى منصوب على الخلاف، لأن
المستثنى موجب له الحكم بالإثبات، بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه.
وقد احتج ابن الأنباري لمبدأ عد التعري من العوامل عاملاً بقوله: "إن قيل: فلم
جعلتم التعري عاملاً، وهو عبارة عن عدم للعوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست
مؤثرة في المعمول حقيقة، إنما هي إشارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما
تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر،
لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ
الآخر، فيبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا
جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً^(٥).

(١) انظر: ابن هشام: مخفى اللبيب، ج ١/ ١٣١. وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٨/ ١٧.

(٢) انظر: ابن الأثير: الإتيان، مسلكه رقم (١٥).

(٣) لمزيد من التفصيل انظر ابن الأنباري: الإتيان، مسلكه ٧٤.

(٤) انظر: القراء: معنى القرآن، ج ١، ١٣٤. ابن الأثير: الإتيان، مسلكه رقم (٣-).

(٥) ابن الأنباري، سرر العربية تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٢٧ هـ. ١. من

وفي هذا يلتقي للنحاة للعرب مع مبدأ مهم من مبادئ البيهوية، وهو مبدأ "المُعَلَّم وغير المُعَلَّم" والذي تصنف الأبواب النحوية على أساسه وفقاً لوجود علامات دالة عليها، وسدّ صرح هذا في فصل قائم إن شاء الله.

درس للنحاة العلاقات في الجملة في إطار نظرية العمل، فصنعت إلى أبواب نحوية كالمرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وبذلك جعل النحاة الكلمات مُعْتَلَّة لأبواب نحوية، مثال ذلك أنهم يعربون الجملة قَرَأَ مُحَمَّدٌ الْكِتَابَ على أن قَرَأَ فعل ماضٍ، وهو يُمَثَّلُ بِأَبَا نحويّاً، وأى "مُحَمَّدًا" فاعل، وهو يُمَثَّلُ بِأَبَا نحويّاً آخر، وأن الْكِتَابَ مفعول به، وهو يُمَثَّلُ بِأَبَا نحويّاً أيضاً. وبذلك تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب، ومن ثم تتضح العلاقات التي بينها. وفي هذا يلتقي النحاة مع مبدأ من مبادئ البيهوية، طرف بالتحليل إلى المكونات المباشرة كما منوضحه في حيد.

ولم نتحدث عن الجانب القياسي والتعليلي في الاتجاه المعياري، لأن الحاجة إلى ذلك قد سُدت في حديثنا عن القياس والتعليل في الاتجاهين الوصفي والعقلي المنطقي.

- المعيارية بين المُشَكَّل والمضمون

من الواضح أن نظرية العامل تولى اهتماماً كبيراً لتفسير التراكيب اللغوية تفسيراً شكلياً، ولكن هل اقتصرت على معالجة الجانب الشكلي فقط؟ أم أنها تناولت ظواهر أخرى داخل التركيب؟ لعل هذا السؤال من أكثر الأسئلة إلحاحاً، ولا سيما بعد أن أشاع بعض الباحثين المحدثين أن "النحو العربي قصير نصه على تعرف أحوال لواخر الكلمات، إعراباً وبناءً، لبحثه قاصر على التعرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء" (١)

لعلنا نستطيع إلقاء الضوء على هذه المسألة من خلال النقاط الآتية:

١- أقرّ النحاة أن النحو هو "العلم المستخرج بالمقاييس للمستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى أحكام أجزائه التي اختلف منها" (٢) والشواهد النحوية على ارتباط الحركات على لواخر الكلمات بالمعاني كثيرة، منها ما ورد في القرآن الكريم في نحو

(١) إبراهيم مصطفى إحياء النحو، ص ١ .

(٢) العيني، شرح شواهد الأسموي، ج ١، ص ١٥ .

قوله تعالى: إِنَّمَا يَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(١) وقوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ^(٢)

فالإعراب إذن، ناشئ عن سبب طبيعي يتعلق ببناء الجملة العربية وتأليفها، ومن
هذا فقد فطن النحاة إلى علاقة الحركات بالمعاني، واكتوا ذلك غير مرة في مواضع
مختلفة، يقول ابن جني: الإعراب هو الإيابة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا
سمعت أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من
المفعول، ولو كان الكلام شريحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه^(٣)

ويقول الفرجاني: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة،
ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها ولبيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت
مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني^(٤)

ومن هنا جاءت فرضية النحاة، بأن الإعراب أصل في الأسماء دون الأفعال،
فرضية تتفق مع روح اللغة، وإن بدت قاعدة شكلية، ذلك أن الإعراب جاء علامة مميزة
بين المعاني التي تعتور اللفظ، والفعل كلها حاجة لذلك، فلم يلزمه الإعراب كثيراً، فأخر
الفعل المعرب بتغير من رفع إلى نصب إلى جزم، لكن هذا التغير لا يدل على تغير في
موقع الفعل، لأنه يقع دائماً في موقع المفعول، لا هو يتركب مع الاسم بعده، فشكلان جملة.
أما تغير الإعراب في الأسماء، فهو دلالة على تغير الموقع، فلزم لها علامات مميزة،
وهذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعاني، ومن ثم كانت التغيرات كثيرة في
الأسماء فقد تنغير صيغة الكلمة للدلالة على معنى معين، كما يحصل في التصغير وجمع
التكسير. وقد يُضاف إلى الاسم حرف أو حرفان، كما في المثنى، وجمع المذكر السالم،
وجمع المؤنث، والمصوب وغيرها. بل إن طائفة اللغاة قادرة على تسخير بعض
الإضافات، هذه كي تؤدي مهمة مزدوجة، كما في جمع المذكر السالم والمثنى وغيرها.

(١) سورة هاشم، الآية ٢٨

(٢) سورة التوبة، الآية ٣

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٥.

(٤) الفرجاني، الإيضاح في علم النحو، ص ٦٩.

وحرّح قطرب على إجماع النحاة، بقول الزجاجي: "وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً".^(١)

ويرى قطرب (محمد بن المستنير)^(٢) أن العرب إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يظنون عند الإخراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معلقاً للإسكان ليمتثل للكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك ساكن، ومتحركين وساكناً، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يظنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان.^(٣)

وقد ردّ الزجاجي على قطرب بقوله: "لو كان كما زعم، لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعاً أخرى ونصبه وجره بصب المضاع إليه، لأن المقصد في هذا، إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يمتثل به للكلام، وأي حركة أتى به المتكلم أجزأته فهو محير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج على أوصاف العرب، وحكمة نظام كلامهم".^(٤)

ونائب قطرباً من المعدّنين إبراهيم أنيس ودلود عبده كما ستوضح في فصل قادم إن شاء الله.

٢- ربط النحاة بين الأبواب النحوية، والمعاني الوظيفية الدالة عليها، ذلك أنهم عندما قالوا: كتّـب: فعل ماضٍ. دلّ ذلك على أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، ومن هنا يمكن فهم مقولة النحاة، "الإعراب فرع للمعنى"، إضافة إلى تسمية النحاة لكثير من الأبواب النحوية أسماء ذات دلالة قوية على معناها، من ذلك باب الفاعل، ونائب الفاعل والمفعول به، والمفعول لأجله، والتمييز والفاعل .. الخ.

(١) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص ٦٩ .

(٢) الفطحي، إنباء الرواة على إنباء النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٢م، ج ٢، ص ٢١٩

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص ٧٠-٧١

(٤) السيق ٧١، وانظر جلال الدين السيوطي، الأتية والنظر في النحو، ج ١، ص ٧٩

وقد أدرك النحاة الجوانب التعليمية في نظرية العامل، فحللوا تقديم اللمعة في هياكل تعليمية تمكن الناس عرباً وغير عرب، من تعلم العربية بوضعها لغة الحضارة الإسلامية، ومن هنا فقد فرق ابن جني بين المعنى النحوي، والمعنى المعجمي للمصطلح النحوي، بقوله: "يقول النحويون إن للفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بصدّ ذلك، ألا تراءى بقول: صُرب زيد، فرفعه، وإن كل مفعولاً به، ونقول: إن ريداً قام، فنصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فجزّته، وإن كل فاعلاً" (١) ومن الواضح أن النحوي يتمثل المعنى تمثلاً جيداً، وإن غلب أحياناً جانب الشكل، وليس لأنه نحلي عن فهم المعنى، وإنما لأنه يسعى إلى تشكيل معايير لغوية تفسر للمتعلّم، كيف أن الدالّ على فكر بأبواب نحوية، يمثلها بمصطلحات صرفية، ولكل باب نحوي حركة إعرابية يأخذها الممثل الصرفي حال نحوله في حانة الباب النحوي، وقد يكون ذلك حقيقة أو اصطلاحاً كما هو في باب نائب الفاعل، الذي سمّاه النحاة بذلك لتمييزه عن الفاعل، يقول الرضي: "إن ما يُسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري، فاعل اصطلاحاً" (٢) وقد سمّاه سيبويه من قبل تسمية وصفية معيارية بـ "المفعول المرفوع" جاء في الكتاب: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل" (٣)

وبهذا يُعرب النحاة عن إدراكهم، لأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فيما بينها، أو يحلّ أحدها محل الآخر، فتحدث نتيجة لهذا التبادل لو هذا الإحلال بعض التعبيرات الشكلية، لكن الرباط المعنوي بينها لا يزال ثابتاً لم يمسسه التحول.

فقد مرّ النحاة الصلة الوثيقة في المعنى بين المبرر والحال، مع أن الخبر من المرفوعات، والحال من المنصوبات، وهذا دليل على أن النحوي ينفذ من العلاقات الشكلية الطاهرة على التراكييب اللغوية إلى جوهر التركيب فأشاروا إلى:

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١، ١٨٤.

(٢) الرضي الأمّري، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ٢٢.

١- أن وجوه التشبه كثيرة بين الخبر والحال، فالحال والخبر كلاهما يكون نكرة، مشف أو جامداً أو مؤولاً بالمشفق. (١)

٢- الحال والخبر يتبادلان المواقع أحياناً، وذلك كل نقول:

حالة في البيت قائم ← مبتدأ + حال + خبر .

حالة في البيت قائماً ← مبتدأ + خبر + حال .

٣- بعض ما يُعرب حالاً يجوز رفعه فيُعرب خبراً، كما في قوله تعالى: "هذا بعلي شيخاً" (٢) وقد قرئ: "هذا بعلي شيخ".

وفيه أوجه عدة :

١- أن يكون هذا مبتدأ، وبعلي بدلاً منه و"شيخ" الخبر.

٢- أن يكون بعلي عطفاً بيان، و"شيخ" الخبر.

٣- أن يكون بعلي مبتدأ ثانياً، و"شيخ" خبره، والجملة خبر هذا.

٤- أن يكون بعلي خبر المبتدأ، و"شيخ" خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ.

٥- أن يكون شيخ خبراً ثانياً.

٦- أن يكون بعلي شيخ جمعاً خبراً واحداً، كما نقول: هذا حلو حامض.

٧- أن يكون "شيخ" بدلاً من بعلي. (٣)

٤- الحال قد يسد مسد الخبر في إفادة المعنى، وعندئذ لا يجوز ذكر الخبر لتتمام المعنى وذلك نحو:

أحسن ما يكون الطالب مجتهداً.

ف(مجتهداً) خبر كان المقترنة على المعنى أي:

أحسن ما يكون الطالب إذا كان مجتهداً.

ويرى "أبو الشجري" : أن الخبر وجب حذفه هنا، لأن الحال بعض منه، والحال قد يُحذف بأسره، فحذف بعضه وبقاء بعضه أسهل (٤).

(١) ابن الشجري، الأمالي الشجرية دار المسارح التنظيرية بحيدر آباد، ١٢٤٩هـ - ج ٢، ٢٢٥

(٢) سورة هود، الآية ٧٢.

(٣) المكبري، إملاء ما من به الرخص تحقيق محمد عطوة القاهرة، ١٩٦٩م، ج ٢، ٧٠٧ .

(٤) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج ٢، ٢٨١

٥ من أنواع الحال، الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى:

وَهُوَ لِحَقِّ مُصَدِّقٍ^(١)

وهذا صراط ربك مستقيماً^(٢)

فهذه الحال كدلت المعنى الذي دلّ عليه الخبر، لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، فالحال لا تنتم معنى جديداً.

٦- عبر سيبويه عن الحال بالخبر، مما يدل على إدراكه للصلة الوثيقة بينهما دلاليّاً، فقد عبر عن الأصل النحوي المشهور "لجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" بقوله: "كل شيء كان للنكرة صفة، فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك، مررت بأحويك قائمين، فالقائمين هنا نصب على حدّ الصفة في النكرة"^(٣)

٣- دعا النحاة إلى أن اللفظ الواحد قد يحتمل أكثر من وجه إعرابي، فعلى النحوي أن يرجح الإعراب الذي يوافق المعنى، يقول ابن جني ناصحاً للمعرب: "فإن لممكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غلبة وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت الإعراب حتى لا يشد شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"^(٤) وذلك على أساس أن المعنى هو الهدف، وأول واجب على المعرب، أن يفهم معنى ما يُعربه مفرداً أو مركباً"^(٥)

ونجد لهذه النصيحة شواهد كثيرة في تطبيقات النحاة العملية، مثال ذلك أن ابن الأنباري رجح الوجه الذي يتفق مع المعنى في إعراب لفظ "أربعين" في قوله تعالى: "وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة"^(٦) بقوله "وأربعين ليلة مفعول ثانٍ لواعدنا، وتقديره: تمام

(١) البقرة الآية ٩١ .

(٢) الأنعام، الآية ١٢٦ .

(٣) سيبويه الكتاب ج ٢، ٨ وقد وردت هذه الفكرة في مواقع مختلفة من الكتاب منها ج ٢، ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٢ .

٩٢

(٤) ابن جني، المستصر، ج ١، ٢٨٣ .

(٥) ابن هشام، المفتي، ج ٢، ٥٢٧ .

(٦) البقرة، الآية ٥١ .

أربعين ليلة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الطرف، لأنه يصير المعنى واعدها في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة^(١) وقد رجح العكبري أن موقع الجملة يتلوه حق تلاوته، في قوله تعالى: "الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته، أولئك يؤمنون به"^(٢) موقع للحالية على موقع الخبر مستنداً بالمعنى بقوله: "لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له"^(٣).

وهذا يتفق مع رأي ابن الأثيري الذي قال: "ويتلونه جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في (آتيناهم)، ولا يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر، لأنه يوجب أن يكون كل من لوتى الكتاب يتلوه حق تلاوته، وليس الأمر كذلك إلا أن يكون الذين لوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام"^(٤).

٤- إن مراعاة النحاة لعناصر مهمة في الظواهر اللغوية، يشير إلى أنهم كانوا يقصدون إلى الإحاطة بالطاهرة اللغوية من جوانب مختلفة، ومن هذه العناصر:

١- التقديم والتأخير:

فقد أشار سيبويه إلى دور التقديم والتأخير في المعنى بقوله: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخراً، ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل للفعل بأول مذهب، وإن كانوا إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم يبيانه أعنى، وإن كنا جميعاً بعمائهم ويعنيانهم"^(٥).

٢- الزيادة :

المقصود بالزيادة هو ما زاد على تركيب الجملة الأصل، الذي عبر عنه النحاة بعلاقة الإسناد، (المسند والمسند إليه)، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وعدوا ما زاد

(١) ابن الأثيري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩، ج ١، ص ٨٢.

(٢) البقرة، الآية ١٢٩.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١١١.

(٤) ابن الأثيري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١١٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣٤/٨.

على ذلك من باب الاتصالات، وهم يدركون أن لهذه الفضلات قيمة دلالية واضحة، وذلك كإصابتها لدلالة للمفعولية، أو للحال أو للتمييز .. إلخ.

وكذلك أشاروا بمصطلح للزيادة إلى الحروف الزائدة، كما في نحو قوله تعالى: "كفى بالله شهيداً" ^(١)، ومن للواضح أنهم يقصدون بها الزيادة من حيث تركيب الجملة، وأنها أصابت معنى جديداً للجملة هو التوكيد. يقول ابن جني: "ولولا أن في الحرف إذا زيد صرناً من التوكيد ما جازت زيادته للبنة" ^(٢)، ويقول: "فقد علمنا من هذا أننا متى رأينا هم قد رادوا للحرف، فقد رأينا غلبة التوكيد" ^(٣) وفي هذا دلالة واضحة على تعمق ابن جني لمعنى الجملة ومبناها.

٣- الحذف :

المقصود بالحذف، نقص في ركن من أركان الجملة، وذلك لوجود دليل عليه، وذلك كأن تجيب عن سؤال: من القادم؟ فتقول: محمد، فكلمة "محمد" جملة تعمل معنى بحسن السكوت عليه، وقد تتبع النحاة مواطن الحذف، ورأوا أن بعضها يكون الحذف فيه وجوباً، وأحياناً يكون جوازاً، من ذلك حذف الفاعل وجوباً ^(٤) في مواطن منها ما يأتي:

أ- إذا بُني الفعل للمجهول.

ب- في صيغة الاستثناء المفرغ، وذلك نحو: ما حصر إلا حالاً، وحذفه جوازاً وذلك كان يُحذف طرفاً الإسماء، وينكر المفعول مشيراً إلى المحذوف كما في نحو قوله تعالى: "وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا: حيراً" ^(٥) فقام المفعول (حيراً) مقام الفعل والفاعل: "أنزل ربنا".

(١) سورة النساء الآية ٧٩

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا ورملة، مطبعة الحلبي ١٩٥٤م، ج ١، ص ٢٧١ .

(٣) السيبوي، ج ١، ص ٢٧١ .

(٤) انظر السيبوي: التمهيد ج ١، ص ١٦٠ .

ونظر السيبوي: الأشباه والنظائر ٦٥ / ٢

(٥) سورة النحل، آية ٣٠ .

وقد بلغ الاهتمام بالمعنى ذروته عند عبد القاهر الجرجاني، الذي جعل بظرفه الثاقبة الشاملة، وأرائه اللغوية المنهجة جسراً يربط بين علوم العربية، ولعل من أبرز أهدافه في نظرية (النظم)، أن يبين أن النحو أعم وأشمل من النظر في حركات الإعراب، فهو علم يعنى بفواعد ربط الكلام، وتأليف الجمل، كالترقيم والتأخير، والحذف والذكر في الجملة، وبهذا فتح المجال أمام الدارسين للانطلاق من النص إلى ما وراءه، بحيث يتركز الأبعاد المختلفة للمهمة في تأصيل المعنى النحوي وتقعيده، ومن ثم فقد كان له رأي فصل في الألفاظ والمعاني، فالألفاظ أوعية للأفكار، دون أن يكون لأحدهما فصل على الآخر، ومن ثم فإنه "لابد من ترتيب الألفاظ وقولها على النظم الحاصل.. وإذا كانت الألفاظ أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النص، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله - أولاً - في النطق" (١)

ولابد لهذا التسويج المكون من الألفاظ والمعاني، أن يحكم مجموعة من القوانين والقواعد، فيبدو نظاماً محكماً. يقول عبد القاهر: ليس النظم إلا أن تصعب كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها" (٢) فالجرجاني منظر، استطاع أن يلقى نظرة متكاملة على العربية، فهي تشكل بنية عضوية واحدة، تتأسس على مادة مشتركة واحدة، وكل علم يأخذ من هذه المادة جانباً يدرسه ويحلله وينظر له، ويرسم صورته الأولية بناءً على نتائج استقرائه، وكل هذه العلوم من نحو، وصرف، وبلاغة، وتفسير، تتوجه نحو تحقيق هدف واحد، هو خدمة القرآن الكريم، وبناء أصول علمية موضوعية لمعرفة، تؤدي إلى تنويعه والوقوف على أسرار البيان والبلاغة. والجرجاني سبق إلى كثير من الأسس التي قامت عليها المناهج المعاصرة، ولا سيما الوصفية (البنيوية) كما سوضح في فصل قادم.

ومما يؤكد أن جهود اللغويين المعيارية، اهتمت بجانب الشكل والمصنوع في التقعيد، إدراكاً لما بينهما من علاقة، فقد لاحظوا مثلاً أن الفاعل حكمه شكلاً أن يكون مرفوعاً، ومعنى ذلك أن يكون هو الذي قلم بالفعل، ثم لطردت هذه القاعدة في ما لا

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٥.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٣.

حصر له من الأمثلة، إلا أن الفاعل في حده الشكلي - وهو الرفع ربما لا يكون هو الذي فعل الفعل، في نحو :

(مات الرجل) ، و (انقطع النخس)

بل هو من ناحية المضمون وقع عليه فعل فاعل، ولكن النحاة مع ذلك يعثرون للرجل والعص فاعلين لأنهما مرفوعان ولذا قد اضطروا إلى إسناد قاعدة الفاعل السابقة، بقاعدتين أخريين وهما: تقدم الفعل، وإسناده إلى الفاعل، فالفاعل هو الذي أسند إليه الفعل^(١)، على أن يكون الفعل مقدماً على الفاعل عند النحاة البصريين، فإن تقدم الفعل فهو مبتدأ، وبهذا يكونون قد أدخلوا جملاً لا يكون الفاعل فيها فاعلاً في الحقيقة، قال ابن السراج: "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، هو الذي يبنته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله أكان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء ريد، ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: يبنته على الفعل الذي بُني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أثبت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء"^(٢)

فالنحاة بهاتين القاعدتين الشكليتين: الإسناد والترتبة أو الموقع، قد حلوا المسألة بتفليب جانب الشكل، إذ أصبح المفعول في المعنى (الرجل، النخس) فاعلاً في المفهوم الاصطلاحي المعياري لأنه مرفوع.

ولا يكاد يخلو باب من أبواب النحو، من هذه التفسيرات التي ترمي إلى إمالة ما يمكن أن يعترض مجرى القاعدة، وذلك حين يتعذر أن ينسجم التفسير الشكلي مع المضمون، ولكن النحوي يميل - في الغالب - إلى ترجيح ما يفسر الشكل^(٣) كما رأينا في الأمثلة السابقة.

وربما كان السبب في ذلك إحساس اللغويين، أن الأشكال أثبتت من المصامين، وأكثر تحديداً منها، أما المصامين فهي متغيرة متحدة ، وعلى هذا فتفسير الشكل أدعى تعليمياً وتأسيسياً إلى الانضباط، وذلك مع التنبيه إلى خصوصيات المعرفة بين الشكل

(١) انظر ابن هشام لمصح المسالك، تعقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث العربي ١٩٦٦م، ج ١، ص ٣٣٥

(٢) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٧٢-٧٣

(٣) فطر إسماعيل صليحة، نظرة مقارنة على المدرسة النحوية، ص ١٣٩ .

والمعنى، وذلك كأن يقال: إن (غير) أداة استثناء في المعنى، وما بعدها هو المستثنى، وإن كانت تُعرب في المصطلح مستثنى^(١)، وما بعدها مضاف إليه، لأنها اسم قابل لحمل العلامة الإعرابية بخلاف إلا، ولأن ما بعدها يكون ملازماً للجر، بخلاف ما بعد إلا وقد قاس النحاة "سوى" على "غير".

(١) انظر ابن هشام. معاني اللبيب، ج ١، ١٥٨

البحث الثالث الاتجاه التاريخي

تقديم

تحدو اللغة العربية من أرومة اللغات السامية، ونلاحظ أن ما سمي بعصر الانحجاج، هو في حقيقته، عصور لغوية عديدة، تمتد على رقعة زمنية صارية في عمق الزمن، إلى ما لا يقل عن ثلاثمائة عام، تطورت اللغة خلالها وقبلها تطوراً أثر فيه احتلاف الراس، والمكان، والجوار لأمم مختلفة، كالفرس، والإغريق، والسريان، وإلى أي حد راقب النحاة العرب مثل هذه التطورات في اللغة؟ وهل شكلت هذه المراقبة بُعداً منهجياً سبروا اللغة من خلاله؟

لعل بناء تصور عن جهود النحاة التاريخية يتطلب منا دراسة ملمحين عندهم،

هما:

- ١- المنهج التاريخي المقارن، وأقصد به تلك الإرهاسات التي تنتمي إلى المنهج، الذي يجتهد في مقارنة الظاهرة اللغوية بما يباظرها في لغات أخرى.
- ٢- المنهج التاريخي التطوري: وأقصد به تلك الإرهاسات التي تنتمي إلى المنهج، الذي يرمي إلى الوقوف على أطوار الظاهرة في اللغة الواحدة، مع بيان أثر الزمان والمكان في تطورها، دون أن يحتاج ذلك إلى المقارنة بلغات أخرى، فإذا استعان الباحث بالمقارنات اللغوية الأخرى، يكون قد فتح باب المنهج التاريخي على أوسع نطاق، ويكون بذلك قد سار على المنهج التاريخي المقارن.

المنهج التاريخي المقارن

وردت إشارات مبكرة عند اللغويين الأوائل، يقارنون فيها بين الطواهر اللغوية في لغتين، كالفارسية والعربية، كما في الكتاب لسيبويه، وهناك إشارات أخرى للحليل بن أحمد وابن حزم^(١)، وفي هذا ما يدل على أن بدايات المنهج التاريخي المقارن، ترجع زمنياً إلى ما هو أبعد من القرن الرابع الهجري، إذ رُعم بعودة الدراسات اللغوية إلى

(١) انظر: رمضان عبد التواب، قصول في فقه اللغة، ص ٣٠-٣٢.

لعويين يهود عاشوا في كنف الدولة الإسلامية في شتى أقطارها، ويذكر من هؤلاء اللعويين اليهود في العراق سعيد بن يوسف القيومي الملقب بـ (سعدياً)، المتوفى سنة ٩٤٥م، فقد ترجم للتوراة وبعض كتب الحكمة إلى اللغة العربية، وكان يحтар أقرب الألفاظ العربية من نطق اللفظة العبرية^(١)، وعلى هذا فلا يستطيع أن يعد جهده جهداً لعوباً، إذ لا يعدو أن يكون رجلاً واجه موقفاً من مواقف الترجمة ومتطلباتها.

ويذكرون في الأندلس والمغرب لعويين أشهرهم (يهودا بن قريش التاهرتي)، الذي عاش في القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري). ألف كتاباً بالعربية، درس فيه العلاقة بين العبرية والآرامية، وبين العبرية والعربية، وهو يرى أن "العبرية والآرامية والعربية قد صيغت - بالطبيعة - بطريقة واحدة"^(٢) ثم تفرعت نتيجة الخروج إلى أماكن مختلفة، والاختلاط بلغات أخرى.

وقد شملت المقارنة التي قدمها جدولاً، قابل فيه الأصوات الساكنة في كل من العبرية والعربية والآرامية، سواء لوقعت في لوائل الكلمات أم في أواخرها، وذلك في ترتيب ألفبائي، حتى يمكن لمن أراد حرفاً معيَّناً أن يجد في مكانه، وكذلك خصص باباً لمعالجة الجدور العربية والعبرية، التي تنطبق أو تتشارك في أصل أو أصلين ساكنين^(٣).

ويذكر أيضاً أبو اسحاق بن بارون، الذي ألف كتاباً بالعربية في أواخر القرن الحادي عشر بعنوان: "الموازنة بين اللغة العبرية واللغة العربية". وقد أعطى ابن بارون حكماً عاماً على اللغتين - وضم إليهما السريانية، لأنها متقاربة في الاشتقاق والتصرف واللفظ^(٤).

(١) انظر: ابن النديم، الفهرست، طبعة وضاء، ص ٢٥ .

برسكه، النسخات السليمة، ترجمة رمضان عبد التواب، الكماشة، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٩.

حسن خاضاء الصلي والإسكان، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م، ص ١٦٠-١٦٢ .

(٢) هاشم الطماني، مساهمة العرب في دراسة اللهجات السطحية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٧٨، ص ١.

(٣) أحمد مختار صبر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٥٤ نقلاً عن دائرة المعارف اليهودية.

(٤) أحمد مختار صبر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٥٥ .

واسطر . هاشم الطماني: مساهمة العرب في دراسة اللهجات السليمة، ص ٨.

ومن إشارات علماء العربية التي تنبئ عن محاولتهم لربط العربية بغيرها من اللغات ما يأتي:

روى ابن سلام للجهمي، عن العالم النحوي المشهور أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أنه قال "العرب كلها ولد إسماعيل إلا حمير وبقايا جرهم" وروى قوله: "ما لسان حمير وأقصى اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا" (١)

وقد أشار الخليل بن أحمد (ت ١٢٥هـ) إلى وجود علاقة بين العربية والكنعانية، حيث قال: "وكنعان بن سلام بن نوح، يُنسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة نصراع العربية" (٢)

وكشف سببوية عن بعض الفروق بين العربية وغيرها كالفارسية والعبرية في الأصوات والصنع وذلك في باب (ما أعرب من الأعجمية)، يقول: "أعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم، ففرغهم ألحقوه ببناء هجرع، وبهزج ألحقوه بسلهب، وديار ألحقوه بديماس، وديباح (ألحقوه) كذلك، وقالوا: إسحاق فألحقوه بإعصار، وبعقوب فألحقوه ببزوع، وجوزب فألحقوه بفوعل، وقالوا: أجور، فألحقوه بعقول، وقالوا: شبارق فألحقوه بعذار، ورستاق فألحقوه بقرطاس، لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية" (٣)، وبهذا يكون سببويه قد كشف عن منهج مبكر في التعريب وذلك بالتحريف في الأوزان.

ثم ذكر سببويه طريقة ثانية، تتمثل في إجراء تحريف في الأصوات، وذلك يتم أحياناً باستبدال الأصوات المماثلة التي لا توجد في العربية. ففي معظم الكلمات استُبدل بالأصوات التي من هذا النوع أصوات عربية قريبة منها في المخرج، وهي كلمات قليلة استُبدل بها أصوات بعيدة عنها في المخرج، فالصوت الذي بين الجيم والكاف مثلاً استُبدل به أحياناً صوت الجيم العربية، وأحياناً صوت الكاف، وأحياناً صوت القاف، وذلك كأن

(١) ابن سلام، طبعت فحول الشعر، تحقيق محمود شكر، ط ٢، ج ١، ص ٩ و ١١

(٢) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الله درويش، الجزء الأول، ص ٢٣١، ١٨٥، ٢٣٢.

(٣) سببويه، الكنتية ج ٤ / ٢٠٢، ٢٠٤.

يقولوا: قُرَيْشٌ أو كُرَيْشٌ أو قُرَيْقٌ، والصوت الذي بين الفاء والياء، استبدل به أحياناً صوت الفاء، وأحياناً صوت الباء، مثل: فرند السيف أو برنده^(١)

وأوضح سيبويه أن العرب قد يُبدلون بعض الأصوات، دون ضرورة صوتية، من ذلك مثلاً أصوات المد الطويلة (الألف والياء والواو)، والقصيرة (الفتحة والكسرة والصمة)، التي استبدل بعضها ببعض في كثير من الكلمات العربية، ومن ذلك أيضاً بعض الأصوات الساكنة، كصوت الشين الذي استبدل به السين في مثل: إسماعيل وسرلوليل، ونمت ونيميلور^(٢).

وأشار إلى أن العرب: "ربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم لو لم يكن نحو، خُرَاسان والكَرْكَم"^(٣).

وحاول المبرد (٢٨٦هـ) قريط بين العربية وغيرها من حيث، تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، بقوله: "فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يحلو الكلام - عربياً كان أو أجنبياً - من هذه الثلاثة"^(٤).

ووردت نصوص تشير إلى العلاقة بين العربية والسريانية، فابن جرير يرى أن يغرب بن قحطان مسمى بعرب (لأنه أول من عمل لسانه عن السريانية إلى العربية) ولا بن دريد إشارات إلى اللغتين السريانية والعربية، ومقارنات صحيحة بينها^(٥).

ولك أبو حيان (٢٤٥هـ) تأليفاً مستقلاً وضح فيه العلاقة بين العربية والحشية في المفردات والتراكيب، وهو كتاب مفقود بمحزان (جلاء الغبش عن لسان الحبش)، قال فيه: "أما قولهم هندي وهندي في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند، قال الشاعر:
ومقرونة ذهبن وكُنت كَلْها طَمَاطَمٌ يُوَفُونُ الوَهْلَ هَانِكُ

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٤/ ٣٠٤.

(٢) السابق، ج ٤/ ص ٣٠٤. وأصل هذه الكلمات وشميل، وشلوليل، ونمت، ونشاور.

(٣) السابق، ج ٤/ ٣٠٤.

(٤) المبرد، المتعصب، ج ٢، ص ٢.

وانظر: الرزكلي، الأعلام، ط ٢، القاهرة ١٩٥٤، ج ٨، ص ١٥.

(٥) بروكلمان، تاريخ الأديب العربي، ترجمة ومصلح عبد القوي، ج ٢/ ١٧٧.

فحرجه أصحابنا على أن الكاف ليست زائدة، لأنه لم تثبت زيادتها في موضع من المواضع فيحمل هذا عليه، وإنما هو من باب سبط - سبطر، والذي أخرج عليه، أن من تكلم بهذا من العرب، إن كان تكلم به، فيما سرى إليه من لغة الحبش، لقرب العرب من الحبش، وتحول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض. والحبشة إذا نسبت لحقت آخر ما تنسب إليه كافاً مكسورة مشوية بعدها ياء، يقولون في النسب إلى قندي قنديكي، وإلى شواء شوكي، وإلى الفرس الفرسكي. وربما أبدلت تاء مكسورة، قالوا في النسب إلى جبر جبرتي، وقد تكلمت على كفية نسبة الحبش إلى كتابنا للمترجم عن هذه اللغة المسمى (بجلاء العيش عن لسان الحبش)، وكثيراً ما تتوافق اللغتان، لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ وفي قواعد من التركيب النحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمة النعنية^(١)

وقد وردت لمحات مقاربة أخرى عند بعض المؤرخين، ولعل أبرزها ما ذكره المسعودي، حين تحدث في مروج الذهب عن الآشوريين، في فصل عولته (ذكر ملوك الموصل وبننوي وهم الآشوريون) ويتحدث عن لغتهم فيقول: "وكان أهل بننوي ممن سمينا نبطاً، وسريانيين، والجنس واحد، واللغة واحدة، وإنما بلن النبط عنهم بأحرف يسيرة في لغتهم والمقالة واحدة"^(٢)

وأشار المسعودي إلى علاقة النبط بالسريان، بقوله: "من الناس من رأى أن السريانيين هم النبط، ومنهم من رأى أنهم أحوة لودمش بين نبط"^(٣).
ولم المسعودي نظريته، إلى تقارب اللغات وتعريف اللغة بقوله: "إن اللغة إنما تكون واحدة، بل تكون حروفها التي تكتب بها واحدة، وتكتب حروفها تاليفاً واحداً، وإن اختلفت بعد ذلك في سائر الأشياء الأخرى، كالعلاوية والدريية والأثرية وغيرها من لغات الفرس"^(٤).

(١) أبو حبل، البحر المحيط ج ٤ / ١٦٣ ونظر شرح البيت الصليق في لسان العرب مادة عتد.

(٢) المسعودي، مروج الذهب ومغلن الجواهر، دار الأندلس، بيروت ج ١، ص ٢٣٧

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج ١ / ٢٢٠ .

(٤) المسعودي، التنبيه والإشراف، دار الصلوي، مصر ١٩٢٨، ص ١٨ .

وقال في موضع آخر: "وهذه جزيرة العرب كانت كلها مملكة واحدة يملكها ملك واحد، وتسانها واحد سرياني، وهو اللسان الأول، لسان آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام، وغيرهم من الأنبياء فيما ذكر أهل الكتب، وإنما تختلف لغات هذه الشعوب من السريانيين اختلافاً يسيراً، على حسب ما ذكرنا من حال الفرس، والعبرانية منها والعربية أقرب اللغات بعد العبرانية إلى السريانية، وليس تختلف بينها بالكثير" (١)

ولا يخفى ما في هذا التقسيم من خلط بين الفارسية، وهي لغة هندية أوروبية، واللغات السامية التي منها العربية والعبرانية والسريانية، ولا يخفى أيضاً أن عد السريانية أملاً للغات السامية ليس صحيحاً، فالسريانية فرع من فروع الآرامية، وقد اكتسب هذا الاسم من اسم البلد - سوريا - وقد تسمى بها أتباع المسيح تمييزاً لأنفسهم من الآراميين، الذين طردوا على وثبتهم، فارتبط اسمهم بالوثنية.

وقد التفت ابن حزم إلى الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين اللغات، وذلك كاتساع رقعة الأرض وسماء (اختلاف البلدان) واختلاط الأمم، وسماء (مجاورة الأمم) وأضاف (طول الأزمان)، وذكر أسلوب الأداء الفردي واسماء (تبدل العامة للألفاظ)، قال ابن حزم: "إن الذي وقفنا عليه وعلمناه يقيناً، أن السريانية والعربية التي هي لغة مصر وربيعة - لا لغة حمير - لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن أهلها، فحدث فيها جرّس كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نعمة أهل القيروان، ومن القرواني إذا رام نعمة الأندلسي، ومن الغراساني إذا رام نعمتهما، ونحن نجد أن من سمع لغة أهل فحصر البلوط، وهي على لبلة واحدة من قرطبة، كاد أن يقول إنها لغة غير لغة أهل قرطبة، وهكذا في كثير من البلاد، فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى، تتبدل لغتها بدلاً لا يخفى على من تأمله.

ونحن نجد العامة قد بدلت الألفاظ في اللغة العربية تبديلاً، وهي في البعد عن أصل تلك الكلمة كلغة أخرى، ولا فرق، فتجدهم يقولون في "العنب" "العنب" وفي "السوط" "اسطوط" وفي "ثلاثة دنانير" "ثلاثدا"، وإذا تعرب البربري، فأراد أن يقول "الشجرة" قال "السجرة" وإذا تعرب الجليقي أبدل من العين والحاء هاء، فيقول "مهمد" إذا أراد أن يقول "محمد" ومثل هذا كثير.

(١) المسعودي، القتيبة والإسكافي، ص ٦٨.

فمن تكثير الحروف والعبرانية والسريانية، أيقن أن لاختلافها من نحو ما ذكره، من
تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان ومجولة الأمم، وإنها لغة واحدة
في الأصل^(١).

أما فيما يتعلق بالمعربات فقد شكّل الإقرار، بوجود ألفاظ غير عربية في القرآن
الكريم مسألة خلافية بين علماء العربية،^(٢) فمنهم من أنكر وجود لألفاظ ذات أرومة غير
عربية في القرآن الكريم، وذلك مثل أبي عبيدة معمر بن المثنى، ومنهم من أقر بذلك وذلك
بحسب عبد الله بن عباس الصحابي (ت ٦٨هـ) ومجاهد (ت ١٠٤هـ) وبهذا الإقرار فتحوا
باباً حاول العلماء أن يظلوا من خلاله على مفردات اللغة بوجه عام، لا سيما تلك
المفردات التي لم يتيسر عليهم اشتقاقها، ومما يُذكر أن هذه المفردات كثيرة، ألفت فيها
الكتب وذلك نحو (المعرب) للجواليقي، و(شفاء العليل) للخفاجي، و(المهذب) للسيوطي
وسوف نذكر بعض الأمثلة التي وافقت ما توصلت إليه الدراسات المعاصرة، وذلك على
سبيل التمثيل:

- ١- ذكر ابن عباس أن السفرة في قوله تعالى: "بأيدي سفرة" تعني "كتبة"، واحداهم كاتب
أصله بالنبطية سافرا^(٣).
- ٢- مصحف: يُروى أن سالماً مولى أبي حذيفة، جمع القرآن بين دفقين، ثم انتعروا على
أن يسموه باسم. فقال بعضهم: سموه سفر فقال لهم: إن ذلك تسمية لليهود لكتبهم،
فكرهوا ذلك، فقال: إني رأيت مثله في الحبشة يُسمى المصحف فأجمعوا رأيهم على
أن يسموه المصحف، فسمي به^(٤).
- ٣- مشكاة: ورد في البحر المحيط أن المشكاة هي الكوة بلغة الحبشة^(٥).

(١) ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، مطبعة السطة، ١٩٢٦، ج ١، ص ٣١.

(٢) انظر: الجواليقي، المعرب، تحقيق أحمد شلكر، دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ، ص ٥. السيوطي، المعرب،
ج ١ / ٢٦٨، وانظر: علي عبد الواحد والي، علم اللغة، ص ٢٢٩.

(٣) ابن تيمية، جمهرة كلمة حيدر أباد، ١٣٥٠هـ، ج ٢، ص ٢٢٩.

وانظر: أفلام الأول. الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، دمشق، ١٩٥١م، ص ٩١.

(٤) انظر: عبد المجيد عابدين، بين الحبشية والعربية، مطبعة السطة، مصر، ص ٢-١.

(٥) فيو حوان الأنطلي، البحر المحيط دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م، ١ / ٤٤٤.

٤- التوراة: ذكر أبو حيان أنه اسم عبراني، وقد تكلف النحاة في اشتقاقها وفي وردها، وذلك بعد تقرير النحاة أن الأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاق ولا وزن^(١).

٥- الطور: ذكر السيوطي إلى أن الطور بالسريانية: الجبل "ورفعنا فوقكم الطور" يعني للجبل وقد افتت لغة العرب في هذا الحديث لغة السريان^(٢).

٢- الملمح التاريخي التطوري

تبدو ملامح الاتجاه التاريخي التطوري عند النحاة في النقاط الآتية:

١- كانوا أحياناً يرتبون الأبواب التي يتحقق أدلؤها بأكثر من حرف، إلى حرف واحد في الأصل، وذلك كأن يروا أن الباء هي أصل حروف القسم، يقول ابن جني "والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة، وهي: الباء والواو والياء، فالباء: هي الأصل"^(٣) والمقصود هو الأصل التاريخي، ذلك أنهم أشاروا إلى أن الواو أكثر استعمالاً منها^(٤)، بيد أنهم في أبواب أخرى أشاروا إلى الحرف الأكثر شيوعاً، من ذلك قول ابن جني في باب الاستثناء: "وحرفه المستولي عليه إلا وتُشبه به أسماء وأفعال وحروف"^(٥).

وقد وردت إشارة تاريخية في باب النداء، تشير إلى أنه ربما كان الأصل التاريخي لأداة النداء (ها) هو (يا) ذكر سعيد بن الدهان (ت ٥٦٩هـ) في كتابه (الغرة في شرح اللمع: "فإن بُعد المبادئ عن هذا، قلت: يا ريد، وقد يُبدلون الهمزة (ها) كما قالوا: إِيَّاكَ وَهِيَّاكَ"^(٦) في حين أنهم أوصحوا أن "يا" تعد لم باب النداء، وذلك لأنها تستعمل للقريب والبعيد والندبة^(٧).

٢- محاولة النحاة ردّ بعض الألفاظ إلى الأصول، التي يظنون أنها تكوّن منها من ذلك:

(١) السابق، ج ١، ١٣٨ - وانظر "رسمي كمال، المصمم الحديث، حري، عربي، بيروت

(٢) الفرطبي، تفسير الفرطبي (المجموع لأحكام القرآن) القاهرة ١٩٤٦، ج ١/ ٦٨-٦٩.

(٣) ابن جني، اللمع في العربية، ص ١٥٠.

(٤) السيوطي، اللمع، ج ٤ / ٢٣٢.

(٥) ابن جني، اللمع، ص ١٢١.

(٦) السابق. تحقيق طه مؤمن، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥، ص ١٧٠، وكتاب ابن الدهان ما رآه مخطوطاً

(٧) السابق، ص ١٨٠.

- ١ يرى الحليل أن (ليس) مركبة من لا ليس، فطرحت الهمزة وألزمته اللام بالياء^(١).
وتابعه في ذلك لفرّاء مستكلاً بقول العرب: كتنى به من حيث ليس وليس، أي من حيث هو ولا هو^(٢).
- ٢ ذهب الحليل إلى أن أصل لن لا، أن ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم^(٣).
- ٣- عدّ النحاة الأصل في اللام اللاحقة لأسماء الإشارة، السكون كما في (تلك)، وذكروا أنها كُسرَت في "تلك" لانقضاء الساكنين.
- ٤- ويرى الرمخشري أنه يقال: "لزخلف عن كذا وأزلف، إذا انتحى وزعموا أن الرواية بتخفيف لفاء"^(٤).
- ٥- ذهب الرمخشري إلى أن أصل (هم) هو (همو)، وإنما حذفت الواو لتوالي الضمات، ونقل الواو، وقد أمن النّس^(٥).
- ٦- ذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في (حبذا) (حَبْذَا)، فأدغموا الباء في الباء كراهية اجتماع المتين، وكذلك ما تنبيه^(٦).
- ٧- ويرى بعض النحاة أن (لات) بمعنى (نقص)، وأن أصلها (ليس) بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء^(٧).
- ٨- يرى بعض النحاة أن (كلا) من (كل) بتشديد اللام، فخففت اللام وزيدت الألف للتنشئة والتأنيث^(٨).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة ليس .

(٢) فريدي، فاج الحروس، مصر ١٣٠٧هـ-مادة ليس.

(٣) سيوي، الكتاب، ج ٢، ص ٥ .

(٤) ابن هشام، مخفي اللبيب، ج ١/ ص ٢٣٧ .

(٥) الرمخشري، أصح المعاني، ص ١١-١٢ .

(٦) فرجاني، الجمل، ص ١١٠ .

(٧) ابن هشام، مخفي اللبيب، ج ١، ص ٢٥٣ .

(٨) ابن الأثير، الإتصاف، المسألة ٦٢ .

لا يحى أن الانتباه إلى التشابه والصلات بين هذه اللغة السامية وتلك، يُشكل جانباً من المعرفة اللغوية عند اللغويين العرب، إلا أنه لا يبلغ شأواً الدراسة المطلوبة في هذا المجال، وربما عاد ذلك لأسباب نذكر منها:

١ - أن النحاة لم يستكملوا أدوات البحث اللغوي من معرفة باللغات السامية، مما جعلهم لا يقطعون برأي، ولا يقيمون الأدلة الكافية على آرائهم التاريخية.

٢ - لا شك أن الدراسات اللغوية نشأت بسبب العناية بلغة القرآن الكريم، ولذا فإن اللغويين كانوا حريصين على إطراد القواعد المستنتجة، من استقرائهم للنصوص التي تمثل اللغة العربية الفصحى الأدبية، التي نزل بها القرآن وتوحدت عليها القبائل قبل الإسلام، وأخذ الشعراء أو الخطيب، يعتمد إليها كلما عَن له القول، محاولاً التحلي عن سماته اللهجية الخاصة (كالمعنة والتثنية والكشكشة)، وبذلك بذل إعجاب سامعيه، ويفضل غيره من الشعراء والخطباء في تلك الميادان، التي كانت تعقد آنذاك، ومن ثم لم يكن التعوي معيماً إلا بقدر يسير، بالانفتاح إلى تأصيل ما لا يتفق مع القاصدة من منظور تاريخي، وربما أجليته حيرته أمام شاهد تعوي إلى التأويل، وذلك نحو تأويلهم الوارد في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"^(١)، حيث وجدوا أنهم يخبرون بالمتكر (قريب) عن المؤنث (رحمة)، فتأولوا ذلك بأن قالوا: إن المضاف المؤنث (رحمة) - هنا - قد استفاد التذكير من المضاف إليه المتذكر (الله)، وأصبحت هذه قاعدة من قواعد النحو^(٢)، في حين أن المسهج التاريخي يعطي تفسيراً مقسماً لهذه الحالة وما شاكلها، ذلك أن الباحثين التاريخيين يدكرون، أن الجنس (التذكير والتأنيث) في اللغات السامية، ربما كان ذات يوم يتجول حصره في المتذكر والمؤنث، وأن هذا التقسيم قد تم في مرحلة متأخرة نسبياً، ومن ثم، ظلت صيغ مشتركة بين المتذكر والمؤنث وذلك نحو صيغة:

فمؤن بمعنى فاعل نحو صبور.

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٦.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ج ٢/ ١٧٨.

ومطر بهاد موسى، في تاريخ العربية، ص ١٩٧٦م، ص ٢٠٢.

ومفعيل بمعنى مفعول نحو : قَتِلَ وجَرِيحَ . ومفعيل نحو مسكين^(١)

٣ . ملاحظ أن الـبعد التاريخي لم يكن متبلوراً كبعد منهجي عند النحاة، مما جعل لهم موقفاً خاصاً من بعض القراءات القرآنية، ولعل في هذا شيئاً من التواء مع حرص علماء المسلمين على قراءة القرآن بلغة واحدة، فقد ذكر أن عمر بن الخطاب، سمع رجلاً يقرأ 'عني حين' في قوله تعالى: 'ليسجننه حتى حين' فقال: من قرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه بن الله أقرل هذا القرآن عربياً، وأنزله بلغة قريش، فلقى الناس بلغة قريش، ولا يقرنهم بلغة هذيل^(٢)

ومن ثم لم يكن هدفاً من أهداف النحاة، العناية بربط مظاهر الاختلاف في القراءات إلى أصولها التاريخية، ولو فعلوا ذلك لجلبهم الحكم على بعضها بالشذوذ، وذلك نحو ردهم قراءة يحيى بن وثاب 'ولا تقربا هذه الشجرة' بدلاً من 'ولا تقربا هذه الشجرة' مع أن إبدال الياء من الجيم سمة لهجية موروثية لقبيلة من القبائل العربية، هي قبيلة تميم.^(٣) وكذلك رتوا قراءة أبي السور العموي^(٤) 'هياك نعيد' بدلاً من 'لياك نعيد' وإبدال الهمزة من الياء سمة لهجية، إضافة إلى أنها تشكل ظاهرة سامية، فالعبرية مثلاً لم تعرف صيغة (العل) المهمورة. إذ الصيغة المقابلة لأفعل العربية هي 'مفعيل' بالياء.^(٥)

ولو شكّل الـبعد التاريخي عند النحاة منهجاً مطرداً، لجعل الفرصة أمامهم مواتية لإعطاء صورة وافية عن اللهجات العربية، فليس لدينا صورة كاملة عن لهجات العرب الخاصة بأصواتها ومعداتها وتركيبها، وربما أسهم ذلك في النظر إلى الأصوات والقواعد والألفاظ في لغة قريش نظرة تاريخية تطورية^(٦)

(١) إبراهيم السامرائي، التنكير والتأنيث، ص ٤ .

والنظر: بهاء الموسى، في تاريخ العربية، ص ٢٠٤ .

إسماعيل عمارة، ظاهرة التأنيث، ص ٢٢ .

(٢) ابن الجوزي، النشر في القراءات الشريفة، ج ١/ ٢٦ .

والنظر: قرمقشري، الكتاب القاهر، ١٢٥٤هـ، ج ٢/ ٤٦٠ .

(٣) حمد علم الدين الجندى، اللهجات العربية في القرون العشرة للكتاب، ليبيا ١٩٨٢، ص ٤٦٠ .

(٤) ابن الجوزي، النشر في القراءات الشريفة، ج ١/ ٢٦ .

(٥) إسماعيل عمارة، معالم دراسة في الصرف (الأبنية القلبية المهمورة) ص ٢٦ .

(٦) عبد المجيد عابدين المنخل، في دراسة النحو العربي، ص ٥٢ .

٤ ربما كان اللطال النفسية السيئة عن أصحاب اللغات السامية القديمة في نفوس المسلمين، أثر سلبى في اهتمامهم بلغاتهم، لا سيما بعد أن كرمهم الله بالإسلام، الذي غدت به العربية لغة الحضارة الإنسانية، فالعبرية لغة اليهود، والسريانية لغة نصارى وصابئة، واللغات الحبشية لغات نصارى وعبدة أصنام، واللغات الآشورية والبابلية لغات سامية سحيقة في القدم وأصحابها عبدة أصنام وكواكب^(١).

٥ ومما يلاحظ أنهم في رؤيتهم التاريخية، لتي يشيرون فيها إلى الأصل، لا يعتمدون أحياناً على تاريخ الظاهرة، بقدر ما يعتمدون على قياسها على نظيرها، من ذلك أن الرمضري يرى أن الأصل في هم (همو) بولو بعد الميم، وإنما حذفت الواو لتوالي الصمات ونقل الواو، وقد أمن اللبس.

وبدلاً من أن يستدل بالأصل التاريخي حملها على نظيرها في حالة التنثية فقال: 'إن الأصل في هم، همو، بولو بعد الميم، لأن علامة الجمع مقابلة لعلامة التنثية، وقد تقرر أن الألف زيدت بعد الميم للتنثية، فتزداد الواو للجمع'.^(٢)

وقد أشاروا إلى ما اصطلموا عليه لغة (أكلوني البراغيث) لكنهم لم ينظروا إلى أنها تمثل أصلاً قديماً تشترك فيه العربية مع اللغات السامية، بل جعلت مما يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(١) انظر: عبد السيد عيسى: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٢٢.

(٢) الرمضري، أعجب العجب ص ١١ ١٢ نقلاً عن كتاب: الدراسات النحوية واللغوية عند الرمضري ناصر السمراني، ص ٢٠.

الفصل الثالث

**موازنة بين الانجاهات المنهجية
عند القدماء والمحدثين**

تقديم

يسمى هذا الفصل إلى مناقشة جملة من نقاط الموازنة، بين المناهج الحديثة و اتجاهات النحوية القديمة، وذلك سعياً لاتحاد الجهود النحوية للقيمة قاعدة انطلاق، لتكوين منهج معاصر لدراسة اللغة العربية، يتسم بالأصالة وتلك بالتزامه بما للعربية من خصائص وخصوصيات تميزها عن غيرها. وينتفع بما في المناهج المحاصرة من نظرة علمية تدرس اللغة بوصفها ظاهرة عالمية.

وسوف أعرض هذه المولرة من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: المنهج الوصفي .
- المبحث الثاني: المنهج التحليلي .
- المبحث الثالث: المنهج المعياري .
- المبحث الرابع: المنهج التاريخي .

المبحث الأول المنهج الوصفي

درسنا في الفصلين السابقين الأسس الرئيسية التي قام عليها المنهج الوصفي الحديث فيما استقر عليه، والملاحج الوصفية العلمية، التي صدر عنها الحياة العرب قبل أن يستقر هذا المنهج، في صورته المعاصرة، فكانت هذه الملاحج إرغاصاً مبكراً لنصوح هذا المنهج في العصر الحديث، ومن ثمّ قلّبه يسهل علينا أن نوازن بينهما في اللفظ الآتية:

١- التفريق بين اللغة والكلام

لعلّ أول ملاحج من ملاحج الموازنة بين المنهج الوصفي الحديث والاتجاه الوصفي عند الحياة القدماء، هو تفريقهم بين اللغة والكلام، فقد رأى دي موسير، أن اللغة نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، والكلام هو الأداء الفردي للغة الذي يتحقق من خلاله هذا النظام.

ونجد أن الحياة العرب يصيرون عن هذا التصور في دراستهم للظاهرة اللغوية، فاللغة مجموعة من الأصوات التي يمرّ عنها كل قوم عن أغراضهم. ^(١)
وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علماً باللغة، وبأنفس الكلم المفردة، وبما طريقة الحفظ دون ما يستعان عليه بالنظر، ويوصل إليه بإعمال الفكر. ^(٢)

ويقول: "إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض". ^(٣)

ومن هنا لم يكن همّ الحياة البحث في اللغة، وإنما كان همهم أن يبحثوا في الكلام الذي يقع فيه التفاوت بين المتكلمين، وبذلك يظهرون إعجاز القرآن وروعته. يقول الجرجاني: "وقد علمنا علماً لا تعرض معه شبهة، أن فصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واصع اللغة، وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم، هل يستطيع أن يريد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة، حتى يجعل ذلك من

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٤.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٠٢.

(٣) السابق، ص ٤١٥.

مسيبة مزية يعبر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً، ولا أن يحدث فيه وصفاً، كيف وهو إن فعل ذلك أقسد على نفسه، وأبطل أن يكون عليه، وإذا ثبت من حقه أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها في اللغة، وكما قد اجتمعنا على أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم للبيئة، وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا للفصاحة في ظاهر الاستعمال، من صفة اللفظ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه، ومن حيث هو صدى صوت وطق لسان، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أعادها للمتكلم، ولما لم تزد إعانته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى" (١)

٢- العلاقة بين الدال والمدلول

يرى أصحاب المنهج الوصفي، أن لا علاقة بين الدال والمدلول، فالألفاظ رموز غير معنوية، يقول دي سوسير: "إن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية Arbitrary، وببساطة أستطيع أن أقول إن العلاقة للعوبة جزائية (Signifie sign)، ولا علاقة لها بذاتها، وما يمكن أن نكل عليه إلا بالاتفاق والاصطلاح (Convention) (٢) وهو بهذا رجح هذا التصور الذي شاع خلاله في أوروبا في القرون الوسطى، إذ عثر من ذلك توماس الإكويني Saint Thomas Aquinos (٣) بقوله: "إن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء" (٤)

وعثر هُمبولدت Humboldt عن المفهوم نفسه سنة ١٨٣٥م بقوله "إن اللغة تدل على الأشياء بالأصوات التي تارة بنفسها وتارة بغيرها تترك انطباعاً في الأذن، ماثلاً للتأثير الذي تتركه الأشياء على العقل" (٥)

وقد نبه جيسبرسين Jespersen، إلى عدم تطرد هذه الظاهرة، بقوله: "يكاد يستحيل علينا أن نثبت المناسبة الطبيعية بين الدلالة والصوت في كل الكلمات، وفي كل

(١) فجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٠٨.

(٢) De saussure, Course in General Linguistics, peter, London, 1964, pp. 67

(٣) حاشي على ص ١٢٢٥-١٢٧٤

(٤) فريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدوخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٣٥

(٥) فريس، اللغة، ص ٢٤٠.

اللغات، وفي كل الأحوال، ولكن بعض الأصول أيضاً في بعض الحالات تكون مرادفاً لمعناها، وإن لم يكن في كل الكلمات^(١)

وقد شملت هذه الظاهرة للغوية علماء العربية، فلمّح سيدييه إلى أن هناك صلة بين بعض الأوزان ومعانيها، بقوله: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد، حين تقاربت المعاني قولك: التروان والفران وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله الصلان والرتكل، ومثل هذا الطيلان لأنه زعزعة وتحريك، ومثله العثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران والمعلان، لأن هذا اضطراب، ومثل هذا اللهب والوهجان لأنه تحريك للحر، وتثوره وإنما هو بمنزلة الطيلان"^(٢)

وقد لمح الحلول بن أحمد هذه الصلة الصرفية من قبل، إذ أورد صاحب تهذيب اللغة قولاً للخليل: هو: "صرّ الجندب صريراً، وصرّ الباب بصراً، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعلانه صوعف، كقولك صرصر الأخطب صرصرة"^(٣) وقد استشرع علماء آخرون هذه الصلة، مثل ابن فارس^(٤)، وكان ابن جني أكثر المتحمسين لهذه الفكرة، فعقد لها فصلاً أربعة في كتابه الخصائص، ملاحظاً هذه الصلة فيما عرض له من بعض الظواهر الصوتية، والأبواب التي عقدها هي:

١- تلاقى المعاني على اختلاف الأصول والمباني^(٥)

٢- الاشتقاق الأكبر^(٦)

٣- تصانيف الألفاظ لتصانيف المعاني^(٧)

٤- أساس الألفاظ لنباه المعاني^(٨)

(١) إبراهيم أنيس، من لغات مكتبة المتحف المصري، القاهرة، ص ٧٦ .

(٢) سيدييه، فكتاب، ج ٤/ ص ١٤

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العظيم اليردوني، مراجعة علي الجبوري، الدار المصرية للتراث والترجمة باب الصاد والواء ج ١٢، ص ١٠٦ .

(٤) انظر: ابن فارس ١- الصلحي في لغة اللغة، ص ٩٨-٩٩ .

(٥) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢ الصفحات ١١٢-١٢٣ .

(٦) السبق، ج ٢، ص ١٢٣-١٢٩ .

(٧) السبق، ج ٢، ص ١٤٥-١٥٢ .

(٨) السبق، ج ٢، ص ١٥٢-١٦٨ .

وبالغ ابن جني في متابعة هذه الفكرة مبالغاً، أدت به إلى عقد الصلات بين جرس الحروف، وترتيب الأحداث بناء على ترتيب أصواتها في الكلمة، يقول: "نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف، وتشبيه أصواتها بالأحداث المُعْجِر عنها بهاء وترتيبها، وتقديم ما يُضاهي أول الحدث، وتأخير ما يُضاهي آخره، وتوسيط ما يُضاهي أوسطه، سوqاً للحروف على سمت المعنى المقصود والعرض المطلوب" (١)

ويمكن مقابلة رأي ابن جني هذا مع ما وراء (فيرث) Firth ، إذ أطلق على هذه الظاهرة (الوظيفة الفوناستيكية للأصوات) في كتابه (دراسات في علم اللغة) Phonaesthetic Function ويعني بها: "ما يُلحح بوصوح من وجود علاقات تظهر بين الكلمات التي تبدأ بحرفين متجانسين أو أكثر، وبين بعض الملامح العالمة المميزة لبعض السياقات اللغوية" (٢)

ويمثل لذلك بالكلمات التي تبدأ بحرفي S1 ، وذلك نحو slight "استخفاف" slim "رائق، نحيف" slink الذي يعش مخفياً نصه خوفاً ، sleet "مطر مصحوب بالبرَد".
إلا أن فيرث أقل حماسة من ابن جني، يبدو ذلك من قوله: "وهناك نوع من التقسيم أحسن به ولا أصر عليه وراء الكلمات التي تبدأ بالحرفين s (٣)"
ويبدو أن الفرق بينهما، نابع من طبيعة النظر إلى لغتين تقوم إحداهما على الاشتقاق، الذي من سماته تقارب الأصوات، وتقوم الأخرى على الإصاق أكثر مما تقوم على الاشتقاق.

ولد جسم عبد القاهرة الجرجاني الأمر قبل دي سوسير، بما يزيد على تسعة قرون مشيراً إلى أن العلاقة بين الدال (الصورة الصوتية)، والمدلول (المعنى الذهني)، علاقة عتباطية، يقول الجرجاني: "إن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا النظم لها بمقتضى في ذلك رسماً في العقل، يقتضى أن

(١) السابق، ج٢، ص ١٦٣ .

(٢) نعم حسار، معارج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥م، ص ٢١٧ عن محاضرات فيرث للعام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩م.

(٣) السابق، ص ٢١٨

بتحرّى في نظمه لها ما تحرّك، فلو أنّ واضع اللغة كلن قد قال "ربص" مكان "صرب"
لما كلن في تلك ما يؤدي إلى فساد" (١)

وقد كلن الجرجاني وصفيّاً في تفسير الأصوات، التي تبدو مشابهة لمسمياتها عند
الإنسان، أكثر من الوصفيين، فالجرجاني يرى أنّ اللغة نتاج بشري، والناس عندما أرادوا
وصع اسم لمسمّى معين، حاولوا التوفيق بين صفة الشيء المسمّى، وما يوافق من
الأصوات، أو الدوال، وهذا ما عبّر عنه بـ (خواص ومعال) يقول: "إنّ العقلاء بيّوا
كلامهم إذ قالوا، وشبهوا على أنّ الأسماء" تستحق "الأسامي" لخواص "معال"، هي هي
دون ما عداها (٢)، بينما نجد أنّ سايبر Sapir يفسر هذه الظاهرة الملحوظة هيّ يبدو في
كثير من اللغات على أساس عقلي، يقول: "إنّ الكلمات التي تبدو تقليداً للطبيعة مثل to
caw (صوت العراب) to mew (بموء، صوت القط) Whip poorwill (طائر له صبيحة
مثل اسمه)، ليست بأي معنى من المعاني أصواتاً طبيعية، ينتجها الإنسان بصورة غريزية
أو تلقائية، إنّها من خلق العقل الإنساني ومن تخيله، كأي شيء آخر في اللغة" (٣) فهو يُلكر
الإحساس الحقيقي بدلالة هذه الأصوات.

لما فهم يتعلق برأي الباحثين العرب المحدثين، فمنذ لواخر القرن التاسع عشر،
برز اتجاه دعا إلى القول بالصلة الوثيقة بين الصوت والمعنى، وممن ذهب إلى ذلك
الشدياق (٤) (١٨٠٤-١٨٨٨م)، وجورجي زيدان (٥)، وعباس محمود العقاد (٦)، وصبحي
الصالح، الذي أعجب برأي ابن جني، وعُدّه فتحاً مبيناً في فقه اللغات (٧)

(١) الجرجاني، دلائل الإحجاز، ص ٤٠.

(٢) السابق، ص ٣٣٢.

(٣) HarCout, Language: Prace and Company, NewYork, 1921 p.7

(٤) الشدياق، الساق على الساق فيما هو الفاروق، المكتبة التجارية، مطبعة قصور الوطنيه، بمصر، د.ب، ج ١،
ص ١-٢.

(٥) جورجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة مراد كامل، دار الهلال، ص ٩٩.

(٦) عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢، ص ٤٤-٤٦.

(٧) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط ٢، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ص ١٥٩.

وثمة اتجاه من الباحثين، كان لهم رأي مخالف تماماً في هذه المسألة، وذلك أمثال حسن ظاظا^(١) ومصطفى مندور^(٢) ومحمود فهمي حجازي، الذي يرى أن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي، فليست هناك أية علاقة بين كلمة حصان، ومكونات جسم الحصان.. ومعنى هذا أن قيمة هذه الرموز اللغوية تقوم على العرف، أي من تلك الاتفاق للكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل وهذا معناه أن المؤثر والمتلقي منفصلان على استخدام هذه الرموز للغة المركبة بهيئتها العرفية^(٣)، ولعل للصواب الباقى في هذه المسألة، أن العلاقة تبدو واضحة في بعض أعاظ اللمة، ولكنها أقل وضوحاً في ألفاظ أخرى، وهي غامضة في جل أعاظ اللمة.

٣- اللغة نظام

للغة من منظور وصفي بناءً أو نمق، قال دي سوسير واصفاً اللغة بأنها: نظام يرتكز على قوانين تولدن، تؤثر على عناصره، وترتبه في كل حقبة من التاريخ- بالنظام- اللغوي المتزامن، ومن الطبيعي أن تؤلف مجموعة المعاني، نظاماً يرتكز على قاعدة من المتميزات والمقالات^(٤)

أكد هذا المفهوم علماء وصفيون، جاءوا بعد دي سوسير أمثال (بياجيه)، الذي عرف اللغة على أنها نمق من التحولات له قوانينه الخاصة باعتبارها نسقاً..^(٥)

(١) حسن ظاظا، الفيلسوف والإنسان، ١٩٧١، ص ٣٠-٣١.

(٢) مصطفى مندور، اللمة بين العقل والمنطق، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٤م، ص ١٣٥.

(٣) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللمة، دار الثقافة بالقاهرة، ط ٢، ١٧٨، ص ١١.

(٤) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٣٨.

وانظر ج. بياجيه البيوي، ص ٦٣-٦٥ نقلاً عن الأستية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، رشيد الميمني، مجلة الموروث، مجلد ١٨، عدد ١٣، ١٩٨٩.

وقد أطلق العلماء الوصفيين الذين جاءوا بعد دي سوسير بناءً على قوله السابق لعب البيوي على الوصفية، عن ملك جاكسون وترويتسكوي وكروتسوفسكي في مؤتمر براغ عام ١٩٢٨م.

(٥) جان بياجيه، البيوي، ص ٦٣-٦٥.

ويُعرف ليفي شتراوس Straus "البنية" : بأنها نسق أو نظام، فهي تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يحصل للواحد منها، أن يحدث تحولاً لسائر العناصر الأخرى" (١) وهذا عده واضح في دراسة لبني الاجتماعية.

وهكذا فقد أبرز المنهج الوصفي، أن أهمية للعنصر اللغوي لا تظهر إلا وهو في سياقه، وحتى يوضح دي سوسير أن اللغة نسق ونظام، شبهها بلعبة الشطرنج، وذلك أن للعبة الشطرنج قواعد لها للدخلية الخاصة، بحيث أن استبدال للقطع الحشوية بقطع من العاج مثلاً، لا يمس النظام للدخلي للعبة. ولكن إذا نقصنا أو زدنا عدد للقطع، أو لعبت هذه اللعبة بطريقة تخالف للقوانين التي وضعت لها، فهذا التعبير يُحل، وبمس نظام اللعبة وقواعدها، أما من حيث قيمة للعلاقة بين العناصر اللغوية فيما بينها، فإنها تشبه قيمة قطع الشطرنج أبصاً على رقعة اللعب، حيث تعتمد كل قطعة قيمتها من الموضع الذي تأخذه على الرقعة مقابل المواقع التي تأخذها للقطع الأخرى (٢).

وقد صدر النعاه العرب عن مثل هذا المفهوم للغة، فظنوا إلى اللغة على أنها نظام، والألفاظ فيها لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة وإنما تثبت بها الفضيلة وخلافها في ملامة معنى للفظه لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ (٣).

وقد مر بنا أن الحليل بن أحمد شبه نظام اللغة بنظام الدار محكمة الصنعة (٤) وكذلك الجرجاني شبه نظام اللغة، بالنظام الذي يربط خيوط الغزل في يد حاذق، في صنع الديباج، أو بناء الدار، بقوله: "وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً نمر فيه ونجلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تُفاضل بين الإحسان والإحسان، تعرف طبقات المحسنين، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم للكلام، وتعدّها واحدة واحدة، وتسميها شيئاً شيئاً، وتكون معرفتك الصنيع الحاذق الذي يُنظم على كل حيط من الإبريسم الذي في

(١) السبوي، ص ٨٧ . وانظر: زكريا إبراهيم: مشكلة البنية، ص ٢٨ .

(٢) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٦٧ .

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٨ .

(٤) انظر: الفصل الثاني، ص ٨٧ .

الديباج، وكل قطعة من القطع المعجورة في اللب للمقطع، وكل أجرة من الأجر، الذي في
النساء للبيع" (١)

والتركيز على مطلمية اللغة أمر مهد لمعرفة علماء التراث اللغوي من قداماء
العرب، بل قطعوا شوطاً في إتصافه، حتى أن المرء ليحس أن المحدثين من اللوصيين لم
يريدوا شيئاً كثيراً عما ورد عند القدماء. بل إن المرء من حلال إتقان هؤلاء ولؤئك،
يستطيع أن يؤكد جائناً وأصحاء من علمية الظاهرة اللغوية التي يُنادي بها علم اللغة العام
General Linguistic ويدعو إلى المفارقة بينها وبين الفلسفة.

٤ - مبدأ المكونات المباشرة

مرُّ بنا أن (بloomfield) (٢) تأثر بالنظرية السلوكية، وحلول أن يحصل
علم اللغة من المبادئ العلمية، فدرس الظاهرة اللغوية على أنها سلسلة من المبهات
والاستجابات التي تتحول بدورها إلى منبهات تقتضي استجابات أخرى حسب المعادلة
الرمزية

منبه ← رد فعل ... منبه ← رد فعل

Stimulus → Reponse ... Stimulus → Reponse

وأحسب أن هذا المفهوم مائل عند بعض مفكري العربية ونحاتها، بقول الفارابي في كتابه
(شرح العبارة): "وأما الألفاظ فإنها علامات مشتركة، إذا سمعت خطر بهال الإنسان بالفعل
الشيء الذي جعل اللفظ علامة له، وليس لها من الدلالة أكثر من ذلك، وذلك شبيه بسائر
العلامات التي يجعلها الإنسان لتذكره ما يحتاج إلى أن يذكره، فليس معنى دلالة الألفاظ
شيئاً أكثر من ذلك، وكذلك الخطوط ليس دلالتها على اللفظ أكثر من ذلك" (٣)

وفي هذا إشارة إلى أن اللغة مجموعة من العلامات، يجعلها نظاماً للإبلاغ
والنخاطب، وبذلك يبعد عنها الحافيات الفلسفية، وتنسوى بذلك اللغات جميعاً في الوظيفة
نفسها.

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٣٠-٣١.

(٢) مختصر الفصل الأول، ص ٤٠.

(٣) نقل عن كتاب: عيد السلام السدي التفكير السلي في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس،

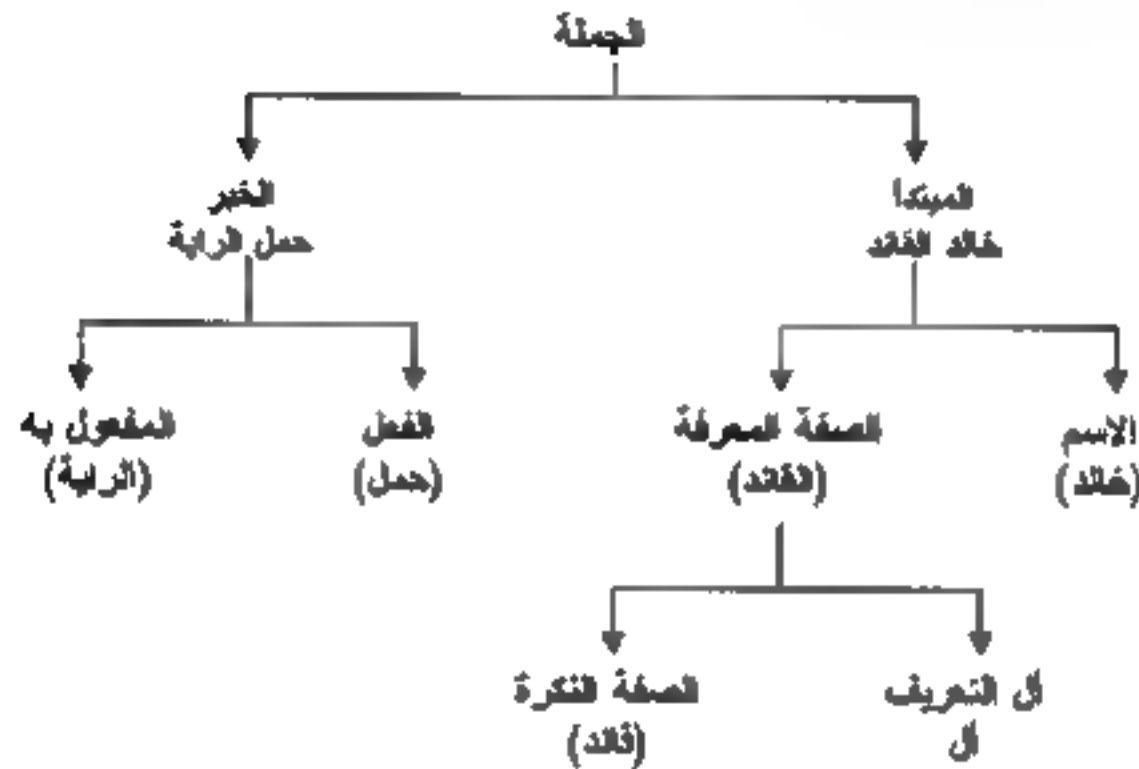
١٩٨١م، ص ١٥٧

و أطلق (بلومفيلد) في دراسته للظاهرة اللغوية من أسس شكلية هي:

١- التحليل إلى المكونات المباشرة.

ب- التوزيع.

وقد حُللَ الجملة حتى يصل إلى الطبقة الصغرى، التي لا يمكن تقسيمها، وهي المورفيمات، وذلك نحو تحليله للجملة "خالدٌ فقدَ حملَ الرّايةَ"



ومبدأ بلومفيلد هذا يُذكر بتقسيم النُحاة القدماء للجملة: إلى اسمية وفعليّة، ثم تحليل كل منها إلى مكوناتها، ومن ثمّ يمكن إيجاد مجموعة من النماذج، فنقسم كلها إلى الجملة لاسمية.^(١)

١- اسم معرفة + اسم نكرة

خالد + طبيب

(١) انظر مایف خرما: أسماء على الدراسات اللغوية المعاصرة، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ص ٢٩

٢ اسم معرفة + صفة نكرة

ريد + مريض

٣- اسم معرفة + ظرف (أو شبه جملة بمعنى الظرف)

محمد في

محمد تحت الشجرة

محمد في البيت

٤- اسم معرفة + فعل لازم

علي + سافر

٥- ظرف (أو شبه جملة بمطاء) + اسم نكرة

في البيت رجل

٦- اسم معرفة + فعل متعدٍ لمفعول

أحمد غامر البلدة

٧- اسم معرفة + فعل متعدٍ لمفعولين

أحمد أعطاني كتاباً

فالخير يكون مفرداً، وذلك نحو 'مجتهد، ومريض'، وكذلك يمكن أن يكون جملة، وذلك نحو 'سافر' أو شبه جملة، نحو 'في البيت'، ويمكن من خلال هذا المبدأ، أن ندرك أبعاد تقسيم النحاة للجمال، وفق موقعها من الإعراب، إلى جمل لها محل من الإعراب، وأخرى ليس له محل من الإعراب، فالجملة التي لها محل من الإعراب، هي التي يمكن تأويلها بمفرد (أو تقع موقع المفرد) فهي قولنا:

جاء الصبية : باكين

: يكون

: عيونهم باكية

فإن: (باكين، ويكون، وعيونهم باكية) مؤلف مباشر واحد، هو الحال^(١) ومن هه وصفت الدراسات النحوية بأنها منطلقة من المفردات وراجعة إليها، بمعنى أن الجملة مع أنها الوحدة الكلامية الأساسية في عملية الإبداع، قد كان حظها من عملية النحاة قليلاً جد، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول، حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت للجملة، والحال الجملة^(٢) ولكن المناهل لحيود النحاة بحسب أنهم أوتوا الجملة عذية، وأن تقديرهم للجملة بمعرد، مابع من إتركهم للطبيعة النحوية، فالجملة التي يحل محلها للمعرد، مؤهلة لأن تقوم بوظيفة نحوية، وهذا لا يعني أن الجملة التي ليس لها محل من الإعراب ليس لها دلالة، وملك لأن الاستقلال التركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، والعمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام، بحكم انتمائها إلى المجال الدلالي نفسه ولكن هذا الارتباط الدلالي ليس من الحتمي أن يتشكل في ارتباط تركيبي نحوي^(٣)

ومما يزيد هذا التصور لتفكير النحاة، تقسيمهم للكلام إلى غمدة وفصلة، والفصلة وجودها غير واجب من حيث العلاقات النحوية الأساسية (الإسناد)، ولكن لا تخفى أهميتها من ناحية دلالة، بقول الصبلي في تعريف الفصلة: "ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي"^(٤) وفي هذا إشارة واضحة لإدراكه الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي، فالنظام النحوي يعتمد قوانين خاصة تنظم علاقاته وتبسيطها، غير أن الباحثين المعاصرين اعترضوا على تقسيم النحاة للكلام بوجه عام، ومجمل اعتراضهم مؤداه أن تقسيم النحاة يقوم على أساس فلسفي منطقي، لا يتوافق مع طبيعة اللغة، والدليل على ذلك اضطرابهم في تقسيم الكلام، وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والعرف.

وعلى هذا اقترح بعض الباحثين المحدثين تقسيمات جديدة لأقسام الكلام، وصلت إلى أربعة عدد إبراهيم أنيس هي:

(١) نهج موسى، نظرية النحو العربي، ص ٣٠.

(٢) عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج التسميات الوصفية، للدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥م، ص ١٤٢.

(٣) عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن الكريم على نهج التسميات الوصفية، ص ١٣٦.

(٤) الأشعوني، شرح الأشعوني على الألفية، ج ٢، ١٦٩.

١- الاسم: ويقسم إلى أ- الاسم العلم

ب- العلم

ج- الصفة

٢- الضمير: ويقسم إلى :

أ- الضمائر المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل أنا وأنت

ب- لقاط الإشارة

ج- الموصولات

٣- الفعل

٤- الأداة

وهي كذلك أربعة عند مهدي المخرومي^(١)

١- الفعل

٢- الاسم

٣- الأداة

٤- الكنايات: وتشمل الضمائر والإشارة والموصول بجملة المستفهم به وكلمات الشرط.

وقد وصلت إلى سبعة أقسام، عند تمام حستان هي^(٢) :

١- الاسم ويشمل: الاسم المعين، واسم الجنس، واسم الحدث، والاسم المبهم.

٢- الفعل، وهو الفعل الماضي والمضارع والأمر .

٣- الصفة وتشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التكثير، وصريح المبالغة .

٤- الضمير: ويقسم إلى :

أ- ضمير حضور، كضمائر التكلم، والخطاب، والإشارة (بمعنى أسماء الإشارة عند القدماء)

(١) مهدي المخرومي، في النحو العربي - قواعد وتطبيق ط ١ الباب الحادي، مصر ١٩٦٦، ص ٤٥.

(٢) انظر: تمام حستان: اللغة العربية مخلاها ومبناها، ص ٨١-١٣٣.

وانظر: فاضل مصطفى السقي. أقسام الكلام العربي، مكتبة الخفجي، القاهرة ١٩٧٥

ب- ضمير غيبة وتنقسم إلى شخصية وموصولة (بمعنى الأسماء الموصولة عدد القدماء)
٥- الحالفة وتنقسم إلى :

أ- حالفة الإحالة، والمقصود بها أسماء الأفعال.

ب- حالفة الصوت، والمقصود بها أسماء الأصوات.

ج- حالفة التمجيد، والمقصود بها (صيغة التعجب).

د- حالفة المدح أو الذم والمقصود بها (فعل المدح أو الذم)

٦- الظروف وتنقسم إلى:

أ- ظروف زمان، وهي عدد ثمان حركات: إذ، وإذا، وإذا، ولما، وأيا، ومتى، وزاد عليها،
فاصل الساقى "كَمَا" (١)

ب- ظروف مكان: وهي: أين، وأين، وحيث، وقد أوضح عدداً من الصفات التي تتميز
الظرف عن الاسم. وذلك أنها تكل على مسيمات، وهي مبنية، ولا تسند الظروف ولا
يسند إليها، وقد تكون مسبوقة بالحرف مثل: "منذ، ومتى، ومن أين، ومن حيث".

٧- الأداة وتنقسم إلى:

أ- أداة أصلية، وهي ما يسميها النحاة حروف المعاني مثل إن، وبلى، وعن، ورب،
وليت.. الخ. وبقية أدوات الاستفهام التي كانت تعد عد النحاة من الأسماء وهي: من،
وما، وأي، ومتى، وأيا. وبقية أدوات الشرط التي عدّها النحاة من الأسماء، وذلك
نحو مَنْ، ومهما، وحيثما.

ب- الأداة المحوطة: ويقصد بذلك أنها قد تكون فعلاً، وتتحوّل إلى أداة، كتحوّل بعض
الأفعال الثلثة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصاتها (٢).

والملاحظ أن النحاة القدماء كانوا على وعي بهذه السمات الوصفية الخاصة لهذه الفروع
التي أشار إليها المحدثون، غير أنهم والطلاقاً من المنهج المعياري وجدوا أنهم يستطيعون
تحقيق أمرين:

(١) فاصل الساقى، فصول الكلام العربي، ص ١٢٠.

(٢) السابق، ص ١٢٢.

الأمر الأول: أنهم يستطيعون ضم أكبر عدد من العناصر في باب واحد، وهذا ما لاحظته فصل الساقى حين علق على قول ابن الشجري في تعريف الاسم بأنه: "ما دل على مسمى هي دلالة الوصف" (١) قائلًا: "وكان هم ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع في باب واحد، هو باب الاسم، بين المسميات والصفات والمضمرات، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والشرط". (٢)

الأمر الثاني: أنهم يستندون إلى رابط معنوي وظيفي، يربط هذه العناصر في الباب الواحد، ذلك أن كلاً منها يشكل وحدة استبدالية للآخر، وبذلك فإن الدعاة يجمعون بين الشكل والوظيفة في هذا التقسيم.

وهناك محاولات قديمة للخروج على هذا التقسيم، قال السيوطي: "الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل، من أن بعضهم جعله رابعاً وسماء (الخالفة)"، ونقل عن أبي حيان قوله: "زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماء الخالفة وهو اسم الفعل" (٣).

ولعل هذه المفارقة بين تصور الفحاة القدماء والباحثين المحدثين ناتجة عن انطلاق القدماء في تقسيم الكلم من منظور معياري كما أسلفنا، وانطلاق المحدثين من منظور وصفي لا يتعدى وصف الظاهرة إلى تفسيرها وتعليلها (٤)، ذلك أن الوصفية والمعيارية متولدتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري، فليستا من شريحة واحدة، حتى تتسبب مقارعة إحداهما بالأخرى. فليست الوصفية والمعيارية مترميتين بأن يكون بينهما علاقة ما: من تولد أو تصادم أو تطابق، فهما مصدرتان فكريتان مستقلتان إحداهما عن الأخرى، فإن يلتزم الأكسيمي في تحسسه لواميس الظاهرة اللغوية، ووصف مدونتها واستقراء خصائصها دون نصف منه على

(١) ابن الشجري، الأمل في الشجيرة، ج ١ / ٢٩٢ .

(٢) فضل الساقى، أقسام الكلام العربي، ص ٥٢.

(٣) السيوطي، المهم، ١ / ٤ .

(٤) فظفر: تمام حاصل اللغة العربية معانيها ومبانيها، ص ٧٠ .

ونظر: تمام حاصل أسس علم اللغة، ص ١٠٢ .

عبد السلام السدي، الفكر العربي والأكاديمية، الأقلام، عدد ٤٠ ، ١٩٧٩م.

الاستعمال، فذلك موقف منهجي وامتنال لختياري. أما أن يصدق الأسمي في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط، وأن هذا اتفاق مع معنى المواصفة في اللغة، فذلك موقف مبدئي وامتنال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين، لأنهما موقعان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغها ليس هو نفس الشخص من الساحة الاعتبارية، وإن فاه بهما اللسان، بل قل ليس الذي يصوغها هو نفس المنطوق (١).

٥- التوزيعية

ويقوم مبدأ التوزيعية Distribution^(٢)، على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنسب إليه من أقسام الكلام، وذلك كل استبدال فونيم (ق) في كلمة 'قام' بفونيم (ر) هي كلمة 'قام'، وإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة 'رأيت فرساً' ومعنى ذلك أن الصوتين (ق، ن) ينتميان إلى طبقة لغوية واحدة هي: الفونيم، وأن كلمتي (رجل، فرس) تنتميان إلى طبقة الأسماء.

ويبدو هذا المبدأ واضحاً عند النحاة العرب، نلاحظ ذلك من خلال الأمور الآتية:

١- عرّف النحاة الاسم بأنه ما كان واقعاً على معنى نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك (٣) إلا أنهم عاملوا أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، معاملة الأسماء مع أن تعريفهم لا ينطبق عليها، وما سبب ذلك إلا لأنها تصلح لأن تكون وحدات استبدالية مكان الاسم، قال المبرد: 'والدليل على اسميتها: وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء' (٤).

وعلى هذا الأساس من التوزيع استدلوا على اسمية (كم)، وحرورية 'رُب' فالتفرق بينهما: أن كم يخبر عنها، يقال: كم رجل أفضل منك، فيكون 'أفضل' خبراً عن كم، كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت: زيد أفضل منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو، عن العرب في رواية سيديونية عنهما، ولا يجوز مثل ذلك في رُب، كما أن كم يدخل عليها حرب الجر، فنقول: بكم رجل مررت، ولا يجوز مثل ذلك في رُب، وبلي كم الفصل ولا يليه رُب،

(١) عبد السلام المسني، الفكر العربي والأسمية، الأقلام بغداد عدد (٤) ١٩٧٩م، ص ٣-٢٢.

(٢) فطر، حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٦.

(٣) المبرد، المقاصب، ج ١، ص ٣.

(٤) المبرد، المقاصب، ج ٣/ ١٧٢.

فتقول. كم بلغ عطائك أهلك، وكم جاعك رجل، ولا يجوز مثل ذلك في رُبٍّ، ومن الدليل على كون رُبٍّ حرفاً، أنها توصل معنى الفعل على ما بعدها ليصل غيرها من حروف الجر، فتقول رُبُّ رجل عالم أكرمت^(١)، ومثل ذلك تفريقهم بين أنواع المصادر، كالمصدر الميمي، والمصدر غير الميمي، فإن أحدهما يحل محل الآخر.

وكذلك المصدر المؤول والصريح، يحل أحدهما محل الآخر، غير أن المصادر لا تحل محل المشتقات في الغالب الأعم، لأنها ليست أسماء للأحداث، وإنما هي صفات لها.

والمشتقات قد يحل بعضها محل بعض، والفرق بينها لا يعدو أن يكون في بعض نواحيه فرقاً في كمية الصفة أو درجتها ومثال ذلك، لفرق بين اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، وذلك نحو (عالم وعلامة)

ويمكن أن يُعبر بالفعل أو باسم الفاعل، أو اسم المفعول، إذا كان اسم الفاعل أو اسم المفعول يموب مناب الفعل نحو: زيد يعرف صروب الصحراء* و زيدٌ عارف صروب الصحراء* فهنا "عارف" وحدة استبدالية لـ "يعرف"

ويدخل في هذا الباب مبدأ الحديث عن تناوب الحروف أو تناوب الكلمات فيما عُرف بالتناوب.

ولا يتسع المجال للاستطراد، فهو يحتاج إلى استقصاء في بحث آخر إن شاء الله.

٢- لاحظ النحاة نوعاً من التناوب في التوزيع، وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء، مثل حروف الجر وحروف النداء وبخول الألف واللام، وهي قرائن لفظية، والإسناد، وهو قرينة معنوية لتدل على أن كل ما يقبل ذلك يصبح لتتمازج إلى طبقة الأسماء، وكذلك بالنسبة للأفعال والحروف، وقد لحص ابن مالك ذلك بقوله: ^(٢)

بِالْجُرِّ وَالتَّوِينِ وَالنَّادَا وَالْ	وَمُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ تَمِيِزٌ حَصَلَ
نَنَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ وَيَا فَعَلِي	وَنُونُ أَفْبَانَ فَعَلَ بِتَجَلِّي
مَوَاهِمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَكَيْ وَلَمْ	فَعَلَ مَضَارِعٌ بَلِي لَمْ كَيْشَمْ

(١) ابن جني، شرح المعنى، ج ٨/ ٢٧، وقطر: الميرد. المقصود، ج ٣/ ٥٧.

(٢) ابن مالك، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ ص ٩-١٠.

وبذلك يلتقي النحاة مع بلومفيلد في دراسته، القيمة التوزيعية للمورفيم، الذي هو عبارة عن فونيم أو مجموعة من الفونيمات داخل بنية معينة ^(١) وعُرف المورفيم أيضاً بأنه (أصغر وحدة لغوية ذات معنى في لغة ما) وقد قُسم إلى مورفيم حرّ Free morpheme ، أي الذي يمكن استعماله بحرية بوصفه وحدة مستقلة في اللغة مثل: رجل، درم، كثير، إلى، فوي... إلخ . ومورفيم مقيد Bound morpheme ، وهو الذي لا يمكن استخدامه منفرداً، بل يجب أن يتصل بمورفيم حرّ أو مقيد. وقد قُسمت هذه المورفيمات المقيدة إلى نوعين رئيسيين:

أ- النوع الأول، ويدخل في الاشتقاق ^(٢) Derivational Morphemes ، ومن ذلك ما يطرأ على الفعل المجرد في اللغة العربية من إضافات وتغيرات لينتج عنها ما يسميه بالأفعال المربدة مثل: قَتَلَ من قَتْل، وَتَعَجَّرَ من فَجَّر، وَعَلَّمَ من عَلَّمَ.. ومثل ذلك أيضاً ما يطرأ على الجذر من تغيرات وزيادات لكي تكون منه عدداً من الأسماء المشتقة مثل المصدر واسم المرة، واسم الهيئة، واسم الرمان والمكان، وصيغ المبالغة وغير ذلك.

ب- النوع الثاني: وهو ما يطرأ على الأفعال والأسماء والصفات حسب موقعها في الجملة، مثل الإعراب بالحركات والحروف، وتُسمى هذه Inflecting Morphemes أي أنها متصلة اتصالاً دقيقاً بالنحو، وذلك نحو:

الألف والنون للدلالة على معنى المثني، كما في كلمة 'مدرّسان'
الواو والياء: للدلالة على معنى الجمع والتذكير، كما في كلمة 'مدرّسون'.
التاء المربوطة: للدلالة على معنى التأنيث، كما في كلمة 'صغيرة'
الألف والتاء: للدلالة على معنى التأنيث والجمع كما في كلمة 'مدرّسات'.. إلخ ^(٣)

(١) انظر: علمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢١

وانظر: دافيد كريميل: علم اللغة ترجمة علمي خليل، ص ١٦٧ .

(٢) ذيف خرماء: أصوله على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٧٧ .

وانظر: محمود السعراي: علم اللغة، ص ٢٢٧ .

رشيد العبيدي، البحث النحوي ووصلته بالبنوية في السابقات، مجلة أدب المستنصرية عدد ١٧، ١٩٨٦، ص ٦٧

(٣) ذيف خرماء: أصوله على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٧٨

ويمكن أن تُقسم للمورفيمات المقيدة في تمييز الطبقة اللغوية التي تنتمي إليها الكلمة، من حيث النوع، مذكر أو مؤنث في نحو (يكتب، تكتب)، وكذلك تُحدّد إن كان الفعل مسنداً إلى المتكلم، كمورفيم (ت) في "كتبت" أو كان مسنداً إلى العاقل كمورفيم "الباء" في يضرب، كما أن المورفيمات تحدد زمن حدوث الفعل في الحال أو الاستقبال، وذلك نحو (يكتب أو يكتب، أو تكتب)... وهكذا. وبذلك تستطيع إدراك دور المورفيمات التوزيعية، للجذر الواحد في التراكيب المختلفة.

وبنسب إلى هذا المبدأ ظاهر في تحليل النحاة العرب، ولكنهم كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفاً دون قصر، وهو بلا شك مطلق جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقاً^(١)

ثم ربط الوصفون بين المباني الصرفية والوظائف النحوية فيما يُسمى بالخانية Tagmemics^(٢)، فهذه الخانة للمبتدأ وتلك للغير، وأخرى للفعل، وغيرها للفعل، وغيرها للمفعول. فالمبتدأ في الإنجليزية خانة يمكن أن تستبدل فيها صيغ مثل (It, They, I, She, He) والمفعول خانة يمكن أن تستبدل فيها سلسلة مثل (Them, her, me)، وهذه التسميات واضحة عند النحاة، ولعل هذا ما يقصر أن الاسم عندهم، بشكل مجموعة اسمية، ذلك لأن كلا من هذه المجموعة يمكن أن يكون بديلاً مائتاً، فلو نظرنا إلى الجمل التالية:

خالد (١) كتب رسالة (٢)

خالد (٣) في بيته (٤)

خالد (٥) الذي (٦) استغف (ت) (٧) بـ (هـ) (٨) لم يحضر

لوجدنا أن جميع الكتل الصوتية المرفقة تصلح أمثلة لما يُطلق عليه المجموعة الاسمية (Nominal group)، إضافة إلى أن النحاة ربطوا بين الخانة وبين الحالة الإعرابية، وذلك كارتباط المبتدأ بالرفع، والمفعول بالنصب.

(١) انظر: بهاد المومسي، نظرية النحو العربي، ص ٢٨.

(٢) بهاد المومسي، نظرية النحو العربي، ص ٤٣.

وانظر: محمود تاطة، مدخل إلى دراسة الجمل العربية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٧٨.

وقد مرّ بنا أن عبد الرحمن أيوب دعا إلى دراسة العربية من خلال هذا المبدأ^(١)،
و أنه نقد الفكر النحوي من خلال نقده للثقافة العربية بوجه علم، واصفاً إياها بالتقليدية
الجزئية وذلك بقوله: "فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم
على نوع من التفكير الجزئي الذي يُعنى بالمثال، قبل أن يُعنى بالنظرية، ومن أجل هذا،
جهد النحاة في تلويل ما أمكن على القاعدة من أمثلة، أكثر مما جهدوا في مراجعة مطلقهم
ونظرياتهم على ضوء ما يشكّل عليهم"^(٢).

وقد أضاف نقداً آخر إلى التفكير النحوي التقليدي بقوله: "وثمة عيب آخر في
التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مبادئه، بل إنه يبني القاعدة
على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعود إلى المادة فيعرض عليها القاعدة التي
يقول بها. وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث"^(٣).
لهو يرى أن صيغ النحاة يشبه ما يفعل البناء حين يصنع حجراً فوق حجر ليرتقي
إلى بناء كامل، بينما المدرسة التحليلية الحديثة تصف التركيب النحوي دون أن تفصل
أجزاءه بعضها عن بعض^(٤)، وأرى أن هذا الوصف لا يتفق تماماً مع عمل النحاة، وقد
مرّ بنا تشبيه الخلل لعمل النحوي، بأنه كمن دخل بيتاً مكتمل البناء، بديع الصنعة، ثم بدأ
بفعل ما يراه من دقة في الصنعة، إضافة إلى أن مدرسة التحليل الشكلي - وعلى رأسها
بلومفيلد وهاريس - تؤمن بالتحليل اللغوي إلى أصغر العناصر اللغوية المسئلة في الفونيم،
وذلك لكي تتبين شبكة العلاقات التي تربط الأجزاء بالكل، وهو ما يُسمى عندهم بالتحليل
إلى المكونات المباشرة *Immediat Constituent Analysis* القائم على فكرة التوزيع
Distribution، وهذه فكرة تصنيفية تتصل بتصنيف العناصر النحوية وتوزيعها طبقاً
لوظيفتها في التركيب.

(١) انظر: الفصل الأول، ص ٣٢.

(٢) عبد الرحمن أيوب، دراسات نظرية في النحو العربي، المقدمة الصفحة د.

(٣) السابق، المقدمة، الصفحة د.

(٤) عبد الرحمن أيوب، دراسات نظرية في النحو العربي، ص ٢-٣.

و عبد الرحمن أيوب ينتقد اهتمام النحاة بالمعنى في تصنيف الوحدات داعياً إلى اتباع مدرسة التحليل الشكلي التي تستعد للمعنى وذلك بقوله : " ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، وللتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها ، كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات " (١) . ولا يحق أنه ينبغي أن يترك عند نقد الجانب الدلالي عند النحاة وذلك بمحاولة الكشف عن الدوافع التي صدرت عنها، والتي تتمثل بأنها دوافع دينية تشريعية تهدف إلى الكشف عن إعجاز القرآن الكريم، إضافة إلى الدوافع العلمية .

إضافة إلى أمر آخر ، وهو أن معيار المعنى ظهر في المدارس اللغوية المعاصرة ، فقد استطاع تشومسكي - كما سنبين - أن يثبت أن وصف لغة ما وفق لأصول مدرسة التحليل الشكلي ، غير ممكن ، وغير كاف لتفسير جميع الجمل الصحيحة في اللغة تفسيراً شاملاً، وأنه لا بد من أخذ المعيار الدلالي (المعنى)، بعين الاعتبار، وذلك لأن هناك نوعاً من الجمل يكون لها أكثر من معنى، أو يتعدد معانيها، ومن ثم أصبح الدلالة مع التركيب هما المدخل الصحيح لتحليل مثل هذه الجمل .

ومما يؤخذ عليه أنه لم يقدم دراسة تطبيقية للعربية وفقاً لهذا المبدأ الذي عدّه مثالياً في دراسة اللغة ، وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن دعاة التفسير إلا من حيث إشارته إلى منهج بعينه .

٦- المعجم وغير المعجم

ميز الوصفيون ولا سيما مدرسة براغ على يد تروبتسكوي، بين علم الأصوات Phonetics والفونولوجيا Phonology على أساس أن علم الأصوات، يحلل ويصف أصوات اللغة وهي في حالة التجريد، أي مستقلة عن غيرها، ومعزولة خارج البيئة اللغوية، بعرض النظر عن دورها في المعنى، أما الفونولوجيا فهو العلم الذي يبالغ الطواهر الصوتية بوظيفتها داخل البنية اللغوية. وقد كان النحاة جهد مقيم في وصف أصوات العربية على المستويين السابقين، فأتركوا مثلاً أن صوت اللام (ل)، صوت صامت محبور سني، أعز، وأتركوا أن صوت النون قد يُطلق بصور مختلفة كما في

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١١

(بهر ، منك ، بنى)، وتمييزها مختلف في النطق والسمع والمعاداة النطقية للأفراد ، لا
إنها لا تشكل معيذاً للكلمات، لأنها لا تستطيع أن تغير معنى الكلمات بإحلال إحداها محل
الأخرى، كما هو الحال بين النون والباء مثلاً، فإذا أبدلنا النون بالباء في كلمة "تاب"
تحولت إلى (باب)، وهي ذات دلالة مختلفة .

وكذلك في الإنجليزية، فمثلاً إذا سألنا حراف في كلمة واحدة تتكون كلمتان
مختلفتان نتيجة اختلاف ترتيب الفونيمات فيها كما في (calact).

ويمكن ربط هذا مع فكرة التقلاب والتبادل في الاشتقاق الأكبر، فتاليب كلمة
(صرب)، ما هي إلا تعير في ترتيب الفونيمات، بحيث يؤدي ذلك إلى بناء كلمات جديدة،
وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل بن أحمد معجم العين (١) .

بل إلى النحاة أفرخوا قيمة الحركات في تعيير المعنى ، فميزوا بينها وبين
الحروف، فهي الفتحة والضمة والكسرة ، إن كانت حركات، وهي حروف الألف والواو
والياء إن كانت حروفاً. وقد أوردوا كثيراً من النماذج التي يعود الفرق بينها إلى الحركة،
وبذلك نحو الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول (٢) .

وقد طرر "ياكسون" الدراسات الفونولوجية مصيهاً إليها فكرة الملامح المميزة
Distinctive Features، فأصبح مفهوم الفونيم عده، مجموعة من الملامح المميزة التي
تتبع من الخصائص النطقية والسمعية التي تحدد كل صوت من أصوات اللغة، وبدء على
فكرة الملامح المميزة، أقام ياكسون نظريته الفونولوجية على مبدأ الازدواجية أو الثنائية
Binarism ، التي تقوم على أساس أن الوحدات الصوتية تحدث وتظهر نتيجة لتقابلات
صوتية معينة - إذا وجدت - أصبحت الوحدة الصوتية معلقة أو ذات علامة Marked،
وإذا غابت أصبحت غير معلقة Unmarked، ويمكن مقابلة هذه الفكرة مع ما يأتي .

(١) مقدمة كتاب العين تحقيق عبد الله درويش ، ص ٦٦

وانظر ، ابن جني : الخصائص ج ١/٥ .

(٢) انظر - فتاليبي ، : لغة اللغة ، المطبعة الأكاديمية ، مصر ، ١٩٦٧ هـ ص ٣١٠ .

١ الأصل والفرع عند النحاة: فالمذكر غير مُعَلَّم لأنه أصل ، والمؤنث مُعَلَّم لأنه فرع ، يقول ابن هشام: " لما كان التأنيث فرع التنكير لصاح لعلامة ، وهي إماتاء محركة ، ونحصر بالأسماء ، كـ " قلقة " أو ثاء ساكنة ، ونحصر بالأفعال كـ " قامت " ، وإما ألف مجردة كـ " حَبَلِي " ، أو ألف قبلها فتُقلب هي همزة كـ " حمراء " ويحتصان بالأسماء ^(١) . يُستثنى من ذلك تلك الأسماء القديمة التي تمثل مرحلة كانت فيها للعربية تفرق بين المذكر والمؤنث ، عن طريق التباين الاشتقاقي ، بمعنى أن تعبر عن المذكر بأشفاق ليس من جنس اشتقاق للمؤنث (حاصل ، هرس) ، وفي الصفات ، يبدو أنها لم تكن تفرق بين المذكر والمؤنث قُبَّةً ، ومن ذلك تلك اللفظية المتمثلة في قولهم : رجل صبور ، وامرأة صبور ^(٢) .

كما أن العربية خصت المُعرَّف بعلامات ، فإذا خلا من هذه العلامات فهو بكرة ، وإن كانت البكرة ذات علامة في الأصل وهي التثنية ، إلا أن هذه العلامة قد فقدت قيمتها مع الزمن ، بل أصبحت تدخل على بعض أنواع المعارف كالأعلام .

٢- العامل: قسم النحاة العوامل إلى عوامل لفظية وذلك نحو كُن وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وعوامل معنوية كالابتداء ... ومن العروق المهمة بين العوامل اللفظية والمعنوية ، أن العوامل اللفظية تمثل علامات بارزة ، أما العوامل المعنوية ، فهي تمثل معلماً بعدم وجودها . يقول ابن الأنباري : " فإن قيل : فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعنوي حقيقة ، إنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء ، كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ، فيبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء . وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً " ^(٣) .

(١) أوضح المسالك ، ج ٣/ ٢٣٢

وانظر : نهج الموسى : نظرية النحو العربي . ص ٤١

(٢) اسماعيل عامر ، ظاهرة التأنيث . ص ٣٦ .

(٣) ابن الأنباري ، أسرار العربية . ص ٦٨ .

٣- كثيراً ما اعتمد النحاة على تعريف بعض المصطلحات النحوية، وبخاصة القسمات النحوية، فإذا اطمأنوا إلى أن قسمين منها أصبحا واضحين بعلامات مميزة، فهذا يعني أن القسم الثالث يصبح مميزاً تلقائياً لعدم اشتراكه مع ذينك القسمين في علامتهما. ولوصح ذلك من خلال المثال الآتي في حديثهم عن أقسام الكلام: الاسم، والفعل والحرف. فسيبويه مثلاً وضع علامة لكل من الفعل والحرف، ولكنه لم يضع علامة للاسم، واعتذر أبو علي الفارسي عن صنيع سيبويه هذا، بأن علامة للفعل، وعلامة للحرف كافيّتين لمعرفة الاسم، فالاسم على هذا ما ليس بفعل ولا حرف، قال الفارسي: "وإذا عرفت سيبويه من هذه الأشياء الثلاثة: (الاسم والفعل والحرف) شيئين (الفعل والحرف)، على الوجه الذي ذكرنا، صار الثالث منهما معرفة ولم يستبهم" (١).

٧- النظم

يرى اللغويون أن العلاقة بين العناصر اللغوية تتحدد وفقاً لانسجام بعضها مع بعض، يقول هلمسليف: "فليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر يتحدد علاقته بالذي يجاوره" (٢).

ويمكن مقابلة هذه الفكرة مع قول عبد القاهر الجرجاني "إذا ثبت الفرق بين الشئين في مواضع كثيرة، وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تنضمي بثبوت الفرق، حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غير مع الآخر، ... وينعكس لك هذا الحكم، أعني: أنك إذا وجدت الاسم يقع، ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه" (٣) ويقول: "وهل نجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤنسها لأخواتها" (٤).

(١) أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية. تحقيق إسماعيل صابرة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص ٢٣.

(٢) جورج مولان، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غرلوي، ص ١٢٦.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢٥.

مثال ذلك أن ظهور حرف الجر في جملة ما، لا بد أن يصلحبة ظهور الاسم، وظهور الصفة يؤدي إلى ظهور الموصوف أي أن ظهور أي عنصر لغوي يحكمه ظهور عنصر لغوي آخر .

وقد تطلّع هلمسليف إلى أن يشكل نظرية تصاغ صياغة رياضية صورية، تصدق على جميع اللغات، وتكون بمثابة علم الجبر في الرياضيات، فتقول مثلاً إن ظهور العنصر (م)، في تركيب ما، يؤدي إلى ظهور العنصر (ص)، أو أن ظهور العنصر (ص) في تركيب ما يؤدي إلى ظهور العنصر (م) في التركيب نفسه، ويترتب على ذلك أن أي عنصر لغوي مثل الاسم أو الحرف أو الصقات أو الصامت لا يمكن تحديده إلا في وجود العنصر الآخر ، أو العناصر الأخرى. وبذلك فإنه يدرس الظاهرة اللغوية من منطلق رياضي، انطلاقاً من أن البنية اللغوية، كيان صوري مستقل، يتمثل في مجموعة من العلاقات الدلالية، ومن هنا، فإن بنوية هلمسليف تأخذ شكلاً ثابتاً لا متغيراً، فهو يعطي أهمية كبرى للعلاقات الثابتة أكثر من التغيرات أو التحولات التي تطرأ على اللغة^(١) .

ويمكن مقابلة أفكار هلمسليف هذه بالمحاولة الرياضية التي قدمها ابن جني حين عالج بعض الأنماط التركيبية في (باب المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)^(٢) بعمليات رياضية، فالمقابلة بين العملية الذهنية في الرياضيات والفرائض مع العملية النحوية متوازنة في إقامة علاقات شكلية تدور في ضمير المتكلمين حتى تتولد النماذج النحوية المقبولة في سياق الإبلاغ للعلم، وفي المستوى العقلي المنطقي، ومرمى ابن جني هو بيان أوجه من الإحالة، ولكنه صمماً يوحي لنا بإمكانية التعليق التركيبي بين أبنية إسنادية ممكنة لدى المتكلمين . وبقیم نوعاً من القانون في الكلام قائلاً: " فمن المحال أن تنقص أول كلامك بآخره " ^(٣) ثم يحاول تقديم نماذج من العمليات الذهنية الشكلية ليبلور بها نظرية في المعطيات اللغوية، فيقدم عمليات حسابية في (أجوبة صحيحة على أصول

(١) ذكرها إبراهيم . مشكلة البنية. ص ٦٨

(٢) ابن جني، الصلصص . ج ٢/٢٢٨ .

(٣) السابق .

فائدة) من صرتب وقسمة وكسور ، ثم يقدم نماذج من القرائن والورائفة عن طريق سؤال وجواب ، وهو في عرضه حريص على المظهر العقلي التنظيري الشكلي، للأشكال الكلامية مثال ذلك، أنه قدم مجموعة من الفرصيات في الحساب فقال :

$$أ. إذا فرضت أن $٤٠ = ٣ \times ٧$$$

$$فكم $٥ \times ٨$$$

وجوابه أن نقول :

$$\frac{٢٧}{٧} + \frac{٣}{٧} ، بـفه على الاختصار أن تزيد على ٢٤ مئتها $\frac{٢٤}{٧}$ ، وهو $\frac{٣}{٧} + \frac{٣}{٧}$$$

مثل زيادة السبع من ٢٥ وهو ٥

$$أي أن $٤٠ = ٥ + ٣٥$$$

ب. وكذلك لو كان نصف المائة = ٤٠

$$\frac{١٠٠}{٢} = ٤٠$$

$$لكن $\frac{٣٠}{٢} = ١٥$$$

ويرتق على ذلك قائلًا: " والمسائل من هذا المجر تمتد وتتفاد ، إلا أن هذا طريق صنعتها " (١) .

وتتلخص رؤيته في إقرار القوانين النحوية والعلاقات التركيبية بين المؤلفات المباشرة، والراجعة إلى ميدان المعاني النحوية ، أو الوظائف النحوية، فلا مجال لها ، ولا إعادة لما يبدو مباحاً للمستعمل لدى المحبرين في سياق إيلاغي، يتخير فيه الساطفون معانيهم المقصودة .

وبلاحظ أن هـمسليف يلتقي مع ابن جني من حيث القدرة على معالجة الطواهر اللغوية معالجة شكلية صورية ، تقوم على منطق رياضي، إلا أنه يتركز معه في استحصاره أهمية المعنى في اللغة ، ومن ثم فإنه عد أن العيصل في قبول تراكيب لغوية

(١) ابن جني ، الحصار ، ج ٢ / ٢٤١

أو عدم ذلك، عائدٌ إلى المعنى، وذلك لأنَّ المنهاجية المُطَرَّدة في تحديد العلاقة التركيبية في النحو العربي، غايتها إبراز البنية الوظيفية المقولة، فينكر على سبيل المثال، أن الجملة:

"زيدٌ أفضل إخوته". حالة إحالة.

ببما "زيدٌ أفضل الناس". حالة إمكان.

وبمثل ذلك أن الجملة الأولى، تُصير إلى أن زيدا ليس من إخوته، وإنما هو من بني أبيه، وكذلك فإنَّ الأخوة مضائق إلى ضمير زيد، وهو الهاء في (إخوته)، فلو كان واحداً منهم، وهم مضائق إلى ضميره كما نرى لوجب أيضاً أن يكون داخلاً معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء البتة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه (١) وعلى ذلك فالوجه المقبول هو:

زيدٌ أفضل بني أبيه.

أو: زيدٌ أكرمُ رجلٍ أبيه.

بل إنَّ حضور المعنى في ذهن ابن جني، جعله يَقلِّب المعنى ويُعبر عنه بأكثر من وجه، وذلك بقوله، إنه يمكن إضافته تعويلاً على الجملة السابقة بإدخال دليل من الحروف المُنبية عن الإضافة، وبذلك تصبح الجملة:

زيدٌ أفضل من إخوته (٢).

فهذا الدليل يُسقط الإضافة من العملية التركيبية، ويسمح بالاعتبار في العناصر الكلامية.

٨- القياس الوصفي

يمكن الموازنة بين القياس عند الوصفين والقياس عند النحاة العرب من خلال النقاط الآتية:

١- يتسم القياس في المنهج الوصفي، بأنه مرحلة تقوم على استقراء اللغة، وملاحظة الطواهر فيها، ومن ثمَّ تشكيل أو صوغ قاعدة قياسية، وبذلك تكون القاعدة القياسية نتيجة

(١) ابن جني، الخصائص ج ٣/٢٢٢ - ٢٢٤

(٢) ترويض من الأمثلة، قطر ابن جني: الخصائص ج ٣/٢٢٢

طبيعة للاستقراء ، يقول فندريس: " يُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الدهر صيغة أو كلمة أو تركيباً، تبعاً لأتمودج معروف " (١) ، ويقول: " الإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب، التي تُذكر في كتب النحو إلا مصادح يُطلب إلى التلميذ محاكاتها " (٢) .

وبذلك تستقر نظم اللغة في مجاميع مرتبة يعود الإنسان من خلالها طريقة صياغة الأفعال ، والتكثير والتثنية ... إلخ .

وقد مرّ بنا في الفصل السابق ، أن النحاة كانوا في البداية تطلب عليهم سمة الوصية، وقد جسدتها أقوال من نحو: " فاستعمل من هذا الباب ما استعملت العرب وأجر ما أجازوا " (٣) .

ومن ذلك ما قاله الأحفش: " إنما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذ مماعاً عنهم " (٤) ويقول الأحفش: " ولو تكلمت به العرب لأجزئناه " ، (٥) وقال ابن جني: " إذا لُذَّ القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه آخر ، على قياس غيره، فدغ ما كُنت عليه إلى ما هم عليه " (٦) .

ولعل هذه سمة واضحة في كتاب سيبويه والمتقدمين من النحاة، على أنها لا تُشكّل السمة المسيحية الوحيدة، فالسمات المعيارية، واضحة أيضاً، مثال ذلك ، أنهم لا يدخلون كثيراً من أدوات الشرط، تحت باب الشرط لأنها تخالف معيارهم القائم على أن الجراء مقرون بالجزم (٧) .

(١) فندريس ، اللغة ، ص ٢٠٥

(٢) فندريس، اللغة ص ٢٠٥

(٣) سيبويه، الكتاب ، ج ١ / ٤١٤ .

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو ج ١ / ٢١٥ .

(٥) السابق : ج ١ / ٢٣٦ .

(٦) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ / ١٢٥ .

(٧) إسماعيل صليحة، نظرة مقارنة على المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط، مجلة دراسات ، منشورات الجامعة الأردنية ، قسم العلوم الإنسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٤م.

٢ القياس في المنهج الوصفي تعبير عن السلوك اللعوي كما بدا في الملة المستقرة، ولا يسحب على السلوك اللعوي في المستقبل، ومن ثم القاعدة القياسية عد الوصفين ليست قاعدة تحكمية معيارية ، وهذا ما يأخذه الوصفون على المناهج التقليدية في دراسة اللغة، يقول دافيد كريستل: "تمثل المعيارية prescriptive أكثر من غيرها، الاتجاه التقليدي في دراسة اللغة، لأن النحاة يهتمون بوضع قواعد تبين للناس كيف ينبغي لهم أن يتكلموا أو يكتبوا ، وذلك على هدي مستوى لعوي عرير عليهم، وذلك كاهتمامهم بالأساليب العريقة كالرجوع إلى استعمال كبار الكتاب أمثال شكسبير * وجين أوستن *** (١) .

وقد ترتب على هذا أن كان للمنهج الوصفي رأي متسامح، مع ما يشد عن القاعدة الوصفية، يقول سابير Sapir: "كثير من حالات الشذوذ لا يمكن أن تدرج تحت القاعدة العامة ، وحيثما كان الأمر فلا بد أن نعترف أن القاعدة شيء وتطبيق القاعدة شيء مغاير تماماً " (٢) .

وهم بذلك يؤمنون بدراسة المستوى المنطوق للغة (اللهجات) ويرفعون شعار "دع لغتك وشأنها " (٣) ، ويعدون الفصحى نمطاً كلاسيكياً ميتاً ، ويشبهون من يقيم دراسة اللغة المكتوبة على المنطوقة كمن يضع العربية أمام الحصان (٤)، مما يؤدي إلى قلب أوليات علم اللغة، وما يترتب على ذلك من تفكير مشوش .

وقد أدرك النحاة العرب هذه الأفكار التي يطرحها الوصفون، فهم يرون أن اللغة في تطور مستمر، يقول أبو علي الفارسي واصفاً كثرة الطواهر اللغوية التي لا تخضع لقانون مطرد، ذلك لأن المتكلمين " ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يمتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء ، فراعوا به عن

(١) دافيد كريستل ، التعريف بعلم اللغة ، ترجمة حلمي خليل ، ص ٥٧ .

* شاعر مسرحي إنجليزي مشهور، مات سنة ١٦١٦ م.

** روائية إنجليزية مشهورة ، توفيت عام ١٨١٧ م

(٢) Sapir, Language, p 6

(٣) أنيس هريجة، نظريات في اللغة دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٣م، ص ٥٢

(٤) دافيد كريستل ، التعريف بعلم اللغة، ص ٧١ .

العقد^(١)، وقد بينا في الفصل السابق نماذج من اهتمامهم بالمستوى المنطوق، كاللهجات واهتمامهم بالقرائن القرآنية، وحرصهم على السماع، بيد أنهم يصعد هدفهم، هو اتحادهم من لغة القرآن الكريم لغة مركزية تنبؤاً وسط دائرة الرمان لكل الناطقين بالعربية على اختلاف لهجاتهم^(٢).

٩ - التعليل الوصفي

ذكرنا في الفصل السابق عدداً من الملامح الوصفية للتعليل، عند الحاجة العرب، ولاحظنا أن التعليل عند الحاجة بدأ وصفيًا^(٣)، يهدف إلى تصوير الظاهرة اللغوية، من المادة المستقرأة، وهم في هذا التصور للتعليل يلتقون مع تعريف الوصفيين للغة بأنها ظاهرة اجتماعية يصفها الباحث، ويسعى إلى معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها، أو بين الظواهر وظروفها، وهذا لا يتحقق إلا بوصف علمي محايد لهذه الظروف والصفات، وهم يرون أن هذا المفهوم للتعليل يلتقي مع المنهج العلمي (Scientific Method)^(٤)، وهو يتمثل في ملاحظة الظواهر اللغوية، ثم إقامة فروض نظرية تصف هذه الظواهر، وبذلك فهم يدرسون اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.

وقد أخذ الوصفيون على الدراسات التقليدية للغة، أنها كانت تخضع لمطالبات دراسات أخرى، مثل المطلق والحظلية والفلسفة والتاريخ، فما نتج عنها أنهم " ... كثيراً ما كانوا ينتقون الظواهر اللغوية يدرسونها لمجرد حب الاستطلاع، بل كانوا يذهبون بعيداً في الاستنتاج من الدراسة اللغوية، لكي يدعوا وجهة نظر غير لغوية، كما نشبت بينهم مجادلات ومناظرات مريرة حول بعض القضايا المتصلة باللغة مثل نشأة اللغة الإنسانية الأولى"^(٥).

(١) السيوطي، المعجم في علوم اللغة ج ٢، ص ٢٤٨.

(٢) إسحاق صليحة التفكير اللغوي التراثي بين التفسير والتعظيم ص ٩.

(٣) انظر، من الفصل الثاني، ص ٧٤.

(٤) دايفد كريستال، التعريف بعلم اللغة، ترجمة، حليم خليل، ص ٩٩.

(٥) دايفد كريستال، التعريف بعلم اللغة، ص ٨٧.

وقد حاول بعض المستشرقين دراسة العربية من منظور وصفي ^(١) ، وذلك نحو الدراسة التي قام بها فيشر (Fischer) في كتابه Grammatik des Klassischen Arabisch ^(٢) ، وقد ذكر أنه أراد أن يختص كتابه تماماً من آثار الدرس اللغوي العربي، من جانب المصطلح، ومن جانب طريقة التفكير ، وبذلك سار على الطريقة الوصفية العربية في دراسته للعربية ، وعلى هذا فقد عرّض المادة اللغوية المتنوعة مبتدئاً بالمباحث الصوتية ثم الصرفية ثم النحوية، مع ملاحظة أنه لا يعتمد على نظرية العامل في ابتلاع المباحث اللغوية، وجعل من فكرة (الجمل الإظهارية) Top-Comment-Satze أساساً في ذلك، والمقصود بالجمل الإظهارية، هو تقديم المادة اللغوية من خلال تداخل المفهوم الشكلي للغة، بالمفهوم المعنوي (المضمون)، وذلك بمعالجة الأنماط التي تشتمل على عنصر مقدم للتركيز عليه، وذلك نحو: باب الاشتغال (ريداً قليلته)، والمبتدأ والخبر (ريداً سمعته طيبة)، والجمل المنصّرة بـ (إن ، وإنما)، وهكذا فقد بحث مادة تُبحث في أبواب متنوعة عدداً، في باب واحد وفقاً لهذا المفهوم الوصفي.

ثم إنه اعتمد على استحضار الأنماط السباقية، التي حينما وردت في الألمانية، كـ لأنماط الدالة على الزمن مثلاً، نحو sohuld - حالماً - و wenn حينما - و salange - طالما - ثم بحث المؤلف عن الأنماط التي يمكن أن تناظرها في العربية عند الترجمة، وأسمى ذلك بالجمل الزمنية Zeitsatze ^(٣) .

ولا يخفى أن المستشرقين " لم يصطربوا في مسألة لغوية معاصرة كاضطرابهم في تحديد مفهوم ثابت يميز الفصحى المعاصرة ... وقد بلغ الاضطراب عند ' أمبروس Ambros' مثلاً أن أخذ بالحركات الإعرابية على صعيد الأفعال ، وأملها على صعيد الأسماء " ^(٤) .

١ (انظر إسماعيل عاصرة: الفصحى في الدرس اللغوي عند المستشرقين الألمان مؤنة للبحوث والدراسات ، ١٩٩٤

(٢) السابق ص ٣٥

(٣) إسماعيل عاصرة ، الفصحى في الدرس اللغوي عند المستشرقين الألمان، ص ٣٧

(٤) مراد من التفصيل في هذه المسألة انظر بحثاً فيشر (Fischer) بعنوان " المراحل الرسمية العربية الفصحى ، ترجمة إسماعيل عاصرة ، المجلة الثقافية - الجامعة الأردنية ، العدد ١٢/١٢ سنة ١٩٨٧م

ونقد الوصفين هذا بذكرنا بالنقد الذي وجهه بعض البلاغيين والنفاد القدماء للنحاة بسبب مبالغتهم في التعليل، ومن هؤلاء الجاحظ الذي يرم بعطل النحاة مشيراً إلى أنه لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه^(١) .. وابن سبيل الحفاحي الذي يبه على سقم حجج النحاة ووهيها بقوله: " فإن النظر إذا حُلط على ما يعطل الحويون به لم يثبت منها إلا القدر القرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان العيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، وربما اعترض المعترض لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصيير صناعة وريضة، يترب بها المتعلم، ويقوى بناملها المبتدىء، فإما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل^(٢) .

وقد تبلورت فكرة النقد هذه عند ابن مضاء، الذي نقد النحاة في تمجّلهم في التعليل مميزاً بين العال بقوله: " والفرق بين العال الأول والعلل الثواني، أن العال الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك ما بالنظر، والعلل الثواني هي المستعنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة^(٣)، وذلك من بعض المواضع، كأن يقال في (أكرم القوم): لم حركت الميم من (أكرم) وهو أمر؟ فيقال: لأنه لقي ساكناً آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين للتقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يُحرك، فإن قيل: ولم لم يتحرك ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق فهذه قاطعة، وهي ثانية واضحة، ولكن يُستعنى عنها^(٤). وهكذا فقد استطاع بعض النحاة القدامى إدراك كثير من العيوب المعيارية التي أشار إليها الوصفيون المحدثون، قبل أن يظهر هذا المسحج بقرون عديدة، ويبدو أن كثيراً من الأسس الوصفية لم تكن لتنفى على كثير من النحاة، حتى المعياريين منهم، فالعلمسي مثلاً، محوي معياري، وقد

(١) الجاحظ، الحيوان في فصل (شرح الهرل بالجد)، ط ١، ١٣٥٦ هـ، يتبعين الاختلاف عبد السلام مورو

(٢) ابن سبيل الحفاحي، من الفصلحة تحقيق عبد المتعال المسبدي، القاهرة، مكتبة محمد علي، ١٩٦٩، ص

(٣) ابن مضاء القرطبي، فرد على النحلة، ص ١٥٢ - ١٥٦ .

(٤) انظر عبد الحلق عصيمة - النحو بين التقليد مجلة كلية اللغة العربية بالربيع، العدد السادس،

سنحدم الفلسفة والمنطق في كثير من المسائل النحوية ، التي يدّعم بها آراءه المعيارية ، ومع ذلك فلم يعبأ به أن يُبدي تحفظاً إزاء الفلسفة أحياناً ، فهو يردُّ على الفلاسفة والمتكلمين ممن ينكرون أن تكون دلالة الفعل على زمان ، علامة من علامات الفعل ، فلو دلَّ الفعل عندهم على زمان ، لكان هذا يعني قسَم الزمان المقترن بقسَم الفعل قال : " وقد قيل لم وصف الفعل بهذا الوصف ، أُرأيتم قولكم : خلق الله الزمان ، هل يدل هذا على زمان ، فإن قلتم : لا ، فسد وضعكم ، وإن قلتم : يدل ، فقد ثبت زماناً قبل " (١) .

ثم اجاب بنبي هذه القصيدة الفلسفية ، اعتماداً على مبدأ وصفي قلتم على وضع اللغة فيما أتت إليه بحسب واقع الاستعمال ، وما تعلم عليه الناس ، قال : " وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك ، أن اللفظ فيه قد جرى عندهم الآن ، مجرى ما يتحاطبون به ويتعارفون " (٢) .

ونقد التمثيل في التعليل ، كثرة من الباحثين المحدثين ، انصوى ندهم في معظمه تحت لواء تيسير الدراسة النحوية ، فمنهم من دعا إلى تنقية النحو من العطل التواسي والثوائت ، وما إليها ، والتي من شأنها إصاعة الجهد والوقت في عبث لفظي لا غناء فيه ، بل فيه كل العناء ، وكان من الواجب توجيهها إلى إصلاح نحوي مفيد ، وعمل مثمر .

ومنهم من يميل إلى إعاء العطل بعامة ، ويصف النحاة القدماء بأنهم بعدوا عن التماس التعليل الصحيح ، وأنهم قد أصابهم الحيرة في فهم مخلفات العربية على الوجه الواقعي (٣) . ومن اجتهد في القصاء على العوامل مصطفى جواد ، حيث حرص للأفعال التي لطق بها العرب ، لارمة معنى ومتعدية لفظاً ، فقال : (فالتعدي هو صدور الفعل من الفاعل ... ورفوعه على غيره ... فإذا قلنا لَكَلْتُ الطعام ... فالطعام مفعول به بتعدِّي حقيقي ، وقولهم سَفِهَ نفسه وغيَّرَ رأيه ... ورشَّدَ أمره ، إنما هي متعدية تعدياً لفظياً ، وذلك بدلالة جواز قولك سَفِهْتَ نفسك ، وغيَّرَ رأيه ... ورشَّدَ أمره ... برفع هذه الأسماء على الفاعلية ...) (٤) ، ويقول بعد ذلك : " تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية ، والتعدية الحقيقية ،

(١) أبو علي الفارسي ، المسائل العسكرية . تحقيق إسماعيل عميرة ، منشورات الجامعة الأردنية ، د ٢٠

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٣) عبد الله العلايلي مقدمة لدراس لغة العرب ، المطبعة المصرية ، ص ٦٤ .

(٤) مصطفى جواد ، دراسات في فلسفة النحو والصرف ، ص ٥٠ .

والمفعول به اللفظي ، والمفعول به الحقيقي ... وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو ، لأنهم لم يفكروا فيه ، إنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه عن غيره ... " (١) .

وقد ذهب سيبويه في هذه الحالة وأمثالها ، إلى أن الفعل قد يعمل في اللفظ دون المعنى ، وذلك حين فسّر قول عامر بن الطفيل : " فلأبينكم قنا وعوارضا ... " فأشار إلى أن " قنا وعوارضا " مكثان ، وإنما يريد بقنا وعوارض - أي أن الفعل في (أبينكم) قد عمل في المعنى حين نصب للضمير المتصل ، فلامت الحركة المقترنة للمعنى ، لكنه عمل في اللفظ حين نصب (قنا) ؛ لأن الحركة المقترنة لم تحل للمعنى ، ذلك أن المعنى على نية الجر ، والحركة هي النصب (٢) .

وقد ورد في القرآن الكريم : " إلا من سفه نفسه " (٣) للوجه الذي أشار إليه مصطفى جواد وهو النصب على نية الجر ، وذلك للروم الفعل (٤) ، ذكر أبو حيان في تفسير الآية " ... وانتصاب نفسه على أنه تمير على قول بعض الكوفيين ، وهو الفراء ، أو مثبته بالمفعول على قول بعضهم لو مفعول به ، إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضاعف ، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى ، أي جهل ، وهو قول الزجاج ، وأبو جني ، أو : أهلك ، وهو قول أبي عبيدة ، أو على إسقاط حرف الجر وهو قول بعض البصريين ... " (٥) ، فهذا رأي قديم صرفه النحاة ، ومن عاب أيضاً على النحاة التعليل بوجه عام محمد الكسار ، فذكر أن النحاة فسدوا النحو وشوهوه ، فاستبهمت عليهم معالم القصد ، وعميت وجوه الرشيد ، فسفه رأيهم ، وطاش سهمهم ، وقد عرا ذلك إلى أعجزيتهم حباً وشعوبيتهم حباً آخر ، بل رده إلى جهلهم ولأعى أنه جاء بجديد في (إن) وأسمها وخبرها ، فجعل اسم - إن - المنصوب ، فصلة ، وخبرها المرفوع مسنداً إليه ، فإذا قلت ... إن الله واحد ، فالتوكيد ينصرف إلى الوجدانية المستفادة من أحد ، وليس منصرفاً إلى لفظ الجلالة وجعل اسم - إن - شبه فعل ، وهي المسند ، وأسمها متمم له وخبرها هو المسند إليه .

(١) مصطفى جواد ، دراسات في فلسفة النحو والصرف ، ص ٥١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ١/ ١٦٢ .

(٣) البقرة - الآية ١٢٠ .

(٤) العنبري ، التنبيه في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١١٧ .

(٥) أبو حيان ، البحر المحیط - طبعة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ .

وبعد تلك يقول : " إن بحث الإسناد من وجهة نظري الجديدة التي أقرتني عليها
الكثيرون من شأنه أنه يساعد على توحيد أبواب المرفوعات كافة تحت اسم العمدة بعد أن
استعصى هذا التوحيد ... بسبب سوء فهم الإسناد " (١) .

والمأمل في أقوال النحاة يجد أنهم أوضحوا أن - إن - تعيد التوكيد ، وأن معناها
يتجه إلى المصدر المستفاد من الخبر ، وهو المسند في الأصل ، فالمؤكد في قولك (إن الله
واحد) . على ما ذكر النحاة ، إنما هو للوحدانية ، لا " الله " ، وبحول - إن - يعني تأكيد
(ثبوت المسند أصلاً ، وهو للوحدانية ، لله ، وهو المسند إليه) .

ففي شرح قطر الندى لابن هشام: (إنَّ وإنَّ ، ومعناها التوكيد، تقول: زيد قائم،
ثم تدخل - إنَّ - لتأكيد الخبر وتقديره ، فتقول : إنَّ زيدا قائم) (٢) ، وأشار السيوطي إلى
أن (إن المكسورة وإن المفتوحة لتؤكد النسبة ... أي تقوية وتثبيت النسبة كالكلمة بين
اسمها وخبرها ، وهي ثبوت المسند للمسند إليه ، نحو " إنَّ الله غفور رحيم " ، وهكذا
يصبح الخبر كالعمدة ، والاسم كالفضلة) (٣) .

وهناك إشارات كثيرة تشير إلى أن النحاة حاولوا توحيد المرفوعات
والمندوبات، فجعلوا الرفع للعمد كيف جاءت، والنصب للفضلات كيف اتفقت، فإذا حدث
لعمدة أن نصبت، فذلك تشبيه لها بالفصيلة ، فحبر (كان) في الأصل عمدة، لكنه نُصب
تشبيهه بالفضلة . وقال الأسترلابادي : " وأما من قال، وهو الحق، إن الرفع علامة للعمد
فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة للفضلات مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه
هذه المرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض الممد، وهو اسم إنَّ وأخواتها وخبر
كان وأخواتها ... إلى تشبيهها بالفصلة" (٤)

(١) محمد الكمل ، المفاتيح دمشق ، ١٩٧٦م، ص ٢٠٩ .

(٢) اب هشام ، شرح قطر الندى ويل للصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، ص

(٣) السيوطي ، الجمع ج ١/ ١٢٤

(٤) الرضي الأسترلابادي . شرح الكافية . ج ٢ / ٢٧٧ .

وعلى هذا فلا أرى جديداً أصاقه محمد الكسار ، وأخذ عليه تسعيته للنحاة غير المبرر وكان (الأجدر) به لو احتذى حذو ابن مضاء، الذي حمل على النحاة كثيراً ، غير أن ذلك كان بأسلوب علمي فقال: " ولبي رأيت النحويين، رحمة الله عليهم، قد وصموا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيافته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى العاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا " (١) .

١٠- الاتجاه الوصفي الاجتماعي

مرّ بنا في الفصل الأول أن المدرسة الوصفية السياقية اهتمت بسباق الحال Context Situation، فقد نظر لهرز أعلامها فirth، إلى المعنى على أنه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي ، به تتحدد معاني تلك العناصر، وفقاً لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما، معنى لا يثبت أن يتغير بالنسبة إلى الموقف المتغير الذي قد تستعمل فيه ، كما أنه وطماء هذه المدرسة الذين جاءوا بعده، أشاروا إلى مجموعة من العناصر التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك كالعصر البشري، وما يترتب على ذلك من تقسيم يُنسب إلى العالم K. Ammer .

- ١- سياق لغوي (٢) Linguistic Context .
- ٢- سياق عاطفي Emotional Context .
- ٣- وسباق ثقافي Cultural Context .
- ٤- سياق موقف Situational Context .

(١) ابن مضاء، الرقة على النحاة من ٨٠ .

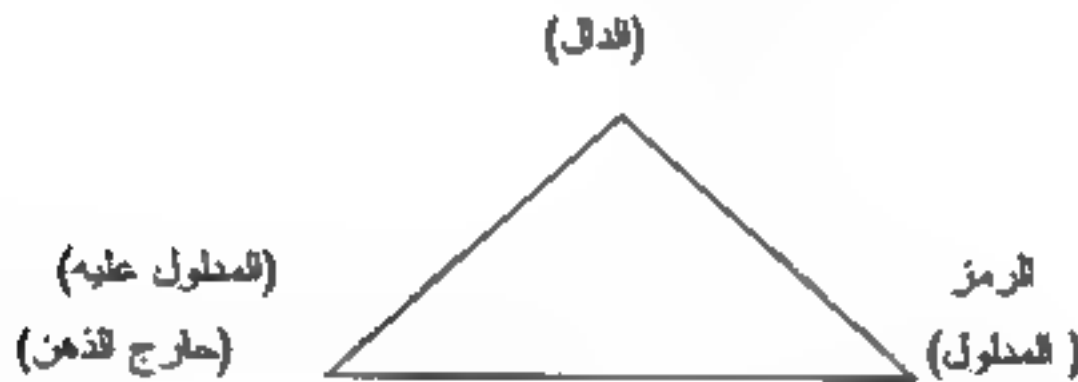
(٢) انظر : أحمد مختار عمر: علم الدلالة . مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢ ، ص ٦٩ .

وانظر: د. همامون * علم اللغة الاجتماعي . ترجمة محمود عبد القني عياد، منشورات (سلسلة المائة كتاب) بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٠ .

السياق اللغوي:

إن المتأمل للتراث النحوي العربي يلحظ أنهم يصدرون عن تصور واع للطاهرة اللغوية في إطارها الاجتماعي^(١) ، فكما إن هذه المدرسة ترى أن المعنى لا يتضح إلا من خلال الوحدة اللغوية ، أي وضعها في سياقات مختلفة^(٢) ، فإننا نجد أن علماء العربية صدروا عن مثل هذه النظرات، فهم يضعون حثتين للمفردة، سمي الجرجاني الأول (المعنى)، ويقصد به المعنى المعروف في الرمزي المعجمي ، وسمي الثاني (معنى المعنى) ويقصد به المعنى الذي يتلوه عن طريق الاستعمال ، وهو الذي يحقق التقيد والعرض والمجاز، يقول الجرجاني: " ما تصل إليه من المعنى بظاهر فهو (المعنى) ، فإذا كنت لا تصل منه إلى العرض بدلالة اللفظ - وحده - بل وجدت لذلك المعنى دلالة ثابتة تصل بها إلى العرض، ... فنذلك هو (معنى المعنى)، ويتلوه لك عن طريق المجاز، ... وذلك نحو: (طويل النجاد كثير الرماد).^(٣)

وهذا ما عُرِف في الدراسات اللغوية الأوروبية الحديثة (The meaning of meaning) ، بل إن " معنى المعنى " ذلك المصطلح الذي أشار إليه الجرجاني، كان عنواناً لكتاب (أوغدن ورينولد، ١٩٣٢م) (The meaning of meaning)، الذي حاول فيه توضيح فكرة المعنى من خلال القاعدة المشهورة التي تسميها (المنطق الأساسي)^(٤) .



(١) انظر: بهاء المومني، نظرية النحو العربي، ص ٩٢

(٢) أحمد مختار حسر ، علم الدلالة ، ص ٦٨

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٣ .

(٤) رشيد العبدوي، الألفية بين عهد القاهر والمحشين ، ص ١٩

وقد أشار فيها إلى أن أية علاقة رمزية لها ثلاثة جوانب أساسية هي :

أ. الرمز نفسه : وهو في دراسة اللغة (الكلمة المنطوقة) مثل (منصدة).

ب. المحتوى الفعلي : الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع الكلمة (منصدة).

ج. الشيء نفسه : وهو (المنصدة) وقد يطلق عليه (المقصود) أو المعنى ، ويلتقي الجرجاني مع علماء اللغة المحدثين في التمييز بين المعنى والعرض ، وذلك كما يقول : زيد كالأسد ، فإنها تختلف عن معنى قولنا : (كأن زيدا الأسد)، فالثانية أكثر قوة من حيث المعنى، ولكن الجملةين لقائنا غرضاً واحداً هو تشبيه زيد بالأسد ^(١) .

ويدخل في السياق اللغوي اختلاف المعنى لكلمة واحدة في السياقات المتنوعة وذلك نحو قولنا ^(٢) :

١- أكل علي طعامة.

٢- أكل علي مال اليتيم .

٣- أكل علي أصابعه تنماً.

٤- أكل علي ضربة على رأسه .

٥- أكله جنده .

٦- علي يأكل صرّه .

٧- علي يأكل لحوم الناس .

ولعل هذا قريب من مفهوم " احتمالية الوقوع " Collocability، عند هيرث ^(٣) ،

وهو يقوم على أساس تبديل المفردات المحتممية، أو تبديل أنواع السياق اللغوي لإصدار الأحكام .

(١) انظر : الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١ .

وانظر : رشيد الحيدري الأتسية بين عهد القاهر والمحدثين ، ص ١٩

(٢) ابن منظور ، لسان العرب . مادة (أكل).

(٣) أحمد مختار عر ، علم الدلالة . ص ٧٥ .

ولعل هذا يتفق مع ما عثر عنه Joos بالتوزيع Distribution، والذي يفسر من خلاله اختلاف المعنى باختلاف السياق، وشرح ذلك بواسطة المفردة Code، التي ذكر أنها أربعة عشر استعمالاً موقعياً^(١).

السياق العاطفي :

وقد لاحظ النحاة ما يكون من تعبير صغلت للخطاب وعلمصره وفقاً لمرارة المحاطب والأحوال التي تعتريه ، مما يدخل في نطاق السياق العاطفي الذي عده علماء اللغة الاجتماعي المحدثون ، مطلباً مهماً لدراسة اللغة ، من ذلك قول المبرد: " والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي ، وإنما سمي هذا أمراً ونهيًا، وقيل للأحرار طلب للمعنى، فأم اللفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع الله بريد، ويعبر لحالد، فإنم تقول : سألت الله، ولا تقل: أمرت الله، وكذلك لو قلت للطبيعة: انظر في أمري، أصغني لقلت: سألته، ولم تقل: أمرته " (٢) ، " لأنك تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه " (٣).

وكذلك فقد تدخل موقف الخطاب في الاختيار النحوي ، فالمنادي " إذا كان بعيداً أو من هو في منزلته من ناتم أو ساء ماديته بـ (يا ولها وهيا)، وإذا كان قريباً دعوته بـ (أي والهمرة) ، وإذا كان مندوباً دعوته بـ (وا) " (٤).

ولجد في آراء مجموعة من النحاة صدوراً واضحة عن فهم الحالة النفسية العاطفية التي يعيشها المتكلم ، وذلك عندما عالجوا بعض الشواهد التي وردت باستعمال أسلوب النداء، وليس فيها للقصد من النداء وذلك نحو (٥) :

(١) السابق ، ص ٧٦

(٢) المبرد، المقاصب ج ٢ / ٤٤ .

(٣) السابق، ج ٢ / ١٢٢ .

(٤) الزمخشري، المعصل ص ١٤٤ .

(٥) نترجم في هذه الشواهد انظر : الرسالة التي كتبتها الباحثة لتيل درجة الماجستير وهي بعنوان " جملة النداء

بين النظرية والتطبيق " ، عام ١٩٩٠، ص ٢٨ - ٤٢ .

١ - إذا تبع أدلة النداء "ليت" ، وذلك في نحو قوله تعالى : " يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً " (١) .

٢ - إذا تبع أدلة النداء "رب" وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم " يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة " (٢) .

٣- إذا تبع " يا " حبذا ، وذلك نحو قول جرير :

يا حبذا جبل للريّان من جبلٍ وحيتا مسكن الرّيان من كانا (٣)

٤ - إذا تبع يا للدعاء ، وذلك نحو قول الفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة :

يا لرغم الله ألقاً أنت حاملة يا ذا الحنا ومقلّ للورور والمطل (٤)

٥- إذا تبع "يا" الأمر، وذلك نحو قوله تعالى : " ألا يا اسجدوا لله الذي يخرج الحب من السموات والأرض ويعلم ما تسرون وما تخفون " (٥) .

وعلى هذا ذهبوا إلى عدم تقدير منادى، وذلك لإدراكاً منهم لأن الإنسان بطبعه يتفاعل تفاعلاً داخلياً يعبر به عن ذاته الفكرية ، بلول من التأمل والحوار الذي يغلب أن يكون باطنياً بين الإنسان ونفسه .

وقد استعمل العربي النداء في تحقيق هذه التفاعلات الذاتية مفصلاً عن حالات نفسية يعيشها، نون أن يكون هناك محصور بالنداء يُنتظر منه الانتباه، وقد أشار ابن جني في تفسيره للآية الكريمة " ألا يا اسجدوا " ، بقوله :

" فجاء يا ولا منادى معها، قيل يا، في هذه الأماكن - يعني التي نجيء فيها من غير ذكر المسمى - قد جردت من معنى النداء ، وخُصّت تنبيهاً ... لما قول أبي العباس : إنه أراد

(١) سورة النساء ، الآية ٧٣

(٢) ابن هشام ، محيى اللبيب ص ١٠٠ "رب"

(٣) المرادي، الفجى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قلاوة ، المكتبة العربية، ط ١ ، ١٩٧١ ، ص ٣٥٧ .

(٤) ياقوت الحموي، معجم البلدان . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دعت ، ص ٢٨٥ .

(٥) سورة النمل . الآية ٢٥

“ ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فرود عتدنا ” (١) وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الفارسي (٢) ، والمالقي (٣) ، وكذلك أبو حيان (٤) .

السياق الثقافي

وقد صدر النحاة عن فهم السياق الثقافي Cultural Context الذي يُعد أصلاً من أصول علم اللغة الاجتماعي ، وذلك بأمانة كثيرة نذكر منها ، تعبيرهم عن حروح بعض الألفاظ عن حدود دلالتها الحرفية، بما يشير إلى أن الاختيار الثقافي المشترك بين أهل اللغة شكل ملحظاً إضافياً في ضبط قواعدهم ، وذلك نحو قولهم لقول العرب: (يا ابن أم) ، ويا ابن عم ” فإنهم جعلوها واحداً بمنزلة خمسة عشر، وعطّلوه، بكثرة الاستعمال، واستشهدوا على ذلك بأن ” الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رَحْمَ بيته وبيته : يا ابن عم ، ويا ابن أم، حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عن حوله ... ” (٥) .

وكذلك فإنهم يفسرون التلازم التركيبي بين عناصر بعض الألفاظ، وذلك نحو قولك : ” كلمته فاه إلى في ” ، بالاحتكام إلى مدلولات هذه الألفاظ الاجتماعية ، قال سيبويه: ” واعلم أن هذه الألفاظ لا يفرّد منها شيء نون ما بعده ، وذلك أنه لا يجوز أن نقول كلمته فاه، حتى نقول: إلى في، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فالما يصح المعنى، إذا قلت: إلى في، ولا يجوز أن نقول : يا بعتة يدا، لأنك إنما تريد أن تقول : أخذ مني وأعطاني ، وإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأنهما عملان... (٦) .

وكذلك فإنهم يلتفتون إلى حال المتكلم ومستواه الثقافي، ويفسرون من خلاله ثلوع العبارة: ” فإذا كان المتكلم من موالد الناس حدث عن نفسه بمثل (أنا)، أما ” الله تعالى فيحبر عن نفسه بلفظ ملك الأملاك نحو (نحن قسماً)، و(إنا أعطيتك)، وهو وحده لا

(١) ابن جني ، الخصائص ج ٢ / ١٩٦ .

(٢) السابق، ج ٢ / ١٩٦ .

(٣) المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني تحقيق أحمد الحارط ، دمشق ، ١٩٧٥ م، ص ١٥٢ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٧ / ٦٩ .

(٥) السجود ، المقاصب ج ٤ / ٢٥١ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ج ١ / ٣٩٢ .

وانظر - هذا الموضع - : نظرية النحو العربي . ص ٩٢ .

شريك له، لأن القرآن نزل بلغة العرب، والملك والرئيس والعالم يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة، فيقول قد أمرنا لك بكدا، وهو الأمر وحده ...^(١).

ويبقى النحاة في كثير من الشواهد مع آراء للعالم النمساوي كارل بيلر^(٢) (من علماء المدرسة الوظيفية)، فقد دعا إلى دراسة اللغة في إطار عوامل رئيسة ثلاثة يتصلها الموقف، وهي المتكلم والمستمع والأشياء، (أي عاصر الموقف للمحنة وأوصاءها التي هي موضوع للكلام، ويرى أن الرمز اللغوي يقوم على التوازن وهذه العوامل، فليس أدل على ذلك من المثال الذي صبره ابن جني بقوله: " ألا ترى إلى قوله^(٣) .

نقول - وصكت وجهها - بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس^(٤)

فأذا سمع كلامها مباشرة، أي قولها: (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس)، وشاهد نصك وجهها بيمينها في الوقت نفسه، سيكون أشد تأثيراً وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين^(٥) .

وذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك، إذ رأى أن الحال المشاهدة (الحدث غير الكلامي) ، يمكن أن يدوب عن اللفظ، ويكون ذا تأثير في بيان المعاني الخفية، التي تترتب عليها المعاني الدلالية: قال: "ومن ذلك ما ألهم من الأحوال المشاهدة مقام لأفعال الناصبة، من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض، ثم أرسله فسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، وأصاب في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به"^(٦).

ولا أرى بأساً في إنهاء هذه الموازنة بقول ابن جني تتمثل فيه قمة الاهتمام بالسباق والبعد الاجتماعي بوجه علم، ومصدره على شكل أمنية. وقول ليفرث Firth أحد أهر العلماء الوصفيين الاجتماعيين الذين جعلوا من السياق نظرية منظمة. يقول ابن

(١) ابن هشام، شرح قطر القندي، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) نجاد الموسى، نظرية النمو العربي، ص ١٤٧.

(٣) يعقود الشاعر: نجم بن الحارث بن يزيد السدي.

(٤) ابن جني، الخصائص ج ١/ ٢٤٥.

(٥) ابن جني، الخصائص ج ١/ ٢٤٥.

والمقاعس: الذي يدفع صدره على الأمل والخلف بصورة متوالية.

جني " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق ، ويونس وعيسى بن عمر ، والحليل وسبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في المنطقة والوقت من علماء اللغتين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وتلك الحضور ما لا تؤديه للحكايات ولا تصيبه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامس ما في أنفسهم ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعد جميع من يحصر حاله صادقاً فيه ، غير متهم للرأي والعقل " (١) .

فابن جني يرى أن الإشارة وما تصاحبها ، أي الحدث غير الكلامي ، أبلغ طبعاً من العبارة أو الحدث الكلامي ، حتى لو شُفِّت هذه العبارة بأغظ الأيمان ويقول فيرث Firth: " إن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال ، وذلك السياق يشمل المشارك البشري أو المشاركين ، ماذا يقولون ، وماذا يجري ، ويوجد فيه عالم الأصوات سياقه الصوتي ، كذلك النحوي والمعجمي بجدل سياقاتهما فيه ، وإذا أردت أن تبحث عن الخلفية الثقافية الأصلية ، فعليك بسياقات خبرة المشاركين وتجاربهم ، فكل شخص يحمل معه ثقافته وجزءاً كبيراً من واقعه الاجتماعي أينما ذهب . وبعد فراغ عالم الأصوات والنحوي والمعجمي من عمله يعقب ذلك عملية التكامل الكبرى التي تنبثق من عملهم في الدراسة الدلالية ، ولهذه الدراسة السياقية والتجريبية احتفظ بمصطلح علم الدلالة Semantics " (٢) .

فهو لا يتصور علماً للدلالة دون دراسة للسياق ، ومن ثم فإنه يمكن أن نلمس توافقاً كبيراً بين آراء العالمين ، إلا أن لابن جني الأصالة في هذه الآراء الناصجة دون تخيير ودون تجنُّ على غيره . " أصاب في حكم المملووظ به البقعة ، وإن لم يوجد في اللفظ ... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به " (٣) .

(١) ابن جني ، الخصائص . ج ١ / ٢٤٨ .

(٢) Firth, Papers in Linguistics, Oxford University press, London, 1957 p 17

(٣) ابن جني ، الخصائص . ج ١ / ٢٤٥ .

ولا أقل على التفتت النحاة للعرب بوجوب الإحاطة بالأشياء ، من مثال ابن جني الذي لعب فيه النظر إلى دلالة إمساك الفتاة برمالم بحرها. بما يُعطى عن كثير من التفسيرات المحتملة للنص الواحد ،^(١) وكذلك فإن للمثل الذي صرّبه ابن جني وهو قول العرب (رفع عقيرته) ، أوضح أنه لم يكتسب هذا المعنى بالأصوات المكونة له ، بل اكتسبه من السياق الذي صاحبه

التنخيم

مرت بها بعض الشواهد^(٢) التي تُعدّ إرهاباً يعكس حضور التنخيم في أدهاس السحابة ، وهم يُحلّلون الظاهرة اللغوية ، فالأمثلة التي ذكرها ابن جني للاعتماد على ما وصفه بالتنطويح والتنطريح والتعظيم والتعظيم ، وزيادة قوة اللفظ والتعظيم من النمطيط ، وإطالة الصوت ، بالعرف تكشف عمّا يعنيه المحذون بالتنخيم بما يزدنيه من وظيفة نحوية ودلالية في الجملة^(٣) ، فابن جني وإن لم ينكر السبر والتنخيم ذكراً مباشراً ، إلا أنه من خلال الكلمات التي استعملها يلتقي مع علم اللّغة الحديث ، من ذلك قوله التنطريح^(٤) من " طرح الشيء " إذا طوّقه ورفع وأعلاه. والتنطويح^(٥) : من طَوَّح به ، ذهب هذا وهناك .

والتعظيم^(٦) : ظاهرة صوتية ناتجة عن حركات عمودية تُغيّر من شكل حُجرات السرين بالتقدير الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المعيّنة.

فقد أشار بيتر ليدفوجد Ladefoged ، إلى أن المقطع المنبور غالباً ما يكون له حركة طويلة ، وأنه يُنطق بكمية أكبر من الطاقة^(٧) ، وعلى هذا ، فالعلاقة واضحة بين السبر وطول المقطع ، وهذا يتفق مع معنى التنطريح والتنطويح والنمطيط لـ (اللام) في "رجلاً" بقوله : " ونتمكن في نمطيط اللام وإطالة الصوت بها " على أن القوة والتمكن في

(١) النظر : الفصل الثاني . ص ٩٥ .

(٢) انظر : الفصل الثاني . ص ١٠٠ .

(٣) انظر : عبد الكريم مجاهد ، : دلالة اللغوية عند العرب . ص ١٨٠ .

ونظر : مصدر حملية ، فهو الدلالي . ص ١٢٤ .

(٤) ابن منظور . اللسان . مادة طرح .

(٥) ابن منظور . اللسان . مادة طرح .

(٦) تمام حسن ، مفاهيم البحث في اللغة . ص ٩٠ .

(٧) إيراهيم قيس ، الأصوات اللغوية . مكتبة نهضة مصر ، د.ت. ص ٨٢ .

الطلق لا تقع على جميع مقاطع الكلمة، وإنما على بعضها، أو على أجزاء من الكلمة دون غيرها .

وكذلك يلتقي ابن سينا مع تعريف المحدثين للتنغيم، وذلك من حيث هو تعبيرات موسيقية تتأوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، يحصل في كلامنا نغمة وهذب، وذلك حسب المشاعر والأحاسيس التي تتكبد، من شك و يقين، وبسبب وإثبات، وإعجاب أو استنهام. فقد شبه تمام حسن التنغيم في الكلام المنطوق بالترقيم في الكلام المكتوب ، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى اللطيفي للجملة ، وقسمه إلى ستة نماذج هي^(١):

- ١- النغمة الهابطة الواسعة .
- ٢- النغمة الهابطة المتوسطة .
- ٣- النغمة الهابطة الضيقة .
- ٤- النغمة الصاعدة الواسعة .
- ٥- النغمة الصاعدة المتوسطة .
- ٦- النغمة الصاعدة الضيقة .

وهو متأثر في تقسيمه هذا بالتقسيم الذي قدمه هول Hall للتنغيم في اللغة الإنجليزية، حيث يقول : (وهناك ثلاثة اتجاهات للتنغيم في اللغة الإنجليزية تسمى أحياناً حدود العبارة Clause-boundaries، وهي ارتفاع في النغمة على النهاية الأخيرة لسلسلة النغمات، وتشبه في مدلولها علامة الاستفهام ، أو هبوط في النغمة، وغالباً ما تستعمل في الأسئلة التي لا تحتاج إلى جواب ، كالاستفكار ، أو بقاء النغمة في المستوى نفسه، وتشبه في دلالتها الفاصلة في الترقيم ،^(٢) وقد أضاف تمام حسن ما يقبل هذه النغمة الأخيرة، وهو ما سماه (النغمة المسطحة)، وضرب لها مثلاً بقوله: " ومن أمثلتها الوقوف عند

(١) تمام حسن ، مفاهيم البحث في اللغة . ص ١٦٥ .

وانظر تمام حسن . اللغة العربية معانيها ومبانيها ، ص ٢٢٩ .

(٢) Robert Hall: Introduction to Linguistics. Motilal Banar Sidess. Delhi, India. 1969.pp. 115-116

الفواصل الثلاث في قوله تعالى ^(١) : (فإذا يروق العصر وخسف القمر ، وجمع الشمس والقمر ، بقول الإنسان يومئذ أين المعمر *) ^(٢) .

ومما يُعجب له أن جلَّ الباحثين المعاصرين من عرب ومستشرقين يعطون دور علماء العربية في التنعيم، ويعدونه من منحرفات علم اللغة الحديث، يقول تمام حسار: " إن دراسة النبر والتنعيم في العربية تتطلب شيئاً من المجازفة، لأنها لم تعرف ذلك في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئاً من هاتين الناحيتين " ^(٣) . ويقول أنيس فريجة: " إن قضية النبرة لم يُعرها العرب أكل انتباه، ولم يعطها لعويو العرب حقها من العناية، حتى أنهم لم يضعوا لها لفظاً خاصاً، وسمي قضية النبرة وأثرها في الحركة من حيث الطول والقصر " ^(٤) .

ويرى هنري فليش Henry Fleisch: " نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم " ^(٥) ، ويذهب إلى أن " العربية لا تنصف شيء من النبر الموسيقي " ^(٦) ، بحالعه في ذلك بروكلمان في كتابه عن اللغات السامية Semitische Sprachwissenschaft حيث يقول: " في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، وينوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً يقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويلاً، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها " ^(٧) .

وقد اتضح مما بيّناه أن علماء العربية تطرقوا إلى مدلولات النبر والتنعيم، وإن لم تكن المصطلحات لديهم ثابتة، مما يجعلني أرى أن النظرة الموضوعية تُشير إلى أنهم، ولا سيما ابن جني، كانوا قد وصعوا اللبنة الأولى .

(١) الأيتان ٨ ، ٩ من سورة القلعة .

(٢) تمام حسار ، مفاهيم البحث في اللغة ، ص ١١٦ .

(٣) السابق، ص ١١٣-١١٤ .

(٤) أنيس فريجة، اللهجات واللساندراسات العربية العلمية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٧-

(٥) هنري فليش، العربية الفصحى تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٩، ١٨٢

(٦) العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ١٨٢ .

(٧) نوح العامة، رمضاني عبد القوي، مصر، دار المعارف، ١٩٦٧م، ص ٥٤

ولا شك في أن المنهج الوصفي المعاصر قد جنى موضوع النير والتتبع
بموايسه الدققة، التي تفوق ما أشار إليه القدماء، ولكن هذا لا يعني إغفال القدماء له
عدلاً كما رأينا، بل لقد أشاروا إليه إشارات دالة في كثير من المواطن .

ماخذ على المنهج الوصفي

من الواضح استبعاد المعنى عند الوصفين مع إقرارهم بأهميته، وذلك لطبيعتهم أن
المعنى لا يمكن إحصاءه للدراسة الوصفية العلمية الدقيقة التي يمكن أن تخصص لها
الأنظمة الظاهرة^(١)، وقد أدى ذلك إلى النتائج الآتية :

١- إن نظرة الوصفين للعلاقة بين الدال والمدلول، على أنها تمثل توليداً ضرورياً
(شكلياً)، كان نتيجة إلى أنهم درسوا وجهاً واحداً للظاهرة اللغوية، وهم بذلك كمن " يصف
صنع السفن من غير إشارة إلى البحر " ^(٢)، ومن ثم فقد قصر المنهج الوصفي في دراسة
العلاقات بين الجمل المختلفة ذات العلاقة^(٣) وذلك نحو قولنا :

كتب محمد الرسالة .

كُتِبَت الرسالة .

أو العلاقة بين الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية نحو :

ذهب الولد صباحاً إلى السوق .

متى ذهب الولد إلى السوق ؟

أين ذهب الولد صباحاً ؟

٢- لم يستطع المنهج الوصفي تحليل الجمل التي تشمل على شيء من الموض، وذلك
نحو :

العاملون والطلاب المجتهدون خيرٌ راغبين في إضاعة الوقت، فالصفة (المجتهدون)،

قد تصف العاملين والطلاب، وقد تصف الطلاب فقط .

(١) مراد زكريا، جدور اللبنانية، الكويت، حواش كليات الآداب، جامعة الكويت، العدد الأول، ص ٨ . وانظر

سيف خرما، أصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٩٤ .

(٢) سيف خرما، أصواء على الدراسات المعاصرة، ص ٢٩٤ .

(٣) انظر . دنيل مقيس - علم اللغة . ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصغر، الموقف الأدبي، العدد

١٣٥-١٣٦، ص ٢٢٣ .

٣ لم يُجرِ الوصفيون دراسات لغوية تطبيقية متكاملة على اللغة المكتوبة والمطوقة، مع أن الوصفيين أجادوا في الكشف عن قواعد لغات مطوقة، كالعلة للهود الحمر في أمريكا.

٤ ربما كان عدم الاهتمام بالمعنى سبباً رئيسياً جعل من نماذجهم، ولا سيما نموذج هاملين (رغم دقته الرياضية)، نماذج قاصرة لم تتجاوز تصنيف العناصر اللغوية إلى مؤلفاتها المباشرة، بينما أعطى الصدور عن المعنى ليس جلي قدرة على بناء تصور رياضي للظاهرة اللغوية، والنفاز منه إلى فرز التراكيب الصحيحة نحويًا (شكلياً) ودلاليًا، والتراكيب الصحيحة شكلياً فقط، وتجاوز ذلك بإضافة عناصر تحويل يلتقي بها مع المنهج التحولي كما ستوضح فيما بعد .

هذا إضافة إلى الإحساس بصعوبة التطبيقات الرياضية على الظواهر اللغوية (١) .

(١) حلمي خليل ، انظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ص ١١٧

المبحث الثاني المنهج التحليلي

أسهم المنهج التحليلي في تفسير الظاهرة اللغوية، وذلك بأن بدأ بدراستها من
الدهن البشري إلى الواقع اللغوي. وأصحاب هذا المنهج يرون أن العملية اللغوية تتألف
من أربعة عناصر هي :

العنصر النحوي :

ويشمل الوحدات التركيبية لهذا العنصر، كل الجمل النحوية ذات النظام الدقيق،
وهو عنصر توليدي يُنتج جملاً غير محدودة من الجمل النحوية .

العنصر التحليلي :

وهو المسؤول عن تحويل الجمل الأساسية Kernal sentence إلى جمل أخرى
(كالاستفهامية والشرطية ... إلخ).

العنصر التركيبي :

والهدف منه إنتاج جمل صحيحة في صياغات لغوية مكتوبة أو مطبوعة .

العنصر الدلالي :

ويهدف إلى ربط الشكل بالدلالة .

ومن ثم فإن المنهج التحليلي يدرس اللغة من خلال معيارين :

١- معيار الشكل .

٢- معيار المضمون (الدلالة).

ولما كان السعاة العرب قد صدروا عن مثل هذه المعايير، فإنه يمكن إقامة موازنة
بينهم وبين المحدثين من أصحاب المنهج التحليلي في النقاط الآتية :

١- العلاقة بين الفكر واللغة

لا شك أن المنهج الوصفي أسهم بشكل علمي جاد في دراسة الظاهرة اللغوية، إلا
أنه قصر عن الإحاطة بها، ففقدت به سبله عند الوصف والتصنيف، وربما كان السبب
الرئيسي في ذلك هو استثناء المعنى مع قواعدهم بأهميته فظل المعنى عديم نتيجة
دلالية تمرر لغوي مكون من الارتباط بين الموضوع الخارجي والصورة الذهنية لذلك

الموصوع بصورة عضوائية، وربما زاد في تلك استناد بعض روادها أمثال بلومفيلد إلى الفلسفة السلوكية، مما جعل الظاهرة للدالية، عملية سلوكية، وأصبحت عملية ذهنية فكرية^(١)، ومن ثم ظل المصهج الوصفي قاصراً عن تفسير القدرة الخلاقة لدى المتكلم في إنتاج عدد غير محدود من الجمل التي لم يمتنعها من قبل، وكان هذا إرهاباً لميلاد المصهج التحويلي على يد تشومسكي، الذي جهد في دراسة الطاقة اللغوية الإبداعية عند البشر، وقد اقتصار في الإنسان منذ طفولته " لديه طاقات فطرية يُعالج من خلالها حصيلة الإشارات المقدمة إليه من محيطه، وأن محتوى هذه الطاقات الفطرية ليس له أية علاقة باللغة، الخاصة التي سيتعلمها " ^(٢)، وبذلك التقي تشومسكي مع المفكرين أمثال ديكرت الذي يرى أن هناك علاقة وثيقة بين الفكر واللغة، وليس هناك فكر بدون لغة، ولا لغة بدون فكر " ^(٣)، وبدأ تكثر تشومسكي بديكارات في كتابه (علم اللغة الديكارتي) الذي عرّض فيه نظرية إبداعية للغة ^(٤).

وكذلك التقي مع العالم اللغوي الألماني فون هومبولت (Wilhelm von Humboldt)، الذي يرى أن اللغة (تستحتم وسائل محدودة استخداماً غير محدود، وأن النحو ينبغي أن يصف العمليات التي تجعل ذلك ممكناً) ^(٥).

وقد صدر علماء العربية عن مثل هذا التصور الفكري مشيرين إلى تلك العلاقة القوية بين الفكر واللغة، فلا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده إلا بالكلام " ^(٦) فابن حزم جعل قوام وجود الإنسان اللغة، من حيث هي حجة عليه، فيكون الكلام حجة العقل على الإنسان، مثلما كان العقل حجة الإنسان على وجود الإنسان، وهو في هذا يلتقي مع ديكرت في مقولته المشهورة التي يربط فيها بين الفكر والوجود، فكأن ابن حزم يقول:

(١) مازن الوعر، دراسات لغوية تطبيقية، ص ٢٦

(٢) دانييل ماثيس، علم اللغة، ترجمة سويل عثمان وعبد الرزاق الأصغر، مقالة منشورة في مجلة (الموقف الأدبي)، العدد ١٣٥/١٣٦، ص ٢١٧.

(٣) رشيد السيد، الأكاديمية بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، عدد ٣، مجلد ١٨، ١٩٨٩م، ص ٩.

(٤) دانييل ماثيس، علم اللغة، ص ٢١٧.

(٥) مهدي الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٥٤.

(٦) عبد السلام المسدي، التفكير اللغوي في الحضارة العربية، ص ٥٦.

"أنا أنكم، فأنا أعقل، فأنا موجود" (١) وذلك كانت اللغة من السمات التي تميز فيها الإنسان عن الحيوان (٢).

وقد مرّ ابن جني هذه الطائفة معنًا نكيًا، ينطلق فيه من تصور يتمثل في وعي الإنسان بأهمية اللغة المعبرة عن المعاني في وجوده بوصفه إنسانًا، بتصوره لطريقة العرب في وضع لغتهم "وذلك أنهم وروا أحوالهم وعرفوا مصابير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى تعبيرات عن المعاني، ونفها لا يذ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيها بدلوا، أ بالاسم أم بالفعل أو بالحرف، لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جميع، إذ المعاني لا تستعصى عن واحد منهن" (٣).

وقد بلغ الربط بين اللغة والفكر ذروته عند عبد الفاهر الجرجاني الذي اعتقد أن كل قوى العقل والفكر والفريضة تبقى حبيسة ما لم يُعز عنها بالكلام، إذ "لولا لم تكس لتتعدى فوائد العلم عالمة، ولا صح من العاقل أن يفتق عن إزاهير العقل كمائمه، لتعطلت قوى الحواسر والأفكار عن معانيها، واستوت القصبة في موجودها وفانيها، ولكان لإدراك كائدي ثنائيه من الأضداد، ولتقت الفلوب مقفلة على ودائعها، والمعاني مسجونة في مواضعها، ولصارت القرائح عن تصرفها معقولة، والأدهان عن سلطانها معرولة" (٤).

٢- ثنائية (الكفاية - الأداء)

ميز تشومسكي بين الكفاية أو القدرة Competence والأداء أو الإنجاز Performance، وهما يقابلان ثنائية (اللغة - الكلام) عند الوصفيين، وذلك من حيث إن اللغة هي ذلك الرصيد الداخلي الذي يمتلكه كل فرد من الجماعة، وليس للفرد عليها أي سلطان، ولا يستطيع حلقها أو تعديلها عند الجماعة، أما الكلام فهو لا يكون موضوعا للعلم، لأنه متعدد الأوجه، فردي، إلا أنه يفرق عن الوصفيين، في أنه يرى في الكفاية،

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ط٢، مطبعة الإسلام بمصر، دت، ط١، ص ٢٩.

(٢) سمر: انما حظ الحيوان، ج٧، ص ٧٢.

وانظر، السدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ٥٧.

(٣) ابن جني، المحقق، ج٢/٣٠.

(٤) الجرجاني، سرار البلاغة في علم البيان، نشر محمد رضا، ط٢، القاهرة، ١٩٥٩.

هي القدرة للعبودية على الخلق والتوليد ، المسؤولية عن إيجاد البنية العميقة Deep structure و الأداء يقابل الجملة للمنطوقة Surface Sturcture .

والمصيح التحويلي يرى أن البنى السطحية مستمدة من البنى العميقة التي تمثل الشروط الضرورية لتعلم اللغة، نظراً لوجود كليات لغوية مشتركة لدى الإنسان^(١) وقد أشار عدد القاهر للجرجاني إلى أن تنسيق الكلام وترتيبه يكون موافقاً لم في العقل، وأن البنية الموجودة في النص (البنية العميقة)، موافقة للبنية في النطق (السطحية)، يقول: "إنه لا بُدَّ من ترتيب الألفاظ، وتوالياها على النظم الخاص ... إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب أن يكون المعنى - أولاً - في النص ، وجب للفظ دلالة عليه، أن يكون مثله - أولاً - في النطق " (٢) ، أي وجب أن يتحول ما في النص إلى بنية منطوقة، وهي الجملة المطابقة للقواعد عند التحويليين .

٣- السليقة Competence

يرى تشومسكي أن ابن اللغة ، منذ بدء خلقه، وهو يكتسب اللغة من والديه، ومحيطه، يكتسب المعرفة باللغة من خلال تعرض تلقائي، ومن دون أن يتدرج عبر تمارين متخصصة ، فيستطيع من ثم، وبدون القيام بأي مجهود يُذكر، استعمال بني مُعقدة وقواعد موجهة للتعبير عن أفكاره وصن لهاسيبيه^(٣) .

وهذا يلتقي مع تصور ابن جني في صدور ابن اللغة عن سليقة طبيعية ، بمعنى أنه عفوي، في تأليف الكلام وفي فهمه ، وقد أورد ابن جني مثالا يوضح فكرته، يتضمن سؤال أبي الحسن الأحمش لأعرابي ، عن تفسير (الخباري) هجيب الأعرابي ، بأن تصغيره (حبرور)، ويُقال ابن جني هذا الرد بأن " هذا الجواب من قصر العرص، ولم يحفل باللفظ ... وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن الأحمش بما هو العرص عند العامة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية، وتقوم مخصوصين

(١) انظر : زكريا إبراهيم - مشكلة البنية - ص ٣٢ .

(٢) الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ص ٤١

(٣) انظر : رشيد العبيدي - الأممية بين عبد القاهر والمحدثين - ص ١٨

من بين أهل الدنيا أجمعين " ثم يضيف خبراً يقوي به مفهومه السابقة، يقول: " ومحو من ذلك أني سألت الشجري، فقلت: كيف تُجمع المحرّج؟، فقال وليس فرقة حتى أجمعه^(١). وبذلك يلتقي ابن جني مع تشومسكي في أن ابن اللغة يكون عارفاً بالمعنى العام للغة^(٢) .

وقد أشار الجرجاني إلى مضمون السابقة موضحاً ذلك بأن ابن اللغة، مع تمثله لقواعدها، ربما لا يستطيع تعاليل الخطأ الحاصل فيها، رغم إدراكه له، وقد مثل لذلك بالأعرابي الذي قال حين سمع المؤذن يقول " نشهد أن محمداً رسول الله "، بالنصب، يعني رسول الله، فأكره، وقال: صنع ماذا؟ لأن الأعرابي أدرك احتلال التركيب مع عدم اكتمال البناء الصحيح للجملة، التي تكون كلاماً مفيداً، يقول الجرجاني: " أنكر من غير علم أن النصب يُخرج عن أن يكون خبراً، وبجته والأول في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار الأول في حكم اسم واحد احتيج إلى اسم آخر، أو فعل، حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة، إن كان لم يعلم ذلك، فلماذا قال: صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبراً " (٣) .

ومن ثم كان النحو عند علماء العربية أهمية كبرى، فالباحث من خلاله معني بالوقوف على مجموعة القواعد التي تمكن من (انتحاء سمّت كلام العرب)، معتقدين بأن (العرب بطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقلم في عقولها علة) . وهذا يتفق مع الأهمية الكبرى التي أولاه تشومسكي للنحو، فهو يعتبر " أن موقع النحو من اللغة هو بمثابة القلب من جسم الإنسان " (٤) .

٤ - الدلالة

مرّ بنا في الفصل الأول أن تشومسكي أخذ على الوصفين إقصاءهم لعناصر الدلالة في دراستهم للطاهرة اللغوية، ومرّ بنا أنه لم يتعجب - في البداية - فعلياً على هذه

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢/ ٤٦٦ .

(٢) انظر: بهاد الموصي: نظرية النحو العربي، ص ٥٩ .

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

(٤) محمود فهمي حجازي، مخفل إلى علم اللغة، ص ٦٩، ٧٠، ٧١ .

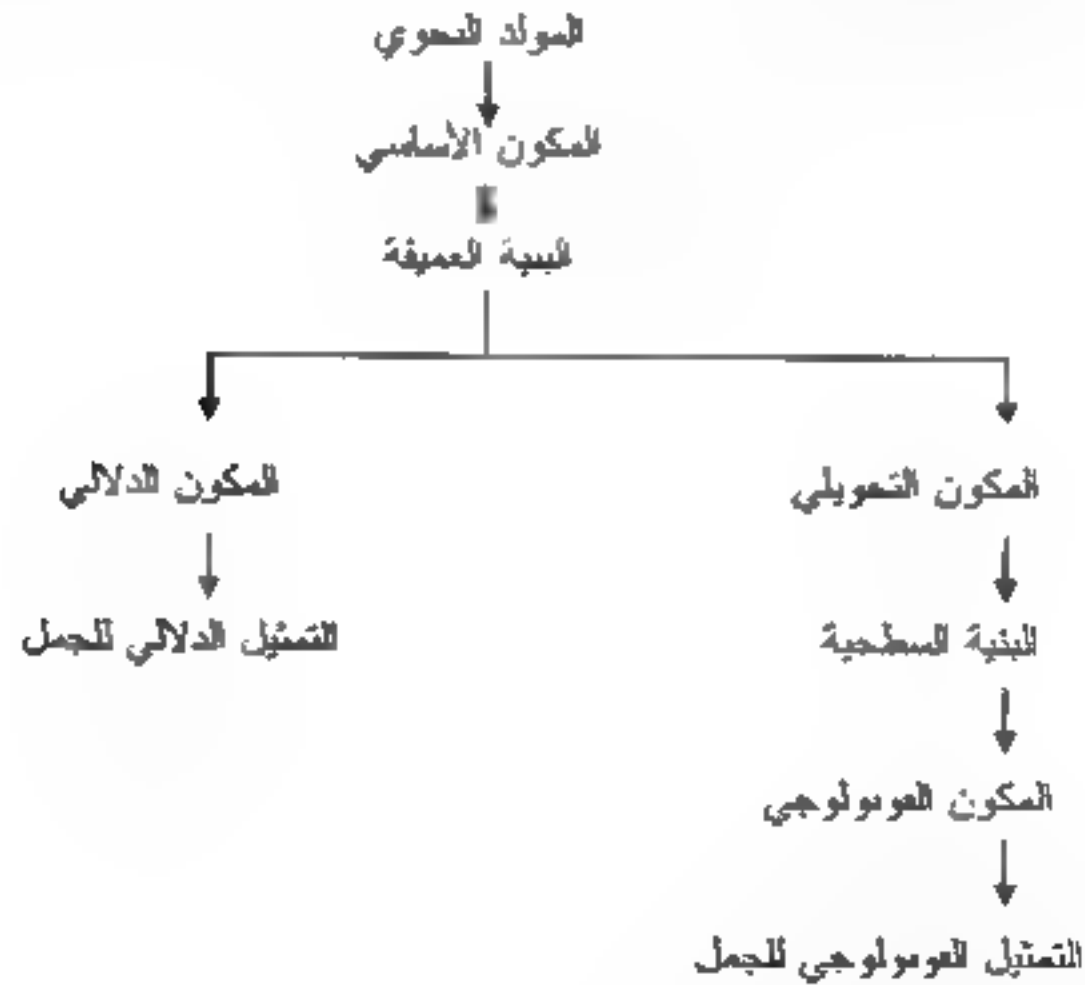
وانظر: ناهب خرما: أصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٩٩ .

المشكلة. إلا أنه فيما بعد وُفق مع بعض علماء اللغة التحويليين في جعل المعنى أساس في الدراسة اللغوية، لا سيما ما عُرِف بنظرية العامل والربط الإجمالي Government and Binding Theory .

وقد ترتب على هذا الاهتمام في الدلالة، أن جعلوا المكوّن الدلالي مكوناً رئيساً، في دراسة الجملة، فأصبح تشكيل الجملة في النحو التوليدي يتصنّف مطوْمتين من العواعد:-

الأولى: هي الأساس الذي تتولد منه البنية العميقة للجملة، وهذا ما يعبر عنه بالمولد الدلالي الذي يمتح الجملة معناها .

والثانية: هي المولد التحويلي الذي ينتقل بالبنية العميقة إلى بنية سطحية، وهذه بدورها يعبرُ عنها بالمولد الصوتي الذي يمتحها اللفظ، وهكذا فإن توليد جملة كاملة يتضمن المراحل التالية^(١) :



(١) انظر : ديفيد مقيس: علم اللغة ترجمة سهيل عثمان، ص ٢٢٢ .
وانظر : ديفيد خرما : أصواء على الدراسات اللغوية القاهرة ، ص ٢٩٩ .

وعلى هذا فمصطلح القواعد عد التحويليين يشمل :

- ١- المستوى الصوتي .
- ٢- المستوى الصرفي .
- ٣- المستوى النحوي .
- ٤- المستوى الدلالي .

وقد أشار تشومسكي إلى عناصر التحويل، من حيث ترتبها في (البنية العميقة)، بحسب وظائفها النحوية، وبذلك يرى التحويليون أن البنية العميقة معزولة عما يأتي :^(١)
١- إنها تكون الأساس بالنسبة للمكون الدلالي، ويتم التفسير الدلالي من خلالها .
٢- تكرر اعتماد مفهوم التحويل، وذلك أن التحويل عملية ذهنية تقرر بين بني الجمل (العميقة) والسطحية .

٣- تحدد الوظائف النحوية، وترتب عناصر الجملة .

وقد مرّ بنا في الفصل الثاني^(٢) مظاهر اهتمام علماء العربية بالجانب الدلالي، والجانب الدلالي هو : " أول واجب على المعرب " كما يرى ابن هشام. وعلى هذا خرج بيت رهير^(٣) :

نَقِيّ نَقِيٍّ لَمْ يُكْثَرْ غَنِيْمَةٌ بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِجَقْدٍ

لا يمكن إعراب (بجقد، حتى تعرف معناها، ويضيف " فظرباه ، فإذا هو شيء الخلق، فقلت : هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس هو بمكثّر غنيمة " ^(٤) .
وقد ذكر السيوطي أنه " قد يتجانب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام، أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والتمسك به صحة المعنى، وبإزالة لصحة المعنى الإعراب " ^(٥) .

(١) انظر بمبشّل زكريا: الأشنية التوليدية. ص ١٦٤ .

(٢) انظر : الفصل الثاني . ص ٩٥ .

(٣) ديوان رهير بشرح تغلب، طبعه دار الكتب المصرية، ١٩٤٤، ص ٢٢٤ .

(٤) ابن هشام ، معنى القليب ج ٢ / ٥٢٧-٥٢٨

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ ، ص ١٨٢ .

وكثيراً ما استدلّ النحاة بالمعنى على صحة الإعراب، فقد بينوا أن قول الشاعر
 لا تنه عن خلق وتأتي مثله
 عارٌ عليك إذا فعلت عظيم
 يأتي على وجه إعرابي دون سواه، ولو جاءت على وجه آخر لفسد المعنى، وذلك
 بأنه لا يجتمع أن تنهى وتأتي، ولو جزم كان المعنى فلسفاً^(١).
 وكذلك إعراب النحاة (لله درّه فارساً ، فكلمة " فارساً " تميز لا حال على
 الصحيح ، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من صروسيته، فهو لبيان التعجب
 منه، لا لبيان الهيئة^(٢) .

أما فيما يتعلق بوظائف البنية العميقة ، فقد عبّر الجرجاني عن ذلك قبل ما يقرب
 من ألف عام، في أكثر من موقع حيث قال : " إنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في
 نفسك، لم تحتاج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها
 خدم للمعاني ، وتابعة لها، ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع
 الألفاظ الدالة عليها في النطق^(٣) .

فهو يشير هنا إلى أن المعاني تترتب في النص قبل تحولها إلى النطق بحسب
 وظائفها النحوية ، ويؤكد هذه الفكرة، بقوله: " لا يكون النظم إلا أن تنظر على الألفاظ
 مرتبة على الأنحاء التي يوجبها ترتيب المعاني في النص، ... وأن النظم هو توخي معاني
 النحو في معاني الكلام^(٤) .

٥- التعليق

يبحث المسجع التحويلي في العلاقات بين مكونات الجملة؛ لأن هذه العلاقات تحدد
 أصولية الجملة ، والجملة الأصولية هي الجملة الموافقة لقواعد اللغة^(٥)، ومن ثم
 فالتحويليون يبدلون بدراسة الجملة انطلاقاً من أنها وحدة اللغة الأساسية ، وهي عبارة عن

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو، ج ٢ / ١٦٠ .

(٢) ابن عيل ، شرح ابن عيل على القواعد في مله. حققه طه الزيني، ج ٢ / ١٣٢ .

(٣) للجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص (٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢) .

(٤) السابق ، ص ٣٠١ .

(٥) ميشال وكريا ، الألفية لتوليدية. ص ١٠٨ .

ونظر : بلع حرما : أسواء على الدراسات النحوية المعاصرة ص ٢٠٠ .

الإشارات التي تخلفها " ميكانيكية " لقواعد في النموذج التوليدي، أما ما يتفرع عن هذه الجملة فإنه يُدرس في نطقها ، وهم يفترضون في قواعد اللغة أن تكون جهازاً لتوليد جميع الجمل الصحيحة .

وهذا يتكررا بما صدر عنه سيويه في تحديد باب الاستقامة في الكلام والإحالة، حيث يقول : " والكلام منه مستقيم حسن، ومُحال، ومُسْتَقِيمٌ كذب، ومُسْتَقِيمٌ قبيح، وما هو مُحال كذب " (١) ، يلاحظ أن سيويه في تقسيمه هذا يفكر ضمناً في التطبيق الإسنادي الذي من شأنه أن يُنتج جملة أصولية ، وهذا يشير إلى قدرته على ربط الدلالة بالوظائف التركيبية، فالجملة التي تمثل المستقيم الحسن نحو: " أتيتك أمس "، وضح أن مصدر الصحة فيها من ناحية التركيب والدلالة معاً .

أما المستقيم الكذب فمثاله عند سيويه: " حملتُ الجبل " لو " شربتُ ماء البحر " (٢)، ومن الواضح أن هاتين الجملتين صحبتهما من ناحية التركيب ، فالجملة الأولى مثلاً تتكون من :

مسند + مسند إليه + مفعول به .

ولكنهما غير صحبتيين من حيث الدلالة .

أما المستقيم القبيح فمثاله: " قد ربدأ رليت "، لو " كي زبدأ يأتيك " (٣) ومصدرُ القبح في أمثال هذه الجمل مترتب على وضع اللفظ في غير موضعه ، وفي هذا إشارة إلى أن الموضع بمثابة القانون التركيبي الذي يُسهم في تأليف علاقات الكلام في مجموعات الصلوات الإسنادية .

ومما يُذكر أن الموضع يُعد عنصراً من عناصر التحويل في المنهج التحويلي كما

سنوضح .

(١) سيويه، الكتاب ، ج ١/ ٢٥-٢٦ .

(٢) السابق ، ج ١/ ٢٦ .

(٣) السابق، ج ١ / ٢٦ .

وأما المُحال للكتب، فمثله: "سوف أُشربُ ماء البحر أَمْسَ".^(١) ومصدر الإحالة في تشابه هذه الجملة يعودُ إلى أنها غيرُ مقبولة على الصعيد المنطقي، الدلالي، وإن كانت مقبولة من حيث التركيب فهي تتكون من [أداة + (مستند + معند إليه) + مفعول به (مضاف إليه) + ظرف زمان] ، وقد أشار تشومسكي إلى هذا النوع من الجمل الصحيحة نحويًا لكنها لا تحمل معنى دلاليًا وذلك نحو: "الأفكارُ الحصرية المجردة من اللون تنام حافلة" ^(٢) "Colorless green ideas sleep furiously".

وقد ظل ربط النحو بالدلالة واضحاً عند سيبيويه، وعند النحاة من بعده، فقد مرَّ بما كيف كان ابن جني بارعاً في استخدام عمليات ذهنية رياضية ، وذلك في باب (المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، وقد قصد منها إلى إثبات أن هناك علاقات شكلية مقبولة، ولكنها تُعد من المُحال، وذلك " لأن المتكلم ينقص أول كلامه بآخره" ^(٣).

وكذلك فقد حذد القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) مجالاً للعلاقة النحوية وطرق إبرازها عند حديثه عن الفصاحة ، وذلك بقوله: " اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالصم على طريقه مخصوصة، ولا يُد مع الصم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالموضوعة التي تتناول الصم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع" ^(٤).

وهذا ما أشار إليه التحولبيون، وكذلك أشار إليه الملم الفرنسي مارتنيه في إطار تحديد الوظيفة النحوية الواقعية .

وقد بلغ مفهوم الربط بين النحو والدلالة ذروته عند عبد القاهر الجرجاني فيم عُرف بنظرية النظم، فقد أشار إلى أنه " ليس النظم إلا أن تصع كلامك الوصف الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف معاهجه التي نهجت فلا تربع

(١) السابق ، ج / ٢٦

(٢) محمدر ، محمدر ، مدخل على دراسة الجملة العربية ص ١٥ .

(٣) انحصاتص ، ج ٢ / ٣٢٠ .

(٤) عبد السلام الشمسي، المعنى في أبواب التوحيد والعدل نقلاً عن التفكير اللغوي في الحضارة العربية ،

عنها " (١) . فتتحقق صحة الكلام وفصاحته، مرهون بتحقيق معاني النحو عند الجرجاني، وقد صرب مثلاً لذلك بقوله لو قرئ بيت امرئ القيس :

فما نيك من تكري حبيب ومنزل

هكذا: نيك فما حبيب تكري ومن منزل

دون مراعاة لقواعد النحو، أدى ذلك إلى احتلال في صورة النظام اللغوي، وحصلنا على تركيب لا معنى له.

وهذه المقابلة تُذكر بتلك التي رأيناها عند تشومسكي .

٦- الجملة البسيطة والمركبة

أشار التحولانيون إلى وجود جمل بسيطة، وجمل مركبة، وهم يرون أنه ينبغي أن تُدرس هذه الجمل في ضوء فهم العلاقات بين مكوناتها، ليس باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، وقد اشترطوا في الجملة الأصلية Kernel Sentence، أن تكون بسيطة، تامة، خبرية، فعلها مبني للمعلوم إن كانت فعلية، مثبتة. أما الجملة المركبة أو المحولة Derived sentence وهي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر، كان تكون مركبة، أو ناقصة، أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية .

وقد قسم النحاة العرب الجملة إلى اسمية وفعلية، واعتنوا بتحديد نوعها إلى ما يقع في صدرها. وصدر الجملة هو المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما " (٢) . وعلى هذا اعتنوا جملاً نحو قوله تعالى: " هريقاً كُثِبتَ هريقاً تقتلون " (٣)، ونحو قوله تعالى: " خُشِعاً أنصارُهم بخروجون " (٤)، فعلية لأن هذه الأسماء في مية التأخير، وكذلك

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٦٥ .

(٢) ابن هشام، معاني القليب، ج ٢ / ٤٢٠ .

(٣) سورة البقرة الآية ٨٧ .

(٤) سورة القمر الآية ٧ .

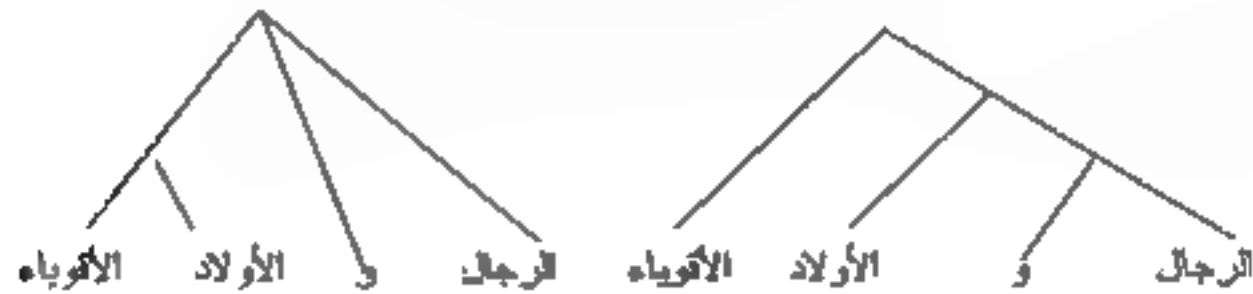
الحمل نحو " يا عبد الله " وقوله تعالى : " والأنعام خلقها " ^(١) قطبة ، لأن صدورها في الأصل أفعال ^(٢) .

وقد عثر ابن هشام عن تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى بقوله : " الكبرى هي لاسمية التي خبرها جملة ، نحو : ريت قلم أوتة ، والصغرى : هي المبينة على المبتدأ كالجملة المحيرة بها في المثالين " ^(٣) .

٧- الجمل المتنبسة

كان من المأخذ التي وجهها التحويليون لأصحاب المذهب الوصفي ، عدم القدرة على تفسير الجمل المتنبسة ، وذلك نحو : " لرجال والأولاد الأقوياء " وجملة " نقد زيد " ، وذلك بالإشارة إلى أن أمثال هذه الجمل يحتمل أكثر من معنى ، ففي الجملة الأولى قد يكون المقصود ، نسبة القوة إلى الرجال والأولاد جميعاً ، وقد يكون المقصود نسبة القوة إلى الأولاد فقط ، وفي الجملة الثانية قد يكون النقد موجهاً إلى زيد ، وقد يكون موجهاً من زيد .

وقد حاول التحويليون تفسير هذه الجمل بردها إلى بنيتين عميقتين متغايرتين ، ومن ثم مثّلوا هذه الجمل بمشجرين مختلفين هما للجملة الأولى ^(٤) :



(١) سورة النحل الآية ٥ .

(٢) السابق ، ج ٢ / ٤٢١ .

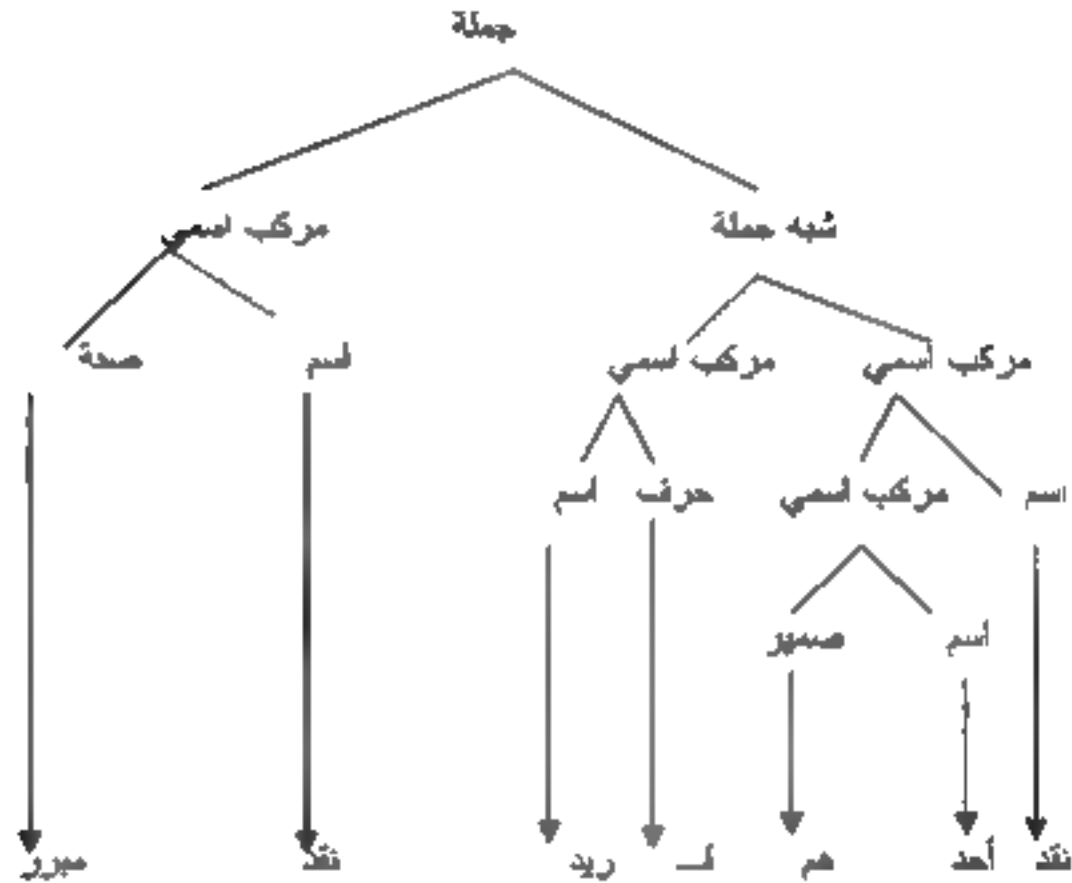
ويعظم ، بهاء الموصى ، نظرية النحو العربي ، ص ٥٩ .

(٣) محي الطيب ، ج ٢ / ص ٢٢١ .

(٤) عادل فخور ي ، السلفية التواتية التحويلية ، منشورات لبنان ، ص ٢١

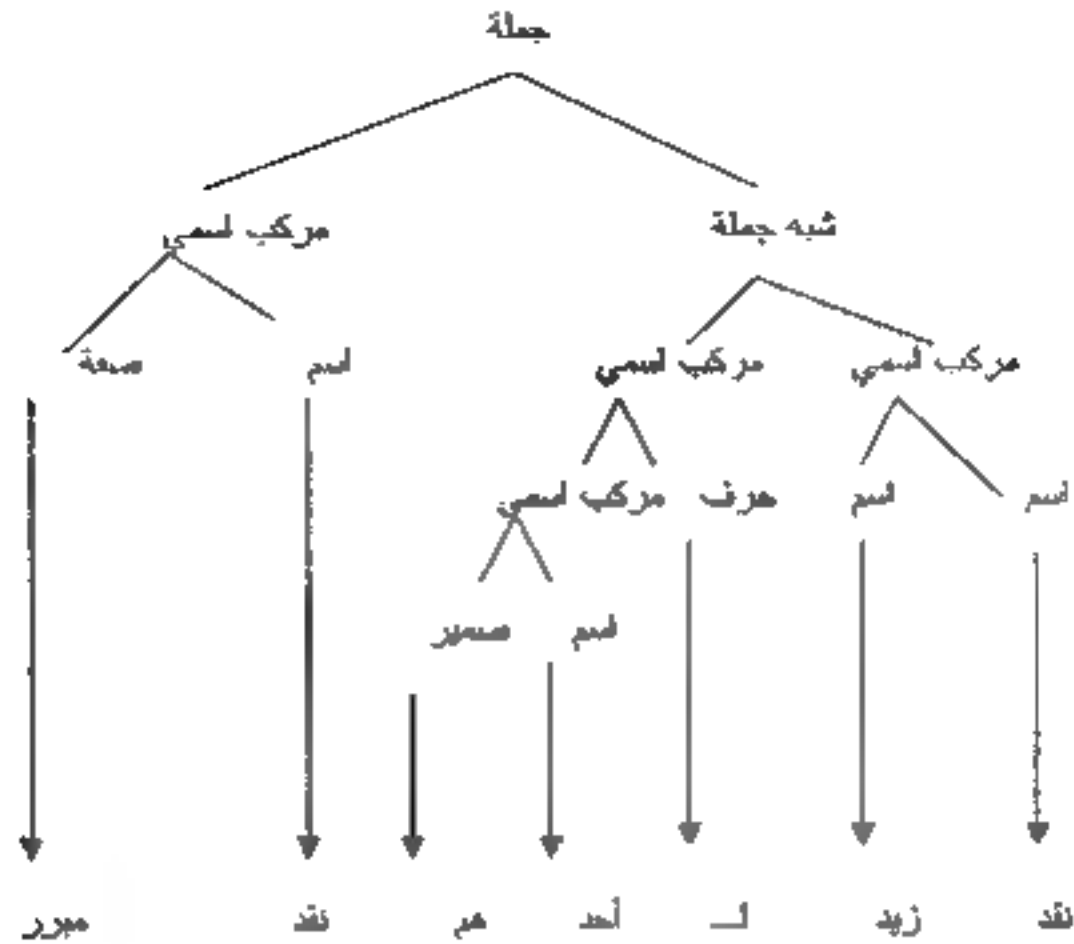
ومن الواضح أن المشجر الأول، يشير إلى أن القوة منصوبة إلى الرجال والأولاد
جميعاً، بينما المشجر الثاني يشير إلى أن القوة منصوبة إلى الأولاد فقط .
ويمكن تمثيل الحملة الثانية بالمشجرين التاليين ^(١) :

شكل رقم (١)



(١) جول ميرل ، تشومسكي والقوة اللغوية . مقالة في مجلة الفكر العربي ، العدد (٨-٩)، ص ١٢٢ .
و انظر عادل فاخوري - القسائية التوليدية والتحويلية . ص ١٩ .

شكل رقم (٧)



واضح أن الجملة تعود إلى بنيتين عميقتين، الأولى تُعبر عنها الجملة "نقد أحدهم لزيد نقد مبرر" والثانية "نقد زيد لأحدهم نقد مبرر".

وقد أشار نحاة العربية إلى هذه المواضع وما شابهها، وصدروا عن تمثيل عميق لمعاني هذه الجمل عند تحليلها، من ذلك نصهم على أن المصدر يمكن أن يُصاف إلى الفاعل وعندئذ "أجر" وانتصب المفعول به "ويمكن أن يُصاف إلى المفعول، وعندئذ "أجر" وارتفع الفاعل".

وذلك نحو:

عجبت من لعل زيد الخير

وعجبت من لعل الخير زيد

وعلى هذا صدروا قول الشاعر:

أفنى تلاميذ وما جمعت من شب

فرغ القوافيز لقواه الأبريق

وإن كانت أقواء (بالنصب) كان الأصل (البنية للعميقة):

قرعت الأقواقيز أقواء الأبريق- وكانت إضافة المصدر للفاعل

أما إن كانت أقواء (بالرفع)، كان الأصل ،

قرعت أقواء الأبريق القواقيز .

وكانت إضافة المصدر للمفعول .^(١)

ومن ذلك تمييزهم بين " رأى " القلبية والبصرية، وذلك نحو " رأيت زيد، ففهم،

ورأيت الهلال طالعا، فإن " رأى " في الجملة الأولى قلبية ، وفتحاً مفعول به ثانٍ، وفي

الجملة الثانية " رأى "، بصرية، وطالعا، " حال " .

وعلى هذا حُرِجَت الآية: " وَتَرَكَهُمْ فِي ظِلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ " ^(٢) فإن فُسِّرَتْ

تركهم " بصيرهم "، فلا يبصرون ، مفعول ثانٍ وفي ظلمات طرف، أو الظرف مفعول

ثانٍ، والجملة بعده حال. وإن حُمِلَ الفعل ترك على الوجه الثاني، فالظرف حال، وجملة لا

يبصرون حال أيضاً ^(٣) .

٨- توحد المعنى وتعدد المبنى

وقد حاول النحويون تفسير الجمل التي تبدو متشابهة في بنيتها الظاهرة إلا أنها

تؤذي معاني مختلفة ، وذلك نحو :

زيدٌ كبير الرأس .

وزيدٌ كبير الإحوة .

أو دفع المال من زيد .

وسرق المال من زيد .

وذلك برؤها إلى بني عميقة مختلفة . فمثلاً الجملة الأولى يمكن تحويلها إلى "

رأس زيد كبير " ، دون أن يتغير المعنى ، بينما لا يصح ذلك في الجملة الثانية إذ إن

جملة " أحوة زيد كبار " لا تساوي في المعنى " زيد كبير الإحوة " وكذلك ، فإن جملة،

(١) انظر: ابن جني: التمع في الحريفة، تحقيق فائق طرس، ص ١٩٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٧٧ .

(٣) انظر: ابن هشام مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٩٨ - ٥٩٩ .

"دفع المال من زيد" ترتد إلى البنية العميقة "دفع زيد المال" بينما يتكافئ ذلك في الجملتين :

سرق المال من زيد .

وسرق زيد المال .

وقد حللوا كذلك نصير الجمل التي لا تتحد في الشكل إلا أنها تتحد في المعنى، وذلك نحو (١) :

زيد عريض الجبين .

جبين زيد عريض .

زيد جبينه عريض .

إذ لا يخفى أن هذه الجمل تحمل المعنى نفسه، فهي ترتد إلى بنية عميقة واحدة، وقد أدرك بحاة العربية القدماء هذه الظاهرة . نلاحظ ذلك من خلال تقليبيهم لأمثلة الظاهرة الواحدة، إذ يمكن الربط في الجملة الأولى بين الصفة المشبهة (عريض) وفاعلها (الجبين) بعلاقة إسناد، فالتركيب على أصله (زيد عريض جبينه) .

قال المبرد: " اعلم أن هذه الصفة إنما حدها أن تقول : هذا رجل حسن وجهه، وكثير ماله، فترفع ما بعد (حسن) و (كثير)، بفعلها ، لأن الصن إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال " (٢) ، وقال : " ويجوز أن تقول : هذا رجل حسن الوجه " (٣) وقد أشار المبرد إلى أن علة استعمال الصيغة الثانية (زيد عريض الجبين) من قبيل الخفة (٤) .

(١) انظر : عادل غلغوري ،:

أ- السامية التوليدية والتحويلية، ص ٢٠ .

ب- جول سيرل ، تشومسكي والنزعة اللغوية ، ص ١٦٦ .

(٢) المبرد، المقاصب ج٤/ ١٥٨ .

وانظر مبيويه : الكتاب ، ج ١ ، ص ١٩٤ .

(٣) السيق ج٤ / ١٥٨

(٤) السيق - ج٤ / ١٥٩ .

وفي الجملة الثانية نلاحظ أن الخبر يتحمل ضميراً (فاعلاً)، علماً على المبدأ (جيب) ^(١) وكذلك في الجملة الثالثة .

ويتضح هذا المفهوم لديهم من خلال تطبيقهم لظاهرة تقدم التمييز إذا كان العامل فعلاً منصرفاً، فقد ربطوا بين جملتين من نحو :

تصيب زيد عرقاً .

و: تصيب عرق زيد .

وعلى هذا الأساس الدلالي رفض معظم البصريين تقدم التمييز عليه، إذ لا يجوز أن تقول " عرقاً تصيب زيد " وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، فالمصيب هو العرق وليس " زيداً " .

بينما أجازوا ذلك في الحال، إذ يجوز أن تقول (جاء زيد راكباً، وراكباً جاء زيد)، فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار " راكباً " ، بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله فجار تقديمه ^(٢) وكذلك فقد أدركوا الفرق بين بعض الجمل المتشابهة في التركيب، إلا أنها مختلفة في الدلالة، وذلك نحو تمييزهم بين الجملتين :

امتلأ الإناء ماء

و: تصيب زيد عرقاً .

وذلك بتحليل التركيبين، هي التركيب الأول لا يجوز أن تقول : " املأ ماء الإناء "، وذلك لأنه فاعل في الحقيقة بينما نستطيع القول : " تصيب عرق زيد " وذلك لأن (زيداً) ليس فاعلاً في الحقيقة ^(٣) .

(١) انظر : ابن هشام : أوضح المسالك . ج ١ / ١٣٧ .

(٢) انظر : ابن الأثيري : الإصناف في مسائل الخلاف المسألة (١٢٠) ج ٢ / ٨٢٠ .

(٣) ابن الأثيري ، الإصناف في مسائل الخلاف ، ج ٢ / ٨٢١ .

٩- عناصر التحويل

التقديم والتأخير Rearrangement Rules

عدّ النحويون الترتيب عنصراً من عناصر التحويل في الجملة، ويتم ذلك بحل محل عنصر مكان عنصر آخر فيها، ويمكن التعبير عن هذا العنصر رياضياً بالشكل التالي

$$A + B \longrightarrow B + A$$

وهذا يشير إلى الأثر الدلالي الذي يحدثه هذا النوع من التحويل .

وقد اعتنى نحاة العربية بهذه الظاهرة ، ودرسوا أثرها من ناحية تركيبية ودلالية، فقد أشاروا إلى أن التقديم والتأخير، قد يؤدي إلى انتقال الكلمة من حالة إعرابية إلى حالة عربية أخرى، من ذلك قولهم : " إِنْ نَعَتْ النُّكْرَةَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أُعْرِبَ حَالاً " (١) وذلك نحو قول كثير:

لمية موحشاً طللٌ يلوخُ كأنه خللٌ

لأصل، (طللٌ موحشٌ لمية)، وهذا يتحقق فيه شرط الابتداء بالنكرة، وذلك بأن تكون موصوفة. وهذا التقديم، دفع النحاة إلى التعبير في الإعراب بما يتناسب مع التغيير في التركيب ، فكان إعراب موحشاً حالاً، وصاحب الحال هو المبتدأ، وهذا يتفق مع التغيير الدلالي ، وفي هذا إبراز لمعهوم الأهمية الذي وضعه سيويه عنواناً للتقديم بوجه عام، وذلك بقوله: " ... إنما يقسمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم يبينونه أضعف ، وإن كانوا جميعاً بهمانهم وبمناياتهم " (٢).

وقد كان للترتيب أثر في العمل عند النحاة، وذلك نحو ما أشار إليه سيويه بخصوص (طُنٌّ)، وأحواتها، قال: " قُلِ الْمَيِّتُ قُلْتُ: عَيْدُ اللَّهِ أَظُنُّ دَاهِبٌ، وَكَلَّمَا أُرِدْتُ الْإِلْعَاءَ ، فَالتَّأْخِيرُ أَقْوَى، وَكُلُّ عَرَبِيٍّ جَيِّدٌ، ... وَكَلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ، صَغُفَ التَّأْخِيرُ إِذَا أَعْنَمْتُ، وَبَلَّكَ قَوْلُكَ: رِيدَ أَحَاكَ أَظُنُّ، فَهَذَا ضَعِيفٌ، كَمَا يَصْغَفُ: رِيدَا قَائِمَا صَرَبْتُ، لِأَنَّ الْحَدَّ أَوْ يَكُونُ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ " (٣).

(١) سيويه ، الكتاب ج ٢ / ١٢٢ .

وانظر : ابن جني : الخصائص ، ج ٣ / ٤٩٤ .

(٢) سيويه ، الكتاب ، ج ٢ / ٣٤ .

(٣) سيويه ، الكتاب ج ١ / ١١٩ .

وقد نجد عبد القاهر الجرجاني من خلال ملاحظته لترتيب الجملة إلى إدراك البنية العميقة لها (الأصل)، ولحظ ما يترتب على ذلك من أثر في الدلالة، مثل ذلك، أنه توقف عند الآية للكرامة " واشتعل الرأس شيباً " (١)، فقال: " فإنه لو كان فالعظ واشتعل شيب الرأس "، أو " واشتعل الشيب في الرأس "، على الأصل، لم يقد ما أفاده الأول من معاني الشيب الذي يفيد الشمول والشروع والاستقرار، حتى لم يبق شيء من سوانه. وبذلك فقد حث الجرجاني على العناية بظاهرة " التقديم والتأخير "، وأخذ على بعضهم عدم لاهتمام بهذه الظاهرة كما يجب بقوله: " ... وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قَمَ للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر. من أين كانت تلك العناية، ولم كان أهم، ولتحديثهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوتوا الحطب فيه، حتى أنك لتري أكثرهم يرى تنبئه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تر طناً لرى على صاحبه من هذا وشبهه " (٢).

وقد اهتم المفسرون بالتقديم والتأخير في الجملة اهتماماً كبيراً، فميزوا من خلاله بين الآيات التي تبدو على قدر كبير من التشابه، وذلك نحو تعبير الرمحشري بين الأيتين الكریمتين " لقد وعدنا هذا نحن وأباؤنا من قبل، إن هذا إلا أساطير الأولين " (٣) و " لقد وعدنا نحن وأباؤنا من قبل، إن هذا إلا أساطير الأولين " (٤) وذلك بقوله: " فإن قلت: قَمَ في هذه الآية (هذا) ... قلت: التقديم، دليل على أن المقدم هو المرص المتعمد بالنكر، وأن الكلام إما سبق لأجله، ففي إحدى الأيتين دليل على أن اتحاد البعث هو الذي تُعمد بالكلام، وفي الأخرى على أن اتحاد المبعوث بذلك الصدد " (٥).

(١) سورة مريم، الآية ٤.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢١١.

(٣) سورة النمل، الآية ٦٨.

(٤) سورة المؤمنون، الآية ٨٣.

(٥) الرمحشري، الكشف، ج ١/٢٥٨.

وكذلك فقد ألقى أبو حيان الصوء على اليتيم الكريمن : " ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ
 مِنْ أَمْلَاقٍ بَحْرٌ نَزَرَتْكُمْ وَيَأْتُمْ " (١) و " ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ ، بَحْرٌ نَزَرَتْكُمْ
 وَإِيَكُمْ " (٢) ، فليان أنه سبحانه وتعالى قدّم صميم المخاطبين على الأولاد في الآية الأولى،
 وقدّم صميم الأولاد على المخاطبين في الآية الثانية، لأنّ الخطاب في الأولى للعقراء،
 بدليل قوله: من إِمْلَاقٍ، أي أنهم في فقر، فكل رزقهم أهمّ صدمهم من رزق أولادهم،
 والخطاب في الثانية للأغنياء، بدليل (خشية إِمْلَاقٍ)، فإنما الخشية إنما تكون من أمر لم يقع
 بعد، فكان رزق أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصل
 ولذا قدّم الوعد برزق الأولاد على رزقهم (٣) .

ومن هنا ينصح لنا أنّ التقديم والتأخير عنصر من العناصر التي يمكن أن تطرأ
 على التركيب، فيكون له أثر واضح في الدلالة، وليست مجرد ظاهرة ساقها السحابة من
 خلال أمثلة مصنوعة ، وشواهد كثيرة في القرآن الكريم على نحو ما قدّمنا من أمثلة،
 وليست كذلك مجرد رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية. يقول إبراهيم أنيس : " ولست أعالي
 حين أقرزها أنّ المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد، في الجمل المثبتة كما يزعم
 أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: ريداً ضربت، وزيداً ضربته، أما
 التقديم في مثل الآيات القرآنية " إليك بعدد وإليك نستعين " و " فإياي فاعبدون " و " ولكن
 كانوا أنفسهم يظلمون " و " خذوه فملاؤهم، ثم الجحيم صبّوه " ... فالأمر فيه لا يحدو أن
 يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذا شبة بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر
 على موسيقاها كل الحرص " (٤) .

وقد مرّ بنا كيف أن طماء العربية ميزوا بين معاني الآيات المتشابهة من خلال
 ترتيب عناصرها .

(١) الأنعام . الآية ١٥١ .

(٢) الإسراء . الآية ٣١ .

(٣) انظر : أبو حيان - البحر المحيط بتحري الألفاسي، المجلد الرابع ، ص ٢٥١ .

(٤) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٣٣٣ .

قواعد الحذف Reduction Rules

من باب أن الحذف عنصر من عناصر التحويل التي تتحول البنية العميقة من خلالها إلى بنية سطحية ذات دلالة حلصية، ويُعبر عنه التحويليون بالمعادلة الرياضية التالية :

$$A + B \longrightarrow A : B / A$$

$$A + B \longrightarrow B : A / B$$

وقد أدرك النحاة للمعرب ظاهرة الحذف في اللغة ، وحاولوا الوقوف على أسبابها، فنكروا أن الحذف قد يكون لكثرة الاستعمال، وذلك نحو : حَذَفُ العَطْلِ بعد (أما) وذلك " لأنه من المصمر المتروك إظهاره ... لأن لما كثرت في كلامهم ، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل " (١) .

وقد أشاروا إلى كثرة الاستعمال في المسموع، وذلك " كقولهم : امرأ ونسأة، أي: دغ امرأ ونسأة ، وإنما كانت (العلقة) سماعية لعدم وجود ضابط يُعرف به ثبوت علّة وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال " (٢) .

وكذلك قد يقع الحذف لوجود قرينة دالة على تعيين المحذوف ، وهذه القرينة " قد تكون لفظية، كما إذا قلّ شخصٌ مَنْ أَصْرَب؟ فنقول: زيدا، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصاً في يده خنّبة، فاصداً لأصرب شخصاً فنقول : زيدا " (٣) .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن النحاة كانوا يهتمون بالموقف الكلامي بكل عناصره، وما الحذف في مثل هذه الحالات إلا دليل على بلاغة المتكلم ، الذي يرى أن " ترك الذكر الصريح من الذكر " (٤) .

(١) سهرويه ، الكتّاب . ج ١ / ٢٩٤ .

(٢) السابق، ج ١ / ١٢٩ .

(٣) الأسطر الهادي ، شرح كافية الأسطر الباقية . ج ١ / ١٢٩ .

(٤) اللجر جاني ، دلائل الإعجاز . ص ١١٢ .

وفي هذا إشارة إلى أن الإيجاز هدف من أهداف الحذف، ومن ذلك قولهم: "مر كذب كان شراً له، يريد: كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المحاطب قد علم أنه الكذب، لقوله: كذب في أول حديثه" (١).

وإلى مثل هذا أشار الفراء في تفسيره لقوله تعالى: "ولو أن قرأنا مشيرت به الجبال" (٢).

قال: "ثم يأتي بعد جواب (لو)، فإن شئتنا جعلنا جوارها متروكا، لأن أمرة معلوم، والعرب تحذف جواب الشيء، إذا كان معلوماً، برادة الإيجاز" (٣).

وقد أشاروا إلى أن الحذف قد يكون بسبب ارتباط الحديث بالحواس الخمس، قال سيوطي: "وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت: ذلك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك مع معرفته، فقلت: زيد وربي، أو مسمت جسداً أو شمعت ربها فقلت: زيد أو المسك، أو نقت طعاماً، فقلت: العسل" (٤).

وقد أشاروا إلى أن الحذف قد يكون للتساع، وذلك نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: "وإنال القرية" (٥)، وقول العرب: يَكُوْ فُلانٍ بطوْهُمُ الطريق، يريدون أهل الطريق (٦).

وهكذا فقد كان النحاة على وعي بكثير من مسالك الحذف وما يترتب عليه من تغوُّر في الدلالة، مما جعلهم يحثونه "باباً دقيق المسالك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيهة بالمسحر" (٧).

(١) سيوطي، الكتاب، ج ٢/ ص ٢٩١.

(٢) سورة الفرقان الآية ٣١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٢ / ٦٢.

(٤) سيوطي، الكتاب، ج ١ / ١٢٨.

(٥) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(٦) ابن السراج، الأصول في النحو ج ٢ / ٢٦٥.

(٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٢.

غير أننا نجد تنديرات المحذوفات ألفتها على النحاة نظرية العامل ، وقد اقترصها النحاة للحفاظ على قاعدة ضاعوا أطرافها ، أو لتسوية حركة إعرابية وذلك نحو : تنديرهم خيراً محذوفاً في مثل (إن خُرسناً أُنْداً) ، لتبرير نصب " أُنْداً " (١) .

وكذلك فهم يفترون ضميراً للثنان في نحو (إن بك زيداً مأخوذاً) (٢) ، لتبرير عدم نصب (زيد) ، وكذلك ، يفترون فعلاً محذوفاً يصرفه للفعل الموجود ، فيرون أن أصل (زيداً صرْبته) مثلاً هو (صرْبَتُ زيداً صرْبته) ، لا لسبب إلا لتسوية نصب (زيد) .

كما يقولون إن أصل (إذا السماء انشقت) هو (إذا انشقت السماء انشقت) ، لأنهم يريدون أطراف قاعدة تنص على أن ألوات الشرط والعرض والتعريض ، لا يليها إلا الفعل ، وكذلك يفترون كلمة محذوفة بعد خرب في (هذا جُحر ضبٌ خربٌ فيمكثون الأصل ، هذا جُحر ضبٌ خربٌ جحرٌ ، وذلك لأن (خرب) روئت بالجر مع أنها صفة لاسم مرفوع (٣) .

وقد عقد ابن السراج باباً بعنوان " المحذوفات التي قلص عليها النحويون " ، (٤) بين فيه مواطن كثيرة من هذا القبيل ، وما ينتج عن الحذف ، الاختلاف في إعراب الكلمة المقترنة ، فإذا قُترنا المحذوف مبتدأ ، فإن الكلمة الثانية تُعرب خبراً ، وإذا قُترنا المحذوف فعلاً ، فإن الكلمة قد تُعرب مفعولاً به وهكذا .

وقد يحذف غير شيء من الجملة الواحدة ، وذلك نحو قوله تعالى : فاصدغ بما تُمِرُّ ، فالأصل المقتَر المقتَر فاصدغ بما تُمِرُّ به " ويرى ابن هشام أن الحذف للجار والمجرور المقتَر قد مرَّ بمراحل متعددة هي :

١- فاصدغ بما تُمِرُّ بالصدغ به .

٢- فاصدغ بما تُمِرُّ بالصدغ .

٣- فاصدغ بما تُمِرُّ بصدغه .

(١) ابن هشام ، مضي القليب ، ج ١ / ٣٧ .

(٢) سيوريه ، الكتاب ، ج ٢ / ١٢٤ .

والنظر : ابن الأنباري : الإتصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ / ص ١٧٩ .

(٣) سيوريه ، الكتاب ، ج ١ / ص ٦٧ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢ / ٢٢٢ .

٤ - فاصدع بما تؤمر به .

٥ - فاصدع بما تؤمره .

٦ - فاصدع بما تؤمر .

فقد تحولت من الصورة الأولى إلى الثانية بحذف الباء، ثم حُذفت الباء لامتناع جمعها مع الإضافة ، ثم حُذف المصنف كما في (واستألف القرية)، فصار به، ثم حُذف الجار ، فصار تؤمره ، ثم حُذفت الباء كما حُذفت في (أهدا الذي بعث الله رسولا)^(١) .

وللمحدثين مواقف متباينة من التقدير، فقد عُدَّ تمام حسان التقدير ، ضرباً من الفلسفة والمطلق، ورأى أن النحاة " اتمسكوا إلى التفكير في جوهر الجملة ، فاحترعوا فكرة تقدير ما غلب من هذا الجوهر، والتقدير بنية فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلى بها النحو العربي ، ولا يزال يُبتلى " .

وقد اعتمد تمام حسناً على بعض القرأتين التي يمكن أن تغطي في فهم الظاهرة اللغوية دون اللجوء إلى التقدير .

وقد أهد محمود حجازي على النحاة القدماء ارتكازهم على نظرية العامل، وما يترتب عليها من تقدير ، ويرى أن ذلك لا يتفق مع علم اللغة الحديث، ذلك أن علم اللغة الحديث، يضع هدفاً دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة، وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن ثم بُعد المعنى قلباً مهماً في دراسة بناء الجملة. ويورد حجازي دليلاً على جدل النحاة حول التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) بقوله : ' وهذا يقول أكثر النحاة ، إن التركيب : حتى + فعل مضارع منصوب ، يسمى أن يضر تقديراً لشيء لا وجود له في التركيب ، استدعته النهاية ، وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث، فهو يُعني بالتركيب الموجود فعلاً، واصفاً له، مُحدداً وظليفاً ، أما التساؤل حول العامل وتخصيصه وتقديره، وما شاكل ذلك، فيتجاوز النطاق الذي رسمه علم اللغة الحديث مجالاً لبحثه، إن علم اللغة الحديث يدرس التركيب واصفاً له في اللغة الواحدة، أو مقارناً إياه في المجموعة اللغوية، ومن هنا نقول، إن تعميق البحث يتم بأنوات تختلف عن الجدل المنطقي حول لغة ما، في

(١) انظر : ابن هشام : مخي اللبيب . ١ / ٣١٥ ، والآية ٤١ من سورة الفرقان .

مستوى بعده دون النظر في وظيفتها ، أو في مراحلها التاريخية ، أو في اللغات
لأخرى^(١) .

وكذلك مهدي المخزومي قد أخذ على النحاة منهجهم في تقدير عناصر غير
موجودة، وهو يرد التقدير بوجه عام إلى (إيمان النحاة بفكرة العامل ، وبأن كل حركة في
الأسماء أو في الأفعال إنما هي أثرٌ من آثار العوامل^(٢)) ، مع أنه لجأ إلى التقدير في
بعض المواقف وذلك نحو قوله في معرض حديثه عن اسم الفاعل، (... فقد وقع موقع
المصائب إليه، في مثل قولنا (عجبتُ له من ماهر في صنمته " ، فقد جر بالإصافة بعد
(من) ، وإن كان المجرور الحقيقي هو الذات ...^(٣)) .

وكذلك إبراهيم السامرائي قد عدَّ التقدير من سمات " المنهج النحوي القديم ، مما
لا يرساه البحث العلمي الحديث ، فهو ذهاب في المجهول^(٤) ، علماً بأنه لجأ إلى
التقدير، في مثل تقديره لحرف جر في الجملة (أعطيتُ زيداً درهماً) بقوله : " ويبدو أن
إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تنعدي إلى معولين. والتعدي إلى المعولين من
باب التوسع في الكلام، فإذا قيل : " أعطيتُ زيداً درهماً " ، فإن الدرهم هو المنعطي إلى
زيد " ، وكان التقدير " أعطيتُ إلى زيد درهماً " ^(٥) .

وكذلك محمد عبد فقد عرّض لبعض قصايا التقدير النحوي، ورفضها رفضاً
حاصلاً، مُعرباً عن تبنيه للمنهج الوصفي الذي يراه (منهجاً لغوياً حاصلاً ، يصف اللغة
المدروسة كما هي ، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات ، وما بينها من علاقات،
دون إحام العوامل الذاتية من هروس وظنون وآراء شخصية، وذلك لأن قيام الدراسة على
هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إلى
نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب ، فالالتجاء إلى مؤثر خارجي، وتطبيق

(١) انظر: محمود عجلي : منطل إلى علم اللغة ، ص ٧٤ - ٧٧ .

(٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٤م ، ص ٧٦ .

(٣) السابق ، ص ١٢٩ .

(٤) إبراهيم السامرائي ، الفعل وصفه وألفيته ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٥) إبراهيم السامرائي ، الفعل وصفه وألفيته ، ص ٨٧ .

أفكاره، ومبادئه على دراسة اللغة يتتقى مع هذه الحقيقة وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة * .

ونرى أن دلود عبده نظر إلى مسألة الحذف والتقدير نظرة موضوعية، فهو يرى أن التقدير ضروري في بعض المواقف، والنحاة محقون في كثير من تقديراتهم، من ذلك تقديرهم (أن) محذوفة بعد حتى، حين تسيق الفعل، وذلك لأن حتى حرف جر، وما يعادل الاسم بعد حرف الجر هو (أن المصدرية + الفعل)، وليس الفعل منعزلاً^(١). فالحذف ضروري كما فكر دلود عبده، وإن كنت لا أوافق على مثله في (حتى) فما الذي يمنع من أن تتعدد استعمالات حتى، فتكون ناصبة أحياناً، وجارة أخرى؟ وقد يأتي الفعل بعدها مرفوعاً كأن يقال: سرت حتى أخفها، وقد أشار القدماء إلى هذا كله^(٢) وللحذف نظائر في الإنجليزية كما في السؤال: Never (I Have you been ever abroad? . have been abroad وقد يكون الجواب: Never فقط، دون أية تكملة أخرى. وهذه الجمل وغيرها لها نظائر في العربية، وإجابات مثل هذه الأسئلة صحيحة نحوياً .

هذا إضافة إلى أن المنهج الوصفي محاولة من سلسلة محاولات في دراسة اللغة، له كثير من المزايا وعليه بعض المآخذ، وينبغي للباحث أن لا ينطلق في حلقة واحدة يبريد من حسناتها، ويأخذ كذلك بالمآخذ الموجهة إليها .

التضييق Reduction

مرّ بنا أن التضييق نمط من أنماط التحويل في المنهج التحويلي يتم بحذف عنصر من عناصر التركيب، متضمن في العنصر الباقي، ويعبر عنه رياضياً:

$$A + B \leftarrow A : B \supset A$$

يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) إلى (أ)، بحيث يكون العنصر (ب) متضمناً في (أ)

(١) انظر: دلود عبده، أبحاث في اللغة العربية، منشورات مكتبة لبنان، ١٩٧٣، ص (٢١-٢٨) .

وانظر: ابن الأثيري: الإتصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٩ .

(٢) المبرد: المقضب، ج ٢/ ص ٢٨ .

أ + ب ← ب : أ د ب

ينحول التركيب للمكون من العنصرين (أ) و (ب) إلى (ب) ، بحيث يكون للعصر (أ) متصمماً في (ب) .

ويمكن تفسير حذف ياء الإضافة إلى المتكلم والتعويض عنها بالكسرة مثلاً، على أنه نمط من أنماط التحويل بالتضيق، ذلك أن إبقاء الكسرة دالاً على الياء، فالياء محذوفة متصممة في العنصر الباقي منها، وذلك في نحو قوله تعالى : " يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ زُكْرَتَكَ هَذَا نَمَطٌ مِنْ التَّحْوِيلِ بِحَسَبِ غَرَضِ الْحَمْدِ وَالْإِجَازِ .

ويمكن تفسير الترخيم أيضاً على أنه من أنماط التحويل بالتضيق ، وذلك لأنه بالتخيم يتم " حذف" لواخر الأسماء المفردة تحفيماً " (١) وذلك نحو قول الحائرة :
أسمي وبحك هل سمعت بعدة رَفَعَ لِلوَاءِ لَنَا بِهَا فِي مَجْمَعِ (٢)
ويمكن بواسطة التضيق تفسير وجود أسماء خاصة بالنداء وذلك نحو " فُل " و " فُلَّة " بدلاً من " فلان وفلانة " (٣) ، إذ ما بقي من الاسم بعد الحذف دالاً عليه .
ويمكن أن نفسر النحت في اللغة بواسطة التضيق ، ذلك أنه يتم تضيق أكثر من عنصر من عناصر التركيب ، في عنصر واحد وذلك نحو " قولنا : " لا حول ولا قوة إلا بالله " ، يكون نحتها على " حَوَّل " ، وهذه الصيغة المنحوتة تتضمن العنصرين المحذوفين جميعاً.

الزيادة Addition

الزيادة عنصر من عناصر التحويل في المنهج التحويلي ، ويقصد بها زيادة في المخطط على نظيره في البنية العميقة ، ويُعبر عنه رياضياً بالقانون

(١) الخزف . ٦٨

(٢) سيويه ، لكتاب جـ ٢ / ٢٣٩ .

(٣) المفصل الصبي ، المفصلية ص ٤٥ .

(٤) انظر سيويه : لكتاب جـ ٧ / ٢٤٨ .

أ ← أ + ب : ب / أ^(١) .

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) + (ب) ، حيث (ب) غير متضمنة في (أ)
فالتحويليون يشيرون إلى (أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على
معنى في العمق ، ولكنها تظهر في البنية السطحية ، مع حدوث دلالة جديدة لها * . كزيادة
هل أو الهمة في الجملة فتنتقلها إلى إنلغة معنى الاستفهام ، وذلك نحو :
هل ضرب زيد صراً .

فالبنية العميقة لهذه الجملة تتكون من :

ضرب زيد صراً .

مسند (م) + مسند إليه (م) + فصلة (ف) .

ثم دخلت الأداة (أد) ، (هل) ، فأصبح التركيب بهذا الاستفهام ويمكن تمثيله
بالمشجر الآتي^(٢) :



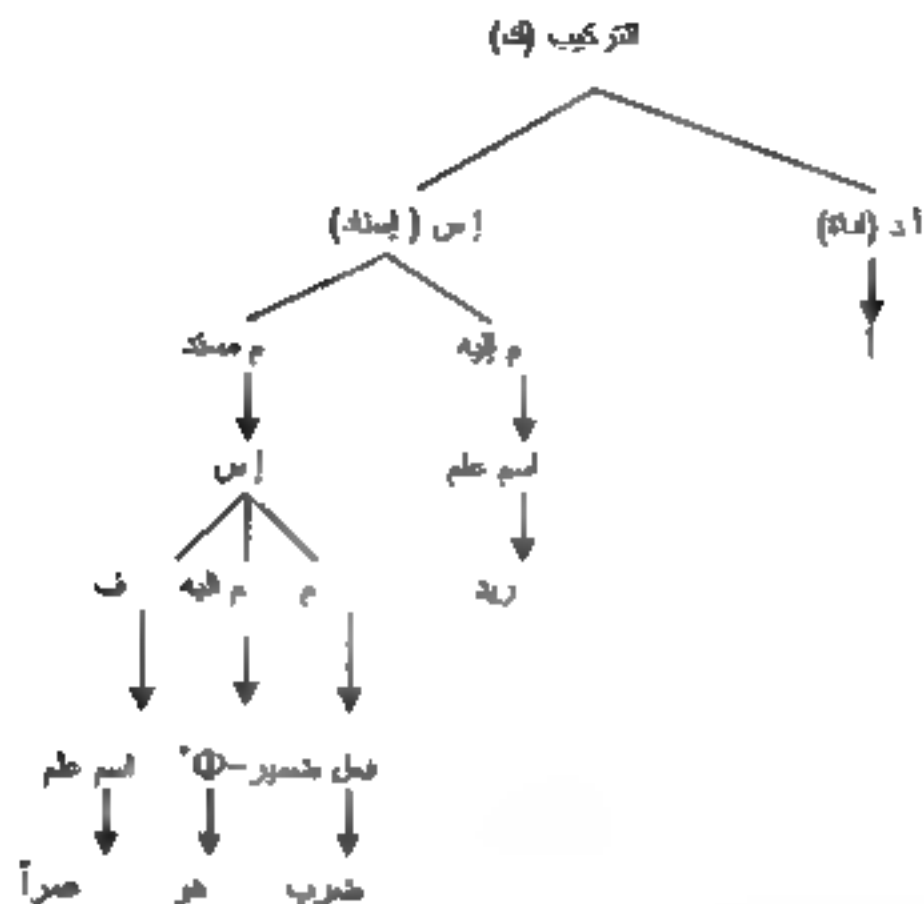
(١) سمير مكييه، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية مجلة المورد، عدد (٦) ، ١٩٨٩م، ص

وانظر : عبد الواحد : النحو العربي والنحو الحديث. دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م، ص

(٢) مازن الوعر ، نحو نظرية لساقية عربية حديثة. ص ١٦٢ .

ويمكن تمثيل الجملة : أزيد ضرب عراً .

بالمشجر الآتي : (١)



ومعنى ذلك أن :

التركيب الاستفهامي = استفهام تصديقي + التركيب الأساسي . ومعلوم أن الهمزة

تستعمل للتصديق الإيجابي والسلبى ، بينما هل تستعمل للتصديق الإيجابي فقط .

وبالتقى نحاة العربية في تصورهم لطلب الاستفهام مع المنهج التحويلي ذلك أنهم

عدّوا (هل والهمزة) ، أداتين تعيدان الاستفهام للتصديقي ، ويجوز حذفهما من التركيب ،

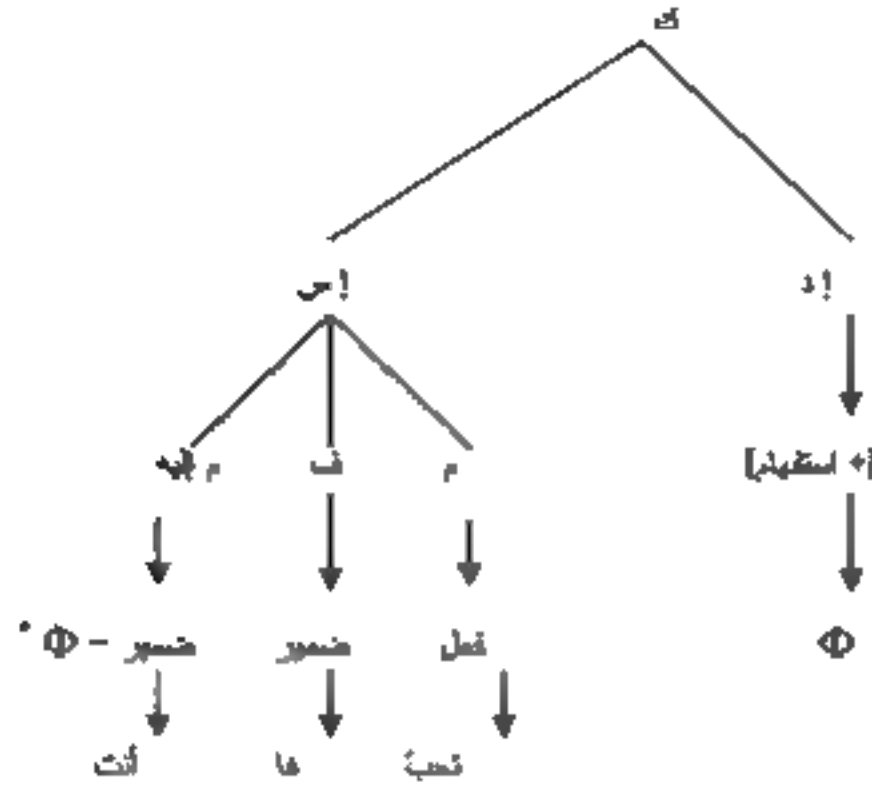
ويمكن أن يقوم التنعيم مقامهما ، وذلك كما في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً
عند قرمل والحصى والتراب

() مرر الوعر ، نحو نظرية لامية عربية حديثة ١٦٢

* Φ = عصر مطوف

قال ابن هشام " قول : أراد أتحبها ؟، فحذف همزة الاستفهام ^(١) . ويمكن تمثيل هذه الجملة بالمشجر الآتي :



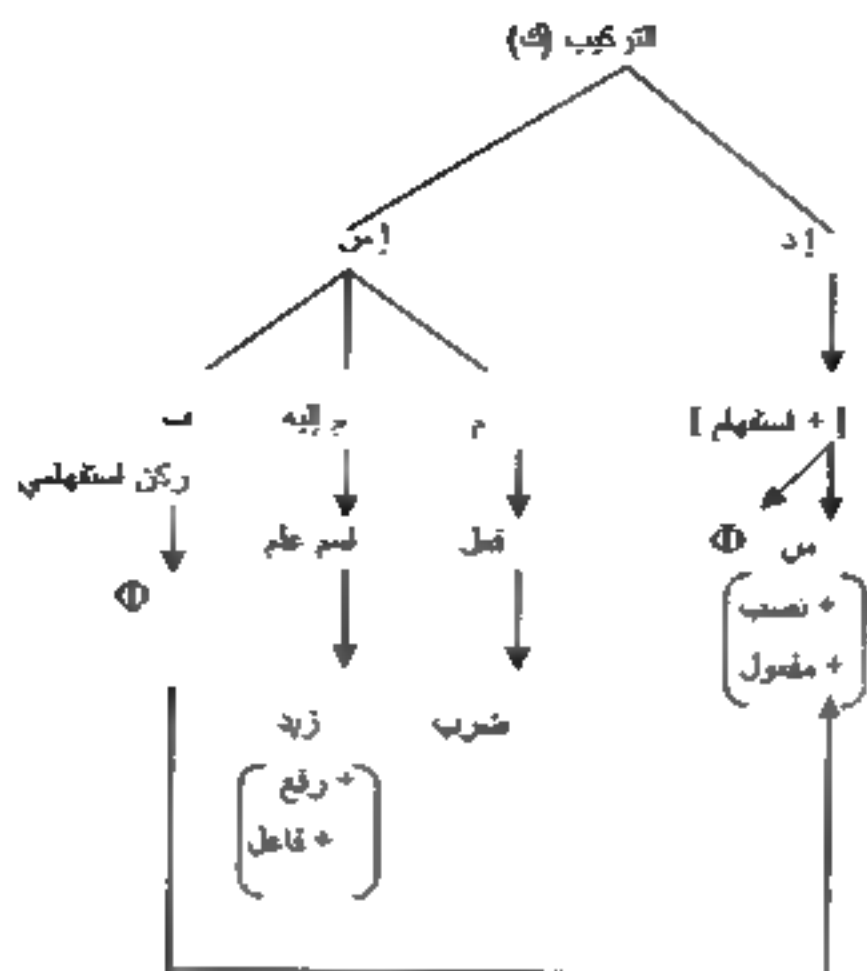
بينما لم يجزوا حذف أسماء الاستفهام التصوري، وذلك نحو (مَنْ، ومتى، وكيف، وماذا ...)، أي أننا عندما نقول :
مَنْ ضرب زيد ؟ يكون تحليلها كالآتي ^(٢) :

(١) ابن هشام، مخي اللبيب . ج ١ / ١٥ .

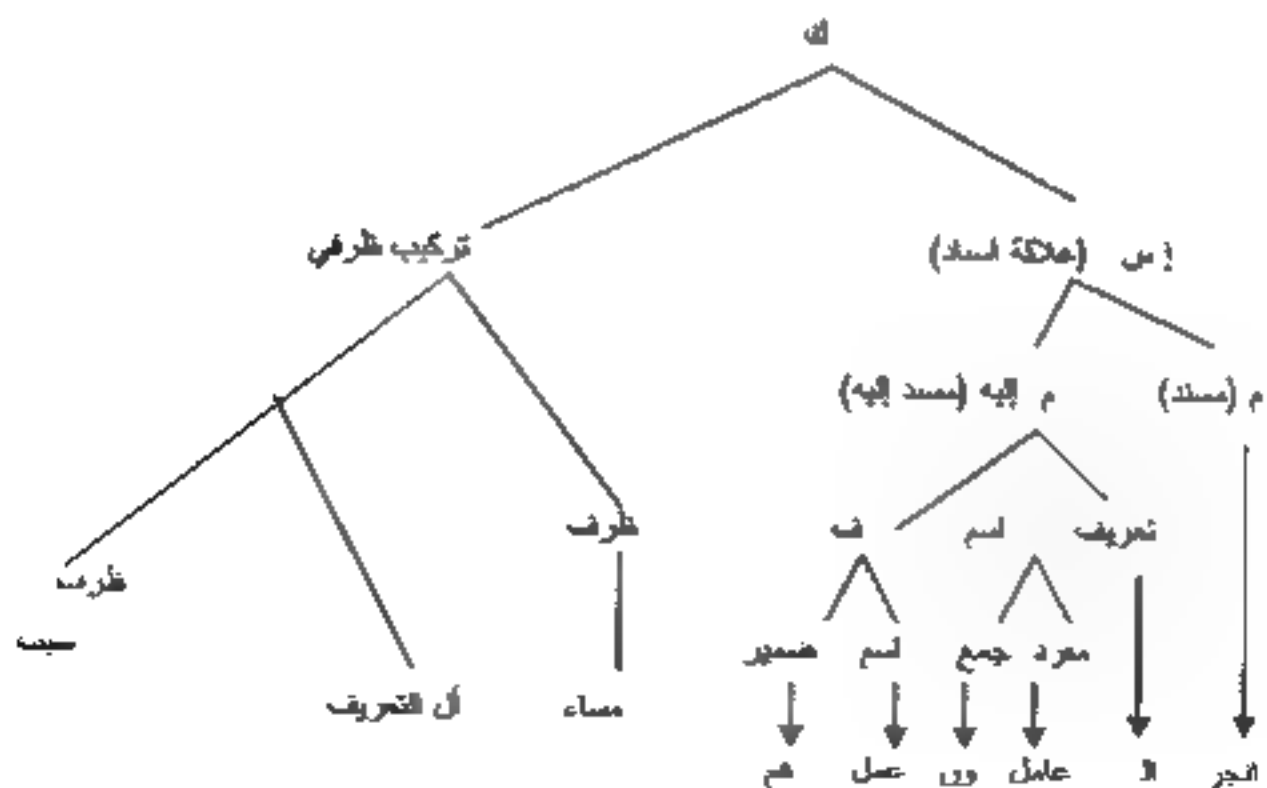
^٢ Φ = عنصر محذوف

(٢) أنظر : مازن الونع : نحو نظرية لسانية عربية حديثة . ص ١٨١ .

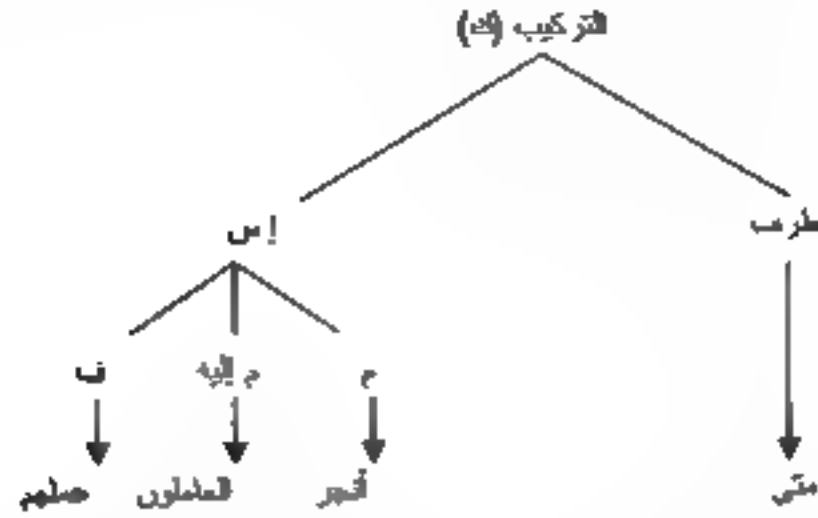
وأنظر - سبيل سقينية : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية . ص ٤١ .



ويمكن تمثيل الجملة التالية : " أنجز العاملون عملهم مساء السبت " .



ويمكن تمثيل الجملة الاستفهامية "متى أنجر العاملون عملهم" .



نلاحظ من المشجرات السابقة أن أسماء الاستفهام تشكل جزءاً أساسياً في البنية العميقة Deep structure ، كما لاحظنا من المشجرين السابقين، أن رأس الجملة الإخبارية فعل إخباري، وأن التركيبية الظرفية فيها فصلة ، بينما يكون اسم الاستفهام للدال على الظرفية ، هو رأس الجملة الاستفهامية. وهذا مطلب منطل من العرب، وإن كانت لهم أطر دلالية مشتركة أو كانت بينهما العميقة واحدة، وهذا في حقيقته مرتبط بمبدأ الموضوع "Topicalization" ، الذي تحاول النظرية التوليدية التحويلية تفسيره في إطار العمليات والأنماط التحويلية، التي تتم في التركيب المختلفة ، فلو حاولنا تحليل الجملة " متى أنجر العاملون عملهم ؟ " بحذف اسم الاستفهام اعتماداً على التنظيم ، لحصلنا على جملة استفهامية تختلف في دلالتها عن الجملة الأولى (أنجر العاملون عملهم مساء السبت) وعلى هذا يمكن فهم عدم جواز حذف أسماء الاستفهام، وذلك لما يترتب من جعل البنية العميقة لكل من الجملتين مختلفة عن البنية العميقة التي كانت في الأصل نظيراً مطابقاً لها (١) .

(١) انظر : سبيل مستوية : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية ص ٢٧ .

وانظر : مارون الوعر نحو نظرية لساقية عربية حديثة . ص ١٢١ .

وعلى هذا يمكن أن ندرس مفهوم الريادة بوجه عام ، بأنه ما زاد على التطير هي
السبة العميقة ، وليس لأنه لا قيمة له في المعنى ، أو لأنه تسمية مبعثها تكثر الحاجة
بالمطلق كما ذهب بعض الباحثين ، يقول مهدي المخرومي في سياق تعليقه على مفهوم
العُمدة والعصاة : " إن الذي دفع النحاة إلى هذا التصور هو عرفاتهم بالقضية المنطقية
المؤلفة من موضوع ومحمول ، وهما عُمدة القضية وركناها ، فإذا سقط أحدهما سقط
البناء كله ، أما ما عداها فهو زائد إن شئت استغنيت عنه " (١) .

ومن منظور تحولي أيضاً يمكن أن نفهم معنى الحروف الرائدة ، ولعلها من
أكثر المفاهيم التي تعرضت لشيء من الاضطراب في التسمية عند القدماء ، فسميهم من
سمّاها حروف الصلة ، وهي ثمانية (إن ، إين ، ما ، لا ، من ، الباء ، اللام ، الكاف) (٢) ، وذلك
لأنه ' يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك ' ، وسميهم
من سماها حروف ريادة " لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يريد بسببها إلا تأكيد
المعنى الثابت وتقويته " (٣) .

ولد وصموا لها معياراً يدل عليها ، وهو أن دخولها كحروجها (٤) . ولعل
المقصود بزيادتها ، هو زيادتها من ناحية تركيبية ، وهذا يبدو جلياً من منظور تحولي ، إذ
بحث التحويليون عن الجزء الأساسي أو المركزي في الجملة ، Kernal sentence ثم
بدأوا بعد ذلك يبحث ما يطرا على هذا التركيب من حلال قواعد أو عناصر التحويل من
ترتيب وحذف وتصحيح وزيادة وتوسيع وإعلال .

وعلى هذا فإن زيادة (من) في الآية الكريمة (هل يراكم من أحد) (٥) هي زيادة
على النظير غير القرآني ، فالجملة النواة للآية الكريمة هي : يراكم أحد . ثم بعد ذلك

(١) مهدي المخرومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص ٩٥ .

(٢) ابن هشام ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام تحقيق رشيد عبيدي ، بغداد ، دار الفكر ، ١٩٧٠ ،
ص ١٥٧ .

(٣) الاسترلاباني ، شرح الكافية لابن المنجب ، ط ٢ بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٦٩ ، ج ٢ / ٢٨٤ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ، ج ١ / ٦٨ .

(٥) النوبة ، ١٢٧ .

حدث تحويل بزيادة (هل)، نقل البنية للعميقة إلى بنية سطحية استفهامية ، فأصبحت " هل يراكم أحد ؟ .

ثم حدثت زيادة وتلك بغرض التوكيد، فأصبحت: " هل يراكم من أحد ؟ .
وقد أدرك النحاة قيمة هذه الزيادات من ناحية دلالية، وعبروا عنها غير مرة، من ذلك قول ابن جني في الآية للكريمة: " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ " وأعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولي زيدت، إنما جاء بها تأكيداً للكلام " (١) .

التوسعة Expansion

التوسعة نمط من أنماط التحويل، وهي تتمثل في جعل مجاز عنصر من عناصر الجملة أكثر تساعاً مما كان عليه قبل التحويل، ويعبر عنه رياضياً بـ

$$أ \leftarrow أ + ب : ب \supset أ$$

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) + (ب) ، حيث (ب) متضمنة في (أ)
ويمكن أن تلقى هذه القاعدة التحويلية الصوء على بعض التراكيب في العربية ، وذلك نحو: وجود أكثر من أداة نداء للمنادى . كما ورد في قول الشاعر :

أيا راكباً إما عرضت قبلن ندساي من نجران أن لا تلاقيا (٢)

فقد اجتمعت ' الهمزة، والياء'، وذلك من باب التوسعة للتأكيد، وكذلك نحو وجود أكثر من أداة في قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان " (٣) ، وقوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم " (٤) فقد اجتمعت فيها (الياء، وكذلك الهاء والألف)، أشار إلى هذا سيبويه بقوله: " وأما الألف والياء للثان لحقاً (أي)، تأكيداً، فكانت كررت (يا) مرتين (٥). وربما كانت ' أي ' أداة نداء أيضاً، وبذلك يتسع نطاق عنصر النداء أكثر. يؤيد هذا التصور أن (أي) أصلاً أداة من أدوات النداء التي

(١) ابن جني، سور صناعة الإعراب، جـ ١ / ١٥٠ .

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، جـ ٢ / ٧٧، وذكر أن صدر البيت وقع عند عدة شعراء، منهم جند بنوث الحارثي، قاتل لبيث المذكور، وصفيه فيرجمي ، ومالك بن قريب السمراني

(٣) سورة النور ، الآية ٢١ .

(٤) سورة البقرة الآية / ١٧٢

(٥) سيبويه، الكتاب جـ ٢ / ١٨٨ .

نص عليها النحاة وأيدها واقع الاستعمال ، إضافة إلى أن المنهج التاريخي يلقي ضوءاً يؤكد هذا التصور ، وذلك أن أدوات النداء كثيراً ما تتكرر في اللغات السامية، وربما كانت سابقة للمبادئ أو لاحقة له. من ذلك ما ورد في الحبشية من قولهم ^(١) :



ومعناها، يا أنثى، ومثل هذا النمط يتكرر كثيراً في اللهجات الدارجة اليوم، فيقال عند الجهر بالنداء (هيه زيد هيه)، وعلى هذا فربما كان استخدام أي في نداء الاسم المعروف نابعاً من حاجة صوتية في التركيب، فالمعروف بال ربما لا يدخل عليه نداء، لما في ذلك من الثقل إذا قطعت الهمزة، ولما فيه من عدم القدرة على مد الصوت المقصود بالنداء إذا وصلت. وقد أدرك النحاة وضع أي من (أيا) في النداء، فعبروا عن ذلك بأنها وصلة يتوصل بها للنداء، وعلى هذا لم يجوزوا في الاسم بعدها إلا الرفع، قال المبرد: يا أيها الرجل أقبل، أي: مدعو، والرجل نعت لها والهاء للتنبيه ^(٢) وقال أيضاً: " فإذا قلت : يا أيها الرجل، لم يصح في الرجل إلا الرفع ، لأنه المبادئ حقيقة، وأي مبهم يتوصل به إليه " ^(٣) .

إلا أن جمهور النحاة أصرحوا (أي)، مبادئ مبنياً على الضم في محل نصب ، لأنهم صدروا عن قالب لفظي خاص ينسجم مع نظرية العامل، وقد كان هذا الإصرار ينسجم مع تفسير حركة الضم على أي، وقد أدرك بعض المفسرين هذا الجانب، من ذلك ما قاله أبو حيان في تفسيره للآية " يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم "؛ الخطاب مؤكد لقوله: " يا أيها الناس كلوا مما في الأرض "، ولما كان لفظ الناس يعم المؤمنين والكافر، ميز الله المؤمنين بهذا النداء تشريفاً لهم ، وتنبهاً على خصوصيتهم .

(١) Bruckelman. (Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen Bd, I, II, Bresl 1908- 1913

(٢) المبرد، المقاصب، ج ٤ / ص ٢١٦ .

(٣) السابق . ج ٤ / ص ٢١٦ .

ويمكن أن يُدرس في نطاق التوسعة وصف المنادى بـ (لبن أو ابنه) وذلك في
 نحو قوله تعالى: " يا عيسى بن مريم " فزيادة (بن مريم)، من باب التوسعة في التعريف
 بعيسى عليه السلام. ومن التوسعة أيضاً ما ورد في باب الاستفهام في قوله تعالى: "
 تقولون للحق. لما جاءكم: أسحر هذا ؟ " (١) ، فالبينة العميقة تتضمن الجمل التوليدية
 التالية :

١- جاءكم الحق .

٢- قلتم للحق : هذا سحر .

ولما دخل الاستفهام على الجملة التوليدية (قلتم للحق)، فقد حولها إلى جملة تحويلية
 استفهامية فأصبحت: " أقولون للحق؟ وكان من المتوقع أن يكون التركيب في بنائه
 المطبوعة: " أقولون للحق لما جاءكم: هذا سحر ؟، ولكن الاستفهام جاء بصورة موسعة
 إذ امتد إلى الجملة التوليدية " هذا سحر "، فأصبحت : أهذا سحر ؟ ثم تغير التركيب
 فأصبحت (أسحر هذا)، والدليل على أن (أسحر هذا؟) من باب التوسعة للاستفهام الأول
 هو أن الاستفهام فيهما واحد، وهو السؤال عن قولهم للحق إنه سحر . (٢)

ومن التوسعة أيضاً تكرار صيغة السؤال في الإجابة، وذلك بإضافتها إلى الإجابة
 بنعم أو لا، وذلك نحو: إجابتك لسؤال: هل قرأتَ الدرس ؟ بـ " نعم ، قرأتُ الدرس " .
 فـ (قرأتُ الدرس)، تعد توسعة للإجابة بنعم، ودليل ذلك أنه يمكن أن تكفي بالإجابة بـ
 (نعم) دون حاجة إلى إعادة " قرأتُ الدرس " .

الإحلال Replacement

الإحلال نمط من أنماط التحويل، ويتمثل في أن يحل عنصر آخر متصفاً معناه،
 مع إضافة دلالة جديدة ، ويمكن أن يفسر من خلال هذا النمط بعض تراكيب اللغة
 العربية. وذلك نحو إحلال التشبيه بالمضاف، مكن المصائب في نحو قول الشاعر " أيا
 ركباً إمارضت صلبن " إذ الأصل :

يا ركباً نقلته ثم تحولت إلى ← يا ركباً نقلته

(١) سورة يونس الآية . ٧٧

(٢) انظر . سمير مكيثية : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية ص ٤٤ .

وقد أدى هذا التحويل دلالة خاصة في إعطاء لفظ "الراكب" قدراً من التكبير، وهذا هو المقصود من قول الشاعر، الذي يتلاءم مع الحالة النفسية التي كل يعيها، "راكباً: اسم فاعل، وهو صالح للإطلاق على كل راكب، ولكن الاستعمال على أنه : لا يقال : راكب بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة" (١).

ولما كان التشبيه بالمضاف، هو "ما اتصل به شيء من تمام معناه" فقد تمت عملية تحويل أخرى أدت إلى تحويل :

يا راكباً ناقته ← يا راكباً

وذلك بالتضيق، ولهذا دلالة أيضاً، بصلة إلى الإيجاز الذي يتناسب مع أسلوب النداء، بعمامة، تتمثل في استعارة الحالة النفسية عند الشاعر، في أنه كل ينادي أي راكب، وللقارئ أن يكمل "راكب ناقة أو جمل أو غيرها"، وهذا أبلغ في الدلالة من استعمال "يا راكباً ناقته" مثلاً.

ومن التحويل بالإحلال، إقامة الموصف مقام الموصوف، وذلك في نحو قوله تعالى: "يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً" (٢) إذ الأصل فيها: "يا محمد النبي" ثم أقام الصفة مقام الموصوف، مستعملاً لذلك ما يتناسب معه من أدوات النداء، فأصبحت "يا أيها النبي"، ولهذا دلالة مهمة في إثبات صفة النبوة للرسول صلى الله عليه وسلم، وفي هذا تكريم له من الله سبحانه.

ومن الإحلال أيضاً الإجابة عن الاستفهام التصديقي الذي يكون باستعمال أداتى الاستفهام (هل والهمزة) وذلك بالتصديق بنعم، أو عدم التصديق بلا. وذلك كأن نسأل: "هل جاءك اليوم زائر"، فيكون الجواب نعم أو لا (٣).

(١) النظر: ابن هشام أوضح المسالك - ج ٢، ص ٧٨.

(٢) سورة الأحزاب - الآية ٤٥.

(٣) نظر - حازن الوعر

١- نحو نظرية لسانية عربية - ص ١٦٢.

٢- مسير سبئية - الأمثلة التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية - ص ٤١.

المبحث الثالث المنهج المعياري

لم تكن المعيارية قصراً على المنهج المعياري بمفهومه التراثي ، فقد أسعرت بعض المناهج التعوية عن نوع من المعيارية، وسوف نتناول في هذا المقام الحديث عن مثليين من أمثلة المعيارية لدى المناهج الحديثة ، وذلك قبل أن ننتقل إلى الحديث عن بعض التطورات التقويمية للمعيارية التراثية، وعلى هذا، فقل الأيسر أن أرتب حديثي في المقطعين التاليين على النحو الآتي :

١- أمثلة على مفهوم المعيارية في المناهج اللغوية الحديثة .

أ. المعيارية في المنهج الوصفي.

ب. المعيارية في المنهج التحليلي.

٢- تقويم المعيارية في التراث النحوي العربي.

أ- المعيارية في المنهج الوصفي

أخذ الوصفون الأوروبيون على الدراسات اللغوية التقليدية ، أنها تنحصر منحىً معيارياً في معالجة الظاهرة اللغوية ، ذلك أن السمة " يهتمون بوضع قواعد تبيين للناس كيف ينبغي لهم، أن يتكلموا أو يكتبوا، وذلك على هدي مستوى لغوي عزيز عليهم " (١)، وعلى هذا فإنهم ينبغي أن يتقبلوا حقائق التغير اللغوي Language change، من حيث المستوى الصوتي ، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وأن يتعاملوا مع كل مرحلة لغوية جديدة بمصطلحاتها الخاصة بها، وهم يرون أن لا قيمة للمقياس الجمالي الذي كان يشكل اتجاهاً عاماً في الدراسات اللغوية القديمة .

وكذلك فقد أخذ بعض الباحثين العرب المتأثرين بالمنهج الوصفي على نحاة العربية صدورهم عن المعيارية في دراسة الظاهرة اللغوية ، فعبد الرحمن أيوب مثلاً يأخذ على التفكير النحوي " أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على

(١) داهيد كريستل ، تعريف بطم اللغة ، ترجمة طمي خليل ، ص ٧١ .

أساس من اعتبارات عقلية أخرى ، ثم يعود إلى الملة ، فيعرض عليها للقاعدة التي يقول بها ، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث^(١) . ويرى أن الدرس اللغوي الحديث ينبغي أن يتصف بالموضوعية والعلمية . ويرى أن هذه الصفات تنطبق على مدرسة التحليل الشكلي ، فدعا إلى دراسة اللغة من خلالها وذهب إلى أنها تصحح معياراً آخر عد النحاة ، ألا وهو صدورهم عن المعنى في دراساتهم اللغوية .

ونعّام حسن يأخذ على النحاة التثبيت بالمعيارية ، التي يراها تتمثل في القياس والتعليل ، والاحتكام إلى مستوى صوابي معين^(٢) . ويرى أن تحديد الصواب والخطأ معيار ينبغي أن يكون مقولاً اجتماعياً يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، ويُرجع إليه عند الخلاف حول الاستعمال ، وبذلك فهو يرى أن فكرة المعيارية في الدرس اللغوي القديم ليست من منهج البحث الوصفي ، ومن ثمّ فقد دعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفية انتكاً فيها على النظرية الاجتماعية متأثراً بأرثر أعلامها فيرث Firth^(٣) ، وعلى هذا فهو يحدد الإطار العام لهذه الوصفية بقوله : " لَنْ كُلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعني أولاً وآخرأ بالإجابة عن " كيف " تتم هذه الظاهرة لو تلك ، فإذا ما تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن " لماذا " تتم هذه الظاهرة لو تلك لم يعد منهجاً علمياً ، بل لا مفرّ من وصفه بالحنس والتخمين " (٤) .

ولا يخفى أن هناك مغارقة بين الوصفية التي يدعو إليها عبد الرحمن أيوب والتي تركز على الشكل من خلال مدرسة التحليل الشكلي ، وتأخذ على النحاة صدورهم عن المعنى ، وبين وصفية تمام حسن التقديرية التي تأخذ على النحاة اهتمامهم بالشكل^(٥) .

(١) عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي . ص ٤٠ من الصفحة

(٢) انظر تمام حسن : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٥ - ٦٦ .

(٣) انظر الفصل الأول . ص ٣٥ .

(٤) تمام حسن ، اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٤٢ .

(٥) انظر : الفصل الأول . ص ٣٦ .

وبعد المعنى الهدف المركزي الذي ينبغي أن تُصوَّب إليه سهام الدراسة اللغوية من كل جانب^(١).

وَأرى أن نقد الوصفيين الغربيين للفحاة من الغربيين ، نقد مُسَوَّغ ، ولا سيما بعد أن فشلت المحاولات في اجتماع الناس على اللغة الفصحى (اللاتينية)، وذلك في أواخر القرن الثالث عشر ، ومما يذكر ، أن علماءهم حثروا من استعمال العامية، وطلبوا من مجتمعاتهم المحافظة على لغتهم القومية التي وعت لهم تاريح أجيال وحضارات مبصت، وبذلك فإنهم من خلالها يتصلون بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وقد اشتركت في هذه الدعوة جمعيات وطنية ، وذلك كالجمعية الوطنية الفرنسية التي عهدت عام ١٧٩٤م، إلى الأب (جريجوار) أن يصنع تقريراً يبين فيه الوسائل الناجعة للقضاء على اللهجات الشعبية، ونشر اللغة الفصحى (اللاتينية)^(٢).

ومن ثم فإن علماء الوصفية انطلقوا في تقديم من الواقع اللغوي الذي يعيشونه، بعد أن أصبح المستوى (العزيز عليهم) على رأي دافيد كريستل (يقصد اللاتينية)، مستويات كثيرة منها، البرنمائية ، والقضائية ، والفرنسية والإيطالية والرومانية والإسبانية، وقد بلغ من شدة التعيرات بين هذه اللغات ، أن المرء يحس أنها لغات مختلفة تماماً^(٣).

ولقد تعدى الأمر ذلك، فالفرنسية اليوم تختلف عن اللغة الفرنسية مثلاً قبل مئة عام أو أقل، ومما يُذكر أن لابلليون مذكرات تحتاج اليوم إلى من يترجمها^(٤).

فالوصفيون يرون أن دراسة اللغة ينبغي أن تصف الظاهرة اللغوية وفق تطورها الذي وصلت إليه ، ومن ثم فإنهم يتخذون شعار "دع لغتك وشأنها"، ويرون أن الدراسات اللغوية ينبغي أن تولكب التطورات الحاصلة في اللغة .

(١) مُلَمَّ حُسن ، اللغة بين المبالغة والوصفية . ص ٦٩ وما بعدها .

(٢) عهد الواحد واتى ، علم اللغة . ص ٤٩ .

(٣) محمود السمران ، اللغة والمجتمع . ص ١٦٧-١٦٩ .

وانظر : عهد النصارى هلال : علم اللغة بين القديم والحديث . ص ١٠٠ .

(٤) انظر . أحمد نصيف الجنبلي "ملاحم من تاريخ العربية" . دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص ٦٦ .

بيما يرى أن المعيارية تشكل ضرورة ملحة بالنسبة لدراسة اللغة العربية ، وذلك لأنها مرتبطة بالقرآن الكريم ، الذي هو دستور الإسلام الأعلى ، ومعجزته البينانية الكبرى، ومن ثم فالمسلمون يشعرون بضرورة المحافظة على هذا المستوى اللغوي المتميز في ألفاظه وتركيبه، ومعانيه، قال الإمام الخطابي : " اعلم أن القرآن إنما صار معجراً لأنه جاء بأفصح الالفاظ في أحسن نظوم التأليف، مُصنّفاً لأصح المعاني " (١)، ومن ثم فإنه لا بد أن يسعى النحاة إلى تثبيت المعايير اللغوية ما أمكن ، لتواجه ألوان التطور اللغوي، وتيسر للأجيال أن تلجأ إلى هذه المعايير في التعرف على ذلك المستوى الأمثل وتعلمه، وإي كانوا لا ينتمون إلى ذلك العصر ، أو تلك البيئة ، الذين استنبطت منهما قواعد اللغة المعيارية (٢) .

ب- المعيارية في المنهج التحويلي

أما عن المعيارية في المنهج التحويلي ، فهي قولين رياضية مبنية على مفاهيم افتراضية، ومن ثم فالنحو التحويلي ينسب على عدد متناه من الجمل المحتملة (المعطيات الواقعية) يعمل على (إسقاطها) على عدد غير متناه من الجمل النحوية، بواسطة قوالب عامة (قواعد النحو)، حددت على أنها مفاهيم افتراضية ، من ذلك الفونيمات الخاصة والكلمات والأركان ... إلخ (٣) .

وهذا يعني أن المنهج التحويلي منهج استنتاجي Deductive Method ، يسعى إلى شرح الفعالية اللغوية من الداخل، وذلك لمعرفة المقطرة الكلامية التي تعمل داخل ذهن البشري وذلك عن طريق الخطوات الآتية (٤) :

(١) انظر : عائشة عبد الرحمن : الإعجاز البياني للقرآن ، طدار المعارف بمصر ، ص ٣٤ .

(٢) انظر : إسماعيل صليح : التفكير اللغوي الترقائي بين التأصيل والتعليم . ص ١٠ .

وانظر - أحمد نصيف الجبالي : ملامح من تاريخ اللغة العربية . ص ١٩ .

(٣) انظر : مجموعة من النصوص لتشومسكي ترجمها صالح الكشو ، وأُثبتها في كتابه " مدخل في اللسانيات

" ، تونس، دار العربية للكتاب ، ١٩٨٥م ، ص ١٧٢ .

(٤) انظر : مازن الوعر . قصصاً لسجية في علم اللسانيات الحديث ص ١٠٧ .

- ١ - وضع فرضيات لغوية تعتمد على نظريات علمية .
 - ٢ - تطبيق الفرضية اللغوية وتجربتها على مواد لغوية معينة .
 - ٣ - إعادة صياغة الفرضية اللغوية إذا دعت الحاجة إلى ذلك .
 - ٤ - تثبيت الفرضية اللغوية في حال مناسبتها للمواد اللغوية .
- أما المتأمل في المعيارية عند نحاة العربية فيلاحظ أنها هدفت إلى تثبيت معايير لغوية استُنبجت من استقراء كلام العرب ، وعلى هذا فإنه يمكن تلخيص خطوات الوصول إلى هذه المعايير كالآتي ^(١) :

- ١ - ملاحظة المادة اللغوية .
 - ٢ - حتمس المادة اللغوية .
 - ٣ - صياغة فرضية للمادة اللغوية .
 - ٤ - فحص الفرضية وتدقيقها .
- ويكون من نتائجها تمييز الخطأ والصواب بالنسبة للكلام الفعلي في زمن الاحتجاج اللغوي.

بينما نلاحظ أن المعيارية التحويلية تسمى إلى الملاءمة بين ما هو ذهني فكري، وما هو واقعي لغوي، وعلى هذا فالمعيارية بهذا المفهوم، ليست وصفاً للكلام الفعلي، بل هي قواعد للجملة على أساس أنها شكل تجريدي نظري ، ومن ثمّ فليس لها علاقة بالصواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة ^(٢) .

سأخذ على المعيارية التحويلية

تأخذ على المعيارية التحويلية التآخذ الآتية :

- ١ - ذكرنا أن المذهب التحويلي يسمى إلى أن تكون الفرضيات التي تنص على الخصائص العامة التي تخضع لها كل لغة إنسانية محتملة الوجود ، والتي هي عائدة إلى النشاط اللغوي الإنساني بصورة عامة ^(٣) .

(١) مازن الومر ، قضايا لسانية في علم اللسانيات الحديث ، ص ١١٠ .

(٢) دايغ خرماء ، أقواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٢٠٠ .

(٣) ميشال زكرياء الأسخية فتوليدية ، ص ٨٨ .

ولا يحق أن لكل لغة خصوصيتها، فللقاعدة اللغوية التي اعتمد عليها التحويليون، وحده، الحياة العرب بالإسناد، تطبق على الإنجليزية والعربية، مثلاً، غير أنها لا تطبق على الإيطالية والبرنغالية، وذلك لأن الفاعل فيها لا يشكل عنصراً تلم للدلالة^(١) ومما يندر أن المذهب التحويلي لم يتم دراسته إلا على نماذج من اللغة الإنجليزية، لغة تشومسكي الخاصة^(٢).

٢ قدمت التحويلية معايير ركزت على الملوك اللغوي الداخلي للإنسان، وذلك على اعتبار أن اللغة قدرة فطرية مناسبة للإنسان وحده، وذلك ينبغي على التحليل اللساني أن يشرح تلك المقطرة بوسائل فكرية ونفسية لمعرفة طبيعة اللغة. وقد اتخذت هذه المعايير بُعداً رياضياً، فيولوجياً، ولكنها قصرت عن الإحاطة باللغة، ظاهرة اجتماعية متغيرة، تغير الزمان والمكان^(٣).

٣- امتصحت القواعد في المنهج التحويلي، لأنها ذات طابع رياضي متشعب^(٤).

٤- أخذ على المنهج التحويلي نزوعه إلى التفتت، فكما قُمت نظرية أجريت عليها تعديلات جديدة، وربما كان السبب في ذلك أنها أصلاً من "بنات أفكار فرد معين"، قام بتطويرها على مرّ السنين، وفي الوقت نفسه يقوم بتكريسها لطلابه، وهؤلاء الطلاب يقومون بتطوير وجهات نظرهم الخاصة حول النظرية الأصلية، ومن ثم تظهر اختلافات متعددة^(٥).

(١) انظر: رشيد العبيدي، الألفية بين عبد القاهر والمحدثين، ص ٢١

(٢) رشيد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنوية في اللسانيات، ص ٧٠.

(٣) انظر مازن الرعر، علم اللسان من البنوية إلى الحديثة، مقالة منشورة في مجلة المعرفة، السنة التاسعة

عشر، العددان ٢٢٠-٢٢١، حزيران، ص ١٥٩

(٤) ماهد كريستال، علم اللغة، ترجمة حلمي خليل، ص ١٥٩

(٥) السابق، ١٥٩.

من هذه التعديلات التي أخذ بها تشومسكي التعديل الذي قام به علماء تحويليون أبرزهم فودور وكاتس (Fodor and Katz)، واعتقاداً بأن هذا التعديل يركز على المعنى، وبذلك يكون مكملاً ومعدلاً لنظرية القواعد التحويلية التي بدأها تشومسكي، وقد حاول هذا التعديل أن يفسر الخصائص الدلالية، وذلك عند مقابلة الجماعتين التاليتين مثلاً.

الرجل الصديق

و السمكة الصديقة .

إذا نجد في الجملة الأولى مقبولة من حيث الدلالة، في حين نجد أن الثانية غير سليمة، وذلك عن طريق دراسة مكونات الجملة الأولى، وما تنقسم به من سمات ، فمثلاً كلمة " رجل " يتألف معناها من العناصر الأولية التالية :

[+ اسم / + محسوس / + معدود / + حي / + بشري / + ذكر / + بالغ]

وقد استعملوا العلامة '+ '، كي تشير إلى انتماء المفهوم الدلالي، إلى مضمون الكلمة الموافقة، والعلامة (-)، إلى عدم انتمائه. فالسمكة مثلاً يتألف معناها من العناصر الأولية التالية :

[+ اسم / + حي / - إنسان / + حيوان ، + يعيش في الماء]

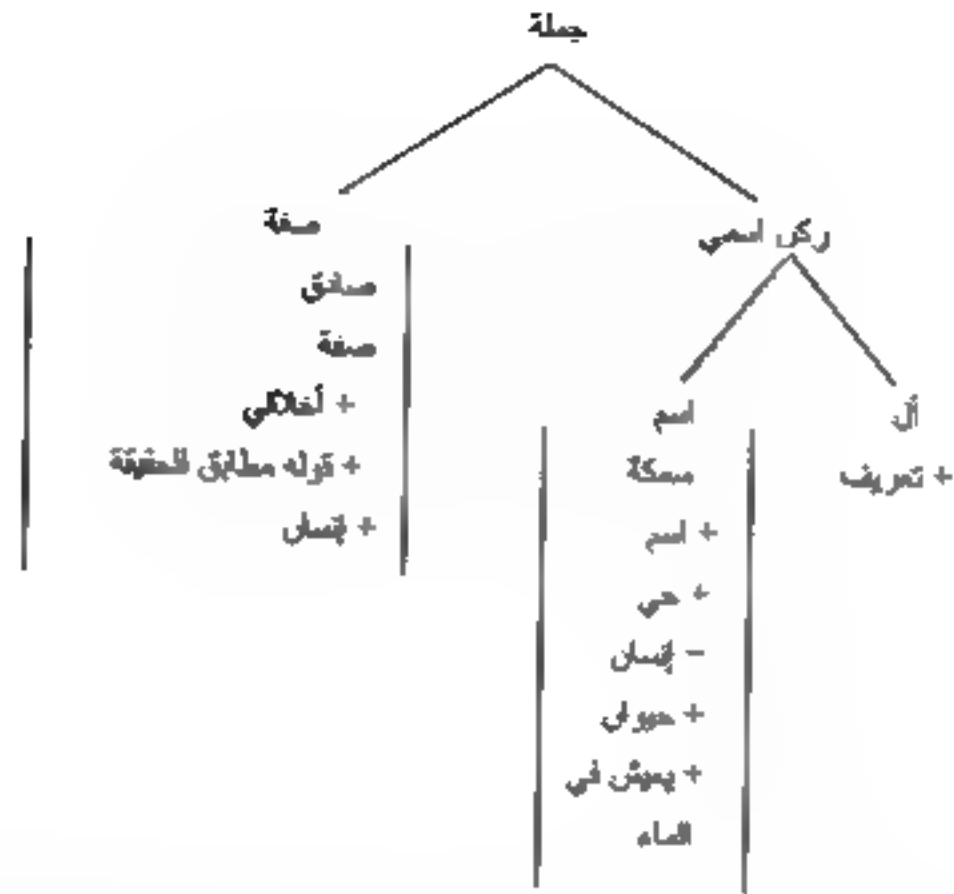
وصفه صديق تتكون من

[+ صفة / + أخلاقي / + قوله مطابق للحقيقة / + إنسان]

ومن هنا نجد أن صفة ' صديق ' تحتوي على (+ إنسان)، بينما الموصوف وهو (سمكة)، يحتوي على (- إنسان) وبالتالي يحصل تناقض من إسناد الصديق إلى السمكة. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي (١) :

(١) انظر : ديف خرما أصواء على الدراسات العربية المعاصرة . ص ٣٢٦ .

وانظر : عادل فاخوري : السانية التوليدية والتحويلية ص ٥٥ - ٥٧ .



ويرون أنهم بهذه الطريقة يمكنهم تحليل معاني معرديات أية لغة، ومن ثم يتمكنون من تبين الغنى في معاني بعض الجمل، وذلك نحو اعدام المعنى في المثال المشهور "الأحلام الخضراء القديمة اللون تمام بعف"، ذلك أن أحد عناصر كلمة حلم هو (-حي)، بينما أحد عناصر كلمة نام (+حي)، وبذلك فإنه لا يكون توافق بين حلم ونوم، ولا ينتج عن ارتباطهما معنى مفهوم .

وكذلك فإن كلمة حلم (- محسوس)، بينما من عناصر كلمة أحضر(+) محسوس)، ومن ثم لا يوجد توافق عند اجتماعهما .

وقد أخذ على هذه الطريقة طولها ، وتعقيدها إضافة إلى أنها لا تصلح للتطبيق على كثير من اللغات، مما يجعلها قاصرة عن أن تصبح نظرية متكاملة للمعاني كما توقع أصحابها لها أن تكون ^(١) .

(١) انظر عادل خلخوري : الفلسفة التوليفية والتحويلية ص ٥٩ .
 وانظر أيضاً تليف خرما . أصواء على الدراسات التوفيقية المعاصرة . ص ٢٢٧ .

٢ تقويم المعيارية في فترات النحوي العربي

سوف أتناول هنا بعض النظرات التقويمية للمنهج المعياري، مع محاولة لتقويم العلاقة التاريخية بين معيارية القدماء ، ومعيارية بعض المعاصرين الحديثة كالتوليديّة النحوبية لتشومسكي .

أثبتت المعيارية الترفئية فاعلية كبيرة في معالجة الظواهر اللغوية، فقد قُتِمَ العمل النحوي من خلال نظرية العامل هيكل تنظيمية تُقَامُ عليها وحدة المعايير ، وانحصرت المعيارية من هذه الهيكل شكلاً من الترابط بين الكلمة وسياقها. إلا أن ذلك لا يعني حلها من المأخذ، فقد منجّلت عليها مأخذ عدة أبرزها :

١- تعدد الأوجه الإعرابية : وقد أخذ لشكلاً منها :

أ. تعدد لوجه الاختلاف في تقدير المحذوف، من ذلك اختلافهم في قوله تعالى: "وصية لأرواحهم" ^(١) قرئت بالنصب على أساس أن التقدير "كُتِبَ عليهم الوصية لأرواحهم"، وقرئت بالرفع على أساس أن التقدير "أمرنا وصية" ^(٢) .

ب. تعدد أوجه الإعراب بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية: كالأسماء المقصورة، والأسماء الموصولة، من ذلك أنه قيل في إعراب "الذين" في الآية (الذين يؤمنون بالغيب) إنها تحتمل :

١- الجر على أنها صفة للمتقين أو بدل منهم .

٢- الرفع على أنها مبتدأ، وخبره "أولئك على هدى" لو على أنه خبر مبتدأ مقدر تقديره "هم".

٣- النصب على تقدير (أعطى) ^(٣) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٤٠، ونص الآية (والذين يؤمنون منكم ويؤمنون بأرواحهم، وصية لأرواحهم معاً إلى العول غير إخراج، بل خرج فلا جناح عليكم في ما فكل في أنفسكم من معروف، والله عليم حليم)

(٢) الفراء ، معاني القرآن . ج ١ / ٢٠٥ .

(٣) المكي، التنزيل في إعراب القرآن ، ج ١ / ١٠ ، ١١ .

وانظر : الفراء معاني القرآن ، ج ١ / ١١-١٢ .

ونص الآية : "الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون" البقرة ، الآية ٢

جـ. تعدد أوجه الإعراب بسبب اشتراك أكثر من باب نحوي في علامة واحدة . من ذلك أن الاسم بعد (إلا) إذا كان في جملة منفية والمستثنى منه موجود في مثل " ما رأيت الطلاب إلا زيدا " يُعرب إعرابين ^(١) .

الأول : مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

والثاني : بدل من المفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

د. أخضع النحاة قواعد ترتيب الجملة للعمل، فتناولوا ذلك في إطار جواز تقدم المعمولات على العوامل ، وبخاصة، أنهم قسموا العوامل ، إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة، ورأوا أن بعض الأنواع تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها، وعلى هذا توزعت ظاهرة الترتيب وفقاً للعامل ، وقد يجهلون في تفسير ذلك إلى افتراض حالات ربما لا يكون لها وجود في الواقع، وذلك نحو:

١. ما أورده السيوطي حول ^(٢) (هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء أن يتقدم على سببه، فيقال: " ما زيد فكرمه بأثينا " و " متى فأتبك تخرج " و " كم غاسير تسير " والعرب أننا نجد أن النحاة يتحاررون ويتجادلون في نحو هذه الأمثلة التي لا أحسب لها وجوداً في الواقع)، فيتابع السيوطي موضحاً بقوله: " فيه قولان : قال البصريون: لا، وقال البصريون في ذلك أن النصب بأن مضمر، وأن الفاء عاطفة ، عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل، على مصدر متوهم من الفعل والمعطوف عليه، والتقدير: لم يكن من زيد إثباتاً فيكون مآلاً إكرام. وعلى هذا يمتنع التقديم، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها، وليست عاطفة فلا معطوف هنا، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بمص الجملة فلم يمتنع ^(٣) .

(١) ابن جني ، السمع في العربية ص ٦٧ .

وعن ابن يعيش : شرح المفصل ج ٢ / ٨١ .

(٢) انظر : السيوطي الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج ٢، ص ٦٩ .

٢. ولتحالف النحاة أيضاً في المسألة السابقة، حول جواز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومحوها ^(١) ، وذلك كأن يقال : " ما ريدُ يكرم - ففكرمه - أختانا " مُراداً به: ما ريد يكرم أختانا ففكرمه ، فمذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز .

والحلاف قائم على أساس الخلاف في عمل النصب في الفعل بعد الفاء ، فالبصريون يذهبون إلى أن ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم . فكما لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر . والكوفيون يجيرون هذا التركيب المفترس ، لا استناداً إلى خصوص لغوية تبيح التفتيح على منوالها ، وإنما لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم .

٣- اعتمد البصريون في منع تقديم خبر (ما زال) وما كان في معابها من أحواتها على قاعدة عندهم ، يرون فيها أن حرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله ، في حين يجيز ذلك الكوفيون وابن كسطل ^(٢) . ولم يورد أي من الفريقين شواهد من اللغة لتأييد قاعدته . معتمدين على أحكام العامل وحدها . وعلى عكس هذه الحالة ، لا يجيز الكوفيون تقديم خبر (ليس) عليها ، يوافقهم في ذلك المبرد وابن الأنباري ، ويجيز ذلك البصريون ^(٣) .

ولعله يجدر بنا أن نلقي النظر على نقطة خلافية حول مدى علاقة المعيارية التراثية بالمعيارية التوليدية النحويّة .

رأينا من خلال ما عرضناه في الفصل الثالث كيف أن اللغويين العرب القدماء أرسوا دعائم أساسية من دعائم المناهج التي تسير عليها البحوث اللغوية الحديثة ، مما جعل بعض الباحثين يجزمون بتأثر تشومسكي مثلاً ، بالنحاة العرب ، تأثراً يُشعر بأن النحو التوليدي النحويّ إنما هو نسخة عن نظرية النحو العربي . يقول محمد زياد الكبة : " ما وصل إليه النحو العربي من التطور منذ قرون عديدة نحاول النظرية النحوية الراجحة في العرب حالياً أن ندرجها ، فالنحاة العرب أنحلوا الفكرة التوليدية النحويّة في صلب قواعد اللغة العربية . ولو أنهم لم يطلقوا عليها التسمية نفسها ، وما قواعد الصنف والإضافة

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج ٢ / ص ١٧٠ .

(٢) انظر : ابن الأثيري - الإقتضاب في مسائل الخلاف المسألة رقم ١٧ ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٣) السابق ، المسألة رقم ١٨ ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

والتقديم والتأخير ، ومفهوم (التقدير) في الإعراب إلا جزء من القواعد التحويلية الموجودة في صميم اللغة العربية. وأغلب الظن - وهذا هو اعتقادي الشخصي - أن تشومسكي أحد مبادئ نحوه التحويلي عن العربية من خلال اللغة العبرية، التي قدم رسالته لبيل الماجستير فيها، ومن المعروف أن للنحو العربي أثراً بالغاً في النحو العبري^(١).

ويرى بعض الباحثين^(٢) أن هذا التوافق الكبير في الأنظار للعربية، يرجع إلى انتقال العلم العربي إلى العرب اللاتيني، وذلك أن (مفصلتر دي ساسي) كان عالماً بمفاهيم النحاة العرب للعربية، وأنه أستاذ (فون هومبولت)، الذي هو أول من ألمح بصراحة إلى طبيعة القدرة اللغوية الخلاقة، ثم استفاد تشومسكي من هذه الأنظار جميعاً.

وأرى أن معرفة تشومسكي بالعلماء السامية بوجه عام، وإطلاعه على النحو العربي شكلت بعداً من أبعاد ثقافته، وقد أثار إلى معرفته هذه صراحة في مقابلة أجريت معه بقوله: " قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العلمية، كنت أشتغل ببعض البحوث باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية^(٣) منذ سنوات عدة حلت، أظن أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال Franz Rosenthal، وكانت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري، الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك الفترة، ولكنني لا أشعر أنني كفاة للحديث عن البحوث اللسانية التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسانيات الحديث^(٤).

(١) ج. ليونز، تشومسكي ترجمة محمد زيد الكبة، منشورات النادي الأدبي بالرياض، ١٩٧٠، ص ٦٥.

والنظر: رشيد المبهدي: الأستية بين عبد القادر والمحدثين، ص ١٢.

(٢) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منحنى إلى علم اللسان الحديثة "مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر"، المجلد الأول (الجزء ١-٢)، والمجلد الثاني (جزء ١).

(٣) لأجرومية هو كتاب مختصر مشهور في النحو العربي لمؤلفه ابن أجروم (القرن الثامن الهجري)، ونقل إلى اللاتينية في القرن السادس عشر الميلادي.

(٤) انظر المقابلة التي أجراها مع ملون الوعر في أمريكا عام ١٩٨٠ وأقيمت في كتابه: دراسات لسانية طبيعية، منشورات دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩، ص (٢٩١-٣١١).

غير أن إمام تشومسكي وبعض الغربيين بنحو بعض اللغات السامية، كالعبرية،
و تأليف بعض النحاة اليهود، الذين عاشوا في كنف للدولة الإسلامية وبخاصة في الأندلس،
ليس كافياً إلى خلق فتاعة بأن النحو التوليدي، مؤسس على نظرية النحو العربي. ولعل
أفضل ما يقال بهذا الشأن، أن تأثير هؤلاء بالنحو العربي كان بطريقة غير مباشرة، وربما
دخلها كثير من تولد الخواطر، وبخاصة عند البحث في قواعد لغات متشابهة، كاللغات
السامية، فكثيراً ما يقع العلماء على جوانب من التفسير المتقارب الذي يُميه ذلك الوعي
الشمسي على قواعد اللغة الأم عند الإنسانية جميعاً^(١) .
ونعل ما مرّ بنا حول " المعيارية " مثالاً جيد يوضح وعي التحويلييين على مفهوم
المعيارية ، بيد أنهم يعبرون عنه بما يتفق وهدفهم في وضع نظرية لغوية شاملة .

(١) انظر : نهج موسى، نظرية النحو العربي ص ١٠٩

البحث الرابع المنهج التاريخي

مرّ بنا في الفصل الأول، الأسس التي قام عليها المنهج التاريخي والتاريخي المقارن، وفي الفصل الثاني، إرغاصات هذا المنهج عند علماء العربية. وقد أشارت هذه الإرغاصات إلى أن الانتباه إلى التشابه والصلات بين العربية واللغات الإسلامية الأخرى، بشكل جانبي ولو هامشياً - من المعرفة اللغوية عندهم. إلا لم يطلع مثلاً الدراسة المطلوبة في هذا المجال، كما هي حال المنهج التاريخي الحديث، الذي استطاع الباحثون من خلاله أن يكتشفوا الثام عن أمور مهمة، وفي خطوات منظمة، وبلدات مهيبة، من شأنها أن نخدم اللغة.

بيد أن ومضات للمؤرخين العرب التاريخية ذات قيمة، جعلتهم يصيرون أحياناً فيما يذهبون إليه، ويخطئون أحياناً أخرى، ويمكن أن يوازن بين أرائهم التاريخية والمنهج التاريخي الحديث من خلال النقاط الآتية، مع التأكيد على أن الخطوات القليلة السابقة فضل الريادة المبكرة في شق الطريق أمام مستقبل الدراسات المنهجية اللاحقة في ضوء هذا المنهج.

١ - تاصيل ليس

مرّت بنا آراء النحاة في (ليس) في الفصل الثاني^(١). والمظرة المقارنة تلقي ضوءاً يؤيد رأي التخليل في تركيبها من " لا ليس "، ذلك أن " ليت " تعني في السريانية فعل الوجود، وعندما تحمل عليه اللام النافية يصبح (ليت) لا، فلتقي مع معنى (ليس) العربية، ويمكن ربط هذا الفعل بفعل الوجود في العبرية وهو (יש) (أش)، ومما يرجح هذه الرؤية أن المعين العربية تقابلها الشين السريانية، كما أن التاء السريانية تقابلها التاء العربية، وإذا علمنا أن التاء العربية تتبادل مع السين كما في نحو (السناس والسات) (والأكبس، والأكيات)، وذلك لقرب محرجهما، ولصفة لهما فيهما، فإنه يسهل علينا

(١) انظر الفصل الثاني، ص ١٤٤

وانظر - الإتصاف في مسائل الخلاف لابن الأثير، المسألة رقم ١٨، والمسألة ١٩.

أن يرجح أن (ليس) من الأفعال المركبة Compound verbs من (لا ليس) وهذا يلتقي مع الشواهد القليلة الباقية في العربية ... نحو " لفتني به من حيث ليس وليس ، أي من حيث هو ولا هو " (١) .

وكذلك فإن النظرة التاريخية للمقارنة تسعف في إلقاء ضوء يرحح رأياً لاس أبي الربيع ذهب فيه إلى أن الأصل في " لات " : " ليس " أبدلت سيبها تاء كما في مست ، (٢) فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس " لاس " ، لأنها فعل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا " لبت " ، فيصير لفظاً للتمني ، في حين ذهب جمهور النحاة إلى أنها (لا) ، ربيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة ، كما زهدت مع رب (٣) .

من الواضح أن ابن أبي الربيع يعيد (لات) إلى (ليس) ، وهي كما لو صحتا مكونة من " لا ليس " بل لعل (لات) هي الصورة الأقدم لـ (ليس) قبل تحول التاء فيها إلى سين .

وكذلك فإن ابن أبي الربيع يعلل النظر إلى سمة من السمات التي تتميز فيها العربية في التوسعة على ذاتها وذلك بتمييز (لات) عن ليس التي للتمني . غير أن رأي ابن أبي الربيع ظل رأياً فردياً ، لأنه لم يقدم أدلة تاريخية مقارنة تساعد في دعم رأيه هذا ، ومن ثم لم يسهم رأيه في تخفيف حدة الخلاف بين النحاة فيها .

٢- تأصيل الاسم الموصول

اختلف النحاة في أصل الاسم الموصول ، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو " الذال " ساكنة فقط من " الذي " ، تسقط الياء في التثنية وفي الشعر ، ولو كانت أصلاً لم تستطع والقلم زبدت ليتمكن النطق بالذال ساكنة .

(١) انظر

١- إسماعيل عمارة ، خصائص السريية ، ص ٥٥ .

٢- إبراهيم السمرقاني ، لغة اللغة المقارن ، ص ٦٨ .

٣- مهدي المصري ، في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، ص ١٣٧ .

٤- برايستر لمر ، التطور النحوي ، ص ١١١ .

(٢) إسماعيل عمارة ، (مست) أصلها " مستس " ، فبدلت السين تاء وأدغمت فيها الذال ولمزيد من التفصيل

انظر ، العدد { دراسة لغوية مقارنة } ، ص ٧٩-٩٠ .

(٣) السيوطي ، الجمع ، ج ٢ / ١٢١ .

وذهب الفراء ، إلى أن أصل الذي ، "ذا" المشار بها. وذهب السبتي ، إلى أن أصل الذي ، "ذو" بمعنى صاحب ، "وقدر تقديرات حتى صارت الذي في غاية التعسف و لاصحح" (١) .

والمسيح التاريخي المقارن يلقي ضوءاً على هذه المسألة بما يرجح رأي الفراء ، ذلك أن "أل" من معانيها الصلة ، فهي تقيّد ما يفيد الاسم الموصول أحياناً ، وقد تركبت "أل" مع "دي" في العبرية في قولهم **דִּי אֵל** ، ومعناها الذي ، هذا إذا علما أنه يمكن ردّ "أل" التعريف للعربية إلى هل العبرية ، فـ "هل" استعملت للتعريف في العبرية ، وكذلك استعملت في اللاتينية ، وفي التمودية ، وهما عربيتان بلدتان ، فقالوا : هفرس وهم يقصدون ، (الفرس) و (همل) : وهم يقصدون الجمال (٢) ، والتبادل بين الهاء والهمزة ظاهرة معروفة في العبرية ، في نحو "ها" ، و "لها" ، و "هرروف" ، و "أزروف" ، و "هنا" ، و "أنا" ، وقد ذكر ابن هشام : أنه ورد عن العرب "أفعلت" بمعنى "هل فعلت" وهو من إبدال الخفيف ثقلاً . (٣)

٣- تأصيل مذ ومنذ

واختلف النحاة في "مذ ومنذ" ، فذهب الفراء إلى أن أصلها "من ذو" من الجارة ، "ذو" بمعنى الذي (٤) .

وذهب آخرون إلى أن أصلها "من بذ" ، خذفت الهمزة ، فالتقى ساكنان ، النون والدال ، فحُرِّكَتْ الدال ، وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لأنها ضمنت معنى شينين "من" و "إلى" ، وذهب البصريون إلى أنها بسيطة غير مركبة (٥) .

وبرجح المسيح التاريخي أنها مركبة من "من" و "إذا" ، ذلك لأن "إذا" في العربية تقابلها (أزي) **אֲזִי** في العبرية ، فتكون الدال العربية قلبت الراء العبرية ، والالف العربية فابلت الياء العبرية ، وهي في الحبشية "يئزي" ، وقد تطورت "إذا" فُحِّتْ مِنْهَا

(١) السبتي ، الجمع . ج ١ / ٢٨٢

(٢) انظر : إسماعيل عسيرة : حقائق العربية في الأفعال والأسماء . ص ٦٩-٧٠ .

(٣) ابن هشام ، معنى اللبيب . ج ١ / ٥٤

(٤) انظر : السيوطي - الجمع ج ٣ / ص ٢٢١ ، وانظر المرادي . الفجى الثاني ص ٤٦٤

(٥) ابن يحنس ، شرح المفصل . ج ٢ / ٢٢١ .

مع " من " كلمة واحدة في العبرية ، فتكونت كلمة **Meaz** وتحيي " مد " ،
ويبدو أكثر لتحت أكثر وصوحاً في " مذ " ، تلك أن النون صوت ضعيف ، قابل لأن يتأثر
بما بعده^(١) .

٤ - تلصیل لفظ الجلالة (الله)

ولختلف النحاة في أصل لفظ للجلالة " الله " ، فذهب يونس بن حبيب والكمائي
والفراء، إلى أن أصل " الله " الإله ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ، فاجتمعت لامان ، فأدغمت
الأولى في الثانية ، فقول (الله) ^(٢) .

وقال الحليل بن أحمد، أصل إله (ولاه)، من الوله والتحيز^(٣) ، وقد أبدلت الواو
همزة لانكسارها فقول (إله)، كما قول في (وعاء ، إعاء) وفي (وشاح ، إشاح)، ثم أُنحلت
الآلف واللام وحذفت الهمزة فقول (الله) .

وذكر ابن منظور رأياً لسيبويه يذهب فيه إلى أن "ولاه" ، أصل اسم الله تعالى .
ودهب المازني إلى أن قولنا " الله " ، إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل ،
وليس أصله (إله) ولا (ولاه)، فقال : " والدليل على ذلك أني أرى لقول (الله)، فضل مزينة
على إله، وأنني أعقل به ما لا أصل بقول (إله) ^(٤) .

وبعود لفظ الجلالة في اللغات السامية إلى الأصل (el)، أي ألف مكسورة ولام،
به "س" القوة والقدرة، ومن معاني الإله في العربية ، القادر القوي، ويُلَفظ في السريانية
elaa ، وهو قريب جداً من لفظ الجلالة، " الله " في العربية ، وهذا يجعل رأي سيبويه
أقرب الآراء إلى أصل الكلمة مقارنة باللغات السامية .

وقد كان الدعاء بصيغة " اللهم " ، مثار نقاش بين النحاة ، فقد ذهب البصريون
إلى أن الميم عوض عن حرف النداء ، ولذا فهم لا يجوزون تحول حرف النداء على

(١) إسماعيل خايرة ، نظرة مقاربة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية . من منشورات مجلة

" دراسات " الصادرة عن الجامعة الأردنية ، العدد الرابع ، ١٩٩٢م، ص ١١٨

(٢) فراجبي ، اشتقاق أسماء الله . تحقيق عبد الصحن الفتلي ، ص ٢٢ .

(٣) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة . تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة النادي العربي ، مادة " وله " ، ج ٦ ص
١٤٠

(٤) الفرجاني ، مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٢م، ص ٦٩ .

"اللهم"، يقول سيديوي: "قال الخليل رحمه الله، اللهم نداء، والميم ها ها بدل من "ب"،
ههي ها ها فيما رعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها" (١).

ويقول الزجاجي: "ومما لا يُستعمل فيه حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا،
ريدت الميم في آخره، لأن الميم في آخره عوض من حرف النداء" (٢).
لما الكوفيين، فإنهم يرون أن الأصل في "اللهم" هو "يا الله أما بخير"، وأما
كثرت في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلباً للحفة واستكروا لرأيهم ببيتين من الشعر لم
يُعرف قائلهما" (٣).

ولا يخفى أن حجة الكوفيين واهية في هذا الموضع، وقد كان رد البصريين عليهم
لطبعاً، إذ لو كان الأصل في "اللهم يا الله أما بخير"، فكيف نُفسر ورود لأصبة لا تنفق
وهذا المفهوم. من مثل "اللهم الحنة" (٤)؟

ولعل كلمة "اللهم" بهذه الصيغة تشبه الصيغة العبرية الأولى للفظ الجلالة
إلوهيم (٥).

وسبق أن ذكرنا أن لفظ "إلوهيم" العبري، جاء من أصل (el) ثلثي تعني "الله"
في اللغات السامية، والياء والميم في العبرية علامة الجمع، ويجمع لفظ الجلالة من باب
التعظيم، وهذا يفسر لنا أن الميم في (اللهم) العربية، جاءت من باب التعظيم، وليس من
باب العوض كما أشار النحاة (٦).

ولعل وجهة النظر المقارنة هذه تكشف عن القيمة الدلالية للدعاء بهذه الصيغة،
فالداعي بها يكشف عن تقرب خالص لله سبحانه وتعالى، يجمع فيه كل أسماء الله في هذا
اللفظ "اللهم" ثم إنه يعكس شدة ما يُحس به.

(١) سيديوي، الكتاب، ج ٢ / ١٩٦.

(٢) الزجاجي، الجمل، ص ١٦٤.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٨.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٧.


(٥) إسماعيل صليحة، ظاهرة الفأثوث، ص ٤٣.

(٦) السيق، ص ٤٣.

وقد أشار البلاغيون إلى هذا المعنى إشارة دالة، قال أبو حيان في تفسيره للآية الكريمة: " قل اللهم ملك الملك تُؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء، بيدك الخير، إنك على كل شيء قدير " (١) من قال: اللهم، فقد دعا بجميع أسمائه كلها، و- " اللهم " مجمع للدعاء، ومعنى " اللهم " هو الله زينت فيه الميم فهو الاسم العلم المتضمن لجميع أوصاف الذات (٢).

• - تأصيل أداة النداء (ها)

وردت إشارة تاريخية في باب النداء تشير إلى أنه ربما كل الأصل التاريخي لأداة النداء (ها) هو (أيا)، ذكر سعيد بن الدهان (٥٦٩هـ) في كتابه (المعرة في شرح النسخ) ... فإن بعد المبادئ عن هذا قلت: أيا زيد. وقد يبدلون الهمزة (ها)، كما قالوا: إياك وهياك (٣) وما يرجح أن الإشارة تاريخية، أنهم لو صحو أن " يا " هي لم الباب في النداء، وذلك لأنها تستعمل للقريب والبعيد والندبة.

والمنهج التاريخي المقارن يرى أنه ربما كانت (ها) أقدم من أيا، وذلك لأن العربية تميل إلى إبدال الهاء همزة، فيما اشترك من كلمات بينها وبين اللغات السامية فصيغة أفعَل تُقابلها في العبرية والأرامية هعمل  وكذلك فإن العربية ما تزال تحتوي على آثار من هذه الهاء في " نار " و " هنار " (٤).

وقد أشار الخليل إلى أن قرب مخرجهما كل سبباً في تبادلتهما، في مجال النداء وغيره، يقول الخليل بعد ذكر تقارب الهمزة والهاء في المخرج: " ولذلك استخفّت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة (يعني الهمزة)، يقال: أرق وهراق، وأيهات وهيهات، وأشياء ذلك كثير " (٥)، ثم ذكر الرماني أن " ها مجراها مجرى أيا " تقول

(١) سورة المائدة، الآية ١١٤.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط ج٢/ ٤١٩، وفتنظر الرزقي، تفسير الكبير ج١/ ص ٢٨٥.

(٣) ابن جني، النسخ في العربية، تحقيق حميد مؤمن، علم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.

(٤) إسماعيل صليحة، الألفية الفطوية المهجورة، ص ٢٠.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العظيم إبراهيم ملحة (إرفاق).

من ذلك هيا ريد ، وهيا عيت الله ، والهاء بدل من الهمزة ، كما أبدلوا في هرفت الماء^(١)

٦- تحديد معيار للحكم على النخيل

يلتقي المصنف التاريخي المعاصر مع علماء العربية القدماء في تحديد معيار للحكم على اللفظ في كان دخيلاً أو لا ، فقد اتخذ علماء العرب القدماء معيار " لقوانين الصوتية لهذا العرص ، وعلى هذا أشاروا إلى وجود مقابلات مطردة بين العربية والآرامية ، ذكر الجواليقي^(٢) (٥٤٠هـ) تطبيقاً لهذه الفكرة بأن ذهب إلى أن كلمة ' ناطور ' معربة وأن المقابل العربي لها هو (الناطور) ، وتعني (حافظ النخل والشجر) .

ونكر ابن دريد في الناطور : " الناطور ليس بعربي ، إنما هي كلمة من كلام أهل السواد ، لأن النبط يلقبون الظاء طاء ، ... وإنما الناطور ، الناطور بالعربية ، فلقبوا الظاء طاء ، والناطور الأمين ، وأصله من النظر " (٣) .
والواقع أن الظاء العربية يقابلها طاء في الآرامية ، وهذا قانون من القوانين الصوتية المطردة (٤) .

٧- تاصيل علامة الجمع

ذكر النحاة أن الواو والنون علامة جمع للمذكر السالم ، غير أنهم وجدوا أفاضاً انتهت بالواو والنون ، غير أنها تقتصر إلى شروطه ، ولذا سموها ملحقة بجمع المذكر السالم ، وذلك نحو (الفاظ العقود ، مثل عشرون وأخواتها ، ولرصون ، وأهلون ، وبنون ، وسون ، وعصون) كما هي قوله تعالى : " الذين جعلوا القرآن عضين " (٥) ، أي فرقوه أعصاة ، ومثله (حزبن) .

(١) الثروماني ، معاني العروف . تحقيق عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، دار النهضة ، ص ١٧

(٢) قطر الجواليقي . المعرب تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط الثانية ، ص ٦٨ ، وص ٢٢٤ .

(٣) ابن دريد ، جمهرة اللغة ج ١ ، ص ١٢٥٠ ، ج ٢ ، ص ٢٧٥

(٤) برنيسر ، التطور النحوي للغة العربية . أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٠ .

وانظر : محمود فهمي حجازي ، أسس علم اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٥ .

(٥) سورة الحجر ، الآية ٩١ .

وقسمهج للتاريخي المقارن يسهم بمعالجة أكثر إقناعاً للجموع بوجه عام، وذلك لأنّ اللواو والنون علامة للجمع بوجه علم، قبل أن تصبح علامة لجمع المذكر، فالجمع في العبرية مثلاً يكون بإضافة اللواو والنون دون تخصيص^(١)، ولكن للعربية مآلت بمرور الزمن إلى جعل اللواو والنون علامة للمذكر، وكثرت الأشباه والنظائر فعدّها النحاة علامة له، ومن ثم فإنّ المسطور التاريخي المقارن، يمكن أن يبين التطور في هذه الظاهرة، وبذلك يصح هذه الشواهد التي سُمّيت (بملحقات جمع المذكر المتألم) في موقعها التطوري المناسب.

٨- تاهيل تاء التانيث

لشروط النحاة أن يكون ما قبل تاء التانيث مفتوحاً، قال ابن يعيش: "تاء التانيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، نحو: حمزة وطلحة"^(٢). وعلى هذا ذهبوا إلى أن التاء في مثل "بنت وأخت" ليست للتانيث، وذلك لسكون ما قبلها، وبإخص ابن جني اضطراب سيبويه في هذا بقوله: "يقول صاحب الكتاب (سيبويه)، في غير موضع من كتابه: إن التاء في بنت وأخت للتانيث، وقال أيضاً في باب ما ينصرف وما لا ينصرف إنها ليست للتانيث، واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، ثم نقل رأي أسقاده أبي علي الفارسي في المسألة بقوله: "قال أبو علي رحمه الله: ليس بنت من ابن، كصنعة من صعب، إنما تانيث ابن على لفظة ابنة، والأمر على ما ذكر، هل قلت: فهل في بنت وأخت علم تانيث أم لا؟ قيل: بل فيها علم تانيث. فإن قيل: وما ذلك العلم؟ قيل الصيغة فيها علامة تأنيثها، وذلك أن أصل هذين الاسمين "بنو وأخو"^(٣). ولنتهي ابن جني بعد ذلك ببيان رأيه في أن تاء "أخت وبنت" ليست للتانيث، وإنما هي بدل من اللواو.

(١) انظر بروكلمان، فقه اللغة السامية ترجمة ومضن عبد القواب، ص ٩٦

وسطر إبراهيم السمرقاني، التطور اللغوي التاريخي، بيروت، ط ٢، ١٩٨١م، ص ٧٨

(٢) ابن يعيش، ترح المفضل، ج ١/ ٥٥

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ١/ ٦، ٢، ٢٠٩.

وعلم اللغة التاريخي المقارن يلقى الضوء على هذه المسألة ، ويبين ذلك أن
 الفتح على الحرف الذي يسبق تاء التأنيث ، والتي عدّها النحاة أصلاً ، هي حركة طارئة
 جيء بها للتخلص من توالي السواكن ، وهذا ما حصل في الأكادية ، هذا إضافة إلى أن
 الأكادية تستعمل طريقة أخرى للتخلص من التقاء السواكن المتماثلة عند التأنيث وذلك
 بتحريك أحد الساكنين اللذين في المتكرر ، وذلك كلن يصبح تأنيث كلمة (عدواني -
 nark) (nakar-t-um) بمعنى عدوانية بدلاً من nark-at-um .

وقد يكون التخلص من التقاء السواكن بدلاً من الفتح ، وذلك نحو ما حصل في
 الأكادية ، في نحو تصغير كلمة (صغير Sehir بـ صخرتم Seherum)^(١) .

وقد أشار سيبويه إلى أنه سمع عن العرب مثل هذه الظاهرة ، وذلك بقوله:
 " سمعت العرب يقولون صربت صرية وأخذت أخذة وشبه الهاء بالالف ، فأمل ما قبلها ،
 كما يميل ما قبل الألف " (٢) ومثل هذا ما يحصل في اللهجات الدراجة اليوم . حيث يُمال
 ما قبل تاء التأنيث في " فاطمة ، وكريمة " .

وتتخلص العبرية من توالي السواكن في حالة التأنيث بالسيجول (حركة مُمالئة
 نحو الكسر) ، وذلك كقولهم : emet بمعنى حقيقة ، أما السبب في السكون الذي في بنت
 فهو أن بنت مؤنث " ابن " ، ومن الواضح أن الألف في أولها جيء بها بسبب سكون الهاء
 في أول الكلمة ، وعلى هذا يكون تأنيث (بن) بزيادة التاء فتصبح الكلمة (بنت) ولما كان لا
 بد من تحريك الهاء تحاشياً للبده بساكن لم يلزم فتح ما قبل تاء التأنيث لجواز التقاء
 ساكنين في آخر الكلمة ، وقد أثبت (ابن) على (ابنة) ، لكن من المرجح أن صيغة (ابنة)
 أحدث استعمالاً من (بنت) ، لأن (بنت) هي الصيغة المبنيّة على الأصل ، وهي الصيغة
 الواردة في النحاة السامية ، وهكذا يحسم المبهج المقارن هذا الاضطراب وذلك لتعدد
 النحاة في القياس ، وعدم انتفاعهم إلى الظاهرة اللغوية من منظور تاريخي .

(١) إسماعيل عايد ، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية . عمان ، ١٩٩٢ ، ص ٤٩

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٤٠

٩ الإعراب والبناء

وقد مسّ النحاة الجانب التطوري، عندما رأوا أن البناء أسبق من الإعراب، ومما يشير إلى ذلك أن النحاة أدركوا أن الحركة الإعرابية أحياناً قد تتغير دون أن تتأثر في الدلالة، من ذلك قول ابن يعيش في قولهم : من علو : يروى باللصم والفتح والكسر ، وهذه اللغات وإن اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد ^(١) قال أعشى باهلة :

لبي أنتي إسمان لا أستر بها من علو لا عجب منها ولا سحر

وقال الزجاجي " إن الكلام سابق الإعراب في المرتبة، وقد تلعظت للعرب به زماناً غير معرب، ثم رأيت تشبهاً للمعاني فأعربته أو نطقت به معرباً في أول تبايل ألسنتها به" ^(٢) .

فالإعراب عند القدماء تطور عن البناء من ناحية تاريخية. أما علماء اللسانيات المقارن، فيذهبون إلى أن اللغات السامية معربة في الأصل ، ثم عالت إلى البناء التدريجي في مراحل لاحقة . ^(٣)

وهناك مزيد من الأمثلة التي كان للمنهج التاريخي المقارن أثر في إلقاء الضوء عليها ، وفي كل هذا إشارة واضحة إلى أنه لو ملك النحاة العرب أدوات المنهج التاريخي، لاهتدوا إلى كثير من المسائل المهمة، ولأوصلتهم هذه الدراسات إلى آفاق رحبة من شأنها أن تخفف حدة الخلاف بينهم .

١٠ - مزايا المنهج التاريخي

نبين لنا كيف أن معرفة علماء العربية الجزئية بالمنهج التاريخي، لم تسهم في انتفاعهم به في دراسة الظواهر اللغوية بشكل مطرد شامل ، ورأينا أمثلة من إضاعات المنهج التاريخي على اللغة ، سواء منها ما كان يرصد هذه الظواهر من منابها وتوجهاتها، وما تزول إليه، مع تحديد تلك كله زماناً ومكاناً أو ما كان يسمى نحو تفسيره تفسيراً بطلاق أصلاً من الواقع النصي بوصفه الوثيقة التاريخية في يد الباحث التاريخي،

(١) ابن يعيش ، شرح المصطلح ج ٤ / ٩٠

(٢) السيوطي ، الجمع ج ٤ / ٤٤ .

(٣) بهاء المومسي ، في تاريخ العربية ، ص ١١٢ وانظر إسماعيل عليفة ، المستشرقون والسماعج اللغويين

مما يقلل من أهمية التغطيات المنطقية أو الفلسفية التي يتكئ عليها أصحاب المذهب المعباري ، كما يقلل كذلك من أهمية بعض التغطيات التي تترتب على التفسير الشكلي القائم على مبدأ البحث عن (العمل للنحوي) .

وقد كان للمذهب التاريخي المقارن فصل في إثبات المرايا التالية للعربية :

١ - أثبتت الدراسات المقارنة أن العربية اشتملت على معظم الحروف التي اشتملت عليها أحوانها السامية ، وزادت أصولاً أو حروفاً لا وجود لها في كثير منها ، كالطاء والعين والصاد (١) .

فالأبجدية العبرية والأرامية لا تتجاوز - عملياً - اثنين وعشرين حرفاً ، ومما يذكر أن التاء والحاء والذال ، وهي من أحرف ظاهرة " بجد كفت " المعروفة في هاتين اللغتين ليست سوى تلوين صوتي لكل من التاء والكاف والذال - على التوالي - ولا يترتب على تلوينها اختلاف في المعنى ، تماماً كما يتلون نطق الراء في العربية بين الترفيق والتفخيم دون أن يترتب على ذلك فرق في المعنى (٢) .

وبغضاً على ذلك تتميز العربية عن أحوانها الساميات بثروة لفظية معجمية هائلة مما حدا بنولكه أن يقرر أن " مقارنة قواعد اللغات السامية يجب أن يبدأ حقاً من العربية (٣) " .

٢ - أثبتت الدراسات التاريخية المقارنة أن العربية توسع الساميات وأدقها في قواعد انصراب والنحو ، من ذلك أن أوراس الأكمال في العربية موطعة توظيفاً دقيقاً لكل وزن معانيه ، فورن فأصل : وهو الوزن الذي لم تشارك فيه العربية سوى الحبشية بفيد المشاركة والتكثير ، ووزن أقمل : يفيد التمنية والمبرورة .

(١) بولكه / اللغات السامية . ترجمة ومصل عبد التواب ، ص ١٥ .

وانصر - إسماعيل عمارة : ظاهرة (بجد كفت) بين العربية واللغات السامية . مجلة مجمع اللغة العربية لأردني ، العدد (٤٣) ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩ .

(٢) مضر إسماعيل عمارة . ظاهرة (بجد كفت) بين العربية واللغات السامية ، ص ١٦ .

(٣) بولكه ، اللغات السامية ، ص ١٥ .

والعربية تمتاز بلشتمالها على لوران المطاوعة، وذلك نحو: (أنفعل ، وافتعل،
وبعّل، وتفاعل، واستفعل)، في حين لا يوجد في السريانية غير ثلاثة من هذه الأفعال
هي

(فعل ، فعّل ، افتعل)

وفي العبرية وزنان هما : (افتعل ، وانفعل)، وتنفرد العربية بصيغ خاصة للفعل
المبني للمجهول وذلك نحو ^(١) :

(فعل، وفعلّ، واستفعل، وفعلّل)، بينما اعتمدت اللغات السامية الأخرى، على
صيغ المطاوعة في التعبير عن معنى المبني للمجهول ^(٢) .

٣- أسهم المصنفون في تأصيل بعض الظواهر اللغوية، وذلك كظاهرة الإعراب في
اللغات السامية، مما ألقى الضوء عليها في العربية ^(٣). وأكد أنها ظاهرة أصيلة وليست
طارئة .

٤- أسهم المصنف التاريخي المقارن في ردّ بعض التّهم التي وُجّهت للعربية ، وذلك نحو
قصورها في مجال التعبير عن الزمن بقول المستشرق سبتينو موسكاتي: "... واللغات
السامية - ومنها العربية - نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافاً تاماً عما في اللغات
الهندية الأوروبية ، فليس فيها إطلاقاً صيغ رمزية بالمعنى الصحيح ، أي صيغ خاصة تدل
على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي ، أو المستقبل ، فهي لا تميز إلا بين الحالة
والحدث أي بين نشاط (مستمر أو احتيادي)، وحدث ثم ... " ^(٤) .

ويمكن تلخيص الدوافع التي دفعت " موسكاتي " وأمثاله إلى مثل هذا الرأي بالآتي :

(١) انظر : سيبويه : الكتاب جـ ٤ / ٢٨٥-٢٨٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ .

وكذلك ابن هشام ، أوضح المسالك جـ ٢ / ١٥٥ .

(٢) انظر : بروكلمان : هذه اللغات السامية بروكلمان ، ص ٥٧ .

وانظر إسماعيل صليحة : خصائص العربية . ص ٣٢ .

(٣) انظر : الفصل الأول ، ص ١٩ .

(٤) موسكاتي، المعصرات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر ، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ص ٤٦ .

١ - قياسهم الزمن في العربية على الزمن في اللغة الهندية الأوروبية ، وهذا يدل على عدم إدراكهم لسمعة مهمة في الفعل العربي، تلك هي دلالة على الهيئة ، إضافة إلى دلالة على الزمن، فضلاً عن الفعل العربي (يكسر) ومشتقاته :

يكسر ، يكاسر ، ينكسر ، ينكسر ، يكاسر ، كل منها يدل على الحاضر من حيث الزمن، بيد أن كلا منها يدل على هيئة خاصة، فالألف في يكاسر تعيد المشاركة، والنشيد في يكسر بعد المبالغة والتركيز Intensiv أو التعدد والتكرار Iterativ أو السببية Kausativ وتعيد النون في ينكسر المطلوبة Reflexiv ، في حين أن الأفعال في اللغات الهندية الأوروبية، لا تنقسم ببيان الهيئة ، وإن كانت تحمل بصيغ متعددة لإبراز الزمن (١) .

وقد أدرك هنري فابريش عدم صلاحية هذه الموازنة بين العربية ، واللغات الهندية الأوروبية ، فقال : " لا نجد في قصصنا ميلاً إلى أن نركب للنظام الفرنسي للفعل على النظام العربي، فيؤدي به ذلك إلى ألا نفهم منه شيئاً " (٢) .

٢ - النمط الذي جرى عليه تقسيم نحاة العربية القدماء في تقسيم الفعل، فقد ربطوا الفعل بالصيغ الـرمنية الثلاث شكلاً ومعنى، كما ربطوه بالحدث قال سيوييه : " ... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى ، فذهب، وسمع ... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب ، واقتل، واضرب، ومحبراً: يقتل ويذهب ... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أضرمت " (٣) .

لتقسيم سيوييه شامل للصيغ الشكلية (الماضي ، والمضارع والأمر)، والمعنوية أي الزمن الماضي، والمستقبل (الذي يشمل المضارع والأمر حسيمة). والدائم (الذي يقصد به اسم الفاعل ويعني الحال المستمر في المستقبل) . وأكد ذلك المبرد بقوله : " ... إن كل فعل تعدى أو لم يتعد، فإنه متعدٍ إلى ثلاثة أشياء ، إلى المصدر ... وإلى المصدر الزمان ، فكل فعل يتعدى إلى زمان ... والمكان لا يخلو فعل منه " (٤) .

(١) انظر إسماعيل صليحة : خصائص العربية . ص ٢٨ .

(٢) هنري فابريش ، العربية العصرية ، ترجمة عبد الصبور ، ص ١٢٧ .

(٣) سيوييه . مقتضب . ١٢/١ .

(٤) المبرد المقتضب ، ج ٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

٣- صدور بعض علماء الغرب وبخاصة أصحاب المذهب العقلي مثل (مبولوت)، عن موقف حصاري، يتجاوز البعد اللغوي، فهم يرون أن " اللغة التي تحتوي على أرمية محددة وأصحة للأفعال مثلاً، تنفع المتحدثين بها إلى إدراك قيمة الوقت، وتعودهم السفة في المواعيد والمحافظة عليها، أما اللغة التي لا توجد فيها أرمية وأصحة للفعل، بل تكتفي بصيغة رمزية واحدة، فإنها تؤثر في المتحدثين بها، وتقعدهم الاهتمام بقيمة الوقت مما يجعلهم يهملون المحافظة على المواعيد، ولا يهتمون بإنجاز أعمالهم، حسب جدول زمني واضح " (١).

وقد رد "ماريو باي" على أصحاب المذهب العقلي مشيراً إلى أن الصلة بين اللغة والأجناس، فقدت صحتها، نظراً لاختلاط الشعوب، مما أصاح المعالم المحددة لكل جنس منها (٢).

وقد أدرك بعض المستشرقين فساد المعايير السابقة، وقدنوا هذه الدعوى بقصور العربية، وذلك بمقارنة الزمن في العربية مع اللغات السامية، مما ألقى الضوء على الزمن في العربية وأبرز تفوقها، يقول براجستراسر داعياً العربية بأنها " أغنى منهما (أي من اللغات الأوروبية)، من حيث وفاء بحاجات التعبير عن الزمن (٣). والمتأمل للزمن في العربية يجد أن وسائله متعددة فهي:

١- عن طريق الصياغة الفعلية وذلك نحو الصبح:

فعل، يفعل (المرفوع)، يفعل (المجزوم)، يفعل (المنصوب)، افعل،

ولقد يُضاف إلى ذلك بعض المشتقات التي يمكن أن تنوب عن الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول.

٢- عن طريق الأدوات، وذلك نحو:

قد فعل، قد يفعل، سيفعل (سوف يفعل).

(١) ماريو باي، لغات البشر، ص ٥٤.

(٢) السابق، ص ٥٥.

(٣) براجستراسر، التطور اللغوي، ص ٨٩-٩٠.

٣ - عن طريق الأفعال وذلك نحو :

كان يفعل ، أخذ يفعل، شرع يفعل ، طفق يفعل .

٤ - عن طريق الأفعال السابقة كلها :

كان قد فعل، سيكون قد فعل ، ما يزال يفعل .

والعربية في هذه الصياعات المطردة تلتقي مع اللغات السامية إلا أنها تتفوق عليها في أنها وطفت هذه الصيغ بدلالات زمنية متميزة ، فالسريانية والعبرية فيهما الفعل (كان) بوصفه فعلاً مساعداً، إلا أن استعماله لا يعطي دلالة زمنية جديدة ، وقد علق براجستراسر على هذه الظاهرة بقوله : " وهذا يُظهر طبيعة السريانية ، بخلاف العربية، فهي (أي السريانية)، ولما حازت كثيراً من وسائل التوزيع والتخصيص ، فلا تستفيد منها، بل تهمل الفروق وتبقى مبهمه المعاني مُسببة الألفاظ " (١) .

وقد تتفوق العربية في هذا الجانب على اللغة الألمانية مثلاً، فالألماني إذا أراد ترجمة الجملة العربية " كل فلان يفعل الخير " فإنه يترجمها بمعنى : فعل فلان الخير " دون إبرار المقصود في الجملة الأولى، من تكرار لفعل الخير بما يشبه العادة، وذلك لعدم وجود صيغة قياسية في الألمانية تخدم هذا الغرض (٢) .

٥ - عن طريق استخدام القرائن اللفظية السياقية ، وذلك نحو التمرن الجمل بالظروف الزمنية مثل : إذ ، لما ، الآن . أو افتراضها بالرمن المستفاد من الأسماء، التي تنقل إلى معنى الظروف وتستخدم لاستعمالها، ومن هذه الأسماء :

أ. المصادر التي تبين الأوقات نحو : لَتَبِكَ قدوم الحاج .

ب. أسماء الزمان نحو : لَتَبِكَ مقم الحاج .

ج. بعض الأسماء المبهمة الدالة على أوقات، أو ما أصبح إليها كأسماء المقادير ، نحو : كم ساعة بقيت هالك، وأسماء الأعداد نحو : مكثت خمسة عشر يوماً، وأسماء الأرملة المعينة، وذلك نحو " لَمْس وسَحْر ، ومساء، وضحوّة ... إلخ) (٣) .

(١) براجستراسر، قنطور النحوي . ص ٩٠ .

(٢) انظر إسماعيل عمارة . خصائص العربية . ص ٤٤ .

(٣) انظر : عباس محمود العقاد : قلعة الشاعر - القاهرة ، دت ، ص ٨٢ ، ٨٤ .

وانظر : علي جابر المنصوري : الدلالة الزمنية في الجملة العربية - بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٥٠ .

٦ عن طريق القرائن المعنوية والتاريخية، وذلك كقوله تعالى : " ونُفِخَ في الصور " فإن المعنى يدل على ما يُستقبل من الزمان، لأنه مرتبط نهياً بيوم القيامة ، ونحو قولنا خالد بن الوليد يدرك خطط الأعداء، فإن ذلك يعني أنه كان قد أُنْزِلَ خطط الأعداء هي المأصلي، فلدى إلى انتصار المسلمين .

وقد أخذ بعض الباحثين على النحاة التقدم عدم اهتمامهم بالزم من النحو الذي يسمح مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة في سياق معين، يقول تلم حستان : " ... بطل النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية ، وكان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن المصري في قول وهلة ، فقسوا الأعمال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الرمزية صرفية بطلاً زمنياً، وفرضوا تطبيقها على صيغ للأفعال من السياق ، كما يبدو من تسمية المأصلي ماضياً حتى حين يكون معناه في السياق الاستقبال " (١) .

والواقع أن النحاة التقدم تنبهوا إلى هذه الجوانب السميائية في الدلالة على الزمان، وإن لم يتعرضوا إليها تعرضاً منهجياً بارزاً كالصريح الصرفية ، فإن هشام مثلاً تنبه إلى وظيفة الفعل في الاستعمال فقال : " إنهم يعبرون بالفعل عن أمور : أحدها : وقوعه وهو الأصل، والثاني : مشاركته - للوقوع - نحو قوله تعالى : " وإذا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ، فَأَمْسِكُوهُنَّ " (٢)

أي فصار من انقضاء العدة . والثالث : برأته : وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط الرابع : القدرة عليه نحو : (وعداً علياً إنّا كنا فاعلين) ... " (٣)

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية اللاحق في تحديد زمن الفعل، وتغير المعنى بناء على ذلك بقوله : " ... ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى، فيصح كلاً من ذلك في حاص معناه، نحو : أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال ، وبـ (لا)، إذا أراد نفي الاستقبال وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون، وأن لا يكون ... " (٤)

(١) تلم حستان ، اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٤٢

(٢) سورة البقرة . الآية ٢٢١

(٣) ابن هشام ، مفتي التليق ، ج ٢/٦٨٨-٦٩٠ .

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٦٤ .

وسنعرس في الفصل القلم بإنن الله لمزيد من الإضاءات التي أسهم للمنهج التاريخي المفارن من خلالها بإعطاء رؤية جديدة مقنعة، وذلك من خلال عرضنا لبعض الظواهر اللغوية لا سيما تلك التي شهدت خلافاً بين النحاة .

الفصل الرابع

**تعدّد تقويم الظاهرة اللغويّة بتعدّد
النظرة المنهجية إليها**

تقديم :

وفسأ في الفصول السابقة على ملامح من أظهر المناهج في دراسة اللغة في القديم والحديث ، ورأينا أن كلاً من أصحابها يجتهد في دراسة الظاهرة اللغوية والمنهج الوصفي تعامل مع الظاهرة اللغوية بوصفها استجابة لإثارة خارجية محيطية ، ومن ثم ركز هذا المنهج على السلوك الخارجي للإنسان ، واعتبرة عيّنات لغوية أصيلة يمكن استحداثها في البحث والاستقصاء في حين أخذ عليه عدم إحاطة بالسلوك الداخلي ، والعاطية النفسية والفكرية في الدماغ البشري . ومن مظهرية هذا المنهج أنه لا يعتني إلا بواقع اللغة ولا يولي تاريخها كبير عناية .

والمنهج المعياري يسعى إلى تثبيت المعايير اللغوية ، ما أمكن لتواجه ألوان التطور اللغوي ، ونيسر للأجيال أن تلجأ إلى هذه المعايير ، في التعرف على وضع لغوي ما ، إن كانوا لا ينتمون إلى ذلك العصر أو تلك البيئة اللذين استنبطت منهما قواعد اللغة المعيارية . ولا يخفى ما لهذا المنهج من قدرة على خدمة اللغة العربية إطلائاً من خصوصيتها ، بوصفها لغة مختصة بالقرآن الكريم يمثل إعجازه في بيانه ، وقد أنزله الله لهداية الناس كافة على مرّ العصور .

والمنهج التحولي نظر إلى الظاهرة اللغوية ، على أنها ذات أبعاد ذهنية فكرية نفسية ، ومن ثم ركز على السلوك الداخلي للإنسان ، بينما أخذ عليه عدم إحاطته بآثار السلوك الخارجي له .

والمنهج التاريخي يسعى إلى إضاءة جوانب الظاهرة اللغوية من خلال ما يكتشف الباحثون من نقوش وآثار ، وما يجد عليه من تحليلات متجعة لتأملهم لمراحل اللغة المختلفة ، فتعدّ المناهج بدل - فيما رأى - على أهمية الظاهرة اللغوية ، وليس على تناقص هذه المناهج ، بل يجعل اللغة تظهر كمكعب لا يكفي توصفه أن يُسلط عليه الضوء من نور مصباح واحد يصيء سطواً واحداً من مساحته ، وتخفى حقائق أسطحه الأخرى ، بل تُسلط عليه المناهج المتعددة كي يبدو المكعب أكثر وضوحاً وإشراقاً من جوانبه المتعددة .

ومن خلال هذا الفهم للظاهرة اللغوية ، والمناهج المتعددة سوف أحاول تفسير بعض الطواهر اللغوية النحوية ولا سيما تلك التي كانت مدار خلاف وحذل بين بعض أصحاب هذه المناهج ، حتى نرى كيف تتعارف هذه المناهج في الكشف عن أسطح الحقيقة اللغوية وأعماقها ، وإن تكون من همة هذا الفصل أن يستقصي كل الأبواب النحوية ، فحسبه أن يقف منها على جملة من الأمثلة الدالة من خلال بعض الأساليب التركيبية الآتية:

أسلوب التنازع

تقوم فكرة باب التنازع عند النحاة ، على أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول ، ويكون كل من العاملين طالباً للمعمول نحو : (دخل وجلس محمد) ، فلما تقدم في هذه الجملة عاملان ، هما : (دخل وجلس) وتأخر عنهما معمول ، وهو محمد ، وكان كل من (دخل) و (جلس) طالباً له ، فإنه لا يجوز عندهم أن يكون (محمد) معمولاً للعاملين جميعاً ، إذ لا بد أن يكون لأحدهما فقط ، وفي هذا لاختلاف للنحاة لاختلافاً بيننا ، فالكوهيون يرون أن إعمال الفعل الأول أولى وذلك لتقدمه ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى وذلك لجواره^(١).

وقد انفرد الفراء برأي ذهب فيه إلى أن ((الفعل الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية، نحو: صرب وأكرم زيد صرباً ، جاز أن نعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين))^(٢)

والى مثل هذا ذهب الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : * ولكن تصديق الذي بين يديّ وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين^(٣) فرأى أن (من ربّ العالمين) متعلق ب(تصديق) و (تفصيل) معاً^(٤).

(١) انظر : ابن الأثيري - الإيضاح في مسائل الخلاف ، المسألة رقم ١٢ ج ١ ص ٨٢ - ٩٦ ، وانظر - ابن هشام : معنى التريب ، ج ١/٢٧٧ ، ص ٥٤٢/٧

(٢) الرضي الأسترلابي ، شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٧٩ ، وانظر : السيوطي ، الجمع ، ج ٥ ، ص ١٣٧ .

(٣) سورة يونس : الآية ٣٧

(٤) انظر الزمخشري : تفسير الكشاف ، ج ٢ ص ٣٤٧ .

ويمكن تصنيف مسائل التنازع على النحو الآتي :

أ. أن تكون حاجة العاملتين واحدة ، وذلك كُن يحتاج كل من الفعّلين إلى فاعل واحد ، أو مفعول واحد ، كقوله تعالى : "أتوبي أفرع عليه قطراً"^(١) وقوله تعالى "هاؤم قرأوا كتابه"^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم : "تسبحون وتكبرون وتحمدون ذُبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين"

ب. أن تختلف حاجة كل من العاملتين ، فالأول يحتاج فاعلاً ، والثاني يحتاج مفعولاً ، وفي هذه النوع استند خلاف النحاة ، وقد استندوا لإثبات لارتباطهم إلى مجموعه محدودة من الشواهد الشعرية ، عرض سيبويه لبعض منها^(٣) ، وزاد النحاة المتأخرون عليها شواهد بادية التكلف وذلك نحو قول ابن مالك^(٤)

بحر أُنزلُ ويطناني أُنخا زيدا وعصراً أُنحون في الرخا

وقول الأشموني في التمثول للمتعدّي إلى ثلاثة ، إلى إعمال الأول : "أعلمني وأعلمتُ إِيّاه إِيّاه زيدُ عصراً قائماً" و "أعلمني وأعلمتُ زيدا عصراً قائماً إِيّاه إِيّاه" و "أعلمتُ وأعلمني زيدُ عصراً قائماً إِيّاه إِيّاه"^(٥)

وقد عرض بعض الباحثين لوصفيين ، لظاهرة التنازع موضحين أن تفسير النحاة لهذا الباب لا يستند إلى واقع اللغة ، وإنما يقوم على أساس عقلي فلسفي محض ، إذ عالج النحاة موضوع إسناد الفعل إلى فاعله ، في صوره اعتبارات فلسفية ، وعالجوا مسألة الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة ، فليس للفعل عديم إلا فاعل واحد ، وليس للفاعل أكثر من فعل واحد ، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل ، لأن الفاعل مفعول للفعل ، ورتبة المفعول بعد العامل .

(١) سورة الكهف : الآية ٩٦

(٢) سورة الحاقة : الآية ١٩.

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥

(٤) ابن القيم ، شرح ألفية ابن مالك ص ١٠٤ .

(٥) الأشموني ، ج ٢ ص ١٠٧

وعلى هذا فهم يرون ما رآه القراء من قبل ، فلا مانع يمنع من أن يكون المعمول الواحد لعلّمتين مختلفتين^(١)، لما فيما يتعلق بالشكل الثاني لظاهرة التنارع ، فإنهم يرون أن الشواهد اللغوية لا تشكل ظاهرة علمية ، فهي شواهد محدودة إضافة إلى أنها شعرية ، وللشعر خصوصيات ، فقد أتيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف ، وأن يقصر الممدود ، وأن يمد المقصور ، ومن ثم فإنه يمكن أن تحمل الشواهد الشعرية المذكورة على الاصطلاح ، أما الشواهد المصنوعة أي التمرينات غير العلمية، فإنهم يرون أنها بصوص غير معبولة، وهي أقرب (إلى الهذر وكلام السخرة)، وهي لا تصدر عن مواقف اجتماعية أياً^(٢)

وعلى هذا ، فالوصفيون ينتهون إلى أن هذا الباب في النحو ، يمكن الاستغناء عنه ، لأنه لا يقوم على أساس سليم ، ولا يستند إلى واقع .

وقد عرض بعض الباحثين التحويل لهذه الظاهرة ، وهم يرون أن الحاجة لم يلجأوا في تفسيرها إلى المعنى، وذلك للكشف عن البنية الأصلية في كل شاهد من شواهد الباب ، وإنما استندوا إلى فكرتي الإعمال والإصهار .

وقد حاولوا تفسير ظاهرة التنارع في ضوء مفاهيم المنهج التحويلي ، من ذلك أنهم يعيدون الجمل التالية :

١- ناديتُ محمداً وأكرمتُ .

٢- ناديتُ محمداً وأكرمتُ .

٣- ناديتُ وأكرمتُ محمداً .

إلى بنية صيغة واحدة هي :

ناديتُ محمداً وأكرمتُ محمداً .

وهذا يعني أن (محمداً) في الجملة المعطوفة (١) ، قد استبدل به ضمير أصم فيه العامل الثاني (أكرمتُ) ، ثم جرت عملية حذف لمحمد أو ضميرة في المثال رقم

(١) انظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي (نقد وتوجيه) ص ١٦٧ .

(٢) انظر تلمح حسن : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٨٤ .

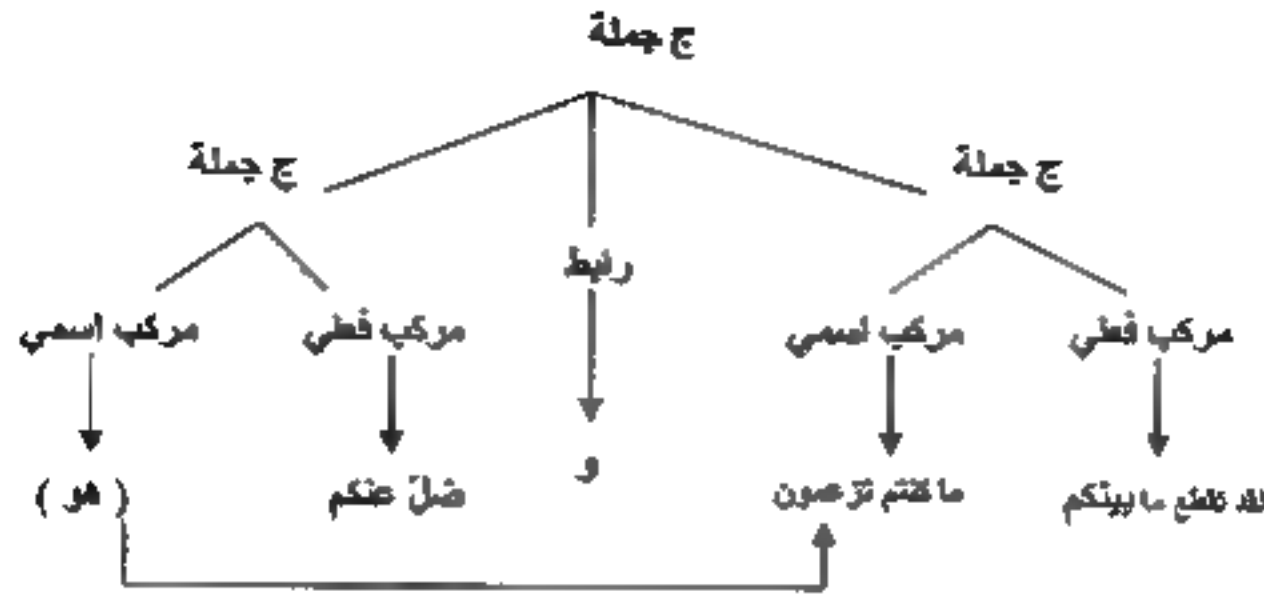
(٢) استثناء بدلالة المذكور (وهو معمول العامل الأول) ، وعلى هذا يبقى العامل الثاني في هذا المثال غير عامل في شيء ظاهر أو مضمّر .
 أما المثال الثالث ، فقد جرت فيه عملية تقديم للعامل الثاني ، فحذف كل من الفعلين مؤهلاً للعمل في (محمد) ولا سيما أن جهة العمل لكل من الفعلين واحدة .^(١)
 ومما يلاحظ أن هناك شروطاً معينة حتى تتم عملية الحذف والتقديم التي حدثت في الجملة الثالثة ، وذلك الشروط هي :

- ١- أن يكون العاملان متفقين في العمل المطلوب لكل منهما .
 - ٢- أن يكون معمول أحدهما في البنية العميقة Deep structure مطابقاً لمعمول الآخر ، وهذا ما يُعرف بـ (حذف لقطع التسلسل) Gapping .
 - ٣- أن لا يكون هناك إصرار للمعمول من النوع الذي فرضه النحاة في التنازع ، في أي من العوامل المتنازعة عند تجاورها بتقديم بعضها .
- وعلى هذا فإنه - مثلاً - لا يمكن تفسير الآية (جاء الحق وزهق الباطل) ، كما فسرنا الجملة الثالثة ، ذلك أن مركبي (زهق الباطل) يختلفان عن مركبي (جاء الحق)، ولو حاولنا حذف أحد مركبي الجملة المعطوفة، كما فعلنا في المثال السابق، لما أمكن ذلك لأجل هذا الاختلاف^(٢)
- ومن الملاحظ أن معظم الشواهد التي تضمنت تنازعاً اتحد فيها العاملون في العمل، ولتأخذ مثلاً على ذلك ونرى كيف يُحال من خلال هذا المنهج .
- قال تعالى : " لقد تقطع ما بينكم وضل عنكم ما كنتم ترعمون "^(٣)
- فالعامل الأول هو (تقطع) والعامل الثاني (ضل) ، والمعمول (ما كنتم ترعمون) ، ويمكن توصيف البنية العميقة لهذا التركيب بالمشجر الآتي :

(١) انظر فيصل صفا : ظاهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي . منشورات المجلة العربية للعلوم الإنسانية - المجلد الثامن العدد الثلاثون ربيع ١٩٨٨م ص ١٤-١٥ .

(٢) السابق ص ٢٢

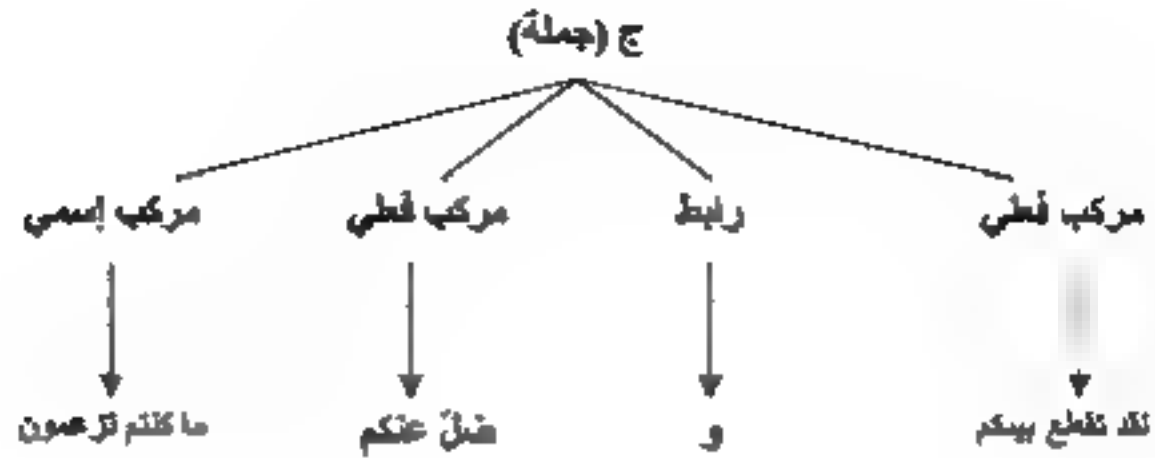
(٣) سورة الأعمام : الآية ٩٤ .



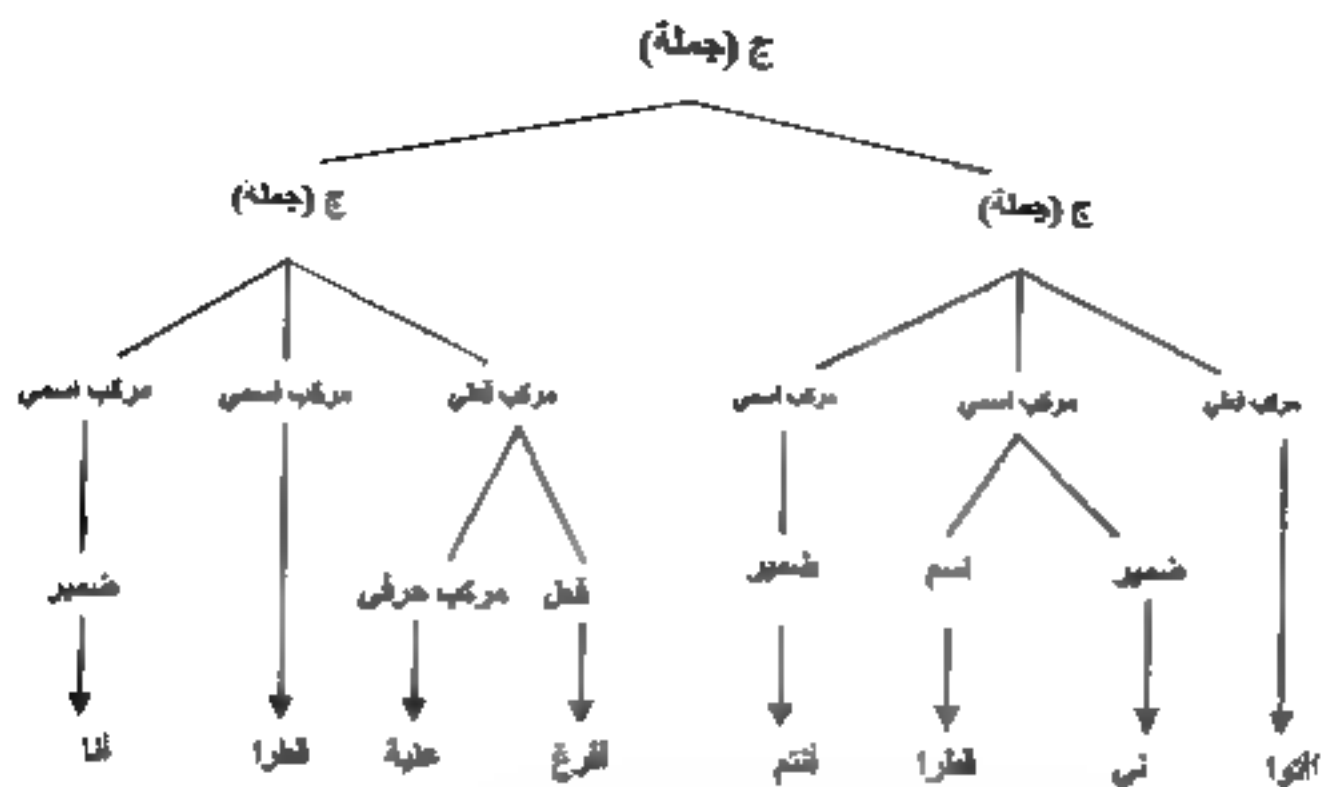
أن تفحص المعنى التفسيري السياقي يؤكد أن العاملين (تقطع)، و (ضل) ، يطلبان معمولين يطابق أحدهما الآخر ، وعلى هذا تكون البنية العميقة : " لقد قطع بينكم (ما كنتم ترعمون) ، و ضل عنكم (ما كنتم ترعمون) ، وقد جرى تحويل التعبير بالضمير عن الأسماء المكررة فأصبح التعبير هو . " لقد قطع بينكم (ما كنتم ترعمون) و ضل عنكم (هو) ، ولما كان أحد العاملين يحمل في اسم هو نفسه الذي يحمل فيه الآخر ، فقد سمحت العربية بتجاور العاملين المتفقين في العمل المطلوب لكل منهما ، على نحو يتلارعان فيه المعمول لظاهر .

وهذا التغير الأخير : (وهو حركة لتجاور بتقديم العامل في الجملة الثانية) ، يجعل من الشاهد الذي كان مؤلفاً من جملتين في البنية العميقة كلاماً مؤلفاً من جملة واحدة فقط ، والعامل الثاني ما هو إلا امتداد للعامل الأول . ويمكن تمثيل هذه الجملة الواحدة الممتدة بالشجر الآتي ^(١) .

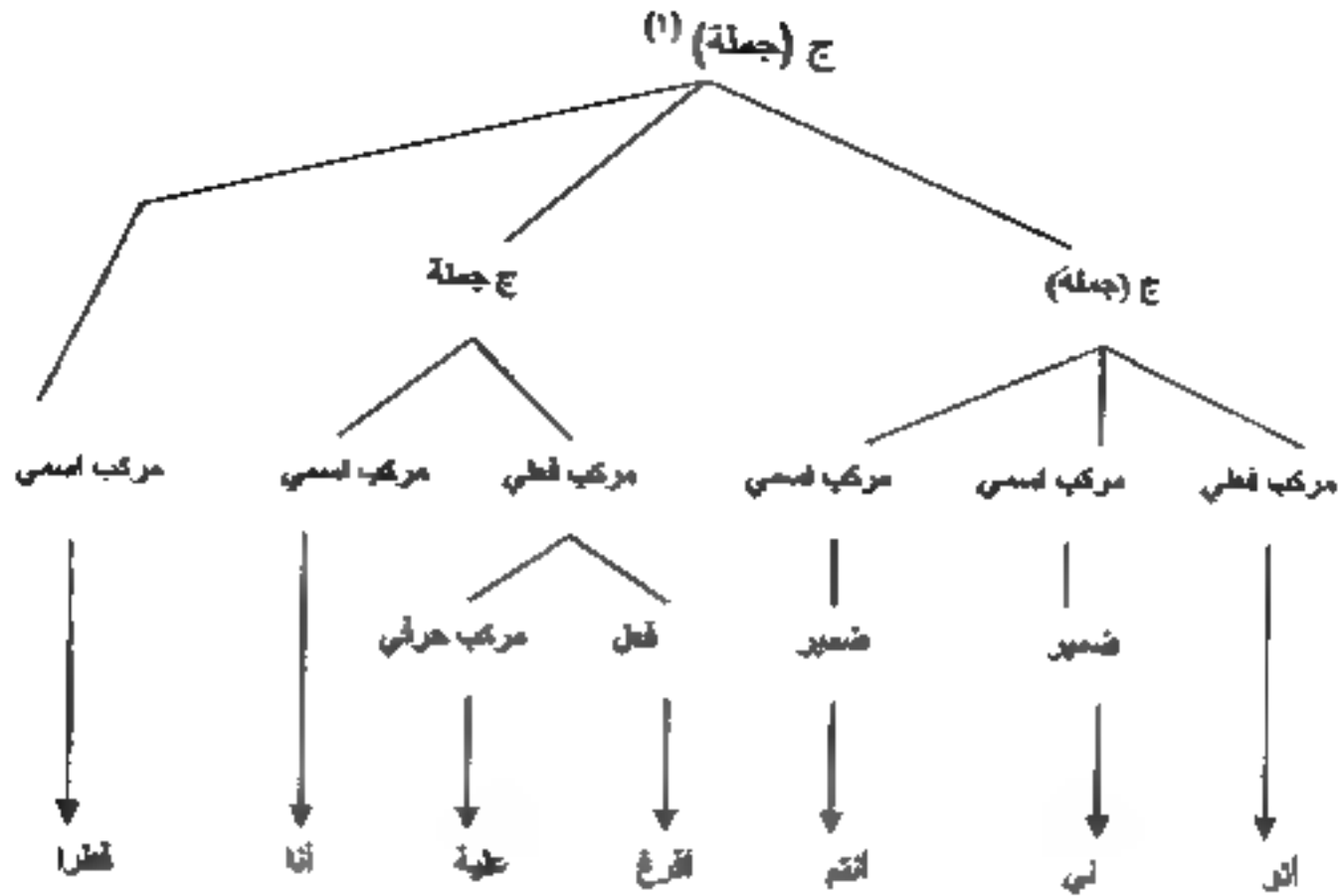
() يفصل صفا ، ظاهرة التفرع في العربية - منطل تحويلي . ص ٢٢ .



ولنأخذ مثالاً آخر لا يشتمل على عطف بين العاملين كما في قوله تعالى "أتوني أفرغ عليه فطراً" ولكننا نلاحظ أن العامل الثاني (أفرغ)، علق على العامل الأول تعليقاً شرطياً. ولو لاحظنا المعنى التفسيري، لوجدنا أن العامل الأول فيه يطلب معمولاً مطابقاً، للمعمول الظاهر في الآية. وهذا يكشف أن البنية العميقة تمثل جملة كبرى مؤلفة من جملتين، متعلقة ثانيتهما على أولاهما تعليقاً شرطياً يمثل رابطاً غير ظاهر، وعلى هذا يمكن توضيح البنية العميقة Deep Structure بالمشجر الآتي :



واضح من المشجر أن معمول للعاملين (قطراً) مكرر ، وهذا يمثل رتبة مساوية
 رتبة القرينة ، وعلى هذا يُحذف معمول الثاني ، ويتحرك للمعمول الأول ليقع في نهاية
 الجملة ثم يرتفع ليُمثل واحداً من خطوط العقدة العليا ، هكذا :



وعلى هذا مخلص إلى ما يلي :

- ١- إذا لم يوجد - من الناحية التركيبية - ما يجمع من تقديم العامل الثاني باتجاه العامل الأول فيؤلفا معاً امتداداً بحالة يتقدم بعد أن يتم حذف معمول الثاني ، ويظهر المعمول الأول في نهاية الكلام المعني بالتنازع .
 - ٢- إذا وجد ما يمنع من تقدم العامل الثاني ، اكتفي بتأخير معمول العامل الأول حتى نهاية التركيب ذي العلاقة ، ليصبح واحداً من مكوناته الرئيسية .
- أما إذا كانت حاجة العاملين ، تختلف عن حاجة العامل الثاني له ، وذلك نحو قول عمر ابن أبي ربيعة ^(١) .

إذا هي لم تستك بعود أركاة تنحل ، فاستلكت به خودُ لنحل
فهم يرون أن هذه للشواهد قليلة ، وهي تنصر من باب الضرورة الشعرية

(١) فيصل صفا ظاهرة التنازع في العربية - محفل تحويلي ص ٢٤

(٢) انظر الأشمومي : شرح الأشمومي على لامية ابن مالك - ص ١٠٥/٢ .

ففي الشاهد السابق، (عود أسحل) معمول ظاهر مباشر للفعل (تسحل) ، أما العامل الآخر (استاكت) فقد عمل في الضمير بواسطة الحرف، وعلى هذا فلا تنازع في البيت، وما تقديم الشاعر (استاكت به) على (عود أسحل) ألا نتيجة لاضطرار الشاعر وذلك كي يأتي تلقائية على وجهها (١).

وهكذا نرى أن إعادة النظر في الباب من زوايا نظر متنوعة يسهم في تفسيره تفسيراً معيماً مرجحاً رؤية قديمة هي رؤية القراء ، وهذا يجعل الفرصة مهيأة للنجاح المحدثين للأخذ برؤية وبذلك تستعمل صيغة للتنازع كما وردت عن العرب، دون أن تثير التمثل في التفسير الذي يقضي إلى الخلاف والاضطراب .

أسلوب الشرط

لحسب أن أسلوب الشرط من أكثر الأساليب التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء المناهج الحديثة ، ذلك أن كثيراً من مسائله كانت متنازعة خلاف بين النحاة أنفسهم ، وسوف أنف على بعض المفاهيم الأساسية فيه:

أ- في تعريف الشرط

لعل مصطلح الشرط من أكثر المصطلحات التي لم تتخذ صورة مستقرة عند النحاة القدماء ، فقد تحدث عنه ابن يعيش بمعناه العام: "الشرط" (٢)، وتحدث عنه الزمخشري تحت اسم "الشرطية" ، وذلك حين قسم الجملة إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية (٣) وذكره أبو البركات الأنباري ، تحت "باب الشرط والجزاء" (٤) وقد اضطرب النحاة ، في تصنيف جملة الشرط منهم من عدها جملة فعلية، قال ابن يعيش إن الجملة الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط بفعل وفاعل والجزاء بفعل وفاعل (٥) ، في حين ذهب الزمخشري ، إلى أن جملة الشرط ، تمثل قسماً قائماً بذاته، إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية والظرفية ، وقد عارضه ابن هشام ذاهباً إلى أن

(١) فصل صفا ، ظاهرة التنازع في العربية - مفصل تمويلي ص ١٥ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ج ٨ ، ص ١٥٥

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص ٢٤ وانظر ابن يعيش شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٨٨

(٤) ابن الأنباري العربية ص ٣٣٦

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ج ٨ / ٨٨ .

الشرط، جملة فعلية ، ووافقة في أن الجملة الظرفية ، جملة مستقلة بذاتها . وذلك لأن التقسيم فيما يرى - قائم على ما يقع في صدر الجملة ، دون النظر إلى ما تقدمه من حروف. (١)

من الواضح أن اضطراب النحاة هذا ، في باب الشرط ، عائد إلى أسباب شكلية لتحوها معياراً للتقسيم ، وذلك وفقاً لما يقع في الصدر ، بصلة إلى توفر علاقة الإسناد في طرفي أسلوب الشرط كليهما .

أما فيما يتعلق بإدراك النحاة لمصموم هذا الأسلوب ، فلا شك أنهم أدركوا دلالة إدراك عميقاً ، يبدو ذلك من قول ابن يعيش مثلاً : " وتدخل (إن) على جملتين ، فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة ، نحو قولك : إن تأتيك أمك ، والأصل : تأتيني أمك ، فلما دخلت (إن) عقدت إحداهما بالأخرى حتى لو قلت ، إن تأتي وسكت لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى " (٢) فهو يدرك إذن، أن أسلوب الشرط كل لا يتجزأ .

وعبر عن ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله "..... الشرط - كما لا يخفى - في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى. " (٣) وقد انعكس اضطراب النحاة القدماء على الباحثين المحدثين ، فلم يستقر المصطلح تماماً فقد أطلق عبد القادر المهيري على الشرط الجملة الشرطية التلازمية (٤) وقد اكتفى ريمون الطحان بقوله: " الشرط والجواب " (٥)

(١) انظر ابن هشام : مفاتيح ص ٤٩٢

(٢) ابن يعيش ، شرح المصطلح ج ٨ / ١٥٦

(٣) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ١٨٩

(٤) عبد القادر المهيري وآخرون ، النحو العربي من خلال التصوُّص لتلازمة النسخة الثالثة من التعليم الثانوي نحو الجمل منشورات الديوان التربوي ، تونس ، ١٩٦٥ م ، ص ١٥٠ وما بعدها.

(٥) ريمون الطحان بالأسئلة العربية ، دار الكتلة اللبنانية ، ١٠٠

وهو يصنع جملة الشرط ضمن جمل بصطلح عليها بذات الشقين^(١) ويرى عبد السلام المسدي أن تشمل المصطلحات هو " التركيب الشرطي "^(٢) وهو يتكون من جملتين جملة الشرط وجملة الجواب .

وهو يرى من خلال استنتاج الجداول الإحصائية لأسلوب الشرط في القرآن، أن تركيب الشرط يرد في القرآن الكريم، في سياق الاستئناف بنسبة كبيرة تصل إلى ٦٢,٦٦%، وهذا يعني أن تركيب الشرط يمتاز بالتكامل التركيبي المعصي إلى التكامل الدلالي ، مما يؤول إلى الاستقلال النسيبي في الخطاب ، حتى تكون له لظافة الإخبارية التي تمكنه من افتتاح حلقة الكلام وعلفها في السياق نصية .

ولعل هذا يعكس شيئاً من الترجيح لرأي القزمشري السالف الذكر ، إضافة إلى ما يدعو إليه المسدي من ضرورة مراجعة تعريف الجملة في العربية.^(٣)

ويحل خليل عسايرة الجملة الشرطية من منظور وصفي، فيرى أن الجملة النواة في الجملة الشرطية : " إن تخرج فلأنا خارج " ^(٤) هي " أنا خارج " وهي جملة اسمية توليدية. ثم جاء المتكلم بتحويل لعرض في المعنى هو الشرط ، وعلى هذا أضاف (إن تخرج) وأضاف (الغاء) رابطاً يربط الجملة بالشرط فأصبحت : إن تخرج فـ أنا خارج وهو يرى أنه بهذا التحليل الوصفي يقدم تصوراً واضحاً لهذا الأسلوب في العربية ، ويخلص المتعلم من الإعراب المحلي ، فلا يقول مثلاً إن : (أنا خارج) في محل جرم جواب الشرط .

وكذلك يرى أنه بهذا التحليل يستطيع إلقاء الضوء على التباينات في المعنى بين الجمل الشرطية، منطلقاً بذلك من قول لعبد القاهر الجرجاني قال فيه : "...وهي الشرط والجاء إلى الوجوه التي تراها في قوله : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فلأنا خارج، وأنا إن خرجت خارج ... فتعرف لكل من ذلك موضعه، ويحيى به

(١) الأسمية العربية ، ص ٩٠ .

(٢) عبد السلام المسدي ، ومحمد الطراييلي ، الشرط في القرآن على لهج السابقات المصححة قدر العربية لكتفاب ، تونس ، ١٩٨٥ ص ١٧ .

(٣) السابق ص ١٢٦

(٤) خليل عسايرة ، في نحو اللغة وتركيبتها ، ص ١٢٤ .

حيث ينبغي له ، ويظهر في التي تشترك في معنى ثم يتفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاً من ذلك ، في خالص معناه " (١)

ب. الأصل في فعل للشرط وجواب للشرط

أدرك الحاجة للقضاء بنيتين أساسيتين للشرط، أولهما خاصة بما يُعرف بأدوات

الشرط للجازماتوهي تتكون من العناصر الآتية :

[حرف شرط + جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزوم + جملة فعلية ذات فعل مجزوم]
وحرف الشرط يعلّق إحدى الجملتين بالأخرى، ويجعل الأولى شرطاً في حدوث الثانية وذلك نحو : إن تكرمن تتجح .

وثانيها تتعلّق بالأدوات التي تحمل معنى الشرط من حيث إنها تتعلّق إحدى الجملتين بالأخرى ، إلا أن ما بعدها لا يكون مجزوماً، وذلك نحو (إذا ، لعلّ ، ولو) .
فالجملتان التي أداتها (إذا) مثلاً تتكون من (إذا + جملة فعلية فعلها ماضٍ على الأغلب (٢) + جملة فعلية جوابية)

وذلك نحو قوله تعالى : " وإذا قمنا على الإنسان أعرض وإلى جانبه وإذا منه الشركان يؤمنا " (٣) وقد تأتي على الصورة الآتية :

(إذا + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية جوابية) ، نحو قوله تعالى : " إذا بُنِيَ عليهم يَخْرَوْنَ لَلْأَنفُسِ سَجْدًا " (٤) ، ومن ثم فإن (إذا) لم تختص بجزم المضارع ، مع أنها وردت في بعض الشواهد الشعرية، فعذها النحاة بناء على النظرة الاستقرائية (التي تقوم على تكوين الأحكام العامة من خلال استعراض الجزئيات) ضرورة شعرية.
مثال ذلك قول الشاعر :

استغن ما أهلك ربك بالغنى وإذا نصبتك خصاصة فتجمل

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ١١٨

(٢) Ismail Amayreh , Das Verhältnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik und dem Text befund Dissertation, Erlangen 1983

(٣) سورة الإسراء . الآية ٨٣ .

(٤) سورة الإسراء . الآية ١٠٧ .

قال سيبويه في ذلك : " وقد أجزوا في الشعر مصطربين شَبَّهوها بـ (إب) إذ رَأَوْها لم يستقبل ، ولَها لا بد لها من جواب " (١) وقال الأثموني : " هو في الشعر نادر وفي الشعر كثير " (٢) وإذا راجعنا هذا الحكم الذي ذهب إليه الأثموني في صوء النظرة الإحصائية (٣) ، فيمكن أن ننهمه لو أن تحلة على النحو الآتي : تُعَدُّ (إذا) مع الفعل المصارع مرهوعاً أو مجروماً نادرة ، إذا ما قورنت بنسبتها الطاغية مع الفعل الماضي، ولكن هذه السرة في استعمال المصارع يعلب أن يكون الجرم فيها الشعر الذي يحتمل الضرورة .

ومن الملاحظ أن النحاة لم يجعلوا أياً من صور (إذا) على الأخرى ، كما فعلوا في أدوات الشرط الجازمة ، إذ يُعَدُّ الماضي معها في محل جزم .

وعلى هذا فقد حاول النحاة الإلمام بباب الشرط بصوره المتنوعة من خلال فكرة "الأصل والفرع" فجعلوا الأصل في فعل الشرط أن يكون مجروماً وذلك لرغبتهم في تعليل ظاهرة الجرم وفقاً لنظرية العمل ، ورد ما لم يكن مجزوماً إلى الجزم ، بجعله في محل جزم " ، قال سيبويه " أصل الجزاء للفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم يصنعون في موضع الجزاء غيره " (٤)

وقال المبرد : " أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة لأنه يُعْرَبُها " (٥) إلا أن الملهج التاريخي يقدّم رؤية جديدة لهذه الظاهرة بالمقارنة مع اللغات السامية، وذلك بعد فعل الشرط المجزوم يمثل صيغة مستقلة تمثل أصلاً سامياً قديماً، وهي صيغة الماضي Präteritum الأكادية ، ذات الدلالة الماضية، وقد تبادلت هذه الصيغة مع صيغة الماضي (فعل) في التركيب الشرطي، وفي صيغة (لم يفعل) التي هي (فعل)، وبذلك فهو ليس فعلاً مضارعاً Imperfekt ، تعرض للجزم (٦).

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج ١/٣ ونظر : المبرد : المقضب ، ج ٢/ ٥٩

(٢) الأثموني ، شرح الأثموني ، ج ٤/ ١٢ .

(٣) انظر الدراسة الإحصائية

Ismail Amayreh , Das Verhältnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik und dem Text befund . Dissertation, Erlangen 1983.

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٢، ص ٩١

(٥) المبرد ، المقضب ، ج ٢، ص ٦٦ .

(٦) إسماعيل صليحة ، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية ، ص ١٣٨

أما فيما يتعلق بجواب الشرط، فإن الأكاديمية مثلاً تعبر عنه بما يدل على المستقبل، باستعمال صيغة المضارع المرفوع (يدرس مثلاً) . وعلى هذا فإن الشكل الآتي يمثل التركيب السامي للجملة الشرطية^(١)

أداة + فعل يدل على الماضي + فعل يدل على المستقبل

مثل (يدرس) ، وهو المضارع المرفوع (يدرس)

وهذا النمط للتاريخي القديم أصبح نادراً في العربية ، وقد أشار إليه بعض النحاة القدماء كالزمخشري^(٢).

ولعل هذه النظرية التاريخية تحكي أصلاً منطقياً، حيث يعبر عن فعل الشرط بالماضي ، وجواب الشرط بالمستقبل، وبذا يتحقق ما يرعى إليه النحاة من أن جواب الشرط ينبغي أن يكون تالياً في تحققه زمنياً لفعل الشرط قال المبرد : للجزاء غير واجب آخره إلا بوجوب أوله^(٣).

ومما يلاحظ أن بعض النحاة كانوا على وعي بأن الدلالة الزمنية تكاد تختلف في أسلوب الشرط . قال ابن الحاجب : " قد يُستعمل الفعل للواقع شرطاً لـ (إن) وغيرها في مطلق الزمان " وذلك نحو قوله تعالى: " كل تؤمنوا وتنفقوا يؤتكم أجركم " ^(٤). فيدخل الماضي والمستقبل^(٥). ولاحظ القراء أن (كان) ، وهي من أهم فرائض الزمن في العربية لا يكون لها دور في التركيب الشرطي ، قال : " وكان قد ينطّل في المعنى ، لأنّ القائل يقول : إن كنت تُعطيني سالتك ، فيكون قولك : إن أعطيتني سالتك " ^(٦) ولعل السبب في عدم ظهور دلالة الزمن بشكل واضح في أسلوب الشرط ، أنه مكون من حدثين ، فالحدث في الشرط

(١) إسماعيل صابرة ، بحث نظرية مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية . المنشور في كتابه : بصوت في الاستنباط واللغة ، ص ١٤٠.

(٢) السابق ، ص ١٤٠

(٣) المبرد ، المصنوع ، ج ١/ ٦٧.

(٤) سورة محمد الآية ٣٦ .

(٥) الرصافي الإسترلابي ، شرح شافية ابن حليب ص ١٥٠ .

(٦) انظر : المحوطني الجمع ج ٤ ص ٣١٧ .

أبرر من الزمن ، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني من خلال تقليبه لشواهد أسلوب الشرط .

قال: " لا تعلم شيئاً يتبعه الناظم بعظمة غير أن ينظر في وجوه كل باب (من أبواب النحو) ، وهروقة ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج لأخرج ، إن خرجت خرجت وإن تخرج قلنا خارج ، وأنا إن خرجت خارج ، فيعرف لكل من ذلك موضوعة ، ويجيء به حيث ينبغي له ^(١) .

ومن ثم فقد أشار بعض الباحثين الوصفيين إلى أن الزمن في أسلوب الشرط، لا يبدو كثيراً من خلال دراسة المستوى الصرفي ، بل إنه يحتاج إلى دراسة السياق ، وما يشتمل عليه من قرائن دلالة على الزمن ^(٢) .

ولا يتعارض خلق الجملة الشرطية من وضوح الدلالة على الزمن مع ما مر سابقاً من أن فعل الشرط ينبغي أن يكون في تحققة سابقاً إذا ما تحقق جواب الشرط . وتشير الدراسات الإحصائية التي هي ثمرة من ثمار المنهج الوصفي ، إلى أن التقسيم العقلي الذي وضعه النحاة لأسلوب الشرط ، لا يتفق مع واقع الاستعمال اللغوي ، فقد ذكر الزجاني : " والأجود في هذا الباب أن تأتي بفعلين مستقبلين متجرهما أو أن تأتي بفعلين ماضيين فتدعهما على حالهما مفتوحين وبعد ذلك أن تأتي بفعل ماضٍ وتتركه على حاله ويكون الجواب مستقبلاً متجرمه كقولك : إن ركبنا لركبنا معك ^(٣) وقد فسر السيوطي الحالة الأخيرة ، بأنها جائزة للخروج من الأصعب (في العمل) إلى الأيسر ^(٤) .

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٨

ونظر : السيوطي : القمع ج ٢ ، ص ٣١٧

(٢) تميم حنن ، اللغة العربية ، معانها ومبانيها ، ص ١٠٤ - ١٠٥

ونظر : علي جابر المنصوري : الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، ص ٤٢

(٣) الزجاني ، القمل ص ٢١٨ ، ونظر : مبيوه ، الكتف ج ٢ ص ٩١ ، والسيرد ، المقضب ج ٢ ص ٦٠ .

(٤) السيوطي ، القمع ج ٤ ص ٣٢٢

في حين تشير الدراسات الإحصائية إلى أن الفعل الماضي في العربية هو الأكثر شيوعاً بوجه عام في الجملة الشرطية من الفعل المجزوم ، ولا سيما إن أخذ بعين الاعتبار دلالة (لم يفعل) على الماضي^(١) ، وربما كان ذلك عائداً إلى أمرين .

الأول : عدم وضوح الدلالة الزمنية في أسلوب الشرط كما أسلفنا .

والثاني : ميل مستعمل اللغة للتخلص من التفكير في العلامات الأعرابية .

ويرى مهدي المخزومي أن أسلوب الشرط يتكون من عبارتين ، تكونان جملة واحدة لا جملتين ، وإلى أن تشمل كل منهما على مسند إليه ومسند ، وذلك لأن العبارتين ترتبطان بوساطة أداة الشرط ، ارتباطاً وثيقاً ، لا يتصور معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى ، ويمكن ربط هذه القرينة الوصفية برأي عبد القاهر الجرجاني الذي عثر عنه بقوله : ' الشرط - كما لا يخفى - في مجموع الجملتين ، لا في كل واحد منهما على انفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى'^(٢)

وعلى هذا فهو يرى أن تقسيم جملة الشرط إلى جملتين تقسيم قائم على النظر العقلي ، والتحليل المنطقي الذي كل طاعياً على أذهان النحاة^(٣) . ويحلل خليل عمارة تركيب الشرط من وجهة نظر وصفية على أنه مكون من الجملة النواة "التوليدية" وهي تتكون من جملة جواب الشرط ، وعلى هذا فإن ما زاد عليها هو الذي يُكسبها معاني مختلفة حسب الزيادة ويمكن تحليل الجملة الآتية :

"مَنْ يَزْرَعُ الْمَعْرُوفَ يَحْصِدْ الشُّكْرَ" كالآتي

الجملة التوليدية هي : (يحصد الشكر) ، وهي مكونة من فعل + فاعل + مفعول به .

وقد جرى عليها تغيير بالزيادة للتالية :

"مَنْ يَزْرَعُ الْمَعْرُوفَ" وهي مكونة من حرف شرط + فعل + فاعل + مفعول به .

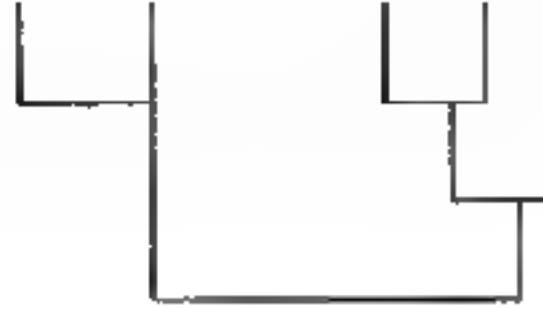
وعلى هذا أصبحت الجملة

(١) إسماعيل عسيرة ، بحوث في الاشتقاق واللغة ص ١٤١ .

(٢) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ص ١٨٩ .

(٣) مهدي المخزومي في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٩٩ .

من يزرع المعروف يحصد الشكر



وبما أن الزيادة مؤثرة على بذرة الجملة (بوائها)، فقد نقلت معنى الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية ، عنصر للتحويل فيها الزيادة التي أفادت معنى الشرط^(١). رأينا كيف أن الجرجاني نظر إلى الجملة الشرطية على أنها بناء متكامل ، ووحدة تعبيرية واحدة ، وقد تكونت من جملتين، لكنه لم يبين أي الجملتين هي الأساس، أما وجهة النظر الوصفية هذه فقد اهتمت بتصنيف ذلك في جملة أساسية وأخرى فرعية.

ب- الترآن جواب الشرط بالفاء

لاحظ السحابة الترآن جواب الشرط بالفاء في مواضع محددة ، أسماها الفاء الجوابية، ومعناها الربط ، وقد حصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية أو ما سببها للجزاء معنى^(٢)، وهذه المواضع هي :

١- إذا كان جواب الشرط جملة اسمية ، نحو قوله تعالى : " وَإِنْ يُمْسِكْ بِخَيْرٍ فهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " ^(٣).

(١) خليل صابرة ، في نحو الفاعل وتركيبها ص ١٢٢-١٢٥

(٢) خالد الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة مج ٢ ص ٢٥٠

وانظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق خر الدين قلاوie ومحمد فضل ص ٦٦-٨٨

(٣) سورة الأنعام الآية ١٧.

٢- إذا كان جواب الشرط جملة طلبية نحو قوله تعالى : " إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ " (١)

٣- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد ، أي غير متصرف نحو قوله تعالى : " إِنْ تَرَوْا قُلُوبًا مَلَأًا مَالًا وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُوَفِّيَنَّ خَيْرًا مِنْ حَبْلِكَ " (٢)

٤- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوق بقدر نحو قوله تعالى : " إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ " (٣)

٥- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بحرفي ، السين أو سوف ، نحو قوله تعالى : " وَإِنْ خِفْتُمْ عَجَلَةَ فَسُوفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَسَلِهِ " (٤)

٦- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية منفية بحرف (لَنْ) نحو قوله تعالى : " وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ حِجْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا " (٥) أو بحرف (مَا) نحو قوله تعالى : " فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ " (٦)

وقد كان لالتزام النحاة بهذه القواعد أثر أهمها :

أ- لجوء النحاة إلى إخراج الشواهد التي جاءت غير مشتملة على الفاء ، مع أنها شواهد قرآنية ، فيها دلالة للشرط والصحة ، مثل ذلك رأيهم في الآيتين التاليتين :

قال تعالى : " وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ " (٧)

وقال تعالى : " وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ " (٨)

لقد أخرجها ابن هشام من الشرط ، فقال : " فإذا فهما ظرف لخبر المبتدأ بعدهما ، ولو كانت شرطية ، والجملة الاسمية جواباً ، لاقرنت بالفاء " (٩)

(١) سورة آل عمران . الآية ٣١

(٢) سورة التكوي من الآيتين (٤٠ ، ٣٩) .

(٣) سورة يوسف . الآية ٧٧

(٤) سورة النوبة . الآية ٢٨

(٥) سورة آل عمران . الآية ١١٥ .

(٦) سورة يوسف . الآية ٧٢

(٧) سورة القصص ، الآية ٣٩ .

(٨) سورة القصص . الآية ٤٢

(٩) ابن هشام ، معنى اللبيب . ص ١٢٦ .

ولم يستطع أبو حيان التخلص من سطوة هذه القاعدة النحوية ، فقال معلقاً على تفسير أبي البقاء للذي أشار فيه إلى أن " هم : مستكأ ، ويتفرون ، الخير والجملة جواب (إذا) " (١) . قال أبو حيان " وهذا لا يجوز لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء " (٢)

ب أحل النحاة بعض الشواهد في أسلوب الشرط ، مع أن معناها لا يعيد الشرط، مثال ذلك جعلهم قوله تعالى : " إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل " (٣) شاهداً للجملة الشرطية التي يأتي جوابها فعلاً مسبوقاً بقد، وكان دليلهم على ذلك ارتباط الجواب بالفاء ، والمتأمل للآية يجد أن " فقد سرق أخ له من قبل " لا يتضمن جواب الشرط الحقيقي ، إذ ليس فيه نتيجة جرائية للمضروط ، وعلى هذا فالفاء ليست واقعة في جواب الشرط ، ويمكن تقدير جواب الشرط بقولنا : " فلا يستغرب ذلك ، لأن أخاً له قد سرق من قبل " أو " لا عجب، فقد سرق له أخ من قبل " (٤) ومثل ذلك في فعل الشرط ، إذ يمكن حذفه محذوفاً معنىً ، وتقديره : (إن يثبت أنه سرق)، وقد درس بعض المستشرقين هذه الظاهرة التي يتم فيها تنحية جواب الشرط الحقيقي، والاستعاضة عنه بما يدل عليه، أمثال (ريكندورف) Reckendorf وبروكلمان ، وعُرفت باسم الزحزحة Verschiebung (٥) .

ولم يلتفت النحاة لهذه الظاهرة في هذه الآية وأمثالها، وذلك بسبب رغبتهم في اطّراد القاعدة النحوية ، حتى لو أدى بهم ذلك - أحياناً - إلى الالتفات إلى الشكل على حساب الدلالة، وأما البلاغيون فقد فطنوا إلى هذه الظاهرة من باب حرصهم على المعنى. وأصبح أن وجود الفاء في جواب الشرط من أكثر القواعد صرامة عند النحاة، لدرجة أنه كان لها الدور الحاسم في التفريق بين طبعين التركيبين في الآيتين التاليتين :

(١) أبو حيان ، البحر المحیط ج-٧ ، ص ٥٢٢ .

(٢) المسبق . ص ٥٢٢ .

(٣) سورة يوسف ، الآية ٧٧ .

(٤) إسماعيل عميرة ، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط . ص ١٤٢ - ١٤٣ .

ونظر سمير ستيفة أقساط التركيب في جملة الشرط العربية . ص (١٥ - ١٦)

(٥) إسماعيل عميرة ، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية . ص ١٤٢ .

قال تعالى : " فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون " (١)

قال تعالى : " إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون " (٢)

وأخرجوا الآية الأولى من الشرط . لعدم إقتران الفعل فيها بالفاء . بينما أحلوا

الثانية في الشرط وعكسوا " فلا يستأخرون ساعة " جواباً للشرط .

وقد ألقى المسجع التحويلي ضوءاً على ظاهرة الشرط عرفت عند القدماء

بـ (عراض الشرط على الشرط) ، كتب فيها ابن هشام رسالة تحصل العيول بعينه ،

والظاهرة تعني ، إقحام ثلثي الشرطين قبل تعلم للتركيب الشرطي الأول ، وذلك كما في

قوله تعالى : " ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوؤهم فتصيبكم منهم

معرفة بغير علم لندخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلاوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً

أليماً " (٣)

فقد اختلف النحاة في تقدير جواب كل واحد من الشرطين ، فذهب من ذهب إلى

أن يكون الجواب المذكور جواباً للشرط الثاني ، وهما أي (الشرط الثاني وجوابه) ، جواباً

للشرط الأول (٤) ومنهم من ذهب إلى أن الجواب المذكور للشرط الثاني ، أما جواب

الشرط الأول فهو محذوف معلوم مما بعده .

ومنهم من ذهب إلى أن الجواب ، للشرط الأول ، أما الشرط الثاني ، فلا جواب

له ، لأنه ليس أكثر من قيد للشرط الأول فيقدر بحال واقعة موقعه (٥) ، فتصبح الآية على

إيقاع : " لولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات غير متريلين " والرأي الأخير هذا يتفق مع

رأي بعض الباحثين التحويليين ، ذلك أن هذا النمط من الشرط يمكن أن يفسر بقانون

التوسعة والتنصيق ، ذلك أن الشرط الثاني توسعة للشرط الأول .

فالشرط الأول = لولا رجال مؤمنون .

(١) سورة الأعراف ، الآية ٣٤

(٢) سورة يونس ، الآية ٤٩ .

(٣) سورة الصبح ، الآية ٢٥

(٤) المكي ، التنزيل في إعراب القرآن جـ ٢ ، ص ٦٩٦ .

(٥) ابن هشام اعتراض الشرط على الشرط ، تحقيق عبد الفتاح الحصور ، الأردن ، دار صابر ، ١٩٨٦م

والشرط الثاني = لو تزيلوا، ولما كان الشرط الثاني، توسعة للشرط الأول، فقد حصل نصيب يهدف إلى البلاغة والإيجاز في جواب الشرط، بأن كان جواباً واحداً ، لا جوابين .

وبهذا المفهوم فإن لاصطلاح الاعتراض ليس دقيقاً ، فالاعتراض يعني صرفاً لبعض الكلام عن وجهته ، وليس في توالي الشرطين شيء من هذا، بل إن الشرط الثاني لا يزيد عن كونه توسعة للشرط الأول^(١).

ويمكن من خلال هذه الرؤية أن نفهم بعض التراكيب الشرطية التي يبدو فيها الشرط الأول امتداداً للشرط الثاني، وذلك كما في قوله تعالى :

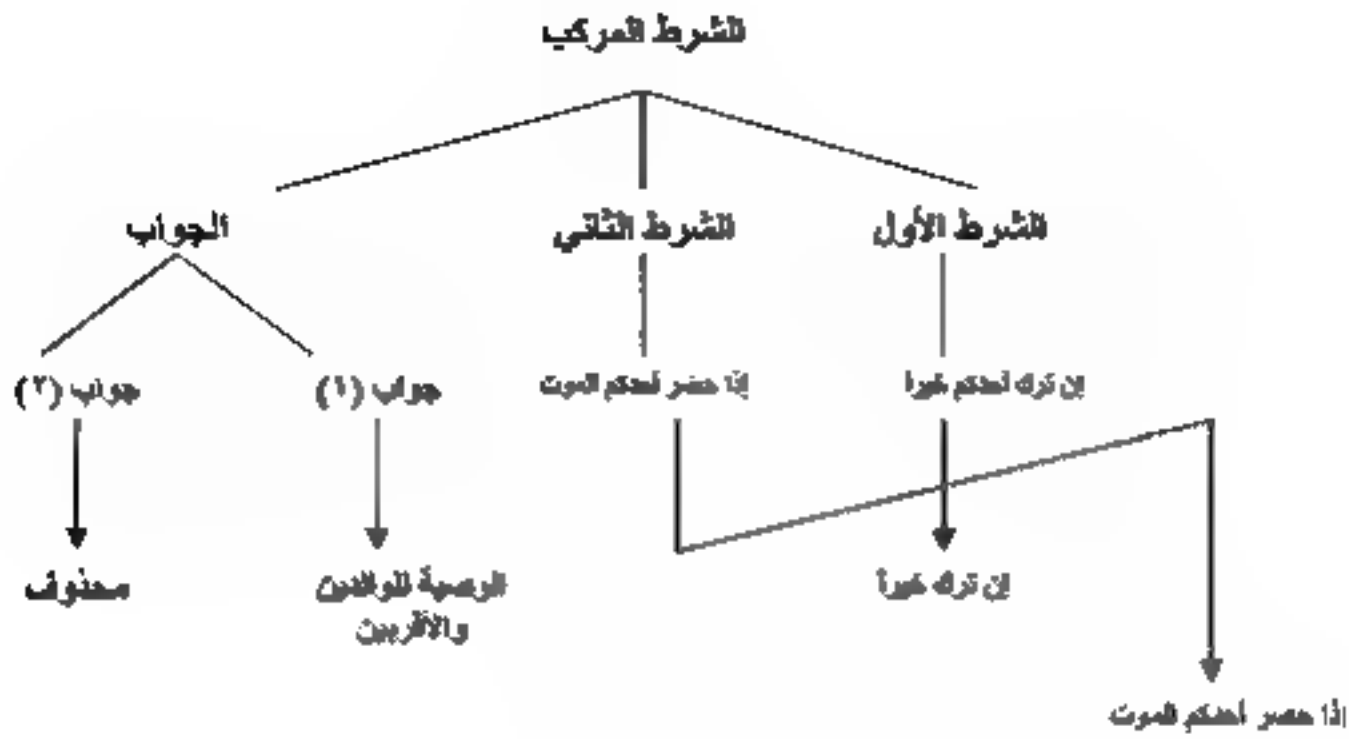
" إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ " ^(٢)

وذلك بتصور البنية الصيقة للآية بأنها : إِنْ تَرَكَ أَحَدُكُمْ خَيْرًا إِذَا حَضَرَ الْمَوْتُ، فالوصية للوالدين والأقربين ، إلا أن الشرط الثاني تقدم على الشرط الأول ، وهذا يتناسب مع رغبة الموت وحضوره ، وبذلك يكون التقديم قد تناسب مع الدلالة المقصودة بإعطائها بدءاً بلاغياً معجزاً ويمكن توضيح ذلك بالمشعر الآتي : ^(٣)

(١) انظر سمير سبتية ، أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية ، ص ٥٢

(٢) سورة البقرة . الآية - ١٨

(٣) سمير سبتية ، أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية ، ص ٥٢ .



وعلى هذا يمكن أن يُقَدَّر الشرط الأول بظرف وذلك على نحو :

" إن يترك أحدكم خيراً ، حين يحضره الموت ، فالوصية للوالدين " .

وليس بالضرورة أن يكون التقدير للشرط الثاني فقط ، كما يرى ابن هشام . وذلك حيث يكون التقدير " إذا حضر أحدكم الموت تاركاً خيراً ، فالوصية " بل إن في هاتين الصورتين توسيعاً يتفق مع المعنى ، ولم كنت لرى أن تقدير الشرط الأول فيه نفاذ أبعد إلى المعنى المقصود .

ويمكن في ضوء هذا المنهج ترجيح رأي الكوفيين في تَقَدُّم جواب الشرط على فعله على رأي البصريين ، وذلك كما في نحو قوله تعالى : " قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين " (١) . وذلك برد التركيب إلى أصله ، ثم دراسة ما ينبثق عن هذا الأصل ، وعلى هذا فأصل التركيب " إن كنتم صادقين هاتوا برهانكم " (٢) .

ثم تقدم الجواب على فعل الشرط ، وذلك لبيان الأهمية بينما لجأ البصريون إلى القول بحدف الجواب ، فتدروا الجملة على أصل " هاتوا برهانكم ، إن كنتم صادقين هاتوا

(١) سورة البقرة الآية ١١

(٢) سميح سيبية ، أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية ، ص ٥٨ .

برهانكم^١ . ولدي دفعهم إلى مثل هذا التصور ، اعتقادهم بـ ((استحالة أن يتقم المسبب ، على السبب ، ولتلك قرينة للجزاء ، أن يكون بعد الشرط)) .^(١)

ولا يحل أن تصور البصريين في هذه المسألة مستند إلى المنطق الذي لا تحصص له اللغة دائماً ، يساند ذلك كثرة الجمل الشرطية التي تبدو فيها هذه الظاهرة ، وذلك نحو قوله تعالى : " إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم " .^(٢)
وقوله تعالى : " كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون " .^(٣)

هذا إضافة إلى التزامهم بالقاعدة المعيارية، التي ترى أن أداة الشرط لها الصدارة. والمهيج الوصفى يرجح رأي الكوفيين كذلك لأنه غير محتاج إلى تأويل، فجواب الشرط مذكور ولا حاجة بما إلى الحذف والتقدير الذي ذهب إليه البصريون .
أسلوب الاستثناء

درس النحاة الاستثناء انطلاقاً من معنى الاستثناء ، فقد عرف سيبويه الاستثناء بأنه " مخرج مما أدخلت فيه غيره " .^(٤) وتابعه في ذلك النحاة فنكر ابن السراج مثلاً أن " إلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجباً كان أو منفياً " .^(٥)
ومثال ذلك :
قام القوم إلا زيداً .

فالاستثناء مثبت، والمستثنى منه موجود، وأداة الاستثناء إلا والاسم الذي بعدها (المستثنى) منصوب .

وقد ظل حظ المبني متوافقاً مع خط المصنف في توسيع نطاق الاستثناء ، حتى تعدى الاستثناء السحوي الذي عُرف بعناصر معينة هي (المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى) إلى تراكيب أخرى وذلك نحو :

(١) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ، ص ٢٢٧

(٢) سورة يونس ، الآية ١٥

(٣) سورة الصافات ، الآية ٢٥

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٢

(٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ١ / ص ٢٨٢

جاء الطلاب غير زيد .

جاء الطلاب سوى زيد .

فقد عُدَّ النحاة (غير ، سوى) ، أسماء للاستثناء ، فهي تعرب إعراب الاسم التالي لـ (إلا) فنقول :

جاء القوم غير زيد .

وما جاء القوم غير زيد (وغير زيد) .

وما جاء غير زيد .

ومن الواضح أنَّ محاولة النحاة للموازنة بين الشكل والمعنى كانت سبباً في ضم (غير) (سوى) إلى باب الاستثناء ، إذ هما من حيث المعنى تدلان على المخالفة ، ومن حيث الشكل أمكن إعطاؤهما حركة المستثنى .

ويرى بعض الباحثين الوصفين أن (غير وسوى) ، ليستا من الاستثناء ، بل إنهما اسمان تكرران نحو (مثل) في إيهامها ، قبل نصبها فهما منصوبتان على الحال ، وأن رفعتا فهما مرفوعتان على النعت . وربما بدا هذا الرأي مقبولاً ، بيد أننا ينبغي أن نميز بين التركيبين الآتيين :

جاء القوم غير مسرعين ، فسرعين هما حال ، و(غير) ، نعت للحال وأصرت إعرابه . بينما نجد أن هذا التحليل لا يصلح في الجملة :

جاء الطلاب غير زيد .

وربما كان هذا سبباً في عُدَّ النحاة لغير وسوى اسمين للاستثناء^(١).

العامل في المستثنى

اختلف النحاة في العامل في المستثنى ، فذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل الواقع قبل إلا ، أو ما في معناه بتوسط إلا^(٢) ، وقد نسب ابن يمين^(٣) هذا الرأي إلى سيبويه وذلك نقوله :

(١) انظر : ابن هشام : مفتي القليب جـ ١ / ١٥٨ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو جـ ١ / ٢٨١ .

وانظر : ابن يمين : شرح المصطل جـ ٢ / ٧٧ .

(٣) انظر : ابن يمين : شرح المصطل جـ ٢ / ٧٧ .

"عاملاً فيه ما قبله من الكلام" (١) .

ودهب بعض النحاة إلى أن العامل هو "إلا" ، وردّ على هذا الرأي،

أ بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجبر في المنفى على النحل .

ب- أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف .

ج- وكذلك ليس (إلا) عامل للنصب ، لأننا نقول : قام للقوم غير زيد ، وتفسير (إلا) بسد المعنى ، إذا قلنا قام للقوم إلا غير زيد .

د- إن كانت إلا هي العاملة في المستثنى ، فالكلام يصبح مكوناً من جمالتين ، وإذا أعمل الفعل بتقويته إلا ، كان الكلام جملة واحدة ، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى (٢) .

وذهب الفراء إلى أن عامل النصب هو (أن) المتضمنة في إلا ، فلي أصلها (إن) ، لا فزيد في (قام الطلاب إلا زيدا) ، إسم إن مولا : سدت عن الخبر لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ، ثم خفيت إن وأدغمت في لا ، وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً وأعملوها عملين ، عمل إن فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة حتى .

واضح أن هذا الافتراض لا بسند دليل ، وقد ردّ عليه ابن الأثيري، مرجحاً أن إلا حرف واحد ، وحتى إن كانت تتكون من حرفين ، فإنهما باجتماعهما فقد كل منهما ما كان عليه في حالة الإفراد (٣) .

وقد ذهب بعض الباحثين الوصفيين (٤) إلى أن علامة النصب على المستثنى جاءت دليلاً على إعرابة ، مما جاء قبل أداة الاستثناء إلا ، وهم في هذا ينظرون إلى الاستثناء نظرة دلالية يوجهون من خلالها نصوصاً لسببويه في نحو قوله " هذا باب لا يكون المستثنى فيه

(١) سبويه ، الكتاب ، ج ٢ / ٣١٠

(٢) انظر ابن الأثيري : الإتصاف في مسائل الخلاف المسألة ٣٤ ، ص ٢٦٢

(٣) انظر ابن الأثيري : الإتصاف في مسائل الخلاف . مسأله ٣٤

(٤) انظر حiril صليرة . في نحو اللغة تركيبها ، ص ٥٥ .

ونظر . فاروق عيسى : النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النهوي . مجلة مؤتة للبحوث

والدراسات ، جامعة مؤتة ، المجلد الثامن ، العدد السادس ، ١٩٩٣م ، ص ١٩١

لا نصباً ، لأنه مُخرَج مما أدخل فيه غيره وذلك قولك: لتأتي القومُ إلا أباك،
ومررتُ بالقوم إلا لك، والقوم فيها إلا لك، وانتصب الأب، إذ لم يكن داخلاً فيما دخل
فيه ما قبله، ولم يكن صفة ^(١).

وقال ابن يعيش : ".... فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومته، بإخراج المستثنى
من أن يتناولته الأول ^(٢) وبذلك فهم يلتقون مع ما ذهب إليه الكسائي، بأن عامل النصب في
المستثنى هو مخالفة الأول ^(٣).

ويرى تمام حسن أن العامل في المستثنى قرينة معنوية ، فالمستثنى يخرج من
علاقة الإسماء التي عليها المستثنى منه، وتكون إلا وهي قرينة لفظية تضافرت مع معنى
الإخراج وهي قرينة معنوية ، ليعلم من كليهما ومعهما (النصب) ، وغيره من القرائن
معنى الاستثناء ^(٤). وذهب بعض الباحثين التحويليين إلى أن العامل في المستثنى هو
الفعل الذي مدت مسده أداة الاستثناء (استثنى) وعلى هذا فالبنية العميقة للاستثناء هي:
جاء القوم إلا زيدا .

جاء القوم استثنى زيدا .

وقد جرى تحويل على البنية العميقة ، ثم به حذف الفعل استثنى ، وعوض عنه بـ(إلا) .
ومن خلال عملية التحويل هذه صارت الجملتان جملة واحدة بعد أن عوض عن الفعل
بأداة الاستثناء ، وبقيت الدلالة نفسها ، وهي إخراج ما بعد أدوات الاستثناء مما دخل فيه
ما قبلها حكماً، ومن ثم فإن الاستثناء ، من حيث حقيقته التركيبية والدلالية ، تحويل مركب
اجملي، بالهدف والتعويض ، بأدوات خاصة ، يخرج بها ما بعدها ، مما دخل فيه ما
قبلها ، حكماً ^(٥).

(١) سيبويه ، الكتاب جـ ٢ ص ٢٢١-٢٢٢

(٢) ابن يعيش ، شرح المنيل ، جـ ١ ص ٧٥/ ٧٦ .

وانظر السيوطي : الجمع جـ ٣/ ٢٤٨

(٣) تضر السيوطي : الجمع جـ ٣/ ٢٥٢

(٤) تمام حسن ، اللغة العربية ، معناها وبنائها ص ١٩٩ - ٢٠٠

(٥) تيمير عيسى، الانماط النحوية في تجميل الاستثناء العربية . رسالة ماجستير ، جامعة قيرموق ،

١٩٨٩ ص ٢٨

وربما كان رأي الوصفيين في الاستثناء أقرب إلى الصحة من رأي الباحثين التحويليين ، وذلك لأنه لا يوجد ما يمنع من أن تكون البنية العميقة لجملة :
جاء القوم إلازیداً

هي : جاء القوم واستمع زید

وهذا هو محور المحلورة التي جرت بين عضد الدولة وأبي علي العارسي ، حيث قال عضد الدولة (علاً قُتِرْتِ استمع ، فرفضت زیداً ، فقال له أبو علي : هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله ^(١)).

الاستثناء المفرغ

هو الجملة المنفية المستعملة على الحرف (إلا) ، ولكن المستثنى منه فيها غير موجود وذلك نحو :

ما جاء إلا زید.

وهذا من الأمثلة التي تدل على أن النحاة كانوا يحتكمون إلى الشكل في كثير من الأحيان ، فمع إدراكهم لدلالة هذا الأسلوب ، بأنه بعيد للقصر والتوكيد ، إلا أن وجود إلا جعلهم يجعلونه نوعاً من أنواع الاستثناء ، فشكل التركيب جعلهم يتجاهلون دلالة الاستثناء الذي فيه إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه ، وهذا يثبت المجيء لزید في المثال السابق ، وعلى هذا يذهب بعض الباحثين الوصفيين إلى عدة من أساليب العصر والتوكيد ^(٢)

وقد امتد ميل النحاة إلى الشكل في باب الاستثناء إلى أن انتظم هذا الباب عندهم حلاً وعذا وحاشاً ، فعدها من الاستثناء ، إن كانت مقترنة بـ (ما) ، وجاء ما بعدها منصرباً ، وهي على هذا أعمال جامدة فاعطها مستتر فيها ، وما بعدها مفعول بها ^(٣).

وأما إن جاءت غير مقترنة بـ (ما) ، وما بعدها أسماء مجرورة ، فهي عندنا تعامل معاملة حروف الجر ، وما بعدها مجرور بها .

(١) ابن الأثيري ، انظر الإنصاف للمقالة ٣٤

(٢) انظر : مهدي المخرومي : في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٣٧.

وانظر ، خليل عسايرة في نحو اللغة وتركيبها . ص ١٤٨.

(٣) مبيوية ، الكتاب ج ٢ / ٢٤٩

واضطراب النحاة^(١) هذا يمثل قمة الانحراف باتجاه الشكل في تفسير هذه الظاهرة.

وينظر بعض البلّغثين الوصفيين إلى أنها (خلا و عدا وحلثا) حروف ، وذلك لعدم اشتغالها على زمن وحدث ، وهذا يوافق رأي الزجلجي^(٢) وابن يعيش من القدماء، فيها^(٣).

وقد يشير لاختلاف حركة الاسم الواقع بعدها ، إلى أنها سميت لعوية تقبائل عربية مختلفة ، وإلى مثل هذا أثار السيوطي. ومن الملاحظ أن شواهد هذه الكلمات قليلة، وبخاصة تلك التي جاء ما بعدها منصوباً . وذلك نحو قول شاعر مجهول : *ألا كل شيء ما خلا الله باطل^(٤).

لعل فيما ذكرنا من مسائل ، وغيرها من باب الاستثناء ، تفسيراً لكثرة القواعد النحوية في هذا الباب، وفي معظم أبواب النحو العربي. ولعل كثرة القواعد وتضخم الأبواب ظاهرة يمكن ردها إلى أسباب كثيرة أهمها :

أ- الاختلافات في آراء النحاة التي يعطون بها الظاهرة النحوية، وبخاصة أثناء محاولتهم ردّ المعمول إلى عامل معين .

ب- التعدد في صور الظاهرة العوية الواحدة ، وبخاصة في حركة الإعراب ، فالاسم في المستثنى المنفي، ثارة يكون تابعاً وأخرى يكون منصوباً، مما يشير إلى تعدد في اللهجات ، ولكن النحاة ولم يكتفوا على علم بذلك ، إلا أنهم كانوا يجهدون في تخريج الصور المتعددة ، بما يتفق ونظرية العامل ، حتى لو بلغ بهم ذلك حد التناويل .

وقد قدم المنهج الإحصائي الذي يُعد ثمرة من ثمار المنهج الوصفي دراسة تطبيقية إحصائية لباب الاستثناء^(٥)، وذلك من حيث يبين عدد قواعد باب الاستثناء في ستة من

(١) النظر: المخطوطي: القمع ج٢/ص ٢٨٢-٢٨٨

(٢) المرجعي ، الجمل ص ٢٢٤

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل . ج٨/ص ٤٧.

(٤) النظر . بهاد الموسى، باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية،

مجلة ٦ ، ١٩٧٩ م .

الكتب الأصول ، ومن ثم بيان مدى دوران هذه القواعد في نصوص متعددة ومتنوعة تعود إلى عصر الاحتجاج اللغوي .

وقد بلغ عدد قواعد الاستثناء في كتاب " الأصول في النحو " لابن السراج مثلاً مائتي قاعدة، ولا شك أن ابن السراج، كان حريصاً على استقطاب اللوجوه المختلفة للقواعد وردها إلى أصولها في النظر ، ومن ثم فقد اتسع عدده للبلب ، بينما وصلت عدة القواعد عدد لقرطاجي في كتابة (الجمل) إلى تسع وأربعين قاعدة ، وذلك لأنه كان يستهدف غاية تعليمية قريبة . في حين وصل عدد القواعد المستعملة في الواقع اللغوي تسعاً وأربعين قاعدة .

وهذه النتائج الإحصائية تكشف عن تصمم قواعد الأبراب النحوية، وتُسفر عن بيان حقيقة دوران قواعد البلب في واقع الاستعمال ، مما يُمكن من بيان القواعد الصرفية والصرفية والنحوية ، التي تقوم بها الفصحى ، وبمعرفة تحقق المعرفة بالفصحى، خالصة بلا حشو ولا علمية ، وهذا يُمكن من ترتيب هذه القواعد ترتيباً منهجياً مفيداً على مستوى التعليم المبتدئ ، والبحث العلمي المتخصص .

أسلوب التوكيد

بتجاذب النحاة - فيما أحسب - مبدآن في عملية التفكير اللغوي ، المعنى والشكل، ولو أضفنا النظر في شريحة من شرائح التفكير اللغوي القديم ، ممثل في موضوع التوكيد ، لرأينا أن تسمية التوكيد بهذا الاسم ، تمثل جانب المعنى ، ولكن مفهوم التوكيد في العربية أوسع من هذا الذي نصممه للمفهوم المحوي للتوكيد فقد قسم النحاة التوكيد إلى قسمين .

١- التوكيد اللفظي : قوامه تكرير اللفظ نفسه وهذا للقسم جازر في الأفعال والأسماء والحروف، وفي الجمل أيضاً .

٢- التوكيد المعنوي : ويتم باللفظ مخصوصة بسطها النحاة في كتب النحو، وقد قصروه على الأسماء ولا نجد اختلافاً يذكر بين النحاة بشأنه، فحدوده ومعداته واحدة عند الجميع، ما عدا بعض الاجتهادات الشخصية كالذي نلاحظه عند ابن جني، الذي ذكر نوعي التوكيد بقوله: " للتوكيد نوعان، أحدهما تكرير اللفظ بلفظه،

وهو نحو قولك : قام زيد فلم يرد ، وقد قلعت للصلاة، قد قامت الصلاة، والثاني تكرير الأول بمعناه، وهو على صريحين أحدهما للإحاطة والمعوم، والآخر للتنشيت والتأكيد، الأول كقولنا ، قام القوم كلهم ورأيتهم أجمعين ، والثاني نحو قولك : قام ريبة سنة، ورأيتك نصبة^(١).

ولا يخفى أن ابن جني قسم للتوكيد المعنوي الذي جعله للنحاة قسمين واحداً إلى قسمين .

التوكيد في معومه النحوي يتحكم فيه جانب الشكل إلى جانب المضمون، إذ يحده من جانب الشكل، مبدأ التبعية الإعرابية، وهو مبدأ محكوم في عمومته بنظرية العامل. وهذا يعني أن التأكيد تابع للمؤكد ، والعامل فيه هو العامل في متبوعه، رفعاً ونصباً وجراً، يقول ابن مالك^(٢).

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبذل

ولكن العربية فيها أنواع أخرى من التوكيد : من جانب المعنى ، بيد أن المفهوم النحوي للتوكيد لم ينظمها، من ذلك توكيد الفعل: فقد أشار إليه النحاة إشارة في التوكيد اللفظي ، لانسجامه مع نظرية العامل ، في التبعية ، ولكنهم لم يذكروا أن الفعل يمكن أن يؤكد توكيداً معنوياً ، فيما عدا إشارة لابس عصفور، قال فيها: "التوكيد المعنوي يقسم إلى قسمين ، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث ، وقسم يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه ، فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر، نحو قولك : مات زيد موتاً ، وقتلتُ امرأة قتلاً ، وذلك أن الإنسان قد يقول : مات فلان مجزأً، وإلى لم يموت ، أي كاد يموت فإذا قال : مات عمرو موتاً عرفتُ زيدا قتلاً، كل الموت والقتل حقيقيين^(٣) وعلى هذا يمكن أن ينظم باب التوكيد ، مؤكداً الفعل وذلك نحو :

(١) ابن جني ، الخصائص . جـ ٣ / ١٠٢

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك . جـ ٣ / ٥٠.

(٣) الأرجنجي ، شرح جبل القزنجي تحقيق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٢، ص ٢٦٣

نونا التوكيد : وهما حرفان من حروف المعاني لا محل لهما من الإعراب ، وقد بسط
 النحاة القول في المواضع التي تأتي بها كل منهما، بين الجواز والوجوب^(١). وسوف
 أعرض لبعض القضايا المتعلقة بها ، والتي وقف النحاة فيها بين الشكل والمعنى
 ١- تلصيق نوني التوكيد :

يمكن تلخيص آراء النحاة القدماء في أصل نوني التوكيد بما يأتي :
 ذهب الكوفيون إلى أن النون الخفيفة متفرعة من النون الثقيلة ، عن طريق احتزالها تماماً
 كما ذهب (أب) و (لكن)^(٢) أو ذهب البصريون إلى أن كلا من النون الخفيفة والثقيلة أصل
 مستقل قائم بذاته، قال سيبويه: قالخفيفة في الكلام على حدة، والثقيلة في الكلام أكثر،
 ولكنا جعلناها على حدة لأنها في الوقف كالنوين ، تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو
 ألف ولام ، كما تذهب لالتقاء الساكنين ، وما لم يحذف عنه شيء^(٣).
 ويرى فريق ثالث من النحاة أن النون الخفيفة هي الأصل ، وأن النون الثقيلة هي
 الفرع ، أخذاً بمبدأ قرينة الساطعة في التركيب^(٤).

ورجح بعض الباحثين رأي الفريق الثالث^(٥) وذلك استناداً إلى ظاهرة النبر ، ويمكن أن
 نوضح هذه الظاهرة بما قلته بروكلمان الذي ذهب إلى أن * في اللغة العربية القديمة،
 يدخل موع من النبر، تعلب عليه الموسيقى ، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من
 مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة

(١) ينظر في ذلك على سبيل المثال ،

١- سيبويه ، الكتاب ج٣/١٠٤-ج٣/٥٠٩ .

٢- السمرقاني ، المختصر ج٢، ص ٢٢٢ .

٣- ابن جني ، شرح المنهاج ج١، ص ٤٢

٤- المرادي الحلي الثاني ص ١٤٢

٥- المثلثي ، وصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٢٤.

(٢) انظر ابن الأثيري : الإتصاف في مسائل الخلاف المسألة ٩٤، ص (٦٥-٦٦) .

(٣) سيبويه ، الكتاب ج٣/٥٢٤

(٤) هذا الرأي تشيخه من ربي الدين الطبري الحمصي ، حاشية الشرح على شرح الصريح على

التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، دت، ج ٢ ص ٢٠٣

(٥) قطر غوري الشايب : التأكيد بالنون أصلاً وفكرة مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية المجلد ١٥،

المجلد ١٢ لسنة ١٩٨٨م ، ص ١١٩

مقطع طويل فإن الدير يقع على المقطع الأول منها^(١) وعلى هذا التصور فإن النون الثقيلة تنحدر عن حدوث نبر بإشباع مقطع من المقطع، بل تقوى إما بارتفاعه الموسيقي أو شدته، أو مداه، أو عدة عناصر من هذه العناصر، في نفس الوقت وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر في المقاطع المجاورة^(٢).

وهذا الدير حصل على المقطع الأخير من الكلمة وهو النون الحفيفة، فشددت بمعنى أنها أصبحت ثقيلة.

ولرى أن البحث في أسبقية أي منهما تاريخياً لا يتأتى بيسر، وبخاصة أن هذا النوع من التوكيد، بعد سمة خاصة بالعربية، فليس هناك فرصة للمقارنة بين العربية وأخوانها الساميات في هذه الجزئية^(٣).

وأحسب أن البحث في أثر هذه النون من ناحية صرفية وتركيبية ودلالية، يكون نافعا ومتيسراً أكثر.

إن ملاحظة التسيج المقطعي لهذين الحرفين تشير إلى أنهما يشكلان تسيجاً خاصاً، فهو في النون الثقيلة (ص-ص-ح)^(٤)، وهذا شكل غير مألوف في العربية؛ وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) كما في النون الحفيفة.

ومما يلاحظ أن النون في (لن) التي تدخل على الاسم، تقوم بالنون الوظيفي نفسه الذي تقوم به نون التوكيد مع الفعل، مع فارق هو أن همزة (لن) للناسخة التي تدخل على لاسم همزة قطع، وهمزة هذه حين تحقق الفعل هي همزة وصل، وثمة فارق بين همزة توكيد الفعل وهمزات الوصل الأخرى في العربية هو: أن همزة نون التوكيد مع الفعل، لا تظهر مطلقاً، لأنها مدرجة في الكلام، فلا يبدأ بها أبداً. أما همزات الوصل الأخرى كهمزة (أل) للعربية فإنها - تحقق من بدء الكلام، ولا تحقق عند وصله.

(١) كارل بروكلمان، هة اللغات السامية ص ٤٥.

(٢) جبر كلتيو، دروس في علم أصوات العربية. ترجمة صلاح القوماني عشر مركز الدراسات والبحوث

الاقتصادية والاجتماعية تونس، ١٩٦٦ ص ١٤٩.

(٣) انظر عبد الصبور شاهين. المنهج الصوتي للبيئة العربية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠ ص ٩٨.

(٤) ص - صلت.

ح - حركة.

بناء الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد

استناداً إلى النظام المقطعي ، يمكن أن نعلم قول النحاة ، ببناء الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد ، بأنه قول صدروا فيه عن التزامهم بنظرية العامل ، التي أوضحت إليهم أن حركة البناء مُجْتَلِبَةٌ للفعل ، وعلى هذا يمكن دراسة بعض حالات الفعل المؤكد بنون التوكيد الثِقيلة على النحو الآتي :

١ حالة توكيد الفعل الممسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير للواحد المتكرر :

عندما يتصل الفعل الممسند إلى ضمير للواحد للمذكر ، بنون التوكيد ، فإن الاتصال يكون مباشراً ، بعد سقوط الحركة الإعرابية ، هكذا :

ينصر + أن = ينصرون

Yansuru +anna → Yansuranna

وهنا يتضح أن نهاية الفعل هي لراء ، وهي متحركة بحركة الوصل وهي الفتحة، ولهذا قال النحاة : إن الفعل مع نون التوكيد يُبنى على الفتح .

وقد اختلفوا في تحريك هذا الفتح وتعليله ، فذهب سيبويه إلى أن حركة الفتح جاءت لانتقاء الساكنين . قال : "اعلم أن فعل الواحد ، إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة ، حركت المجزوم ، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأولى منهما ساكنة والحركة فتحة"^(١) وقد وافق سيبويه في رأيه هذا الزجاجي^(٢) والسيرافي^(٣) وابن يعيش^(٤) . ويرى المبرد أن الحركة السابقة لنون التوكيد ، حركة بناء لأجل التركيب ، يقول : "اعلم أن الأفعال مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة ، فإنها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ، وذلك أنها والنون كشيء واحد ، فثبتت مع النون بناء خمسة عشر ... وإنما احتاروا الفتحة لأنها أخف الحركات"^(٥)

(١) سيبويه ، الكتاب جـ ٢/ ٥١٨ .

(٢) زجاجي ، الجمل في النحو ، تحقيق علي المدد ص ٢٥٦ .

(٣) الأزهري ، التصريح جـ ٢/ ٢٠٦ .

(٤) ابن يعيش ، المعجل جـ ١/ ٣٧ .

(٥) المبرد ، المقاصد ، جـ ٢ ص ١٩ .

وذهب بعض المستشرقين^(١) إلى أن الحركات لم تأت لأجل التركيب ، ولا جاءت لأجل التخلص من النقاء الساكنين ، كما ذهب للنحاة العرب ، وإنما هي عنصر أسلي ، وجرء لا ينجرأ من لاحقة التوكيد ، فعند إرادة التوكيد يضيف حسب وصفهم إما (an/ن) ، وإما (-ن / anna) .

وإلى أن رأي النحاة العرب وبخاصة سيبويه يثير تساؤلاً ، فإن كان النقاء الساكنين ، يؤدي إلى ظهور حركة الفتح ، كما مرّ بنا ، فهذا يصدق في حالة للفعل المجروم ، ولكن أين ذهبت حركة الرفع في الفعل المضارع المرفوع ؟ وتلك في نحو :

يلصر - يلصرن

وكذلك يثير رأي المستشرقين تساؤلاً آخر ، وهو أن كلامهم يشير إلى وجود (حركة + ن + ن) ،

وهذا أصلاً مقطع غير متشكل في العربية ، إذ لا يوجد مقطع يبدأ بحرف علة فكيف يفترضون وجود هذا المقطع ؟

وأرى أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال الرؤية التي طرحتها سابقاً ، والتي تتلخص في الربط بين أن المؤكدة للفعل ، وأن المؤكدة للاسم وذلك بأن الأصل في الفعل يلصرن ، مثلاً ، هو :

يلصر + أن ، ومن ثم سهلت همزة المقطع إلى همزة وصل لا تظهر ؟ لأنها تركبت مع الفعل فأصبحت بمثابة الكلمة الواحدة ، وبذلك فالمقطع المتكون قبل - تسهيل للهمزة هو (همزة + حركة + صامت / ص + ح + ن)

وهو مقطع قصير مخلق +ن (مقطع قصير مفتوح)

والسؤال الذي ما يزال مطروحاً ، أين ذهبت حركة الفعل المضارع (الضمة) ؟

من الواضح أن ضمة * للفعل المضارع اجتمعت مع الفتحة التي هي حركة الهمزة ، ولا شك أن هناك صعوبة في نقل اللسان من للضمة إلى الفتحة ، إضافة إلى أن اللمة تميل إلى التوطيف ، فقد اختارت في صيغة المهرد أن تحذف الضمة ، وتبقى الفتحة ، أما في

(١) W Wright Agrammar of the Arabic Language 2 Vol 13rd edition Cambridge University Press London . 1981 Vol IP.61

صيغة الجمع ، فإنها تبقى الضمة مخففة (لأنها أصلاً ولو مشبعة ، وذلك تحلصاً من المقطع الطويل، وذلك كما في نحو يبصرون، حيث يصبح للفعل مع نون التوكيد الثقينة (يبصرون))، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فصار للفعل بعد حذفها بنون مشددة

(Yan/su/run/na)

وبالاحظ وجود مقطع محدد من نوع (ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل ، وهي صعوبة تتجلبها اللمعة عند لمن اللبس ، فاختصر هذا للمقطع إلى مقطع قصير مقفل (ص + ح + ص) وأصبحت الصيغة .

(Yan/su/run/na)

والملاحظ أن صميم الجماعة هو الذي اختصر إلى النصف، وبقي نصفه في صورة الصيغة القصيرة ، وعلى هذا فالسند إليه باقي في الجملة على عكس ما ذهب إليه النحاة القدماء بأن الولا قد حذفت .

لغة : يتعاقبون فيكم

تقصي القاعدة القياسية المعيارية التي اعتمد النحاة فيها على أساس وصفي ، يستند إلى نسبة أعلى من الشروع ، أن يأتي الفعل مع فاعله ، إذا كان اسماً ظاهراً مجرداً من الضمير العائد على الفاعل ، فلا يقال : قاموا الرجال ،...ولا قاما الرجلان، وعندما واجه النحاة هذه الظاهرة في النص القرآني الكريم ، وذلك نحو قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" (١) وقوله تعالى "وحسبوا ألا تكون فتنة فمؤا وصموا ، ثم تاب الله عليهم، ثم عموا وصموا كثير منهم، والله بصير بما يعملون" (٢).

وفي الحديث النبوي الشريف كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" (٣)

وفي الشعر، وذلك نحو قول الشاعر :

بصرك قومي فاعتزرت ببصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً (٤)

(١) سورة الأنبياء . الآية ٣.

(٢) سورة المائدة الآية ٧١

(٣) مختصر صحيح مسلم . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص ٤٠ .

(٤) نظر - الأثموي . شرح الأثموي ج ٢/٣٢.

وقول آخر :

بلوموتني في حبّ ليلى غواني
ولكنني من حبها أعمى^(١)

حاول النحاة تحليل هذه الظاهرة التي تشكل سمةً لهجية نسبت إلى بلخارث^(٢) وكذلك نسبت إلى طيء وأزد منوغة^(٣) ،

فراوا أن ما ألحق بالفعل قد يكون علامة . شأنه في ذلك شأن علامة التانيث ، وقد يكون صميراً قال سيبويه : " واعلم أن من العرب من يقول : ضربتني قومك ، وصرباني أحواك . فشبها هذا بالباء التي يُظهرونها في قلت فلانة وكلهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث " ، وهي قليلة :

قال الفرزدق :

ولكن تبقى أبوه وأمه
بحوران يحصرن السلط فخرية

وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا الفجوى الذين ظلموا) ، فلما جيء على البذل^(٤) .

ولكن جل النحاة على أنه صمير ، رجع ذلك ابن مصاء بقوله : "...والدليل على ذلك قولهم في التثنية قاما ويقومان يوفي الجمع ، قاموا ، ويقومون ، فهذه ضمائر نل عليها بالفاظ"^(٥) ومن ثم فقد اختلف النحاة في إعراب الاسم بعد الصمير ، فمنهم من عدّه بدلاً ، ومنهم من عدّه مبتدأ والجملة السابقة عليه هي الخبر^(٦) .

ولا يخفى أن النحاة خرجوا هذه اللمعة بما يتفق مع القاعدة التي تنص على أنه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد^(٧) ، وعلى هذا لم يُعرب الاسم (البراعيث) في جملة (أكلوني البراعيث) فاصلاً .

(١) انظر: الأسموني شرح الأسموني . ج ١ / ٢٨٠ -

وانظر : ابن جني : شرح المفصل ج ٨ / ص ١٢ - ١٤

(٢) ابن جني ، شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٠

(٣) السيوطي ، الجمع . ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ج ٢ ص ٤٠ - ٤١

(٥) ابن مصاء ، الرد على الفحاة ص ٨٢ - ٨٣

(٦) السيوطي ، الجمع ج ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧

(٧) ابن جني . الخصائص ج ١ / ٤٩ .

ومن الباحثين من يذهب إلى أن هذا الاسم يحمل معنى التوكيد ، وهو يرى أن قسرية
القاعدة النحوية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمير ، هي التي حالت دون إعرابه
فاعلاً ، ويدلل على ذلك من خلال تطيله لبعض الجمل التي تنو فيها هذه اللمعة ، فهو يرى
مثلاً أن الجملة للنواة في جملة "كلوني البراغيث " هي

أكل البراغيث إياي

فعل + فاعل + مفعول . ويسمى الجملة التوليدية .

ثم تحولت هذه الجملة إلى :

أكل البراغيث البراغيث إياي ، وذلك بتوكيد الفاعل توكيداً لمظياً .

ثم تحول الاسم الظاهر إلى ضمير ، فأصبحت الجملة :

أكلوا البراغيث إياي

ثم تقدم المضمير المفعول ليلتصق بالفعل فأصبحت :

أكلوني البراغيث^(١).

ومن الباحثين من يرى أن هذه الظاهرة ذات جذور ضاربة في اللغات السامية فهي تمثل
أصلاً تاريخياً في العربية ، ما زالت تحتفظ له بعدد غير قليل من الشواهد ، وهي تمثل
القاعدة في بعض اللغات السامية ، وعلى هذا فإن هذه اللهجة تنبئ عن مرحلة من مراحل ،
كانت العربية تشترك فيها مع أحوالها الساميات ، ثم تطورت عنها بالخروج على هذه
القاعدة ، وربما كان ذلك جنوباً للسهولة والبسر إضافة إلى أن المتحدث عندما لا يلحق
علامة بالفعل ، يملك زمام الأمر في الفاعل ، فيعده أو يثبته أو يجمعه أو يؤثته أو
يذكره ، بعكس ما لو كان صرخ به قبل للفعل^(٢).

وبهذا فالمنهج التاريخي يضيء جانباً مهماً من جوانب هذه الظاهرة ، مما يرجح رأياً لدى
بعض القدماء غير أنه لم يكتب له الشيوع ، إذ رأوا في هذه اللواحق بالفعل علامات ،
ويستسمئ ، وعلى هذا فالأمثل - فيما أرى - أن يُعرب الاسم الواقع بعد الفعل

(١) انظر : خليل صليحة في التطيل اللغوي ص ٢٥٧

وانظر خليل صليحة وراء في المضمير المتكسر ولفظة "كلوني البراغيث" ص ٤١ - ٤٢

(٢) انظر : إسماعيل صليحة . ظاهرة التثنية بين العربية واللغات السامية ص ١٠١

المتصل ملاحقة فاعلاً ، وليس بدلاً ولا تأكيداً . قال ابن عيّل : " أن للفعل إذا أُسْد إلى طهر مثني أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فنقول : قاما الريدان ، وقاموا الريدون ، وقمر الهندات ، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفاً يدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت هند بقامت ^(١) "

لا التثنية تلجنس

درس النحاة لا للدخلة على الأسماء ، وألحقوها تارة بـ (ليس) ، وألحقوها أخرى بـ (إن) ، فهل احتكم النحاة في هذا الإلحاق إلى الشكل أم إلى المعنى ، أم إليهما معاً ؟

لنتبين ذلك لا بد أن نقف على استعمالات لا .

١- لاحظ النحاة لغة -أحياناً- يعقب لا اسم مرفوع وذلك نحو قولنا :

" لا رجل في الدار بل رجلان " وقول الشاعر :

نعر فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قصى الله واليا

٢- ويكون الاسم بعدها -أحياناً أخرى- منتهياً بحركة الفتح ، وذلك نحو قولنا :

" لا حول ولا قوة إلا بالله " .

وحتى يُمَيَّز النحاة بين هذه وتلك ألحقوا الأولى بـ (ليس) والثانية بـ (إن) . ولا يخفى أن هذا الإلحاق يستند إلى أساس شكلي ، وذلك لأن ما بعد ليس يكون مرفوعاً ، وما بعد (إن) يكون منصوباً . وقد حاول النحاة التمييز بين دلالة كل من الاستعمالين ، فنكروا أن الأولى (الملحقة بـ ليس) تشير إلى نفي الواحد ، في حين تستعمل الثانية لنفي الجنس . ولعل المتأمل في الاستعمالين ، لا يجد فرقاً يذكر في كثير من المواطن ، بل ليس من السهل أن يُحمل قول الشاعر : " نعر فلا شيء على الأرض باقيا " على نفي الواحد ، فالمقصود كما هو واضح من السياق نفي للجنس ، وعلى هذا فإن (لا) تعيد معنى النفي ، وما إلحاقها بـ (ليس) أو (إن) إلا محاولة من النحاة لتسوية الحركات الإعرابية على الاسم الذي يليها ، ولا أدل على ذلك من ورود الاسم الذي بعدها

(١) ابن عيّل . شرح ابن عيّل ، ج ٢ - ٨ .

فراعتين قرأنتين كما في قوله تعالى : " لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعه " (١) فقد قرأ
أبو كثير وأبو عمرو بالنصب ، بغير تنوين ، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين (لا يبيع
فيه ولا خلة ولا شفاعه) .

ألا أنهم حاولوا تخريجها بما يتفق مع نظرية العمل، يقول أبو زرعة: " أعلم أن لا
بدل وقعت على فكرة جعلت هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد ، وبني ذلك على
الفتح، فإذا كررت جاز الرفع والنصب ، وإذا لم تكرر فالوجه فيه للفتح ، قال عر
وجل: " لا ريب فيه " (٢). من رفع (يبيع...خلة...شفاعة) جعله جواباً لقول القائل:
(هل فيه بيع ؟ هل فيه خلة ؟) ومن نصب جعله جواباً لقول القائل: (لعل من يبيع
فيه ؟ هل من خلة) ، فجوابه (لا يبيع فيه ولا خلة) لأن (مَنْ) ، لما كانت عاملة
جعلت لا عاملة ، ولما كانت جواب (هل) لم تعملها، إذ كانت هل غير عاملة (٣)
وقد حاول النحاة التمييز بين " إن " ولا النافية للجنس التي ألحقت بها ، وذلك بأن
التمسوا لها باباً مستقلاً . من حيث ، إنها ترد لنفي الخبر عن الاسم نفياً مؤكداً ، أما
إن وأخواتها ، فهي لأثبات الخبر للاسم ، في صورة التوكيد ، أو التشبيه أو الاستدراك
أو التمني أو الترجي .

وقد جعل النحاة لها شروطاً كي تعمل عمل (إن) ، أبرزها :

- ١- أن تكون نافية .
- ٢- أن يكون منفيها هو الجنس .
- ٣- ألا يدخل عليها جار .
- ٤- أن يكون اسمها نكرة .
- ٥- أن يكون خبرها نكرة .

ولكن السؤال الذي يطرحه هنا . لماذا جعل النحاة اسم لا النافية للجنس مبنياً على
الفتح إن كان مفرداً ، ولم يعتوه منصوباً ؟

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٤.

(٢) سورة البقرة الآية ٢.

(٣) ابن حنبل ، حجة القراءات السبع ص (١٤١-١٤٢)

يبدوا أن النحاة اختاروا البناء على الفتح ، وذلك لأن :

فكره البناء تؤدي إلى تعدد الخيارات في تخريج الاسم للواقع بعد لا المكررة ، وبخاصة أنهم لاحظوا أن هذا الاسم يأتي على وجوه عدة هي :

أ. أن يكون الاسم بعد لا المكررة منتهاً بعلامة الفتح ، وذلك نحو قولنا " لا حول ولا قوة إلا بالله " وقال تعالى : " لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة " .

وبذلك يكون الاسم معطوفاً على لفظ اسم (لا) الأول .

ب. أن يكون الاسم بعد لا المكررة منصوباً وذلك نحو " لا حول ولا قوة "

وقال الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الرقع

فقد خرج النحاة نصب هذا الاسم على محل (اسم لا) ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف

ج. أن يكون الاسم بعد لا المكررة مرفوعاً وذلك نحو قولنا : " لا حول ولا قوة إلا بالله " ، ونحو قول الشاعر :

هذا - نعركم - الصغار بحبة لا أم لي - إن كان ذلك - ولا أب

لمن تخرجات النحاة لهذا الوجه ، أنه معطوف على محل " لا واسمها " وهو موضع رفع بالابتداء^(١)

من الواضح أن تحليل النحاة للوجوه الواردة بعد لا المكررة ، بجسد رغبتهم في تفسير حركات أولخر الكلمات ، وفق نظرية العامل . مما دعا بعض الباحثين لإعادة النظر في هذا الباب .

فراى بعض الباحثين الوصفيين ، أن الاسم بعد لا مُعربٌ وليس مبنياً^(٢) وذلك دون فرق بين الفتح والتنوين ، فربما على المصنوع من الصرف فهو مُعربٌ وإن كان غير مبني ، وهم بذلك يرفضون فكرة تركيب لا مع اسمها ، وذلك لأن ظاهرة التلازم بين لا واسمها ،

(١) انظر ابن جني : القمع ص ٤٥

(٢) انظر محمد صلاح الدين بكر : النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم ، الجزء الثاني ، الكويت ،

ص ٤٤٦ . وانظر : مهدي المخزومي . في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٥٧

ليست محنصة بها بل تبدو في كثير من الأحوال النحوية كتلازم المبتدأ والخبر وكان مع اسمها، وإن مع اسمها .

ومما يشير إلى ضعف هذه الفكرة عند الفحاة أنهم سرعان ما تنحوا عنها إذا أتبع الاسم بعدها بعت ، وذلك نحو قولنا : (لا رجل ظريف فيها) فذهبوا إلى أن اسم لا يركب مع صفة ، تركب العدد المركب (خمسة عشر)، وقد امتنع تركب لا مع اسمها هذا لأن التركيب لا يكون من ثلاثة أجزاء^(١)

وعلى هذا فإن كل اسم بعد لا المكررة ، منتهياً بحركة الفتح ، أو تنوين الفتح ، فهو منصوب بلا الثانية ، والواو تعطف جملة على جملة . لما إن كان الاسم منتهياً بتنوين الضم ، فإن (لا) تكون عاملة عمل ليس وما بعدها معول لها ، والواو عاطفة لجملة على جملة . وأرى أن هذا التفسير ، قد ظل يدور في دائرة الفكر النحوي القديم ، الذي حاول التعليل وفق نظرية العامل . مع أنه حاول التخلص من فكرة الإعراب على المحل . ويرى بعض الباحثين الوصفيين^(٢) أن لا مع اسمها بشكل جملة تامة لا تحتاج إلى خبر ، وذلك اعتماداً على أنهما تفيدان معنى يحسن السكوت عليه، إذ نقول : لا صير ولا فوت ، ولا بأس ، ويتم الكلام.

وكذلك يقف بعض القارئ على " لا ريب " في قوله تعالى : " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " (٣) .

أما عن حركة الفتح على الاسم الذي يليها ، فمراد ذلك إلى أن الاسم يستعمل استعمال الفعل فصار منصوباً ، ولا سيما أن هذا الاسم غالباً ما يكون مصدرأ أو في معنى المصدر ، وذلك نحو قوله تعالى : " فلا حول إلا على الظالمين " (٤) . وقوله تعالى : " فلا

(١) انظر: ابن جني : التمع في العربية ، ص ٤٦

وانظر : الرمضاني : المصل ، ص ٣٠، ٢٩

(٢) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٢٧

(٣) سورة البقرة . الآية ٢

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٣

عدواً علي^(١) وقوله تعالى : " لا إكراه في الدين ، قد تبين للرشد من العي ، فمن كفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ^(٢) .

ومن الوصفين من يرى^(٣) أن " لا " تعيد مطلق النفي سواءً كانت حركة الاسم الذي بعدها الفتح ، نحو ما مرّ بنا من آيات ، أو المصم ، وذلك نحو قوله تعالى : " لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ^(٤) " وقوله تعالى : " لا الشمس ينبغي لها أن تترك القمر ، ولا الليل سابق النهار ^(٥) " وقوله تعالى : " لا فيها غول ولا هم منها يتزفون ^(٦) " ومن الأدلة على ذلك أن الآية الواحدة قرئت بأكثر من وجه ، فضلاً على تلك فالآية الواحدة حرك الاسم الذي بعد " لا " فيها بأكثر من حركة ، وذلك نحو قوله تعالى : " فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج " وقرأ ابن كثير وأبو عمرو : (فلا رفث ولا فسوق) بحركة رفع مدون ، (ولا جدال) بحركة نصب ، ومع ذلك فقد تكلف السحابة والمصريون تسوية الحركات هذه وفق نظرية العامل . قال الفراء : " فالقراء على نصب ذلك كلة بالتبرئة إلا مجاهداً ، فبنة رفع الرفع والفسوق ونصب الجدال ، وكل ذلك جائر ، فمن نصب اتبع آخر الكلام أوله ، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة هي وجهان : الرفع بالنون ، والنصب بحدف النون ، ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن ؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بـون ، فإذا عطفوا عليها بـ (لا) كان فيها وجهان ، إن شئت جعلت (لا) معلقة بجور حذفها فنصبت على هذه البنية بالنون ، لأن (لا) في معنى صلة ، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبيتها ، ولم تكن معلقة ، فتصوب بلا نون ^(٧) وعلى هذا يمكن تحليل الآية (لا شريك له) ^(٨) على أن الجملة النواة لها هي " شريك له " ، مبتدأ وخبر ، ثم زاد المتكلم أداة دالة على معنى النفي وهي (لا) فأصبحت الجملة (لا شريك له)

(١) سورة القصص . الآية ٢٨

(٢) سورة البقرة . الآية ٢٥٦

(٣) خنجر : تحليل صائفة : هي التحليل اللغوي ، ومنهج وصفي تحليل . ص ١١٩ .

(٤) يونس . الآية ٦٣

(٥) يونس . الآية ٤٠

(٦) الصافات . الآية ٤٧

(٧) فراء ، معاني القرآن ج ١ / ١٢٠

(٨) الأنعام . الآية ١٦٣

وهي جملة نحويّة عنصر التحويل فيها هو زيادة حرف النفي (لا) ، ولا قيمة للحركة على الاسم من حيث الدلالة .

إن الرؤية الوصفية السابقة تمثل - فيما أرى - الواقع الدلالي الذي تحمله (لا) في سياقها ، وربما شككت مع الرؤية التاريخية صورة أكثر وضوحاً لهذه الظاهرة . وقد فسر بعض الباحثين التاريخيين مثل هذه الحالات التي تتعلو فيها الاسم الواحد أكثر من حركة في الموضع الواحد في ضوء الأمور الآتية :

١- تعود هذه الظاهرة ، إلى مرحلة من مراحل تطور اللغة تعكس صيق المستعمل بالاحتكاك إلى شكل إعرابي واحد صارم ، ومن ثم فقد بدأ بالتفتت من الالتزام بذلك ، ولجوء إلى التعدد^(١) ، هذا إضافة إلى أن العربية ، أجت عن عدد من القبائل ، واكل قبيلة ميمتها اللهجة الخاصة ، وإن كانت تشترك معاً في أمور كثيرة^(٢)

والشواهد على هذه الظاهرة متعددة، يبدو ذلك من خلال تبادل الفتحة والضمة، كما في نحو المصدر المَعْرِف الواقع في ابتداء كلام ، نحو : الحمد لله^(٣) ، فإنه يرتفع على الابتداء في القاعدة النصيحة العالبة ، ويتنصب عد عامة بني تميم ، فيقولون : الحمد لله ، ولا يخفى أن المعنى واحد في حالتي الرفع والنصب . إلا أن بني تميم انتهت إلى النصب في حين انتهى غيرها إلى الرفع ، أما تأويل المحا لهذه الظاهرة بذهم المصدر في حالة الرفع مبتدأ ، بينما هو في حالة النصب معمول مطلق (مصدر نائب عن فعله) ، فهو تأويل ليس ملتزماً كي يفهم الموضع من خلاله^(٤) .

(١) انظر : إسماعيل عليم ، تعدد الأوجه الإعرابية ، دراسة تطيلية تاريخية . ص ١١

(٢) انظر : بهاء الموصى - نحو معجم في تحقيق قراءة الشعر القديم وفقاً لصورته التاريخية ص ٢٣

(٣) سيرته الكتاب ج ١ / ٣٢٨

وانظر - بهاء الموصى ظاهرة الاعراب في اللهجات العربية القديمة . من منشورات (أبحاث الجامعة الأمريكية)
لعم ١٩٧٢ ، ص ٧٣

(٤) انظر : بهاء الموصى - ظاهرة الاعراب في اللهجات العربية القديمة ص ٧٣

وكذلك فقد تباينت الصعمة والكسرة والفتحة على الاسم الواقع بعد لا سيما ، وذلك نحو قولنا :

أحبُّ الكُتْبَ ولا سيما كُتْبُ الأَدب . ويجوز " كُتِبَ " و " كُتِبَ " .

ولا يحى أن المعنى واحد في الحالات الثلاث ، مع أن النحاة جهدوا في إيجاد تحريجات للحالات الثلاث^(١) .

فإن كان الاسم بعد لا سيما مرفوعاً ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو ...والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول بعد (ما) ، وإن كان الاسم بعد لا سيما منصوباً ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني لو أحسن ، وإن كان الاسم بعد لا سيما مجروراً ، فإن : سي : اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة ، لأنه مضاف . وكتب : مضاف إليه مجرور وعلامة جرة الكسرة .

٢- اتخاذ مستعمل للغة قرآن أخرى غير الحركة الإعرابية ، لتدل على المعنى^(٢) ،

وتميز أقباب من خبره من ذلك في سياق لا النافية للجنس :

أ. قرينة الصيغة (وهي قرينة لفظية)^(٣) ، فالاسم في سياق " لا " يأتي نكرة وهذا يتفق مع دلالة النفي ، بينما في سياق لِنَ وأخواتها ، غالباً ما يكون الاسم معرفة ، وذلك لأن تأكيد النكرة لا يفيد شيئاً لما فيها من العموم والشيوع ، أما تأكيد المعرفة فهو واضح الفائدة لتحديدتها .

ب. وكذلك قرينة الرتبة وهي (قرينة لفظية أبصاً) ، إذ لا يتقدم خبر " لا " ، ولو كان شبه جملة على اسمها ، وهذا يمثل قيمة خلافية لها من باب (لِنَ وأخواتها) ، حيث يكون ذلك جازماً .

ج . وقرينة التنصام ، (وهي قرينة لفظية) فيمثل تنصام اللام المؤكدة مع الاسم (لِنَ) أو خبرها قيمة خلافية تُمَيِّزُ (لِنَ) بصورة خلصة عن (لا) . كما أن تنصام

(١) انظر : ابن المراح ، : الأصول في النحو ج ١ / ٢٠٥

(٢) انظر : بهاء المومسي : ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة . ص ٨٢

(٣) انظر في تعريف هذه الترفن : تامل حاصل : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤

ما مع (إنَّ وأحوالها) يميزها عن (لا النافية) ، حيث لا تتصم (ما)
معه^(١)

تقديم الاسم على الفعل

حاول النحاة صيغ الكلمات من خلال وجودها في التركيب ، ومن خلال ارتباطها
مع غيرها من الأبيية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب، ولعل علاقة الإسناد من أهم هذه
العلاقات ، وهي علاقة تكون بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل والفاعل . قال الرصبي
الأسرناذي : " فالكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا ينتمي ذلك إلا في اسمين أو في فعل
واسم ^(٢) وبناء على هذه العلاقة حدثت أمور أخرى وذلك نحو للرتبة، والحالة الإعرابية،
والحركة الإعرابية ، ومن ثم فإن رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل ، وعلى هذا ميزوا بين
الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بما جاء في صدر الأصل قال ابن هشام : " الاسمية هي
التي صدرها اسم ، كزيد قائم، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد، وصرب اللص
وكان زيد قائماً وظنفته قائماً ، ويقوم زيد ، وقم ^(٣)

فإن تقدم الفاعل على الفعل فإنه يصبح مبتدأ ، والجملة تصبح خبراً ، بما فيها من ضمير
مستتر عائد عليه، وذلك نحو : زيد قام قال ابن الأنباري مَعْتَلّاً ذلك بقوله : " الفاعل
يدل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل ^(٤) وقال ابن يعيش ، مركزاً على أهمية الرتبة
في تعليقه وجوب تأخير الفاعل : " إنما وجب تقديم خبر الفاعل - يعني الفعل - لأمر وراء
كونه خبراً ، وهو كونه عاملاً ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه
سبب لوجب تقديمه ^(٥) .

ولكن هذه النظرة المعيارية لم تكن بهذه الحدة عند الكوفيين ، فهؤلاء كانوا يميلون إلى
الانطلاق من جانب المصنوع ، في هذه المسألة ، إذ يعدّون زيدا في جملة (زيد قام) هو

(١) محمد بكر ، النحو الوصفي . ص ٤٥٢ .

(٢) شرح الكافية . ج ١ / ٧

(٣) ابن هشام ، معاني القليب . ج ٢ / ٣٧٦

(٤) هي أسرار العربية . ص ٣٥

(٥) شرح المفصل . ج ١ / ٧٤

الفعل سواء تقدم أم تأخر^(١) . وهي نظرة وصفية يؤيدها الباحثون الوصفيون الذين استقروا النحاة القدماء لقيام تقسيمهم للجملة على أساس شكلي، فيرى فندريس أن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو " أنه بالجملة الفعلية يُعبر عن حدث مُسند إلى زمن متطور إليه باعتبار مدة استغراقه مسبوياً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول ، وإذا لزم الأمر ، نحو : أسمع الموسيقي.. أما للجملة الاسمية، فيعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء: البيت جديد ، وهي تنقسم طرفين : المسند والمسند إليه . وكلاهما من فصيلة الاسم^(٢) وذهب مهدي المحرومي إلى أن الجملة لفظية ما كان فيها للمسند فعلاً والجملة الاسمية ما كان فيها المسند اسماً^(٣)

وقد استند المحرومي في رأيه هذا إلى ما ذكره القزويني في ذكر أحوال المسند : " أما كونه - أي المسند - فعلاً، وللتفريق بأحد الأرمزة الثلاثة على أنحصر وجه مع إفادة التجديد^(٤) .

وكذلك استند إلى رأي عبد القاهر الجرجاني في دلالة الفعل المسند على التجدد حيث قال: " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدد شيئاً بعد شيء، وأما الفعل، فهو موضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً^(٥) وعلى هذا فإن المخرومي يرى أن " محمد سافر " و " سافر محمد " جملتان فعليتان ، ما دام المسند فعلاً. ولا شك أن رأي المخرومي يرجح رأي الكوهين في هذه المسألة ، إلا أنه انكأ على معطيات تحتمل النظر والمناقشة، فالتجدد والحدث سمة غالبية على الأفعال، ولكننا نجد أن هناك أفعالاً تشتمل على أحداث متقطعة لا تجدد فيها وذلك نحو " مات محمد " " وهلك خالد " ، وغيرها^(٦) . وذهب خليل صليحة إلى الرأي نفسه ، ولكنه يستند إلى أن الجملة النواة في جملة (زيد قام) هو " قام زيد "، وهذه الجملة تمثل " حداً أدنى

(١) انظر: السهوتي الجمع جـ ٢/ ٢٥٤

(٢) اللغة ص ١٦٣

(٣) في النحو العربي . ص ٤١

(٤) الخطيب القزويني ، تلخيص المفتاح ص ٤٧

(٥) دلائل الإعجاز . ص ١٣٣

(٦) انظر: إبراهيم السمرقاني : الفعل زمانه وأفقته . ص ٢٠٤

من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه^(١) ، أي أنها تمثل أحد الأطر الفعلية الرئيسية في اللغة العربية ، وقد تحولت هذه الجملة (النواة) بعصر من عناصر التحويل وهو (الترتيب) ، ممثلاً في تقديم الفاعل على الفعل ، وذلك لغرض الأهمية والتوكيد ، ولأى أن هذا التحليل رجح رأي الكوفيين ، بالاعتماد على الأدلة المقنعة الآتية :

١- انطلاق من نظرة وصفية في عده لكل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، إطارين أساسيين في العربية ، دون افتراض لأصالة أحدهما على الآخر . ويمانة في هذا المنهج التاريخي ، فاللغات السامية استعملت فيها الجملتان ، الاسمية والفعلية على حد سواء ، وقد رأى علي الجارم ، أن الجملة الفعلية هي الأصل في العربية ، وبذلك حين قال : " تقتضي لفعلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير ، لأن العربي جرت سلفته ، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية للكثرة ، فالأصل عدة في الإخبار أن يبدأ بالفعل " (٢) . وهو رأي يعوزه النليل ، وبخاصة أن الاستقرار التام في العربية غير متيسر ، قال أبو عمرو بن العلاء : " لما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قلته ولو جامعكم وافراً لجامعكم علم وشعر وكثير " (٣) .

٢- أفاد من فكرة " المعبرة بمصدر الأصل " في تصنيفه للجملة الاسمية والفعلية في إطارها الأساسي (الجملة النواة) (٤) جملة قلم زيد " هي جملة أساسية فعلية نظراً لما ورد في صدرها .

٣- أفاد من فكرة التقديم للأهمية ، وهي فكرة ذكرها المعاة غير مرة ، فقد ذكر سيبويه أن العرب " إنما يقسمون للذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كان جسيماً

(١) في نحو اللغة وتركيبها . ص ٨٧

ونظر : في التحليل التحويلي . ص ٤٠ .

وهو متأثر بهذا التعريف بما ورد عن القمطري في تعريف الجملة بأنها : " ما كل من الألفاظ فتما يرأسه معيذا لمعنى يحسن السكوت عليه " ونظر ابن يعيش شرح الفصل ١٨/١

(٢) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة الجزء السابع ، ١٩٥٣ .

(٣) ابن الأثير ، نزهة الألباء ص ١٧ .

(٤) خليل صليحة ، في نحو اللغة العربية وتركيبها ص ٨٦

بهمائهم ويحييائهم (١) . وبذلك فقد عدا أن الجملة " قلم زيد " تعرضت لعصر من عناصر التحويل وهو التقديم لعرض الأهمية والتوكيد .

ويسمى عبد القادر المهيري هذه الجملة: (زيد قلم) الجملة المزدوجة (٢) . وذلك لأنها اسمية من حيث الشكل، فهي مكونة من مبتدأ وخبر ، وهي من حيث المضمون فعلية، مكونة من فعل وفاعل قام بالفعل فهي اسمية الشكل، فعلية المضمون، ويرى أن هذه التسمية تجيب الخلط بين الاسم المتقدم للواقع فاعلاً وغيره، وذلك لأن الاسم المتقدم على الفعل لا تربطه دائماً علاقة لفاعلية مع الفعل، بل قد تتمثل هذه العلاقة في المفعولية وغيرها (٣) ولرى أن العلامة الإعرابية، تسهم في تحديد العلاقة بين الاسم المتقدم والفعل، وبخاصة أن النحاة ، أجاروا تقدم المفعول على الفعل . إضافة إلى ما في هذه الرؤية من إضافة مصطلح يبدو ملبساً، ويرجح محمد الخولي رأي الكوفيين أيضاً ، وذلك من خلال تحليله لجملة يتقدم فيها الفاعل على الفعل وفقاً لفرضية " فيلمور "، إحدى الفرضيات المعدلة لنظرية تشومسكي .

فهو يحلل الجملة التالية : الولد يكبر بالمعادلات التالية (٤) :

جملة ————— مساعد + فعلية + محور
 ————— مساعد + فعلية + [جار + معرف + اسم]
 ————— يكبر + ل + آل + ولد

بالتقانون التحويلي (١) (حذف جار الفاعل أو المبتدأ)

————— يكبر + + آل + ولد

بالتقانون التحويلي (١٣) توافق للفعلية والفاعل :

————— يكبر + + آل + ولد

(١) سبويه ، الكتاب ج١/٢٤

(٢) انظر مساهمة في تحديد الجملة . مقالة منشورة في مجلة الحواشيات التونسية ، العدد (٥) ص ١١

(٣) السمعاني ص ٥١

(٤) انظر : قواعد نحوية اللغة العربية ص ١٨٢

بالقانون التحويلي (١٤) (نسخ الاسم)

← ل + ولد + يكبر + +

بالقانون التحويلي (١٦) (قانون الحركات)

← ل + ولذ + يكبر + + ...

بالتوازيين للمورفيمية للصوتية ← الولاذ يكبر

كان - بين الفعلية والحرفية

ينظر النحاة إلى ' كان ' بوصفها فعلاً ، ولكنهم يتعظون إزاء المواقفات الفعلية الكاملة لهذا الفعل ، ولذا عكّوها فعلاً ناقصاً^(١) واختلف النحاة في إعراب ما بعدها ، فمبهم من رأى أنها مسندة إلى مرفوعها ، وهو فاعل ، ولا تنفك عن منصوبها وهو حال . ومبهم من رأى أنها لا تدل على حدث ، ولأنها تدخل على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتكسب الخبر ويسمى خبرها ، قال ابن يعيش : " إنها لا تدل على حدث ، بل تليد الزمان مجرداً من معنى الحدث "^(٢)

ولا شك أن هناك اعتبارات حملت النحاة على عدّها فعلاً ، وذلك نحو :

١- تصرفها : والتصرف سمة من سمات الأفعال ، ومن الشواهد التي وردت فيها كان متصرفاً ، قول الشاعر^(٣) :

صنى لهم الذي لمسىت فيه يكون وراة فرج قريب

٢- ثنائها : إذ وردت " كان " في بعض الحالات ثامة ، من ذلك قول الشاعر^(٤) :

إذا كان الشتاء فلتخوني فإنّ الشئخ يهضمه الشتاء

٣- نظرهم المعيارية التي تسعى إلى تفسير العمل النحوي في الجملة الاسمية بعدها ، والسبيل على ذلك أنهم أخذوا زمرة كلمات ستموها " أخوات كان " تحت باب واحد ، يصممها أساس من العمل ، وليس أساس من التحصن الوظيفي الرمزي .

(١) انظر ابن الأثيري : الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص ٤٩٠

(٢) شرح المعصل لابن يعيش . ج٧/ص ٩٧

(٣) ابن جني ، اللحن ص ٢٠٤

(٤) السبق . ص ٨٥

ولعل هذا التحفظ قد بلغ مبلغه عند الزحاجي ، فهي عدة حروف ، وقد وضعها تحت عنوان " باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر " (١) .

وعلق أبو القاسم بن العريف على رأي الزحاجي بقوله : " وإنما سمي الزحاجي - كان واحواتها حروفاً ، لأنها لا تكل على حدث ولا تضرع للفعل المتعدي فصعفت ، فأشبهت الحروف ضعفاً حروفاً لذلك " (٢) .

وقال ابن الأنباري : " لأنها لا تكل على المصدر (الحدث) ، ولو كانت أفعالا لكان يسعى أن تكل على المصدر ، ولما كانت لا تكل على المصدر ، دلّ على أنها حروف " (٣) وأحسب أن نظرية الزحاجي وابن الأنباري في عدها حرفاً لا تتعارض مع المنهج التاريخي ، فبعض الحروف ترجع إلى أصل فعلي ، نحو عدا وحاشا وخلا ، فهذه الأبنوت أصلها حرفي . وعلى هذا فقد تعددت نظرية القدماء فيها فعدوها حروفاً تارة وأفعالا أخرى . وعلى هذا فلا مانع من أن تكون " كان " غير الدالة على الحدث منطورة تاريخياً عن (كان) الدالة على حدث ، ولكنها احتضت بالزمان ، وهذا ما تؤيده النظرة المقارنة ، فهي السريانية والعبرية مثلاً أفعال تخصصت بالدلالة على الزمان دون الحدث (٤) .

أما تصريفها الذي يقرئها من الأفعال ، فإنه قد يفسر من منطور تاريخي أيضاً ، وذلك شأنها في ذلك شأن " من " المحكية مثلاً ، التي أجاز فيها النحاة الرفع والنصب والجر والجمع والتذكير والتأنيث (٥) . مما يبين عن أنها كانت في مرحلة تاريخية ما معربة ، ثم انجذبت نحو البناء وما تزال (أي) أداة معربة . والذهاب إلى أن " كان " أداة ، يتفق والمنهج الوصفي ، فكان يأتي منها المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، ولكن خلوها من معنى الحدث يحول بينها وبين أن تكون أفعالا . وعلاوة على ذلك فإن كان ، تدخل على لأفعال فنقول " كان يقرأ " مثلاً .

(١) انجيل . تحقيق علي الصمد . ص ٤١ .

(٢) السابق . ص ٤١ .

(٣) اسرار العربية ز ص ٥٥ .

(٤) انظر إبراهيم المنقرقي : الفعل ومائة وثمينة ، ص ٥٨ .

(٥) انظر ابن جني . الجمع في العربية . ص ٢٢٥ .

وعلى هذا فهي أداة مُحولة عن الفعلية ، وهدف هذا التحويل هو التحصيص في الدلالة على الرمز^(١) .

وهي طارئة على الجملة للنواة في نحو " كل الطقس جميل " فالجملة للنواة هي " الطقس جميل " جملة اسمية ثم جرى تحويل على هذه الجملة بزيادة عنصر الزمان وعلى هذا يمكن تحليلها على النحو الآتي :^(٢)

كان : عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي .

الطقس : مبتدأ مرفوع ، أو (مسند إليه مرفوع) .

جميلاً : خبر ، أمذ الفتحة انضمام لكان أو (مسند أخذ الفتحة قياساً على ما جاء عن العرب . وربما كان من إجابات هذه النظرة التحلص من الإعراب المحلي ، عندما يكون خبر (كان) جملة .

تبيّن من استعراض هذه النماذج أن الظاهرة اللغوية يمكن أن تسلط عليها أنوار من كوى مختلفة، ينبعث من دالة كل منها نور بضيء جانبها من جوانبها ، لو عمقاً من أعماقها، وكل نور يمثل منهجاً وروية مختلفة، ولا يترتب على ذلك انحصار بالضرورة، فإن حصل تضاد ، فهذا لا يعني عيب في تكامل النماذج وتعددتها ، وإنما يعني أن ثمة عيباً في طريقة تطبيقها أو طريقة تطبيق بعضها .

وعلى هذا، فإن للمرء أن يطرح تصوراً معاداً لـ النحو العربي لا تكفي في دراسته النظرة المعيارية وحدها، فقد بات إلزاماً – بعد أن اتسحت معالم هذه المناهج الحديثة في عصرنا هذا أن يُعاد النظر في الدرس اللغوي كله ، في ضوء كل منهج على حدة ، وفي ضوء التكامل المسهجي الذي يتلقى وهجه على الحقيقة اللغوية من جميع أبعادها .

(١) انظر : صام صليل ، اللغة العربية معانيها ومبانيها ص ١٣٠

(٢) انظر خليل صليحة ، في نحو الفقه وتركيبها ص ١٠٢

الخاتمة

لم يذخر علماء العربية جهداً في دراسة اللغة العربية ، مدفوعين برغبة علمية صانقة في أن يحافظوا على لغة القرآن الكريم ويُسهّلوا تعلّمها ، وهم في سبيل هذه العاية، افادوا من جميع العلوم المتوفرة في عصرهم ، ساعداً في تلك الاحتكاك الثقافي، و لافتح الفكري الإسلامي ، واتصالهم بالحضارات المختلفة .

حاول هذا البحث أن يعرض صورة لأبرز المناهج اللغوية الحديثة، وأن يتتبع الحبوط المنهجية عند علماء العربية، ومن ثمّ حاول بيان صورة الفكر النحوي العربي، بين المناهج الحديثة، من خلال الموازنة بينها وبين هذه المناهج ، ومن ثمّ طرح دراسة تطبيقية ، اشتملت على دراسة بعض الأساليب النحوية، من وجهات نظر المناهج المتعددة، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، وبعض التوصيات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- إن تتبع التفكير النحوي يجعلنا نقف على بعض الإرهاصات المبكرة للتفكير المنهجي عند النحاة القدماء ممثلاً في إرسائهم لأسس المناهج الآتية :

أ. المنهج الوصفي .

ب. المنهج التحويلي.

جـ المنهج المعياري.

د. المنهج التاريخي .

وقد نتبعت المظاهر الدالة على هذه المناهج التي بدت متفاوتة في مصجها عند النحاة .

٢- إن المنهج المعياري هو المنهج الأكثر نضجاً عند النحاة ، ذلك لأنه يتفق مع هدف النحاة في إيجاد معايير للغة العربية في زمان ومكان محددين ، وذلك حفاظاً على العربية في المستوى الذي درل عليه القرآن الكريم ، وذلك حتى يتسنى لهذه المعايير أن تساعد في تعلّم العربية وتعليمها على مر الأجيال.

٣- المنهج التاريخي كان مجرد معالم منثورة هنا وهناك . وقد وقفت على مجموعة من الأسباب التي أسهمت في تشكيل هذه المعالم .

٤- أوضح البحث أن منهج النحاة في تناولهم لمستويات اللغة في مؤلفاتهم يوازي أحدث النظريات القريبوية المعاصرة، إذ جعلوا للمادة النحوية وقواعد التركيب أسبابه تعليمية تعوق المستوى الصرفي ، والمستوى الصوتي ، مع أنهم يدركون قيمتهما النصولية ، وذلك انطلاقاً من الطريقة الكلية التي تبدأ بتعليم الكل وهو الجملة (التركيب)، ثم تنتقل إلى الكلمة (الصرف) ، ثم إلى الجزء (الصوت) .

٥- عند مقابلة أنظار النحاة العرب القدماء من منظور وصفي فإننا نجد اتفاقاً في أفكار رئيسة كثيرة ، وذلك نحو صدورهم عن مبدأ التوزيع ، ومبدأ المكونات المباشرة ، والمبدأ الاجتماعي في دراسة اللغة، إضافة إلى تفريقهم بين الكلام واللغة وغير ذلك .

٦- وكذلك فإننا نجد نقاط موازنة كثيرة بين أنظار النحاة العرب، وأنظار المنهج التحليلي ، وذلك فيما يتعلق بالبنية السطحية والبنية العميقة ، التي كثيراً ما عثر عليها النحاة بفكرة ، الأصل والفرع، وكذلك فيما يتعلق بعناصر التحويل، وبخاصة في المحاولة التي عرفت بـ(نظرية العامل والرباط الإحالي) عند التحويليين .

٧- ثمة درجة عالية من التماثل الذي وصل إلى حد التطابق بين أنظار القدماء والمحدثين ومثلنا لذلك باستعمال عبد القاهر الجرجاني لمصطلح ' معنى المعنى ' الذي كان صواباً لكتاب (أوغدن وريتشارد ، ١٩٣٢م) The meaning of meaning ، فقد حاولا توضيح فكرة المعنى من خلال القاعدة المشهورة التي أسمياها ' المثلث الأساسي ' . إن هذا التماثل في كثير من الأفكار ، جعل بعض الباحثين يميلون إلى أن علماء اللغة الغربيين قد اطلعوا بشكل أو بآخر على جهود علماء العربية ، وأخذوا منها في بناء علم اللغة المعاصر ، ويرى آخرون أن هذا التوافق ربما كان منها من قبيل التولرد الذي يخطر على الفكر الإنساني عند معالجة ظاهرة إنسانية واحدة . ولم تستبعد هذه الدراسة أن يكون وجه الشبه

بين للتفكير اللغوي العربي ، والتفكير اللغوي الحديث عقداً إلى ذلك التواصل
لفكري بين علوم الحضارة العربية الإسلامية وأوروبا منذ أقدم العصور، ويعزّز
هذا الأمر تاريخياً تأثير الإسبان بالحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، وقد
أكد بعض المستشرقين ذلك التواصل ، كما ورد في الحديث الذي نقلنا طرفاً منه
على لسان تشومسكي ، وغيره مثل المستشرق الألماني فايس^(١) . الذي أكد تأثير
المعارف اللاتينية في مجال اللغة بالمعارف اللغوية العربية .

٨- وقفتُ على وجوه الاتفاق والاختلاف في مفهوم المعيارية عند النحاة العرب
القديماء ، والمعيارية في المنهج التوليدي التحليلي ، وذلك ببيان الخطوات التي
اتبعها كل طرف من هؤلاء في تشكيل معاييرهم .

٩- إن النحاة العرب لم يهتموا بالمعنى ، بل كان المعنى هدفاً رئيساً من أهدافهم، يبدو
ذلك في كثير من أقوالهم النظرية وتطبيقاتهم العملية . وما نظرية العامل إلا
نظرية تعليمية حاول النحاة من خلالها الربط بين المبنى والمعنى، غير أنهم
كانوا يميلون أحياناً إلى المبنى ، وذلك ربما نتيجة لإحساسهم بأن الشكل أكثر
ثباتاً من المضمون، ويزيد الإحساس بتفوق النحاة في الربط بين المبنى والمعنى
عند الاطلاع على المناهج الغربية ، وما واجهته من صعوبة في ضبط الظاهرة
اللغوية ضبطاً تاماً يجمع بين المبنى والمعنى ، مما أدّى إلى الحياز المدرسة
السلوكية إلى الشكل ، في حين انحازت المدرسة الإنجليزية إلى المضمون، وقد
واجهت هذه الصعوبات تشومسكي أبرز أعلام المنهج التوليدي التحليلي، وما
التعديلات التي أجراها تلاميذ تشومسكي إلا محاولة منهم لإيجاد موازنة بين
الشكل والمضمون .

١٠- رصدت مجموعة من العيوب التي انعكست على اللغة العربية من خلال التزام
النحاة الصارم بالمعيارية ، متمثلة في التزامهم بنظرية العامل ونمطهم في بعض
أقوالهم ومبالغتهم في التعليل أحياناً .

(١) انظر إسماعيل صائغ : رأي فايس في كتاب : المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية .
إربد ، ١٩٨٧ ، ص ٨٧ .

١١- تأثر معظم الباحثين العرب بالمحدثين ، بالنظريات الغربية ، وقد كان لتأثرهم هذا نتائج إيجابية ، لعل أبرزها لفت النظر إلى دراسة التفكير النحوي العربي وتمحيصه ، وكانت له أيضاً نتائج سلبية ، تبرز في التركيز على سلبيات نظرية العامل دون إيجابياتها ، ووسم الجهود النحوية بالشككية الخالصة والقصور بوجه عام .

وقد أكنيت هذه الدراسة أن تلَبَّ جهود القدماء لا يتناسب مع منهج النحاة الذي خدم العربية خدمة واسعة، فقد جهد النحاة في استصفاء صورة منضبطة للعربية تجعلها ثابتة المعالم العلمية على مرّ العصور .

١٢- وقد عرضت الدراسة إلى بعض محاولات المحدثين - وأخص المستشرقين منهم - في محاولة تقديم العربية من منظور وصفي يختلف عن الطرح التقليدي القائم على نظرية العامل، ولا نُقل من أهمية ذلك عندهم ، غير أننا نؤمن أن نظرية العامل أكثر دقة واستيعاباً ، وأقرب إلى الروح التعليمية من النظريات الحديثة، ونؤمن كذلك أن محاولات المحدثين من المستشرقين وغيرهم يمكن أن يُستضاء ببعض جوانبها في تعميق وصف الظاهرة اللغوية العربية ، في نظرة منفتحة، تسعى إلى الأخذ بما تثبت صحته وجدواه.

١٣- نقد علماء اللغة المحدثين الغربيين لما أسموه بالنحو التقليدي للغات الكلاسيكية الأوربية (كاليونانية القديمة واللاتينية)، الذي كان شائعاً في القرون السابقة للنهضة في أوروبا ، نقد مُنوّغ ، فهمأ أرى، وبخاصة بعد أن فشلت محاولاتهم في الحفاظ على بقاء اللغة اللاتينية حية ، ومن ثمّ فهم يتابعون اللغة في مستواها الذي تطوّرت إليه، بينما نلاحظ أن هذا لا يتفق مع خصوصية اللغة العربية الفصحى في ارتباطها بالقرآن الكريم .

التوصيات

أشير فيما يأتي إلى بعض التوصيات التي ينبغي أن يأخذ للدرس اللغوي بها :

١- الانتفاع بأدوات المناهج المعاصر في دراسة اللغة العربية ، وذلك انطلاقاً من أن الظاهرة اللغوية تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها من أكثر من منهج، على أن الأصل في هذه المناهج أن تكون متكاملة وامت متضانة .

وعلى هذا فإنه يمكن الإفادة من المنهج الوصفي الإحصائي مثلاً ، في إجراء إحصاء لقواعد اللغة العربية كما هي في الكتب النحوية ، وإجراء إحصاء آخر ، على مدى دوران هذه القواعد في واقع النصوص التي تقع ضمن زمن الاحتجاج اللغوي والنصوص الحديثة . مما يسهم في تحقيق ما يأتي :

أ. بناء تصور واضح للقواعد التي استند للنحاة فيها إلى قياس وصفي، والقواعد التي استند للنحاة فيها إلى القياس المنطقي .

ب. تأليف المناهج التعليمية تأليفاً يستند إلى المعرفة بواقع دوران هذه القواعد في الاستعمال اللغوي .

ج. معرفة مدى التطور في الأساليب اللغوية المتنوعة على مر الزمن .

وكذلك يمكن الانتفاع من المنهج التاريخي المقارن في المقارنة بين الخصائص والظواهر اللغوية في العربية وأخواتها الساميّات، وقد يثرثب على هذا إلقاء الضوء على مسائل كانت مدار خلاف بين النحاة ، وبذلك فإنها تحسم هذا الخلاف ، وتقلل من عدد القواعد . وقد بينا ذلك من خلال بعض الأمثلة . وبضاف إلى ذلك أن حرص الباحثين على نشر العربية في البلدان الإسلامية بوجه خاص ينبغي أن يدفع الباحثين إلى إجراء البحوث التقابلية بين اللغة العربية واللغات التي تتكلمها شعوب تلك البلدان ، تمهيداً لوضع الكتب التعليمية القائمة على أسس علمية ثربوية مدروسة .

٢- إجراء مزيد من الموازنات بين المناهج الحديثة ، ونظرية النحاة القدماء ، وذلك بهدف الوصول إلى تشكيل قاعدة عريضة تنسجم بروح الأصالة ، وتتطلع إلى إيجاد نظرية لغوية ذات صبغة علمية مجتدة .

وقد حاولتُ في هذه الدراسة أن أورد جملة من الأمثلة التي تسعى إلى بيان أهمية الأخذ بهذه التوصيات .

لم تبلغ هذه الدراسة الغاية ، ولعلَّ عزائي أنني أخلصت النية في تناولها وبُذلت فيها أقصى الجهد ، فأسأل الله أولاً وآخراً أن يتعمد الزلة بالرحمة ، وأن يجعل الخطأ - لإخلاص النية - اجتهداً يوهني إلى عدم الحرمان من الأجر، وأن أصيب فعسى أن يضاعف الله لي الحسنه .